مركز البحوث العربية (القاهرة)
المنتدى العالمي للبدائل (داكار)

منتدى العالم الثالث (داكار)
مجلة بدائل الجنوب (لوفان)

الاشتراكية واقتصاد السوق

تجارب
(الصين - فيتنام - كوبا)

سمير أمين
بوي دينه تانه
كارلوس تابلادا
وانج هوي

أوزفالدو مارتينيز
فرانسوا أوتار
لين تشون
وين تيجون

مكتبة مدبولي

الاشتراكية واقتصاد السوق

تجارب

(الصين - فيتنام - كوبا)

اسم الكتاب : الاشتراكية واقتصاد السوق

تجارب (الصين ، فيتنام ، كوبا)

المؤلف : سمير أمين وآخرون

إعداد فنى : ناهد عفيفى

مركز البحوث العربية ٨/١٠ ش متحف المنيل - منيل الروضة

القاهرة - ت / ف : ٣٦٢٠٥١١ - البريد الإلكترونى : arc@ie-eg.com

الطبعة : الأولى ٢٠٠٣

الناشر : مكتبة مدبولى ٦ ميدان طلعت حرب - القاهرة

تليفون : ٥٧٥٦٤٢١ فاكس : ٥٧٥٢٨٥٤

رقم الإيداع : ٢٠٠٢/١٨٦٦٠

الترقيم الدولى : 977-208-661-x

مركز البحوث العربية (القاهرة)
المنتدى العالمى للبدائل (داكار)
منتدى العالم الثالث (داكار)
مجلة بدائل الجنوب (لوفان)

الاشتراكية واقتصاد السوق

تجارب

(الصين - فيتنام - كوبا)

سمير أمين
بوى دينه تانه
كارلوس تابلادا
وانج هوى
أوزفالدو مارتينيز
فرانسوا أوتار
لين تشون
ون تيجون

الناشر
مكتبة مدبولى

المحتويات

تصدير

لا يريح ضمير البعض أحياناً من خيبة الأمل في "النظم الاشتراكية" إلا ما يعانونه حالياً من خيبة أمل في النظام الرأسمالي. وقد كدت أكتبها "البديل الرأسمالي"، ولكن مركز البحوث العربية، هو من تلك المواقع التي ما تزال ترى أن "البديل الاشتراكي" هو البديل الأكثر حظًا في المستقبل، وإن لم يسعفه الماضي بالنجاح المأمول.

ويعلمنا بعض الاشتراكيين مقولة أولية في هذه اللحظة من الزمن الصعب بالنسبة لمعظم الخيارات الإنسانية، وهو أن الرأسمالية بالتعريف العلمي عاشت حوالي خمسة قرون حتى الآن، وما زالت آلامها تحيق بمعظم أبناء البشر في القارات الخمس، بينما لم تختبر الانسانية الخيار الاشتراكي إلا بضعة عقود من الزمان، أنجزت فيها الكثير رغم ما ارتبط بذلك من خيبات، الأمر الذي قد يكون لحساب حظوظها في المستقبل!

هذه رؤية متفائلة بالطبع، ولكننا لا نتصور سببا لمواصلتنا العمل الجاد إلا لأن ثمة أمل في مستقبل أفضل. والدراسات التي يضمها هذا الكتاب عن "الاشتراكية واقتصاد السوق" من واقع اختبار مخلص ورصين لتجارب الصين وفتنام وكوبا، إنما يأتي في وقته بالنسبة لهذا الجدل الذي يحتد بين عديد من أطراف المعسكرين الفكريين. وأظن أن الكوكبة التي قدمت هذه الدراسات جديرة أن تعطي الجدل حقه من الاحترام. فثمة جهد خاص بذل في إعداد هذه الدراسات سواء بسبب المعايشة المباشرة لأبناء هذه البلدان أو إخلاص من كتبوا من خارجها لإثراء الحوار في أنحاء مختلفة من العالم.

وقد يكون الواقع مرا هنا وهنالك، ولكنا لا نريد أن نطمئن القارىء بما يراه من عناصر الاستمرارية في نضال أبناء هذه التجارب المصابة من أجل تطورات افضل؛

بقدر ما نلفت نظره إلى أهمية تأمل أدوار لقوى جديدة في بلدان أخرى متناثرة في العالم من أجل هذا المستقبل الأفضل الذى لا يعيش فقط في "المخيلة" الشعبية أو الفكرية للشعوب، وإنما يصارع للبقاء في الواقع الحي... في أنحاء مختلفة من هذا العالم الصغير.

وقد كان لتعاون "منتدى البدائل العالمي" ومنتدى العالم الثالث مع مركزنا في توفير هذه النصوص- ومعظمها من مواقعها الحية- وتيسير ترجمتها ثم إعدادها للنشر، مما يجب أن نسجله بالتقدير وأن نقول أنه ما زال هناك من يتشاركون على سطح هذه المعمورة... في الاختيار الصعب.

مركز البحوث العربية

القاهرة- أكتوبر ٢٠٠٢

مدخل

هل تمكن الملاءمة بين الاشتراكية والسوق؟

بقلم: فرانسوا أوتار*
كارلوس تابلادا**
ترجمة: محمد البارودي-الحداوي

إن قضية الملاءمة بين الاشتراكية والسوق، هي قضية نظرية وعملية في نفس الآن. و لهذا السبب وجب التذكير بالكيفية التي طرح بها المشكل في الاتحاد السوفياتي، حيث أدرج لينين عناصر هامة من السوق في (السياسة الاقتصادية الجديدة = NEP) التي طبقت في ما بين1921 و1928، وحيث كان هذا الإدراج على حساب منطق الاشتراكية ولفائدة الرغبة في اللحاق بالرأسمالية، عن طريق تنمية القوى المنتجة. ولهذا السبب أيضا،استعرضنا أوضاع البلاد الإشتراكية الرئيسية الثلاثة: الصين ثم الفيتنام وكوبا. فالصين انتهجت سياسة الإصلاح منذ نهاية1970 ، انطلاقا من النواحي الزراعية. وهي اليوم تجد نفسها في سيرورة من نمط جديد للانفتاح على السوق الآخذة بالتدريج في احتلال الفضاء الإقتصادي،وبالتالي في التضييق على سياسة (تعايش المجتمع الاشتراكي والسوق) مما يزيد من مصاعب الدولة في محاولاتها إبقاء هذه السوق تحت

---

* مدير مركز الدراسات للقارات الثلاث CETRI - لوفان - بلجيكا

** باحث بمركز الدراسات للقارات الثلاث (بلجيكا) و الملحق بمعهد الأبحاث في الاقتصاد العالمي (هافانا - كوبا)

مراقبتها. وفي الفيتنام، التي عاشت حربا مدمرة، استمرت طيلة ثلاثين سنة، والتي لم تحصل على أي تعويض عما أصابها من دمار، وضعت الإصلاحات موضع التنفيذ في غضــون ســنوات الثمانينات من القرن العشرين . ولقد كانــت النــتائج باهرة على الصعيد الإقتصادي. غير أن عواقب هذه الإصلاحات على الصعيد الإجتماعي أصبحت تدعو للقلق. أما في كوبا، فإن إصلاحات 1986 قد دفعت بالإشــتراكية الكوبــية إلى حالة شبيهة بتلك الحالات التي مهــدت لقيام النمط السوفياتي. وبسبب الحصار الأمريكي وســقوط الإتحاد السوفياتي تعرضت كوبا لأزمة خانقة لم يســبق لهــا مثــيل، مما حتم عليها أن تنتهج انفتاحا على الســوق العالمــية، تحــت مراقبة الدولة ودون خضوع لشــروط البــنك العالمي وصندوق النقد الدولي. إن نجاح كوبــا، بفضــل جهودها وتضحياتها، في تجاوز أزمتها، دونما تراجع عن أي من المكتسبات الإجتماعية و الثقافية، أصــبح اليوم مثار إعجاب العالم بأسره. وفي اليوم الذي ينتهي الحصار على كوبا، فإن زواله سيخلق وضعية لها انعكاسات إقتصادية وثقافية، ستتطلب تعريفا سياسيا جديدا للاشــتراكية الكوبية، وربما تتطلب تنازلات جديدة لفائدة الســوق. وفي البلدان الثلاثة، ينزل العالم الرأسمالي بكل ثقله لمســحق كل ما من شأنه أن يساهم في إنجاح البدائل الإشتراكية، إما بإقصائه وإما بتعريضه للفشل. وفي نهاية البحــث، ترد أربعة شروط نراها ضرورية للملاءمة بين الإشــتراكية والسوق. وهي تفضيل قيمة الاستعمال على قــيمة التــبادل. و وضع حدود للتراكم الخاص. وتشريك وســائل الإنتاج الرئيسية (الشيء الذي لا يعني بالضرورة جعلها في ملكية الدولة) ثم الحفاظ على الطبيعة اللاسلعية لقطاعــات الإقتصــاد التــي لها علاقة بالحقوق الإنسانية الأساسية والثقافة.

لقــد ظلــت قضية الملاءمة بين الإشتراكية والسوق دائما محط اهتمام ومثار نقاش. وعلــى ما يبدو ،فإن تناقضا ما ظل حائلا دون الوصول إلى إتفاق يرضي الجميع بشأنها. إنهـــا إشــكالية انبهر لها البعض، و انشغل بها البعض الآخر، سواء من حيث انعكاساتها الإجتماعية، أو من حيث ما تثيره من قضايا نظرية.

أولا- السياق الذى ولدت فيه اشتراكية القرن العشرين.

إنـــه لمـــن المفـــيد أن يكون مدخلنا إلى البحث الذي نحن بصدده،عن طريق التذكير بالمســـياق الــذى ولــدت فيه الاشتراكية كسلطة للدولة ابتداء من سنة 1917 . فالرأسمالية الليبرالـــية كانــت قــد دخلت في طورها الإمبريالي،وكانت قد قادت الإنسانية إلى الحرب العالمـــية الأولى،ووقتها، لم تكن بلدان شمال المعمورة قد عرفت لا (الدولة الكافلة - l'tat providence) ولا الاقــتراع العـــام و لا المســـاواة بين الرجال و النساء و لا توفير الصــــحة و التربية للجميع. أما بلدان الجنوب، التي كانت تمثل ما لا يقل عن أربع أخماس البشرية، فإنها كانت لا تزال بعيدة كل البعد عن قيم الحرية و المساواة و الإخاء. و كانت أفكـــار الاشـــتراكية و الشيوعية محط آمال كل أولئك الذين لم يستفيدوا من مزايا الثورات البرجوازية.

١) الثورة الروسية و تطوراتها

انغرســـت الإشتراكية في روسيا، وهي وقتها بلد فقير ذو تقاليد عريقة في الاستبداد، معـــتمد علـــى الفلاحة و تتجاوز نسبة الأمية فيه ٩٠% من السكان، بينما كانت مرجعيته النظرية في الأصل، هي البلدان المتقدمة صناعيا. و لهذا كان على لينين أن ينجز نظريته (اللينينـــية) التي ضغطت على التاريخ كي يسير بأسرع مما يستطيع. و مضمون النظرية هـــو إيجـــاد طريق بديل عن الرأسمالية، انطلاقا من انقلاب ثوري، و من سيرورة طويلة المـــدى للتغيير الثقافي. و كل ذلك عبر حزب تتسلسل فيه الهيئات و تتماسك، من الأدنى إلى الأعلى، ضمن هيكلة حديدية، حتى يعوض عن النقص الناتج عن ضعف البروليتاريا، التـــي لـــم تكـــن تمثل إلا أربعة ملايين من مجموع عدد السكان، البالغ إذاك 160 مليون نسمة.

وبســـبب مخلفـــات الحرب العالمية الأولى، و كذا الحملات الهجومية، التي قامت بها الجيوش الغربية، من أجل قلب النظام الشعبي الجديد، ثم بسبب انعدام أي حكم ثوري آخر

في أوروبا، و القطيعة بين المدن و الأرياف، و انتفاضة بحارة غرونشطاط، وما أدت إليه مشـــاركة العمـــال في حركة الدفاع عن الثورة من تقليص للطبقة العاملة (حيث انخفض عددها من 3.1 مليون إلى 1.5 مليون)، إضافة إلى المجاعة الكبرى التي أصابت الفولغا، هـــذه الأســـباب مجـــتمعة، هي التي دفعت لينين إلى إقامة حكم ثوري منكفيء على ذاته. فتأجلـــت بذلـــك الديموقراطـــية، و أصبح الشغل الشاغل في الحال هو ما سمي (السياسة الاقتصـــادية الجديـــدة = NEP)، التـــي تعنـــي رأســـمالية الدولـــة إلى جانب بعض الخوصصـــات، و التنازل عن بعض الامتيازات لفائدة الكيانات الوطنية و الفلاحين. و قد اعتـــبر لينيـــن هذه التدابير بمثابة تراجع تكتيكي، من شأنه أن يؤدي إلى (بناء المقدمات الأساسية للحضارة)، و التي لا بد من تحقيقها أولا، ثم المرور بعدها إلى مهام الاشتراكية. و هـــذا مـــا ســـماه بعـــبارته (النكوص نحو الرأسمالية) { انظر لينين،: الأعمال الكاملة بالفرنســـية، ج 32، ص 210 } . و قد رافقت هذه المبادرة تقوية دواليب الدولة و تمتين أجهـــزة الحـــزب. و خلال الأشهر الأخيرة من حياته، انتبه لينين إلى أن الآلة، بعد أخذت دواليـــبها في الحركة، أصبحت تنفر من كل مراقبة، و أنها بذلك تبتعد، يوما بعد يوم عن الحكم الاشتراكي.

لقـــد خلفـــت (السياســـة الاقتصادية الجديدة)، في ميدان التنظير الاقتصادي، مفهوما يماهي بين العقلانية الاقتصادية و العقلانية الاجتماعية، مع تذويب الثانية في الأولى. و قد كـــان لهـــذا المفهـــوم تأثـــير على بعض الاقتصاديين الذين رأوا في (السياسة الاقتصادية الجديـــدة) رغـــم تحذيرات لينين، الشكل الضروري و الوحيد للاشتراكية. و منذ 1921، وضعت الأسس التي يقوم عليها استعمال قانون القيمة في الاشتراكية و كذا التسيير الذاتي المالي.

أمـــا ســـتالين، فقـــد قام من جهته بشن هجوم مضاد عنيف بهدف إعادة تثبيت أركان الـــتوجه الأصـــلي. و لكنه كان على حساب المشروع الديموقراطي التشاركي الاشتراكي، بمـــا أعطـــاه أفضـــلية لتطوير قوى الإنتاج، عوض البدء بتغيير العلاقات الاجتماعية من أساســـها. فكـــان مـــن نتيجة هذا، و قد انضاف إلى اللينينية، أن أفضى إلى فكرة أسبقية الدولة و منطق الدولة، و أسبقية نخب الدولة و الحزب على المجتمع، و إلى ظهور أنماط جديـــدة للاستحواذ على الفائض، وإلى ظهور فئات من القادة و المسيرين لا هم خاضعون لمراقبة الشعب، و لا جاءوا باختياره، مما أدى في المقام الأخير إلى قيام نظام حكم جديد، وإلـــى إضـــفاء المشـــروعية عليه. تلك هي الماركسية – اللينينية التي حولت سلاحا نقديا

توريـــا إلـــى عقـــيدة جامدة، و جعلت من خطاب الإشادة و المدح آلية من آليات التبرير والخضوع و المراقبة.

لقـــد طبق هذا النظام التخطيط الممركز دون حضور شعبي، و دون مساهمة حقيقية مـــن طـــرف المنتجيـــن الذيـــن أطلق عليهم إسم (مالكي وسائل الإنتاج)، و دون انتهاج ديموقراطـــية إســـهامية حـــية. لقـــد انتـــبه ستالين إلى الخطر الآتي من العلاقات النقدية الميركانتيلية، فحاول كبح الآلية في نهاية 1920 ، بمنح امتيازات للفلاحين الفقراء. و لكن هذا أدى إلى سقوط أفواج من الضحايا، خصوصا أثناء بناء الملكية الجماعية في الأرياف. إن التخطـــيط الممركـــز الهادف إلى تفادي الرأسمالية، التي تدعمها (السياسة الاقتصادية الجديـــدة)، قد أغفل ما هو رئيسي في الاشتراكية، ألا و هو خلق ثقافة جديدة، قائمة على قيم بديلة عن قيم الرأسمالية، و خلق اقتصاد جديد يساهم فيه المنتجون مساهمة فعلية. كما أن هذا التخطيط الممركز، كان وراء حملات القمع. وهو الذي أدى بالتدريج، إلى قيام فئة اجتماعية محظوظة.

وإذا كانـــت المـــنظومة الستالينية قد مكنت روسيا، و مجموع الأمم التي كانت تشكل الاتحـــاد الســـوفياتي، ولأول مرة في تاريخها، من إعادة توزيع المنتوج الوطني لا مجال لمقارنـــة عدالـــته المتقدمة مع ما كان عليه الأمر في السابق.. وإذا كانت قد حققت تطورا ثقافـــيا يســـتحيل تحقيقه في ظل الرأسمالية، و تطورا صناعيا واجتماعيا، لم يسبق لبلدان جهات الأطراف أن شهدت مثيلا له من قبل، فإن ذلك كله لا يشفع لها تجاه ما أقدمت عليه من قطع الطريق على بناء منظومة بديلة حقا عن الرأسمالية.

لقد ظل التخطيط السوفياتي مأخوذا، لزمن طويل، على أنه هو الاشتراكية، نظرا لما حققـــه مـــن نجاح حتى بداية عقد الستينيات. فالتوسع الصناعي، و امتداد رقعة الأراضـــي المـــزروعة، و هجرة الفلاحين إلى المدن من أجل شغل أكثر مردودية، و مناهج التخطيط المـــادي الممركـــزة، أنتجـــت كلها تحولات هامة، و تقدما اقتصاديا و إنسانيا، أفضـــى إلى تحســـين ملمـــوس في مستوى معيشة مجموع السكان، كما أدت إلى خلق الشروط المادية والثقافية لمقاومة الفاشية أثناء الحرب العالمية الثانية.

و بمـــوت ستالين و وصول نيكيتا كروشتشيف إلى الحكم، ظهرت النفعية البراغماتية وتطـــورت ســـريعا في خط حلزوني لتصل قمتها بالتنكر للاشتراكية و مذهبها، على عهد ميخائيل غورباتشيف. وكانت الإصلاحات التي تبناها المؤتمر العشرون للحزب الشيوعي الســـوفياتي، و خصـــوصـــا جانبها الاقتصادي، منطلقا للاتجاه الذي يعطي الأفضلية للسوق وللعوامـــل المكونـــة لهـــا. واستندت هذه الإصلاحات على موضوع كان ستالين قد كتبه

بعنوان (القضايا الاقتصادية في الاتحاد السوفياتي)، و تم نشره في سنة 1952 . حيث جاء فيه تأكيد على أن ضمان الانتقال إلى الاشتراكية يقتضي المعرفة بقوانين سير الرأسمالية "حتى يتم فهمها و تعلم استعمالها استعمالا كاملا، و استخدامها لفائدة المجتمع، و من ثم إلجامها من أجل التحكم فيها، في نهاية المطاف". و من هذا الكتاب جاءت النظرية الاقتصادية، التي راجت عبر كتب التعريف بالاشتراكية، و التي ظلت توجه الفكر و العمل، سواء في الكتلة السوفياتية، أو في الحركة الشيوعية الدولية، لغاية سنوات الثمانينيات.

وابتداء من الستينيات، كانت أشكال الإنتاج القائمة على زراعة تغطي أكبر المساحات، قد كشفت عن محدوديتها، وأصبح من الضروري المرور إلى أشكال أخرى تقوم على زراعة تغطي مساحات صغرى و لكن بأكبر كثافة ممكنة.أي تغليب جانب الكيف على جانب الكم. و لضمان النمو على هذا المنوال، أصبح من الضروري إخضاع استعمال الموارد للعقلانية القصوى. و كانت النتيجة أن أخذت نسبة النمو في الانخفاض، مما كشف عن محدودية النموذج المتبع و عجزه عن الاستجابة لمتطلبات قوى الإنتاج المتزايدة. و من هنا جاءت سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية، كان الهدف منها استعمال مزايا السوق لتحقيق تطور اقتصادي دون إيقاف عملية بناء الاشتراكية. و مما أدى إلى عودة مقولات (السياسة الاقتصادية الجديدة) للظهور، فقد كانت الحاجة قائمة إليها لرفع الإنتاجية. هذا وليس من السهل معرفة ما إذا كان الوعي الاجتماعي في تقدم أم في تراجع. فهو العنصر الذي يرجع إليه، في نهاية الانعطاف، أمر البحث في شأن المستقبل.

حينئذ، تدخل قانون القيمة ليفرض نفسه بقوة كطريقة ناظمة للتوازن الاقتصادي. ومع طرح سياسة إعادة البناء (للبيريسترويكا) بلغت الإصلاحات قمتها العليا. فاحتلت السوق، و معها المبادرة الفردية، مكان الصدارة، و أخذت نخبة من المثقفين الموالين للرأسمالية و المتحكمين في وسائل الإعلام، بفضل سياسة الشفافية (الغلاسنوست) و الذين أنكروا الماضي، تدعو إلى قيام نظام حكم يبني الحضارة و الثقافة، متخلص من الأيديولوجيا و مستقل عن مفهوم الطبقات الاجتماعية. و بفضل السيرورة التي أطلقتها سياسة البيريسترويكا، تمكنت المجموعة التي كان الحكم بيدها من الاستحواذ على فائض قيمة العمل ، و أن تتغلب على عرقلة غياب التوارث العائلي، نتيجة لنظام الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج، بوضع تشريع يسمح بتمليك ذلك الفائض. و لا شك في أن هذه الطبقة الجديدة كانت تطمح إلى إقامة رأسمالية أكثر فعالية من الكائن المسخ الهجين الذي ظهر على يديها للوجود.

وفي نهاية سنوات الثمانينيات، كان تفسخ الاتحاد السوفياتي و التحولات التي وقعت في أوروبا الشرقية بمثابة الإعلان عن نهاية عهد الاشتراكية كمنظومة عالمية. و وقتها لم يكن أحد ينتظر أن يؤدي تفكك الاتحاد السوفياتي إلى انهيار بقية الأنظمة الاشتراكية، الواحد تلو الآخر، لأن الذي كان منتظرا هو أن يؤدي الانتقال نحو السوق إلى الحرية وإلى الرفاه و التقدم. غير أن هذه التوقعات لم تتحقق. و اليوم ، و بعد مرور عشر سنوات، لم يعد بإمكان أي أحد أن ينكر العواقب الكارثية التي حلت بالأمم التي انتهجت طريق التحول نحو رأسمالية متوحشة، تعشش فيها عصابات المافيا من كل نوع. فقد أدت إلى إفقار أغلب سكان أوروبا الشرقية، لتحشرهم بعد ذلك في خانة البلدان الفقيرة، الواقعة جنوب المعمور، [كما جاء في تقرير البنك العالمي لسنة 2000 ، الذي أكد أن عدد الفقراء في أوروبا الشرقية، و في الاتحاد السوفياتي سابقا، قد تضاعف عشرين مرة عما كان عليه في سنة 1987]. و في نفس الفترة ، واصلت ثلاث بلدان تمسكها بالاشتراكية – على الأقل حسب ما هو ظاهر و معلن– و هي الصين و الفيتنام و كوبا (دون أن نتحدث عن كوريا الشمالية). و لقد كان على هذه البلدان لكي تعيش و لكي تنمو، أن تتلاءم مع النظام العالمي الجديد، و أن تفتح اقتصادها للسوق الدولية الرأسمالية القائمة وحدها في الميدان. و من أجل ذلك، و حسب مستويات الإصلاح، أدخلت هذه البلدان اقتصاد السوق بدرجات مختلفة، خاضعة كلها لأشكال متنوعة من المراقبة.

إن مشكل الملاءمة بين السوق و بين الاشتراكية مطروح بأشكال مختلفة في هذه البلدان الثلاثة، سواء من خلال التخوف الساذج من منافع السوق و من عولمتها، أو من خلال الحذر الذي ربما يكون مبالغا فيه، تجاه ما تتيحه من فرص و من إمكانيات. و لكن ما هو أكيد هو أن البلدان الثلاثة تمشي و هي تتلمس مواقع خطاها موزعة و هي تبحث عن بدائل، بين رأسمالية وخيمة العواقب و اشتراكية فشلت في تحقيق أهدافها. أما الرأي العام الغربي، فإنه لا يرى إلا أن رسو البلدان الثلاثة على شاطئ الرأسمالية، كان أقل عنفا و أكثر ذكاء مما وقع فيه بلدان شرق أوروبا و ما كان يسمى سابقا الاتحاد السوفياتي. و من ثم جاء الدعم الذي حظيت به كل من الصين و الفيتنام من طرف القوى الرأسمالية. أما كوبا فإنها كانت، لأسباب تاريخية و نظرا لقربها الجغرافي من الولايات المتحدة، موضع تعامل خاص، زيادة على أنها هي نفسها اختارت طريقا أقل عنفا، وظلت وفية للمكاسب الاجتماعية التي حققتها الثورة الاشتراكية.

٢) السوق داخل الاشتراكية

على المستوى النظري يمكننا القيام بعمليات فكرية لن تخلو من فائدة. إن السوق، بوصفها آلية للتبادل و الخدمات يضبطها قانون القيمة، ليست الشكل الوحيد للتوزيع والإنتاج، حتى و لو كانت اليوم هي الشكل الأكثر استعمالا. لقد سبق العمل بالمقايضة بشتى أشكالها. و فضلا عن ذلك، فإن فكرة الضبط الشمولي للعرض و الطلب، باعتبارهما أساسا للتبادل الكوني كما يعتقد الفكر الليبرالي، هي ضرب من الخيال. ففي الواقع ليس المقصود في الرأسمالية هو علاقة التساوي، بل المقصود هو علاقة التفاوت حيث يكون الربح للأقوى. و على هذا الأساس، فإن الإنتاج موجه للطلب القادر على التسديد. بل بإمكاننا أن نقول إنه موجه للطلب الذي له أكبر قدرة على التسديد. أما السواد الأعظم من البشر، فهم في حكم " الغوغاء التي لا نفع فيها". و بالتالي فإن تخفيض كلفة الإنتاج يتحقق باستغلال اليد العاملة و بتخريب الطبيعة.

و رغم فشل ضبط السوق عن طريق الأوتوماتية التي بلغت درجة التقديس. و رغم الكوارث التي أدت إليها السياسة الليبرالية الجديدة، فلا زالت العلاقات السلعية تعتبر علاقات مثالية قائمة في "عالم التجريد"، مع أن الأمر يتعلق في الواقع بكائنات بشرية تتفاعل أخذا و ردا، بتأثير مصالح محددة، حيث يكون الفوز دائما للأقوى. و إلى جانب هذا، و نظرا لأن السوق هي علاقة اجتماعية، فإنه بإمكاننا أن نتصور وضعا لا تكون فيه هذه العلاقة علاقة تفاوت. فلماذا لا نفكر إذن في قيام سوق داخل اقتصاد اشتراكي؟ وسنترك هذا السؤال مطروحا على أن نعود إليه في الخاتمة.

ومن جهة أخرى، فإن الأمم التي اندرجت في المنظومة الرأسمالية العالمية، لم يعد لها من خيار إلا خيار تنمية تجارتها الخارجية، طبقا لقوانين التبادل الجاري بها العمل في الوسط الدولي. ولكن التجارة الخارجية تشكل اليوم، بالنسبة لبلدان الأطراف، ثقلا أقوى بكثير مما كان عليه خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

في هذا الصدد سبق لكارل ماركس أن تناول المبادلات بين الأمم. و لقد أكد التاريخ صحة ما ذهب إليه، سواء في الجزء الثالث من كتاب (الرأسمال) الذي جاء بعنوان (قانون ميل نسبة الربح إلى التناقص)، أو في المخطوطات المؤرخة بسنوات -1859 1857 ، والتي لامس فيها المؤلف المسألة التي تعنينا. و في هذه النصوص المخطوطة التي ستحمل في ما بعد عنوان (أسس نقد الاقتصاد السياسي)، أورد ماركس إمكانية تبادل المواد والخدمات بين بلدين، بكيفية تجعل كلا منهما يستفيد من هذا التبادل، حتى و لو كانت استفادة طرف طاغية على استفادة الطرف الآخر.

ولـــم يحدث أن اعترض كارل ماركس يوما على ضرورة تعايش الإشتراكية والسوق باعتـــبارها آلية للتبادل. لكن المقصود بالسوق هنا هو تلك السوق التي تضبطها دولة تملك قســما كبيرا من وسائل الإنتاج، والتي تلعب دورا أساسيا في التوزيع العادل لثمار العمل، أي طـــور الـــتعادل، الـــذي يميز مرحلة الانتقال من الرأسمالية إلى الإشتراكية،وذلك في الـــبلدان المصـــنعة. وبطبـــيعة الحال،فـــإن نظرة كارل ماركس هذه لا تناسب الوضعية التاريخـــية للقـــرن العشـــرين، حيـــث انغرست الاشتراكية في بلدان متخلفة، هي أطراف للرأســـمال العاتي، الذي يواجهها بالعدوان،بالحرب تارة وبالحصار تارة أخرى. وهي في بحـــثها عـــن مخرج، تأخذ طرقا ومسالك لا تدري إلى أين ستفضي بها، علما أنها أرادت (تحقيق المعجزات)، وطمحت إلى خلق عالم أكثر عدلا وأكثر إنسانية.

لقد برهنت التجربة العملية،التي مرت بها بلدان (الاشتراكية الواقعية) سابقا، على أن الســـوق لا تقوم وحدها بشكل مجرد عن لوازمها.فهي ما إن تستقر، حتى تأخذ في تكييف وعـــي الأشخاص، وفي تغيير بنيات الدولة، والتأثير على الحقل الاجتماعي- الاقتصادي. وهـــي تولد الفساد والرشوة وكل أشكال الظلم، كما تولد أضرارا أخرى منفلتة عن مراقبة الدولة،حتى ولو كانت لها قوة الاتحاد السوفيتي أو دولة الصين.

إن انخـــراط هـــذه المجـــتمعات في الحداثة الرأسمالية، قد جر عليها آثارا مدمرة في المـــيدان الاجتماعـــي- الثقافـــي خصوصـــا انتشـــار النظرة النفعية البراغماتية وتنميط القـــيم،لدرجة أن أي ثقافـــة،مهما كانت في غناها وفي عراقتها، لم تتمكن من الصمود في بوجه عناصر التشويش الآخذة في مسخ هويتها الخاصة.

إن كارل ماركس أيضا، هو الذي أكد على أن الاشتراكية لا يمكنها أن تقوم كظاهرة منعزلة، ولا بد لها من أن تصبح حركة عالمية، حتى تكون قادرة على تحقيق الانتقال من الرأســـمالية إلى الشيوعية. ولكننا اليوم، لا نجد إلا أقلية قليلة ممن لازالوا يعتقدون بإمكان قيام شيوعية. بينما الأكثرية ترى الشروط غير متوفرة للإقدام على هذه الخطوة.

ورغـــم ذلك،ونظرا لما هو منتظر من أن الرأسمالية العالمية لن تعمر طويلا. فحياتها لـــن تستمر إلى المدى البعيد، ولا حتى إلى المدى المتوسط،فلقد أخذ البعض يفكر منذ الآن في مرحلة قادمة،وهي مرحلة "ما بعد الرأسمالية" التي من المنتظر أن يكون مجتمعها أكثر تضامنا، وأن تتدخل فيها ثوابت أخرى في الإنتاج وفي التوزيع وحتى في الاستهلاك. وهو مجتمع جديد،ينتهي فيه عهد قيادة الأحزاب لعملية التغيير، لتحل محلها المنظمات المتولدة عـــن المجـــتمع المدنـــي مـــن قاعدته. ولربما يكون علينا، دونما تنظير أو وضع نماذج للمستقبل، أن نهيئ أنفسنا للمرور إلى هذه المرحلة الـــ (ما بعد رأسمالية) باعتبارها البديل

الوحـــيد، مـــن اجـــل ضمان بقاء الإنسانية من الناحية المادية بالدرجة الأولى. ومن هذا المنظور،ينبغـــي لنا أن ندرس عن قرب التجارب العملية لكل من الصين والفيتنام وكوبا، لأن كـــلا مـــنها تطمح،نظـــريا على أقل، إلى التوجه وجهة أخرى غير وجهة الرأسمالية المنفلتة من كل قيد.

وســـنقوم، في ما يلي، باستقصاء نبدأه بتذكير بالسوابق الاشتراكية في البلدان الثلاثة. ثـــم نـــتطرق بعـــده إلـــى وصـــف مراحل الانتقال الحالية نحو السوق. ومن بين عوامل التفكير،هـــناك عنصـــر الضـــغط، التي أصبحت الدولة الاشتراكية عرضة له، منذ تبنيها لاقتصاد السوق، مع ما يولده السيناريو الجديد من انعكاسات اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافـــية. ثـــم لا بد من التذكير بان الأمر يتعلق بثلاث حالات متمايزة، لكل منها شروط داخلية وخارجية خاصة بها، وأن حركة كل منها مستقلة عن حركة الأخرى، لدرجة أن ما هـــو صـــالح لإحداها ليس بالضرورة صالحا للحالتين الأخريين، حتى ولو كانت القضية الأساسية التي تشمل الجميع هي قضية التلازم بين الاشتراكية والسوق .

ثانيا-الانتقال إلى السوق في الصين و الفيتنام وكوبا

١) الصين

لقـــد قامت الجمهورية الشعبية في الصين سنة 1949، عند نهاية الحرب ضد اليابان واندحار الكومينتانغ. وبانتصار الجيش الأحمر بقيادة ماوتسي تونغ زعيم الحزب الشيوعي الصيني توفرت شروط تطبيق النموذج الاشتراكي. ولقد قطع إنجاز النموذج عدة مراحل، قبل أن تتوطد سيرورة مستقرة نسبيا، للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

أ-السوابق

إن مخـــتلف السياسات الاقتصادية، التي جرى تطبيقها طيلة الفترة الممتدة من 1949 إلـــى 1999، كانـــت كلهـــا خاضعة لتأثير عدة عناصر، منها على الخصوص: التناقض الكلاسيكي بين دور السوق والتخطيط الممركز. ولقد كانت انطلاقة التحولات الاشتراكية، خـــلال ســـنوات الخمســـينيات، معتمدة على التحديث التكنولوجي، الذي جاء نتيجة نمو رأســـمالية مبتدئة في مناطق من الساحل الشرقي، ومتساوقة مع علاقات سابقة للرأسمالية تشـــمل أغلبية سكان الصين، البالغ عددهم إذاك 600 مليون نسمة . ولا شك أن المكسب الرئيســـي كان هو القدرة على وضع هذا البلد شاسع الأطراف على طريق التغيير، وكذلك القدرة على خلق الأمل لدى فئة السكان الأكثر فقرا وحرمانا.

وتتمثل خصوصية المثال الصيني في مقدرة قادة الصين على القيام بثورة في بلد يقوم اقتصاده أساسا على الزراعة، وفي مقدرتهم على عزل الخطر الخارجي،الذي تشكله القوى العظمى، التي كانت تتصارع حول مناطق النفوذ في الصين، ثم في مقدرتهم على عزل المعارضة الداخلية،أي الكومينتانغ، وهي بورجوازية وطنية ذات مشروع اجتماعي لا مكان فيه لغيرها .

ب-مراحل الثورة الصينية

إن رغبة الإسراع بالتنمية الإقتصادية للبلاد، عن طريق إعطاء الأولية للقطاعات الاستراتيجية، مثل الصناعة الثقيلة، وكذلك إرادة تحقيق التقدم دون عون خارجي، وتعزيز الأمن الوطني في ظرف يطبعه العداء، اصطدمت كلها بغياب أساس تقني، لا غنى عنه لترجمة الأهداف إلى الواقع. وهذا ما تسبب في أزمات قاسية تعرضت لها البلاد أكثر من مرة.

ففي سنوات الخمسينيات، أعلن ماوتسي تونغ عن "القفزة الكبرى إلى الأمام" التي كان لفشلها عواقب كارثية،خصوصا في المناطق الزراعية.ثم كانت انطلاقة "الثورة الثقافية" في سنة1966، والتي استهدفت إعادة الديناميكية للسيرورة الثورية، بقصد مكافحة العلاقات الاجتماعية، التي نمتها البيروقراطية الجديدة. ولكنها تسببت هي الأخرى، في خسائر فادحة، اقتصادية واجتماعية، دونما أن نتحدث عما تسببت فيه من خسائر في الأرواح البشرية . كما أن رد الفعل ضد مأسسة "الاشتراكية الواقعية" قد تجلى أيضا،بشكل غير مباشر، في صورة معارضة ما كان للاتحاد السوفياتي من تأثير مفرط على السياسة وعلى الاقتصاد في الصين.

ورغم هذه الأحداث، فإن السيرورة الثورية حققت نموا مدهشا في ميدان البنيات التحتية والتنمية الاقتصادية والحد من البؤس الذي كان منتشرا انتشار الوباء، فلقد أعطيت الأولوية للمساواة الاجتماعية و للتشغيل الكامل. لكن نقائص النموذج أخذت تظهر للعيان منذ نهاية الستينيات. وبدا واضحا أن اقتصاد الصين لازال متخلفا، مقارنة بمستوى بلدان الجوار السائرة على النهج الرأسمالي. لقد جاءت هذه الصعوبات نتيجة قصر نفس النموذج المتبع، وتلك الصعوبات هي التي كانت وراء التغيير الذي طرأ على السياسة الاقتصادية، كما كانت دافعا لإطلاق برنامج الإصلاحات.

أمــا مضـــمون البديل الاقتصادي الذي اقترحه دينغ كسياوبينغ و أنصاره فقد اقتضى انـــتهاج تنمية أكثر توازنا، و ذلك بتوزيع القطاعات الاقتصادية، و رفع مستوى العلاقات الاقتصــــادية الخارجية. و قد عرفت الصين سوابق لهذا حدثت في الفترات المسماة فترات إعـــادة البـــناء الاقتصــــادي، و هي الفترات التي تلت الأزمات الكبرى التي قامت بوجه السيرورة.

وعلى الصعيد الاجتماعي، ينبغي التذكير أنه في مستهل الثمانينيات ، ورغم الأطوار المضـــطربة التي مرت بها الصين، فإنها قد تمكنت من تحقيق تقدم مدهش، خصوصا في الميادين الـثلاثة، التي تحدثنا عنها أعلاه، أي البنى التحتية والنمو الاقتصادي والحد من الـبؤس. وهـــي الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية – الاجتماعية. وكانت الصعوبات الاقتصــــادية ووفـــاة ماوتسي تونغ، وراء برنامج الإصلاح، الذي وضع قيد التطبيق. وهو برنامج تطلبت سيرورة تطبيقه المرور بعدة مراحل توالت طيلة لأزيد من عشرين سنة .

فـــي المرحلة الأولى، التي امتدت من 1976 إلى 1978 ، تمت إعادة تحديد مجموعة متسلســـلة مـــن المواقـــف الحكومية، على إثر تبلور الحاجة إلى تركيز كل جهود الحزب الشيــــــوعي الصيني،حول قضية التنمية الاقتصادية للبلاد. وشهدت المـــــرحلة الثانية (1978-1984) بدايـــة الـــتحول في القطاع الزراعي. فلقد أدى تطبيق العقد العائلي le contrat familial إلـــى تـــثوير الأريـــاف الصينية، بما أتاحه من إمكانيات لتنمية قوى الإنتاج، التي كانت قد ظلت في حالة ركود نسبي. وعلى أساس النتائج التي حققتها الفلاحة ســـريعا، جـــاءت المـــرحلة الثالـــثة (1984-1988) لإنجاز التحويلات في القطاعات الاقتصــــادية الأخرى. وهي تحويلات أدى تطبيقها إلى تعميق الاختلالات، مما حتم القيام فـــي سنة 1988 بسلسلة متواصلة من التقويمات، انطلاقا من تقليص القروض المخصصة للقطاع الصناعي غير الحكومي .

ومـــن ســـنة 1988 إلـــى سنة1989، كانت المرحلة الرابعة، وهي مرحلة استكمال نقـــائص الإصـــلاحات التـــي تمت، والسير بها على مهل مدة سنين. ورغم أن الحكومة حاولـــت إخضاع التضخم الذي عرفته هذه المرحلة للمراقبة، كما حاولت الحد من السخط، الـــذي أخـــذ يعـــم بسبب انتشار بعض الظواهر مثل الرشوة، فإن التدابير الذي اتخذتها لم تمكـــنها من تفادي وقوع أحداث أبريل –يونيو(نيسان–حزيران) 1989 ، التي كانت ساحة تيان آن مين بالعاصمة الصينية مسرحا لها .

ومن سنة 1990 إلى سنة2000 ، كانت المرحلة الأخيرة،التي شهدت إنجاز تقويمات اقتصـــادية حازمة. وهي تقويمات لم تقف عند حد الجانب الإقتصادي، بل تجاوزته إلى ما جعـــل مـــنها معـــركة حقيقية شنها الحزب الشيوعي ضد ما خلفته السيرورة من عواقب إجتماعية وأخلاقية.

ج-النتائج الاقتصادية للإصطلاحات

لقد كانت الثلاثون سنة من الإصلاحات فترة بالغة الأهمية في حياة الصين. فلقد دخل فـــيها اقتصـــاد البلاد في سيرورة من التحويلات بلغت الاعماق، وحققت نتائج باهرة في مـــيدان الـــنمو. ففـــي الفترة الممتدة من1990 الى2000 ، ارتفع إجمالى المنتوج الوطني الصـــيني بمعـــدل سنوي بلغ ١٤,٤% لسنة 1992 إلى ١٠,٥% سنة1995، لتصـــل إلى ٧,١% سنة 1999، ثم إلى ٨,١% سنة 2000 وأخيرا ٧% سنة 2001. وفي نفس الفترة، ارتفعـــت قـــيمة الإنـــتاج في القطاع الصناعي بنسبة ٢٠,٦٦%. وقد حظي القطاع غير الحكومـــي، بحصـــة ممتازة من الإصلاحات، في الفترة التي نناقشها. ففي الوقت الذي لم يـــتقدم فيه قطاع الدولة إلا بوتيرة معدل سنوي بلغ ٧,١% كان هذا القطاع غير الحكومي قـــد حقـــق وتـــيرة ســـنوية معدلها 28 % ولكن القطاع الذي يملكه الأجانب، أو مختلط الملكـــية،كان قـــد بلغ معدل ٩٥,٦%[1] . ونذكر على سبيل الإشارة أن الصين أنتجت 50 ملـــيون تلفـــون نقال في سنة 2000 ، بعد ما كانت قد توقعت أن يبلغ هذا الإنتاج 250 مليون تلفون نقال سنة 2004 ولكن هذا النماء لم يكن خاليا من مخلفات. فلازال الاقتصاد الصـــيني الحديـــث يعانـــي مـــن مشاكل، يأتي على رأسها تزايد السكان ومشكلة هشاشة الـــزراعة، ومشـــكلة ضـــعف المردودية في بعض القطاعات الصناعية التابعة للدولة، ثم مشـــكلة اخـــتلال الـــتوازن الاقتصـــادي بين القطاعات. أضف إلى كل هذا تدني مداخيل الـــدولـــة التي انخفضت من ٣٥% من المنتوج الوطني الإجمالى سنة 1976 إلى 12 % في سنة 2000 .

ورغـــم السياســـة الديموغرافية، التي كانت أكثر من قسرية،والتي حددت المواليد في طفـــل واحـــد لكل أسرة، فقد بلغت هذه المواليد في سنة 1990 نسبة خاما قدرها ١٦,١٢ في الألف ، بينما بلغت الوفيات، نسبة ٦,٧٣ في الألف. وفي شهر يوليو (تموز) من سنة

[1] من المفيد في هذا الباب أن نشير إلى الرأي الذي عبر عنه جيمس ويلفينستون رئيس البنك العالمي سنة 1995 حيث صرح أن الاقتصاد الصيني قد يصبح في سنة 2010 أكبر اقتصاد في العالم إذا ما حافظ على نسبة نمو تقارب 10 % وإذا ما تمكنت الصين من التحكم في التضخم.

2000 ، أســفر تعداد السكان عن رقم 1.261.832.000 نسمة، مع توقع أن يبلغ متوسط العمر 70 سنة لدى الرجال و 71 لدى النساء.

الاقتصاد الزراعي

فـــي مـــيدان الإنـــتاج الفلاحي، أعطت الإصلاحات نتائج باهرة. و قد رافق انطلاقة الســيرورة التخفــيف من مراقبة كل من المبادرة الفردية و الأسواق، مما أدى إلى تطوير قوى الإنتاج فـــي الأريـــاف. و بينما كانت نسبة تزايد السكان، في الفترة ما بين 1979 و 1984، قــد بلغـــت سنويا نسبة ١,٣%، فإن نسبة ارتفاع قيمة الإنتاج الفلاحي، قد بلغت ســـنويا في نفس الفترة ١١,٨%، و بلغت في قطاع الحبوب وحده نسبة ٤,١%. و قد كان لهذه النسب تأثير إيجابي، أدى إلى رفع مداخيل السكان و تحسين مستوى معيشتهم.

و فـــي نهاية القرن العشرين، لم يكن إصلاح الأثمان قد أعطى نتائجه بعد. و هذا ما يفســـر الأســـباب التي من أجلها ظلت المداخيل في القطاع الزراعي أدنى منها في القطاع الصـــناعي. و لـــنفس هذه الأسباب، اتخذت الحكومة، منذ 1993، تدبيرا يقضي بتخفيض الضـــرائب علـــى الفلاحيـــن، الذين لم تعد الدولة تطلب منهم أكثر من 5% من مداخيلهم الحقيقية. و في نفس الوقت، اتخذت تدابير إدارية لتفادي قيام الموظفين المحليين بالتحصيل اللاشرعي للضرائب.

إذ إن مـــا حصل من انخفاض في إنتاج الحبوب، في منتصف السنوات 1990، حمل الحكومـــة علـــى التفكير الجدي في مواجهة أسباب هذا الانخفاض، و على رأسها الهجرة الكثـــيفة لقـــوى العمل نحو المدن، و تقليص مساحة الأراضي المزروعة. وهما ظاهرتان تولدتـــا عـــن الإصـــلاحات الاقتصـــادية . و رغم ما حققته الفلاحة من نتائج حسنة، فمن الواضح أن إنتاج الحبوب لم يتمكن من مسايرة تزايد السكان بشكل متواصل. ومن المتوقع أن يصل عدد السكان الصين في سنة 2030 إلى مليار وثلاثمائة مليون نسمة، مما يقتضي إنـــتاج 600 ملـــيون طـــن من الحبوب، و هذا يقتضي بدوره زيادة في الإنتاج بمقدار 15 مليون طن كل سنة. و علينا أن نأخذ كذلك بعين الاعتبار، أن نسبة زيادة المدخول السنوي في القطاع الزراعي آخذة في الانخفاض. فقد تراجعت من ٤,٦% سنة 1997 إلى ٤,٣% سنة 1998، ثم تدنت إلى ٣,٨% سنة 1999.

ومـــع ذلـــك، و رغم الصعوبات، فإن التقدم الحاصل في الإنتاج الفلاحي يظل باهرا. فحســـب إحصـــائيات مـــنظمة الأغذية و الزراعية FAO التابعة لهيأة الأمم المتحدة، فإن الصـــين انفردت وحدها، في الفترة ما بين 1984 و 2000، بإنتاج ثلث النمو الحاصل في

المنـــتوجات الفلاحـــية الرئيسية على الصـعيد العالمي. ففي الفترة ما بين 1980 و 1992، أنتجت ٣١% من حجم الإنتاج العالمي للحبوب و ٤٠% مـــن القطن، و ٥٤% من اللحوم و ٣٧% من الفواكه.

ولم تحتفظ الدولة، في الاقتصاد الزراعي، إلا ببعض الاحتكارات، منها القطن و التبغ و الحريــر، حيــث كانت خوصصة الإنتاج الفلاحي قد بلغت نسبة ٦٦% في سنة 1993. هذا ولقد نمت علاقات ميركانتيلية، و تكونت شركات مساهمة حتى في النواحي الزراعية، والتـــي امتدت كذلك إلى القطاع الصناعي و قطاع الخدمات. و هذا ما أدى إلى تغيير كبير فـــي بنـــية التشغيل. فقد تطور الوضع عما كان عليه سنة 1968، حيث كان عدد العاملين 307 ملـــيون، منهم ٩٠% في الفلاحة، إلى 444 مليـــون في سنة 1994، منهم٧٥% في الفلاحة. و ارتفع عدد المؤسسات غير الفلاحية من 1.5 مليون سنة 1978 إلى 25 مليون ســـنة 1995، حيـــث بلـــغ عدد المشتغلين فيها 123 مليون عامل. كما مثل النشاط الغير الفلاحـــي نســـبة تـــتراوح بيـــن 30 و ٥٠% من مدخول الأسر، ونسبة الثلث من الإنتاج الصـــناعي الوطنـــي الآتي من النواحي الزراعية. أما الكومونات "الجماعات المحلية"، فإن وظيفـــتها قـــد أصبحت قاصرة على المهام الإدارية، و لم تعد لها أي مسؤولية في التدبير الاقتصادي.

الاقتصاد الصناعي

لقـــد وقـــع الانـــتقال، في المؤسسات التابعة للدولة،من المراقبة إلى فرض الضرائب اعـــتمادا على مقاييس المردودية. ولكن الماضي ظل يشكل ثقلا هاما، لأن المفروض كان هو أن تضمن هذه المؤسسات التشغيل الكامل، الأمر الذي كان يضع أغلبها، بطبيعة الحال، فـــي تـــناقض مع ضرورة تحقيق الربح. والواقع هو أن البلاد هي في حالة انتقال تدريجي مـــن اقتصاد الدولة إلى اقتصاد القطاعات غير الحكومية أو الخاصة. فالنوع الأول يحظى بالاستقلال الذاتي في ميدان التسيير، ولكنه يظل ملكا للدولة، بينما النوع الثاني ملك خاص للرأسمال المحلي أو الأجنبي. فحتى في حال تسارع السيرورة، فإن القطاع الخاص لم يكن يمـــثل في سنة 1999 إلا ٢٠% من الإنتاج الصناعي، ولم يكن يشغل إلا قرابة 50 مليون مـــن العمـــال. ويبدو من منظور استراتيجي، أن التنويع الصناعي في بعض القطاعات، قد جـــرى الدفع به بعيدا جدا بتأثير اللامركزية. مثال مصانع السيارات التي فاق عددها 100 مصـــنع بالـــبلاد. ولقـــد أدى هذا التطور، من الناحية الاجتماعية، إلى ميلاد فئة اجتماعية جديدة هي فئة منظمي المشروعات الخاصة. كما أدى فـــي نفس الوقت إلى نمو المضاربة

و الرشـــوة. وكمثال على ذلك (لي شانغ كسينغ) الواقعة في (كسيان مينغ) وهي ميناء على الســاحل الشــرقي، أصـــبحت ســوقا جبارة يضرب بها المثل في انتشار التهريب وتفشي الرشـــوة فـــي صفوف موظفي الدولة. وبفتح الباب للرأسمال الأجنبي،أخذت ظاهرة التمايز الاقتصـــادي – الاجتماعي تنمو و يزداد اتساعها.ففي سنة1995، بلغ عدد المؤسسات التي اســتقبلت الرأسمال الأجنبي 234 ألف مؤسسة،من مجموع بلغ 13 مليون مؤسسة. وفي الفترة مابين1984 و1995 ، ارتفع الرأسمال الأجنبي الموظف بالصين من مليار ولحد من الدولارات إلى 38 مليار دولار، ٧٥%منها قادمة من تايوان وسنغافورة، أي من الصينيين المقيميـــن بالخـــارج. وابتداء من سنة1989 ،فتحت الحكومة سوق الأسهم بوجه الرأسمال الأجنبـــي. ولا بد من الإشارة أيضا إلى أن نسبة الإدخار الداخلي مرتفعة جدا بالصين (٤٠ % مـــن المنتوج الوطني الإجمالي) وهو ما سهل عملية الخوصصة التي انطلقت ابتداء من ســنة 1982، والتـــي لم تحتفظ فيها الدولة إلا ببعض القطاعات الرئيسية لضمان التشغيل ولضمان مراقبة تجارة الجملة.

وقـــد تمركـــزت الاســـتثمارات الخارجية بشكل خاص في التكنولوجيات الجديدة وفي ميادــــن النشاط الإقتصادي ذات القدرة على ولوج أبواب جديدة فتحتها السوق الدولية.كما تمـــت إقامـــة فـــروع مشـــتركة على شكل امتداد لشركات ومؤسسات مستقلة عن بعضها JOINT VENTURES ، بقصـــد جلـــب منافع التكنولوجيات والتجهيزات من الخارج، والاستفادة في نفس الوقت من البنية التحتية القائمة ومن اليد العاملة المحلية.

إن القطـــاع الصناعي يقدم مشهدا تسوده المفارقة.ولقد تطرق التقرير الذي قدمه رئيس الـــوزراء (لـــي بيـــنغ) أمام الدورة الثالثة للجمعية الشعبية المنعقدة في مارس 1995 ،إلى مسألة إصلاح مؤسسات الدولة، مؤكدا على أنها الهدف ذو الأولوية الأولى. وفي بداية هذه الألفية الثالثة، تظل هذه المسألة محافظة على أولويتها وحدتها.

عراقيل تكبح النموذج

شـــهدت ســـنة1995 نهايـــة الخطة الخمسية الثامنة. ولقد كان قادة البلاد على وعي بالمشـــاكل التـــي يطـــرحها نموذج النمو عالي السرعة، المؤدي إلى التفاوت بين المداخيل بشـــكل لم يسبق له مثيل، وإلى قيام التمايزات الهائلة بين الجهات،وإلى توترات تضخمية، وإلـــى إضـــعاف القاعدة الفلاحية الوطنية. أضف إلى ذلك الصعوبات المتنامية التي تعاني مـــنها مؤسسات الدولة،وتزايد الكلفة الاجتماعية للإصلاحات في القطاعات ضعيفة المردود في اقتصاد السوق.

و لقــد كانــت مسألة تفاوت المداخيل، و صعوبات التنمية الجهوية، موضع مراجعة نقدية، خصوصا من طرف الرئيس جيانغ زيمين ، بسبب انعكاساتها على استقرار البلاد إذ أن هذا الاستقرار هو مفتاح نجاح التدابير الاقتصادية المحدد بهدف تنمية القوى المنتجة و بمــوازاة هذه السيرورة، التي رأى فيها البعض ابتعادا عن مذهب "دنغ كسياو بينغ" الذي تمت صياغته في وثائق المؤتمر الرابع عشر للحزب، جرت إعادة النظر في بعض الأفكار و في بعض الأولويات خصوصا في ميدان مؤسسات الدولة و في ميدان التسويق و البنوك و الضــمان الاجتماعــي و التنمية الجهوية و الفلاحة و التوظيفات و المزاوجة بين مبادئ السوق و تقوية ضبط الاقتصاد على المستوى الكلي.

و لقــد أســفرت هذه المراجعة النقدية عن الوعي بأن أشكال التفاوت تميل إلى إخفاء دور السوق الحاسم و دور ما تولده بكيفية لا مفر منها، من علاقات اجتماعية جديدة. و قد انضـــافت إلـــى مـــا حـــدث منذ بداية الفترة من تفاوت في توزيع المداخيل، سنوات إلغاء المركــزية من تسيير اقتصاد الأقاليم. و قد أدى ذلك إلى تراكم هام للموارد في شرق البلاد على حساب الوسط و الغرب.

الانفتاح على الخارج

فـــي هــذه الفــترة، جرى تدشين سياسة الانفتاح الاقتصادي على الخارج و استقبال الرأســمال الأجنبي. و قد تظل الصين لعدة سنوات، مركز جذب الاستثمارات الأجنبية. إذ مـــن المنتظر ألا ينمو الاقتصاد العالمي، في العشرية الأولى من القرن الواحد و العشرين إلا نمـــوا ضـــعيف الشـــدة، و أن لا تعطـــي أســـواق الـــبلدان، و أن يتجه جزء هام من الاســـتثمارات الدولـــية وجهة البحث عن مجالات أنفع من غيرها. و للصين من المزايا ما يجعلها محط الأنظار في هذا الباب.

- فاقتصادها لا زال في طور الانطلاقة. و هو طور يمتاز بالنمو السريع و تزايد المنتوج الوطني الإجمالي تزايدا متواصلاً.
- و نمـــو اقتصادها أخذ في الانتقال التدريجي من قاعدة الإنتاج الممتد على أوسع مساحة إلى قاعدة الإنتاج المكثف على اقل مساحة؛
- توفـــرها على مخزون هائل من الموارد الطبيعية و على عدد ضخم من السكان يشكلون سوقا داخلية عريضة؛
- توفـــرها علـــى يـــد عاملة لها مزايا الكثرة العددية و المهارة اليدوية و انخفاض تكلفة الأجور.

- حفاظها على مصداقيتها في الخارج و تعزيز هذه المصداقية بما تم من إصلاحات ومن قدرة على التحكم في التقلبات الاقتصادية الكبرى.

و من المتوقع أن ترتفع صادرات المواد المصنعة بنسبة 5.6% سنويا. و هي نسبة قابلة للمقارنة مع نسبة ١٠,٩% التي كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد حققتها في الصادرات العالمية في الفترة ما بين 1870 و1890. كما أنها قابلة للمقارنة مع الزيادة بنسبة ٧,٨% التي حققتها اليابان في الفترة ما بين 1950 و1980.

ن ما يدعم هذه المرامي، هو فرضية تعميم و تعميق إصلاحات السوق، في ظل الاستمرار و تفادي الأسباب السياسية المؤدية إلى الانقطاع، و دونما إثارة لعراقيل خارجية من شأنها أن تعرض تطور التجارة الخارجية للاضطراب.

وهناك جانب آخر للعلاقات مع الخارج، هو المناطق الاقتصادية الخاصة التي تقرر إنشاؤها. و في هذا الميدان كما في غيره، انتهجت الصين سياسة التجريب. و هي تعني ألا يوضع أي تدبير موضع التطبيق العملي، في مجموع البلاد، إلا بعد أن يكون قد جرى تجريبه على نطاق ضيق في أماكن مختارة لهذا الغرض. و منذ 1990 ، جرى تعيين خمس مناطق اقتصادية خاصة، بهدف تشجيع الخواص على الاستثمار، منحتهم فيها الدولة تخفيضا هاما في الضرائب " ١٥%عوضا عن ٥٥% "، وأراضي بأثمان منخفضة، و بنية تحتية جديدة، و تمركزا صناعيا يساعد على تقليل النفقات إلخ... و في سنة 1984، أصبحت 14 مدينة تعد من هذه المناطق الاقتصادية الخاصة. و في سنة 1990 بدأ العمل في تحويل مدينة بودونغ المحاذية لشانغاي، إلى منطقة اقتصادية خاصة، زيادة على مناطق أخرى، قامت في مجموع عواصم الأقاليم وعلى الحدود.وقد وصل عدد المناطق الحرة، في هذه الفترة، 13 منطقة بينما بلغ عدد مناطق التكنولوجيا العالية 52 منطقة.

كما أن استراتيجيات انفتاح المحافظات الشاطئية المتبعة منذ بداية الإصلاحات، قد فتحت لها باب الانخراط بأكبر قدر في التجارة الدولية، على عكس محافظات الداخل. وهكذا أصبحت ٨٠% من صادرات الصين تأتي من محافظات الشاطئ البالغ عددها 11 والتي تشكل ٤٠% من مجموع السكان.

وفي ما بين 1991و1999 ، بلغ نصيب الصين من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة نسبة الثلث، مما جعل منها الموطن الرئيسي لاستقبال الاستثمارات. والحافز على الاستثمار هو حجم السوق، ويليه بدرجة أقل البحث عن الإنتاج بتكلفة منخفضة. ومن المحتمل أن تستمر هذه الوضعية، بعد أن جرى تحرير التجارة متعددة الأطراف، طالما ظل الضغط من أجل احتواء الأثمان مستقرا .

وعلى عكس ما يتبادر إلى الذهن،فإن ارتفاع واردات الصين، لن يستمر طويلا لصالح من يصدرون لها المواد الأولية، ماعدا ما تستفيده منها، في المدى القريب، الدول المصدرة للبترول. فمنذ 1980 ، انخفضت قيمة وحجم واردات الصين من المواد الأولية بنسبة ٥٠% . ذلك أن الصين وهي تحقق ازدهار اقتصادها، قد استغلت بشكل فعال مواردها الطبيعية، وخصوصا في الميدان الفلاحي الذي كانت الإصلاحات قد بدأت فيه منذ1978 . أي أن الإصلاحات كانت قد تقدمت فيه أشواطا قبل أن تصل إلى غيره من القطاعات، مما جعله اليوم يحقق الإكتفاء الذاتي في المواد الغذائية الفلاحية. ونفس الشيء قد تحقق في قطاع المعادن غير الحديدية. ولقد بات مؤكدا أيضا أن مخزون الصين من البترول هو أعلى بكثير مما كان متوقعا، الشيء الذي يهيؤها لأن تصبح في السنين القادمة، بلدا مصدرا للبترول.

الأهداف الإقتصادية

لقد كان هدف الخطة الخمسية 1995- 2000 هو تقوية أقطاب التنمية، كي تصبح الصين، في سنة2003 ، بلدا قادرا على المنافسة على الصعيد العالمي. ولقد كانت فكرة المخطط الأساسية هي تحقيق هذا الهدف بواسطة مساهمة الرأسمال الخاص في مجموع فروع الإنتاج، وبواسطة ضبط المتحولات الاقتصادية الاستراتيجية، عبر استعمال بعض المؤسسات الكبرى التابعة للدولة لهذا الغرض، ثم كذلك بواسطة التخطيط المحدود. وقد انضافت إلى ذلك،في نهاية سنوات1990 ، سياسة تخصيص موارد في الميزانية من أجل تمويل أشغال كبرى أنجزتها الدولة.

لقد كانت النتائج مدهشة، خصوصا في المدن. ولقد أبانت هذه النتائج عما للصينيين من مقدرة على إنجاز الأشغال الكبرى في زمن قصير، وفي عدد كبير من القطاعات في نفس الوقت، مما يهيئ الصين لأن تصبح في المستقبل بلدا وافر الإنتاج، قادرا على تصدير المواد التكنولوجية المتوسطة، مثل السفن والمحركات وسيارات 4x4 ومواد استهلاكية أخرى.

وتقوم وسائل الإعلام الصينية بإبراز المظاهر الإيجابية للاقتصاد، مؤكدة بالخصوص على نمائه المطرد، وتبرره إيديولوجيا بكونه اقتصادا في طريق الانتقال من الدولة إلى الشعب. وفي نفس الوقت،كثفت الصين علاقتها مع الهيئات الدولية، مثل "المنظمة العالمية للتجارة = OMC"، على أمل أن تصبح فيها عضوا كامل العضوية، حتى أن سلطات "بيجينغ" وجهت دعوة رسمية للصين، كي تشارك في أعمال المنتدى الاقتصادي العالمي

فـــي "دافــوس". إن كل هذا يعني أن الصين تنهج في الواقع سياسة التحالف مع من بيدهم أمر الاقتصاد الرأسمالي المعولم. أي، و هو ما ينبغي قوله، التحالف مع المنظومة العالمية القائمة على التفاوت، التي تستنكرها قوى اليسار في بقية أنحاء العالم.

د- النتائج البيئية والاجتماعية للإصلاحات

لقــد تســببت الإصـــلاحات في عواقب بيئية خطيرة، فقد أدى النمو إلى آفات أصابت المـــيدان الزراعي إصابات بالغة، نتيجة استعمال مبيدات الحشرات و الأسمدة الكيماوية، و نتــيجة النفايات المستعصية على الانتشار. أما في المدن، فإن ثمن النماء كان هو ما تعيشه اليوم من تلوث.

و مـــن عواقـــب الإصـــلاحات أيضـــا، مـــا قام من اختلال في التوازن بين مختلف القطاعـــات. فقد تباعدت الشقة بين إيقاع القطاع العتيق-الزراعي منه و الحضري- و بين إيقـــاع القطاع الحديث. أما قطاع الدولة، فإنه أعطى البرهان على عدم فعاليته. من ذلك أن 148 ألـــف مؤسســـة تابعة للدولة، بلغ فيها العجز سنة 1995 نسبة ٨٠% من أرصدتها، ممـــا جعلهـــا تلجأ إلى القروض قصيرة الأجل. و من ذلك أيضا ما أدت إليه ضرورة رفع الإنتاجية، من دفع 10 ملايين عامل إلى البطالة، و 20 مليون آخرين إلى ضيق العيش.

و لقــد كان من عواقب عقلنة الاقتصاد الزراعي تعريض عشرات الملايين من العمال الزراعيـــن لخطر فقدان الشغل، في بلد يبلغ فيه فائض العمال عن إمكانيات التشغيل نسبة ٢٨%. و تحـــاول الحكومـــة كـــبح الهجـــرة، بانتهاج سياسة تهدف إلى توزيع التجمعات الحضـــرية على عدة أمكنة عوض تمركزها في مكان واحد. و مع ذلك، فقد تدفقت الهجرة نحـــو المـــدن بكيفية لم تتمكن معها الدولة من مراقبتها و لا التحكم فيها. ففي شانغاي التي يـــبلغ عـــدد ســـكانها 16 مليون نسمة، يوجد منهم 3 ملايين في وضعية عائمة، كلهم من مهاجرين غير معلنين رسميا و كلهم بالتالي محرومون من الضمان الاجتماعي. و في هذا الوضع، أخذ بعض الفلاحين يعودون، من تلقاء أنفسهم، إلى بناء تعاونيات زراعية.

وتعـــيش القطاعات الصناعية الجديدة مشاكل اجتماعية حقيقية: منها طول وقت العمل بشـــكل مفرط، و سوء ظروف العمل، وعجز النقابات عن الدفاع عن العمال، مما أدى إلى حركات احتجاج و إلى شن إضرابات غير مسموح بها. بل وصل الأمر في بعض الحالات إلـــى تكويـــن نقابات سرية. ولقد انتقد بعض العمال الدولة انتقادا عنيفا، لسبب تخصيصها مؤسسات تابعة لها بأثمان بخسة.

لــم يكــن مــن مفر إذن عن حدوث ما سبق لنا أن أشرنا إليه،من استقطاب اجتماعي وجهــوي.إن تطبيق طريقة الحساب المعروف ب "معامل جيمي" الخاص بقياس الفارق بين المداخــيل العليا و الدنيا، يفيد أن حالة الصين تقترب من حالة بعض بلدان أمريكا اللاتينية، رغــم الاختلاف الكبير بين الحالتين، من حيث البنى الإجتماعية و من حيث المداخيل. ففي 1994 حظيــت ٢٠% مــن المداخيل العليا وحدها بنسبة ٥٠.٢٤%من المدخول الوطني، بيــنما لــم تحظ نفس النسبة أي ٢٠% من المداخيل الدنيا إلا بنسبة ٤,٢٧% من المدخول الوطنــي. و المداخــيل في المدن أعلى بثلاث مرات من مداخيل الأرياف. و تأتي الجهات التي تسكنها أقليات عرقية في أسفل سلم المداخيل. فهي أفقرها في الصين.

لقــد أصــبحت قطاعــات الصحة و التربية و الضمان الاجتماعي تعاني من مشاكل ضــخمة فــي الجهات التي يغلب فيها الفقر. و الكفاح ضد الفقر مستوحى من الحلول التي يقــترحها البــنك العالمــي. و لقــد أخــذ الاتجاه نحو الخوصصة يؤثر على المدارس و المستشــفيات و الجامعــات، حيث أصبح على المستفيدين دفع مبالغ مالية مقابل التعليم أو الاستشفاء، الشيء الذي لا تطيقه الفئات الأكثر فقرا و خصوصا في الأرياف. أما معاشات الــتقاعد عــن العمــل، فإنها غير كافية و أحيانا منعدمة، مما أدى إلى بداية قيام مبادرات خاصــة علــى الــنمط الأنجلوساكسوني. وأخذت ظاهرة أطفال الشوارع تستقر في المدن الكبرى، كما أخذت نتائج السياسة الديموغرافية تظهر على السطح. فشيخوخة السكان بلغت درجــة لم يعد معها من الممكن أن يعتمد المسنون لضمان عيشهم على من هم أصغر منهم سنا " طفل واحد لكل أسرة". وهذا ما يثقل كاهل الدولة أكثر فأكثر.

أما المطالب السياسية الهادفة إلى الدمقرطة، فإنها متعددة المشارب و الدوافع. فالبعض يقصــد بهــا المــرور إلى الرأسمالية، بينما يرى فيها البعض الآخر دمقرطة الاشتراكية. وتضاف إلى هذا الرغبة في تحقيق الاستقلال الذاتي الجهوي، من الناحية الاقتصادية على الخصــوص. كمــا تضــاف إلى ذلك، العداوة الدائمة، و إن كانت غير معلنة، بين أنصار الإصلاح و المحافظين، بخصوص سرعة تطبيق الإصلاحات.

وعلــى الصعيد الثقافي، أخذت الفردية تغزو ميدان السلوك خاصة في المدن، وقد أدى قــيام طبقة اجتماعية جديدة، لها تمثيليتها الثقافية و الاجتماعية الخاصة، إضافة إلى انتشار قــيم جديــدة فــي صفوف الشباب، إلى تغيير في مشهد العقليات ثم هناك العودة من جديد للتديــن، و هــي ظاهــرة لم يعترض النظام على ما هو منها بوذي أو مسيحي. غير أن الظاهــرة لــم تقتصر على هاتين الديانتين، فهناك حركات دينية جديدة نخص منها بالذكر حركة "فالونغ غونغ".

إن هــذه الحركة التي تقوم على الربط بين الجسم و الدين ، لها جذور ثقافية تمتد إلى الطاويــة و الــبوذية مع تأثر بالباطنية كما ظهرت في الغرب. و قد تطورت هذه الحركة ســريعا مــنذ تأسيســها في سنة 1992. حيث انتشرت في أوساط أطر الحزب و الجيش وخصوصــا بيــن الذيــن بلغوا من التقاعد عن العمل. و قد أدى انتشارها السريع أن أخذ الــنظام يحتاط منها. فهي قد كشفت فعلا عن ضعف المناعة لدى بعض الفئات الاجتماعية إثــر دخــول الصين إلى اقتصاد السوق، و بعد أن غابت الأيديولوجيا بغياب الماوية التي انقرضــت فــي الواقع الفعلي. و رغم أنه لا داعي لتضخيم أهمية هذه الظاهرة، فإنها تظل مع ذلك بالغة الدلالة.

٤- التجربة الصينية

بإمكانــنا، علــى سبيل الخلاصة، أن نقدم جملة من الاعتبارات، نورد على رأسها أن الصــين تتصــرف بــنوع من النفعية البراغماتية تجاه السوق. و هذه الأخيرة تحفز على تحسين قوى الانتاج، و تنحو نحو التصدير، قصد إدراج البلاد في العولمة على أن تضمن لها، و هي التي تطمح لأن تصبح قوة عظمى في أجل قريب، مكانة جديدة في محفل الأمم.

ثــم تأتــي، في المقام الثاني، ملاحظة أن السلطات الصينية تعمل على إقامة نوع من المراقــبة علــى سير اقتصاد السوق، و تفتح في نفس الوقت فضاءات هامة لتنمية آلياتها وتنمــية الملكــية الخاصة. و رغم قوة الضبط الذي تقوم به الدولة فإنه يظل ضبطا جزئيا وأقــرب إلى النقصان. إن اشتراكية السوق تشبه إذن شكلا من أشكال الكينيزية[1] الصينية. كما أنها تقترب، من بعض الوجوه، مما يسمى "الطريق الثالث". وفي المقام الثالث ، نلاحظ أن الأنمــاط التقليدية في الإنتاج و الاستهلاك قد تضررت، بفعل ما أصبح للنماذج الغربية من تأثير. كما نلاحظ ما أصاب البيئة من تأثيرات سلبية. و قد أثار هذا الجانب ردود فعل حازمــة، خصوصا لدى بعض المجموعات المدافعة عن البيئة، التي ترى أن استمرار هذا النوع من النمو سيلحق بالطبيعة أضرارا لا تعوض، و أن أخطاره تهدد الإنسانية نفسها.

وقــد أضــاف الاقتصــادي الصيني "لين شون" الأستاذ ب "مدرسة لندن للاقتصاد"، اعتــبارات أخــرى ضــمنها فــي وثيقة كتبها خصيصا للمنتدى العالمي للبدائل جــاء فــيهــا: " يوجــد النموذج الصيني في مفترق الطرق فهو ضعيف المناعة تجاه التبعية الاقتصــادية وأزمــة الديــون الخارجــية، نتيجة ما تعاني منه الدولة من عجز، و كذلك

---

[1] نسبة إلى الإقتصادي البريطاني KEYNES الذي دعا إلى ضرورة قيام الدولة بضمان التشغيل العام في إطار الحفاظ على مبادئ الليبرالية. توفي في سنة 1946 "المترجم"

السياسات ذات المدى القريب. و بانخراط المجتمع الصيني في سوق ديناميكية، و في اقتصاد مختلط، و في عقلية المؤسسة النامية، فإنه قد أصبح اليوم، في شتى المظاهر، في حالة مجتمع مريض قابل للانفجار و تائه لا يدري إلى أين يسير (وما هذا إلا تعبير بكيفية أخرى عما لقوى السوق من قدرة على الفتك و التخريب). إن الفكرة القائلة بأن الملكية الاشتراكية ذات تعابير متعددة، تشمل منظومة المشاركة بالأسهم، هي أيضا فكرة مخربة أكثر مما هي خلاقة. وقد تم تعديل دستور جمهورية الصين الشعبية في سنة 2000 ليضفي المشروعية على الملكية الخاصة. و هو قرار ذو دلالة رمزية، جاء ليقنن ما كان قد أصبح واقعا فعليا منذ زمن بعيد. و ها قد مرت الآن عشرون سنة من التجارب والأخطاء، دون أن تسفر عن أي خلاصة نهائية".

إن التجربة الصينية تشكل حدثا مركزيا بالنسبة للبلدان الآخذة في النمو. و إذا كان مستقبلها رهينا بحل مشاكلها أو بتنامي تناقضاتها، فإن الذي لا شك فيه هو أن مصير مئات الملايين من سكان جنوب العالم رهين بمستقبل الصين.

٢- الفيتنام

أ - السوابق

بعد ثلاثين سنة من الحرب و التخريب، وجد الفييتنام نفسه في مواجهة إعادة بناء بلد أصابه الدمار، و شلت حركة نموه الاجتماعي و الاقتصادي، وانقسام البلاد بين شمال ذي نظام اشتراكي و جنوب ذي نموذج رأسمالي.

و لم يعترف أي من البلدين اللذين شنا حرب العدوان على الفييتنام، لا فرنسا و لا الولايات المتحدة، بالخسائر و الأضرار الناجمة عن الحرب، و لا بأداء التعويض عنها، عكس ما حصل في أوروبا التي استفادت بعد الحرب العالمية الثانية، مما قدمه لها مشروع مارشال. أما الديون الخارجية التي كانت قد تراكمت على الجنوب بسبب الحرب، فإنها أصبحت ديونا على كاهل الفييتنام ككل بعد أن توحد طرفاه، و أصبح على الحكومة الجديدة ان تسددها. هذا هو الميراث الذي وجد النظام الاشتراكي الناشئ نفسه أمامه.

و لقد كان نمط الإنتاج الذي ميز المجتمع الفييتنامي طيلة القرون هو نمط الإنتاج " الخراجي*"– Tributaire" القائم على دفع الضرائب الجماعية للحكم المركزي مع نوع من التوازن بين هذا الأخير و بين الحكم المحلي. و بفضل هذا التوازن كانت القرى تتوفر على استقلال ذاتي كبير تجاه المركز. و ظل هذا النمط قائما لغاية مجيء الاستعمار

* نسبة إلى الخراج الذي قامت عليه الدولة في الإسلام منذ نشأتها "المترجم"

الفرنسي، الذي أدخل عليه نظام الملكية الفردية، فاختل بذلك توازنه. أما النظام الاشتراكي فإنــه قد أعاد بناء العلاقة، من جهة، بين حكم مركزي قوي، يحتكر مراقبة الماء و يقوم بمهــام الدفــاع، و من جهة أخرى، بين الكومونات (الجماعات المحلية)، التي تدبر أمر اقتصادها باستقلال ذاتي نسبي، فكانت الاشتراكية بذلك "اشتراكية خراجية" نوعا ما .

ب- الإصلاحات و مراحلها

بعــد إعــادة توحيد البلاد في سنة 1975، كان الفييتنام، وهو خارج من الحرب، من أفقــر بلــدان العالم، يقل فيه المدخول الفردي السنوي عن 200 دولار. وفي هذا السياق، جــرت عدة إصلاحات بهدف اجتثاث الفقر ومواجهة التخلف ومخلفات الحرب والحصار الأمريكي، دون أن نتحدث عن المشاكل القائمة على الحدود بين الفييتنام وبين جيرانه.

غــير أن هــذه الإصلاحات لم تنطلق إلا في سنة 1975 ، بمناسبة المؤتمر السادس للحــزب الشــيوعي الفييتنامــي، عندماشــرعت الحكومة في تطبيق التحويلات، وإدخال إصــلاحات اقتصادية، وتطبيق آليات السوق، وإعادة النظر في هياكل الإقتصاد. وإن هذا هــو مــا أطلق عليه"دوي موي"- أي التجديد،الذي تميز بعملية مزاوجة بين عملية تقشف ضــريبي وانفــتاح علــى الســوق، ومواجهــة للتضــخم، والعمــل على تقليص عجز الدولة،وتخفيض قيمة العملة "الدنغ".

كــيف يمكننا تفسير مثل هذا المنعطف؟ إن الوضع شبيه بوضع الصين إلى حد بعيد. غير أن الاقتصاد الفييتنامي، كان أكثر تبعية وأقل مناعة، مما دفع قادة البلاد إلى الإسراع بإنجــاز تقويــم هيكلــي، قــبل أن يفرض عليهم من الخارج. وفي الواقع، و على عكس الصــين، كانت السوق موجودة دائماً في الفييتنام. وهذا ما جعل الملكيات الصغيرة تحافظ علــى وجودهــا فــي المــيدان الزراعي. وكانت تمثل ما لا يقل عن 45% من مداخيل الأسر.كما ساعد في استمرار التجارة الصغيرة وكذا الحرف التي ظلت مستقلة عن الدولة. فلــم يكــن إدراج الفييتــنام في اقتصاد السوق يتطلب إذن سوى توسيع السوق التي كانت موجودة بها، حتى يتم الإدراج في الوضعية الجديدة في أحسن الشروط.

و لقــد وضــع المؤتمــر السابع الحزب الشيوعي الفييتنامي في سنة 1991 القواعد النظرية للإصلاح، و صاغها في أربع نقط هي:

المرور من منظومة ممركزة و بيروقراطية و مدعومة ماليا من طرف الدولة إلى اقتصاد متعدد القطاعات يسير وفقا لآليات السوق و تضبطه الدولة في أفق اشتراكي.

- ربط النمو الاقتصادي بالعدل و التقدم الاجتماعي و التنمية الثقافية و حماية البيئة.

- دمقرطة الحياة الاجتماعية كشرط لقيام دولة القانون بالشعب و لخدمة الشعب.
- الانفتاح على علاقات للتبادل و التعاون مع العالم الخارجي بروح من الوفاق من أجل إنعاش السلم و الاستقلال و النمو.

لقد اندمج الفيتنام سريعا في الاقتصاد العالمي. فقد ارتفعت قدرته على الإنتاج وازدادت فيه على الخصوص مرونة آليات التوزيع. و في سنة 1988 قررت الجمعية الوطنية (البرلمان) تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي، و تبنت أول قانون حول التوظيفات الأجنبية. و في سنة 1989 انطلق مخطط تقويم الاقتصاد. و بالرغم من أن الفيتنام ليست عضوا في صندوق النقد الدولي فإنها تمكنت من مناقشة هذا المخطط مع خبراء هذه الهيئة. و الواقع أن البلاد لم يكن بإمكانها أن تقدم طلب الانخراط إلا عندما تكون قد سددت ما عليها من ديون خارجية. و سيعلن لاحقا قرارها بتسديد 50 مليون دولار، ساهمت بقسط منها كل من فرنسا و اليابان.

و في سنة 1990 كانت المصادقة على قانون حماية الملكية الفردية. و فيها أيضًا وقع الإعلان عن دستور جديد للبلاد. و في سنة 1993 منح القانون الزراعي للأسر القروية حق الحصول على عقود لاستثمار الأرض و هي عقود صالحة لمدة عشرين سنة، و بلغت في بعض الحالات 50 سنة.

و من أجل تكوين فكرة عن الدورية التي طبعت سيرورة الإصلاح، نورد المراحل التالية التي مر بها:

-المرحلة الأولى، وتمتد من 1985 إلى1986. وقد تم فيها تحليل العواقب السلبية للسياسات المتبعة سابقا، و كذا الإصلاحات التي كانت رهن الإعداد.

-المرحلة الثانية، امتدت من 1986 إلى 1997، و تميزت بإجراء تحويلات هيكلية و بتطبيق آليات السوق، و امتداد رقعة العلاقات السياسية و الاقتصادية مع الخارج، التي كان من جملتها عودة العلاقات مع الولايات المتحدة و الاندماج الإقليمي في رابطة بلدان جنوب شرق آسيا * ASEAN

- المرحلة الثالثة، التي تمتد من 1998 إلى 2000. و فيها خضعت البلاد لتحويلات أكثر عمقا بتأثير الأزمة المالية التي عرفتها الجهة بكاملها.

ج - الإصلاحات و النمو الاقتصادي

أدت الإصلاحات التي تمت في سنوات 1980، إلى تحولات هامة في تنمية البلاد. ففي الفترة ما بين 1990 و 2000، بلغ معدل نسبة النمو ٧% من الناتج المحلى

الإجمالي. و الواقع أن هذه النسبة كانت وصلت خلال السنوات السبع الأولى من العشرية إلى ٩%. غير أنها، ابتداء من سنة 1997، انخفضت إلى ما دون ذلك بكثير، بفعل الأزمة المالية التي عرفتها الجهة. فقد انخفضت إلى ٤,٧% سنة 1998، ثم تدنت إلى ٤% سنة 1999.

إن الفييتنام التي يبلغ عدد سكانها 78.7 مليون نسمة مع تزايد ديموغرافي بلغ نسبة ١,٦% سنة 1999، قد تمكنت مع ذلك بالتدريج من رفع مستوى إجمالي الناتج الوطني، الذي بلغ سنويا بالنسبة للفرد الواحد 1850 دولار في سنة 1999. و في سنة 1998 بلغت القوى العاملة للبلاد 30.2 مليون نسمة، ٦٧% منهم كانوا يشتغلون في الفلاحة و ٣٣ % في القطاعات الصناعية و الخدمات.

وفي نهاية سنوات 1990، ارتفعت نسبة مساهمة الصناعة والبناء في الناتج المحلي إلى ٣٣%. وبلغت مساهمة مؤسسات التصنيع ٢٦% والقطاع الذي أصبح محركا للنشاطات الإقتصادية هو القطاع الصناعي، وخصوصا مؤسسات الدولة التي تنتج الفولاذ والإسمنت. ولقد بلغت نسبة النمو في القطاع الصناعي حوالي ١٤%. وحققت المناطق الصناعية الخاصة نسبة أعلى بكثير، كما حصل في "هوشي مين فيل"مثلا.

وفي الميدان الصناعي، تقرر انتهاج استراتيجية أخرى لتحديث مؤسسات الدولة عوض الخوصصة التي أشار بها البنك العالمي. وقد أدت عقلنة هذا القطاع، في ما بين 1990 و1995 ، إلى زيادة المردودية.ومن جملة التحويلات التي أجريت، كانت عملية تمليك العمال بعض أسهم المؤسسات.

أما الإنتاج الفلاحي، فإنه قد حقق من جهته نسبة نمو هامة، ارتفع بها معدله السنوي، في ما بين1991 و2000 ، إلى٤,٧% وكانت أهم المكاسب التي تحققت في الزراعة زيادة إنتاج الأرز و البن، نتيجة التدابير التحفيزية على التصدير. غير أن رفع إنتاج البن بكميات هائلة، كان من العوامل التي أدت في بداية2001 ، و بحكم قانون السوق، إلى سقوط أثمانها على الصعيد العالمي. و من الإصلاحات التي لعبت كذلك دورا هاما، نذكر السياسات الضريبية الجديدة، و الاعتراف بالحق في الأرض (عن طريق التعاقد). و في الفترة ما بين 1985 و 1995، ارتفعت الصادرات الزراعية، و خصوصا من الأرز، بنسبة فاقت ١٠% سنويا. غير أن نفس الفترة شهدت انخفاضا في استهلاك هذه المادة من 305 كلغ سنويا للفرد الواحد إلى 272 كلغ. و يمكن تفسير هذه الظاهرة بعدة عوامل، نخص منها التزايد الديموغرافي، و كذا التغيير الذي طرأ على العادات الغذائية. و لكن

ينبغـــي التأكيد على عامل التصدير الكثيف، الذي كان بدافع الحاجة إلى العملة الصعبة، لا بدافع المتطلبات الغذائية للسكان.

ولقد استمرت صادرات البلاد في التصاعد إلى أن بلغت قيمتها ١١,٥% مليار دولار في 1999. و تقدر بعض الحسابات أن ٤٥% من حصيلة الارتفاع في الصادرات في ما بيــن 1991 و 1999، كـــان راجعــا لبــيع مواد أساسية مثل الأرز و البترول و البن و المنتوجات البحرية و الشاي و الأحذية بل و حتى المنسوجات. ويرجع جزء من هذا النمو إلـــى مـــا أدخـــل من تحسينات على البنية التحتية وفعالية المؤسسات خصوصا في قطاع الفحم. أمـــا الـــواردات فإنها قد ارتفعت، في نفس الفترة، بوتيرة أعلى بكثير من وتيرة الصادرات، إذ بلغت ٨٥% وكان على رأس المواد المستوردة الرساميل و المواد الأولية، خصوصـــا مشتقات البترول و كذلك الفولاذ. و في سنة 1999 بلغت قيمة الواردات 11,6 ملـــيار دولار. وهو رقم زاد من العجز التجاري، علما بأننا لو أضفنا إليه قيمة الواردات، التـــي دخلـــت البلاد عن طريق التهريب، لصار رقما أعلى بكثير مما هو عليه. وقد نما التهريـــب وتطـــور بصفة خاصة على الحدود مع الصين وكمبوديا. وهو يؤثر سلبا على الأرقـــام الإجمالـــية للـــتجارة الخارجية. و تقدر لجنة التخطيط التابعة للدولة، أن التهريب يساهم في تجارة البلاد بنسبة من 20 إلى ٣٠%.

وتـــأمل الحكومة أن يتم تعويض العجز التجاري بتدفق الاستثمارات الأجنبية. و حيث أن هذه الاستثمارات موجهة نحو القطاعات العاملة من أجل التصدير، أو من أجل تعويض الـــواردات، فـــلا شك أن ذلك سيعود بالنفع في مجال التحول التكنولوجي، و من أجل فتح أســـواق جديـــدة. و تواجـــه الفيتنام في هذا الباب منافسة رهيبة، رغم ما تتوفر عليه من شروط تعطيها قوة الجذب. و من تلك الشروط حجم السوق الداخلية، و انخفاض الأجور. ثم إنها بلاد غنية بالموارد الطبيعية، و خاصة البترول.

و فـــي نفس الفترة من 1991 إلى1999، تواصل ارتفاع تدفق الاستثمارات الأجنبية، لـــيحقق فـــي نهايتها مجموعا قدره 11.4 مليار دولار. وجاء أغلب هذه الاستثمارات من تـــايوان التي تساهم وحدها بنسبة ٤٠% من المجموع. ثم من هونغكونغ و كوريا الجنوبية وســـنغافورة و اليابان وأستراليا وماليزيا وفرنســا. أما الولايات المتحدة الأمريكية، فإنها قد أخـــذت تســـتثمر مـــند رفـــع الحصار لتبلغ استثماراتها في سنة 1995 مليارا واحدا من الدولارات.

وتقـــدر الديـــون الخارجية للبلاد بما يزيد قليلا عن 25 مليار دولار.ولقد شكلت سنة 1995 تاريخا له أهميته، فهي سنة عودة العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة، وسنة

الانضـــمام إلـــى رابطة دول جنوب شرقي أسيا (أسيان)، و كذا الانضمام إلى المؤسسات المالـــية الدولية. و في شهر يوليو سنة 2000 أدرجت الولايات المتحدة الفييتنام في لائحة الـــدول الأولـــى بالـــرعاية. و في سنة 1997 كانت البلاد قد حققت انفتاحها على اقتصاد السوق. و قد نوه البنك العالمي بهذا الانجاز، و اعتبره مثالا للانتقال من اقتصاد التخطيط إلى اقتصاد السوق.

و علـــى مستوى الاقتصاد الكلي تحققت نتائج تدعو للإعجاب. فالتضخم المفرط الذي كـــان قد بلغ 776% في سنة 1986، تراجع إلى 400% سنة 1988 ليستقر عند أقل من 8% سنة 1995. و ابتداء من 1993 حققت موازنة الدولة تعادل كفتيها، كما انخفضت نســبة العجــز فـــــي ميزان المدفوعات سنة 1992 إلى ٦,٧%. و بلغت نسبة الادخار المحلـــي 18%، و إن كـــان قـــد توظـــف بصـــفة رئيســـية في مجالات المدى القريب، كالمضاربات العقارية و التجارية و الخدمات، و لم تأخذ الصناعة منه إلا نسبة 5%.

و يحـــتل القطـــاع غير الرسمي، أو الاقتصاد الناشط في الخفاء، مكانة هامة يقدرها الـــبعض بنســـبة 75%، مـــن الاقتصاد العام للبلاد. فهو يشغل ثلث اليد العاملة، و يشكل ضــــرورة لا غـــنى عـــنها لما فيه من فرص للعمل الإضافي الذي لا بد منه للحفاظ على الأجـــور المـــنخفضة. و مهما يكن من رواج هذا القطاع، في الفييتنام كما في غيرها، فإن دوره فـــي عملـــية بناء الرأسمال، يظل دورا ضئيلا جدا. هذا فضلا عن قساوة ظروف العمل فيه.

و كخلاصـــــة لما سبق نقول إن اقتصاد الفييتنام أكثر هشاشة من اقتصاد الصين، لأنه لا يـــتوفر على ما لهذه الأخيرة من قدرات إنتاجية. ثم و على إثر الاسترجاع الذي تم في الفييتنام بشكل سريع خاطف، و هو باد للعيان خاصة في المدن، يمكننا أن نتساءل عما إذا كانت البلاد قد وصلت إلى عتبة نموذجها الخاص في الاسترجاع.

د- الإصلاحات و عواقبها الإجتماعية

أدت ســـيرورة الإصـــلاح في القطاع الصناعي إلى سلسلة من المشاكل الجديدة، منها علـــى وجه الخصوص ارتفاع عدد العاطلين عن العمل، حيث انخفضت اليد العاملة بنسبة 40%. و في موازاة ذلك، أدى تزايد التجارة مع الصين، والتهريب عبر الحدود، إلى قيام وضـــعية بالغـــة الصعوبة في قطاع المؤسسات الحرفية الصغيرة، التي لا طاقة لها على منافسة اقتصاد الإنتاج الكبير، الجاري به العمل في الصين.

تقدر الإحصائيات الرسمية تراجع الفقر منذ بداية الإصلاحات، بنسبة 35%. غير أن هـناك مشاكل عويصة تظل قائمة في البلاد، و بصفة رئيسية داخل الأقليات العرقية، التي تعيش في المناطق الجبلية في الشمال و الوسط. و لكن الميادين التي تأثرت سلبا أكثر من غـيرها هي الميادين القائمة على الكيف، مثل التربية و الصحة. فقد أصبح مئات الآلاف مـن الأطفال محرومين من التعليم، بسبب عجز ذويهم عن دفع تكاليفه (حتى و لو كانت ضـئيلة). ثـم مـن جهة أخرى، بسبب تدني أجور المعلمين و الأساتذة إلى درجة دفعت بالكثير من منهم إلى مغادرة التعليم للالتحاق بالقطاع غير الرسمي.

لقـد تدهورت مصالح الصحة، هي الأخرى، في النواحي الزراعية، حيث غدا لزامًا علـى الفلاحيـن أن يؤدوا نصف تكاليف ما يتلقونه من فحص و علاج. و قد عادت إلى الظهـور بعض الأمراض التي كانت قد انقرضت، مثل الملاريا و عدوى "الدنغ"، و أوبئة أخـرى غـيرهما. و كما حدث في ميدان التعليم، فقد أدى تدني الأجور بالعديد من عمال الصـحة، و مـن الأطـباء، إلى مغادرة القطاع. أما سوق الأدوية، فإنها اليوم في قبضة الصناعة الأجنبية، على حساب الصناعة الدوائية الفيتنامية، التي لا زالت صناعة صغيرة الحجـم. و في عاصمة "هانوي"، تبلغ مبيعات الصيدليات من الأدوية الأجنبية نسبة تفوق 70% مـن المجموع. و السبب في ذلك راجع، في أغلب الأحيان، إلى الإشهار التجاري، الذي تستفيد منه الأدوية الأجنبية الصنع، و المحرم قطعا على الصناعة الفيتنامية.

و ليس الفقر ظاهرة جديدة بالفيتنام. و هذا لا شك فيه. فالفيتنام كانت دائما بلدا فقيرا. أمـا الـيوم، فإن السكان تحت مستوى الفقر يشكلون نسبة 51% من إجمالي سكان البلاد. وبتطبـيق التوجـيهات الاقتصـادية الجديدة، طفت إلى السطح ظاهرة المتسولين و أطفال الشـوارع، رغـم أن الظاهرة في الشمال أقل مما هي عليه في الجنوب. و هذا في الوقت الذي يتقوى فيه الاستقطاب الاجتماعي. إن هذه العواقب المرتبطة بالانفتاح على السوق لا ينكرها أحد، بما في ذلك صندوق النقد الدولي، الذي يرى فيها ثمرة علاج بالغ المرارة، و لكن لا مفر من تناوله.

و الظاهـر أننا إذا أسقطنا من حسابنا مخلفات الحرب و مراحل الاحتلال العسكري، فإنـنا سـنجد للفقر أسبابا خمسة : أولها العزلة التي تعاني منها الأقليات العرقية، جغرافيا ولغويـا و اجتماعـيا. و ثانـيها الأخطـار المناخية، مثل أعاصير التيفون و الفيضانات والأوبئة. و ثالثها الحرمان من بعض موارد الإنتاج، و خاصة منها الأرض و القروض. ثـم السبب الرابع الذي يتمثل في عدم استقرار الشروط المالية و البيئية. وهناك في الأخير

السبب الخامس المتمثل في عدم المشاركة، مشاركة كافية، في التخطيط و في تنفيذ البرامج الاجتماعية-الاقتصادية.

و رغم كل هذا، و بفضل ما انتهج من سياسة لجتماعية منذ الاستقلال و مواصلتها عبر الحروب، فإن الفيتنام قد تمكنت من ولوج القرن الحادي و العشرين، بعد أن رفعت متوسط العمر المتوقع لسكانها إلى 71 سنة، كما حققت تعميما لمعرفة القراءة و الكتابة بين البالغين بنسبة 93% ، و تعميما للاستفادة من الخدمات الصحية بلغ نسبة 90% من مجموع السكان. و في الفترة ما بين 1990 و 1999، تراجعت نسبة وفيات الأطفال من 55 في الألف إلى ٣١,١٣ في الألف.

وفي ميدان التربية و الصحة، أنشأت الحكومة صناديق خاصة، بهدف الحد من المشاكل القائمة بصفة رئيسية في المناطق الريفية فأجرت بعض الزيادات الطفيفة في موازنة التربية و الصحة. و لكن ذلك لم يكن كافيا أمام التزايد الديموغرافي. و لهذا توجهت بالنداء إلى منظمات العمل التطوعي و إلى المنظمات الخيرية الدينية، لمواجهة الآثار الاجتماعية التي تسببت فيها سياسات العولمة.

إن التحديات التي يضعها التطور الاقتصادي، أمام السلطات الفيتنامية، هي بطبيعة الحال كثيرة و متنوعة. و من بين الأهداف المرسومة لرفع تلك التحديات، نشير إلى القضاء على ظاهرة الجوع المزمن، و إلى تحقيق اجتثاث الفقر (كما هو معرف بمقياس الدخول)، في أجل لا يتجاوز سنة 2010. و في الأخير، بلوغ مرتبة التساوي مع بلدان الجوار الأكثر ازدهارا في آسيا. و لتحقيق هذه الغايات، سيكون من الضروري تقوية المراقبة على النفقات العامة، و بوجه خاص على الاستثمارات. و الواقع أن موازنات السنوات الأخيرة كانت كلها توسعية في المجال الاقتصادي، مع ما يؤدي إليه ذلك من عجز ضريبي و من تضخم. يضاف إلى ذلك ما يؤدي إليه النمو الاقتصادي من تزايد ضاغط على طلب المواد الأولية. و قد قررت السلطات أيضا، الرفع من الضرائب، وترشيد استعمال الموارد المالية الآتية من الخارج، قصد الوصول إلى مستوى قار و دائم من النمو.

و على الصعيد الثقافي، يلاحظ تدني قيمة الاشتراكية. و أسباب ذلك راجعة جزئيا إلى الرشوة التي أصبحت متفشية حتى في صفوف الحزب الشيوعي الفيتنامي، و صار لها رواج واسع وسط الشباب، خاصة في المدن. و الدولة الفيتنامية واعية باستشراء داء الرشوة. و هي تعمل على مواجهتها، مثلا بإنزال عقوبات قاسية في حق المرتشين، تصل في بعض الحالات إلى عقوبة الإعدام، و بفضح بعض الحالات على أعمدة الصحف. وفي

هـذا الـباب أيضــا، يلاحظ انهيار القيام الدينية، من بوذية ومسيحية، في أوساط الشباب خاصة، حيث صارت الهيمنة لإيديولوجيا النجاح الاقتصادي.

هـ- التجربة الفيتنامية

بإمكانـنا أن نسـتخلص أن الوضعية أكثر تعقيدا مما تعبر عنه الأرقام الصادرة عن البـنك العالمـي، و عن صندوق النقد الدولي، و أن العواقب الاجتماعية الناتجة عن تبني السـوق، جعلت من الفيتنام بلدا شبيها نوعا ما ببلدان أطراف الرأسمالية. و الذين صدقوا الفكـرة القائلة بأن السوق هو الحل، كانوا على قدر كبير من السذاجة. و هذا الموضوع، ينبغـي أن يخضـع لمناقشة نظرية، لا زالت لم تنطلق بعد، و إن كانت قد عرفت بعض البدايات الأولـى. و الملاحظـة التـي لا بد من التشديد عليها، هي أن علاقات التفاوت الميركانتيلـية، التـي يـروج لهـا مـنطق الرأسمالية المعاصر، آخذة في تخريب منطق التضامن، الذي كان هو الأساس للحزب و للدولة الاشتراكية.

ثالثا-كوبا

وضـعت ثـورة 1959 الكوبية نهاية لنظام ديكتاتوري و لسيطرة أمريكية دامت 62 سنة. و من ثم أطلقت مخططا للنمو الاقتصادي و الاجتماعي بهدف تحقيق مستويات من العيش أعلى من متوسط بلدان جنوب العالم.

1) مراحل الثورة الكوبية

لقـد كانـت الـثورة فـي كوبا من صنع حركة كوبية أصيلة، و كانت ثمرة لتعبئة ولمسـاهمة شـعبية فعلية و لإبداع عملي و نظري في ميادين شتى، اقتصادية و سياسية وفنـية و اجتماعـية. و كـرد فعل على سياسة الثورة القائمة على الاستقلال و استرجاع السـيادة الكاملـة، كان موقف الحكومات الأمريكية المتعاقبة موقفا عدائيا و عدوانيا. و قد تجلـى ذلـك فـي الاعتداءات العسكرية و الإرهابية ضد السكان المدنيين، كما تجلى في الحصار الدبلوماسي و تشديد الحصار الاقتصادي و التجاري و المالي على الجزيرة. وفي ظـروف الحـرب الـباردة أصبحت هذه السياسة الأمريكية قاعدة لسياسة مجموع الدول الغربية، مما أوقف السيرورة التي كانت السلطات الكوبية قد دشنتها في سنة 1959 بهدف

تنويع العلاقات الاقتصادية و التجارية و السياسية مع أمريكا اللاتينية و أوروبا الغربية و آسيا و الشرق الأوسط و إفريقيا و جزر المحيط الهادي.[3]

ولقد حتمت كل هذه العناصر قيام تحالف استراتيجي -لم يكن واردا في بداية الثورة- مع الكتلة السوفيتية. وكان من نتيجة هذا الحلف، أن حافظت كوبا على استقلالها وسيادتها و كرامتها التي حققتها لها ثورة 1959. كما كان من نتيجته، تحقيق درجة متقدمة في ميدان النمو. و لكن الحلف جر على الثورة عواقب سلبية، كان أبرزها سيرورة "السفينة"، التي انطلقت في بداية السنوات 1970، والتي أدت إلى قيام بنى ومؤسسات وممارسات سياسية و اقتصادية منسوخة عن الأنظمة الشمولية (حكم الحزب الواحد والوحيد) لبلدان شرق أوروبا، و هي كلها أشياء غريبة كليا عن روح الثقافة الوطنية وعن المبادئ الأصلية للثورة الكوبية.

إن هذا الطور الذي مرت به كوبا، و هو طور العمل بالمفهوم القائل بأن الاشتراكية هي " الاشتراكية القائمة بحكم الواقع"، قد أدى إلى انغراس نماذج أجنبية، و إلى بناء الأمن الوطني على أساس حماية الاتحاد السوفياتي، كما أدى إلى إفشال تعبئة السكان، بسبب البنى البيروقراطية و الدولتية، و إلى تنظيم التعليم و الفنون و الإنتاج الفكري على أساس عقائدي، و إلى التخلي عن الإنسان و الأخلاق كمدار لتنظيم المجتمع، و تعويضهما بمدار جديد هو الاستهلاك.

وفي بداية سنوات 1980، أصبح على كوبا أن تتبنى سياسة جديدة للدفاع، لأن حلفاءها السوفيت أعلنوا، في وقت تنامت فيه عدوانية الرئيس الأمريكي رونالد ريغان، أنهم لن يتدخلوا في حال اجتياح كوبا، و أنهم بالتالي لن يحترموا ما كان قد تم من اتفاق بين كينيدي وخروشتشيف في شهر أكتوبر من سنة 1962.[4]

وكان هذا الموقف السوفياتي سببا مباشرا في انطلاق سياسة جديدة للتصحيح، تجسدت في سيرورة هادفة إلى إلغاء تمركز المسؤولية و توزيعها تبعا للتقسيم الجغرافي للجزيرة. كما تجسدت في إحياء تعبئة الشعب، و عودة الروح إلى المساهمة الشعبية في

---

[3] فتحت الولايات المتحدة مؤخرا باب الاطلاع على جزء من الوثائق السرية المتعلقة بسياستها ضد كوبا. و تكشف هذه الوثائق عن إرهاب الدولة الذي مارسته الولايات المتحدة ضد سكان الجزيرة خرقا لمبادئ الأمم المتحدة و لمبادئ جنيف، كما تكشف عن حرب الجراثيم ضد الزراعة الكوبية و عن القرصنة الجوية و البحرية و عن الأعمال العسكرية و التدخل في الشؤون الداخلية الكوبية و مختلف أشكال الحصار و محاولات اغتيال القادة و تفجير طائرة مدنية و هي تحلق في الجو...إلخ.

[4] تعهد الطرفان بمقتضى هذا الاتفاق، أن تسحب الولايات المتحدة صواريخها النووية من الحدود بين تركيا و الاتحاد السوفياتي وأن لا تقوم قواتها العسكرية بأي اجتياح لكوبا. و في المقابل، سحب الاتحاد السوفياتي الصواريخ النووية متوسطة المدى المنصوبة بكوبا. "المترجم"

القــرار، و انتهاج مفهوم جديد للدفاع الوطني يقضي بتسليح السكان، الذين وزعت عليهم السـلطات 6 ملاييــن بندقية. وبهذا القدر من التسليح الذي بلغت نسبته ٦٠% من مجموع الســكان البالغ عددهم 10 ملايين نسمة، أصبحت كوبا على أهبة الإعلان عن حكم الشعب المسلح، في حال ما إذا تعرضت البلاد لهجوم خارجي.

وبعـد مرور ثلاث سنوات على هذا، حدث أن خارت قوى النموذج الاقتصادي القائم على الإنتاج على أوسع مساحة، بسبب تبذير الموارد وعدم فعالية الآلة المنتجة، وهما من مخلفــات الــنموذج الســوفياتي المفروض منذ السنوات 1970*. وابتداء من سنة 1980، حدث تغيير في طبيعة العلاقات التجارية مع الاتحاد السوفياتي وشركائه فــي الكوميكون (COMECON مجلــس الــتعاون الاقتصــادي المتبادل)[١].وهو تغيير كان على حساب الامتــيازات التي استفادت منها كوبا طيلة سنوات 1970. وفي نفس الوقت، كانت كوبا قد أصــبحت عاجزة عن تسديد ما عليها من ديون للغرب. كما أن أزمة الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وانعكاساتها على علاقتها مع بلدان جنوب العالم (القائمة على التبادل المتفاوت و الديــون الخارجــية)، كانــت هــي الأخرى قد أصبحت تقتضي إعادة عميقة للنظر في الاقتصاد و المجتمع الكوبيين.

٢-الإصلاحات

أصبح من الضروري أن تمر البلاد بطور جديد من التراكم، من أجل الحفاظ على ما كــان قــد تحقــق، و من أجل فتح طريق النمو، والتقليل في نفس الوقت من التبعية تجاه "الكوميكون". وكان من الضروري أيضا، إنهاض بعض قطاعات الاقتصاد التي كانت قد تضــررت، أكثر من غيرها، بانضمام كوبا إلى التقسيم الدولي للعمل، ضمن شروط الكتلة السوفياتية، مما زاد من ضعف مناعة الاقتصاد الكوبي.

أ-التصحيح

وبقــيام المــرحلة الجديــدة، أخــذ المواطنون يسترجعون ما كان لهم من سلطة، في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومن المنظمات الجماهيرية، طيلة تلك السلطة التي كانت قد وضعت على الرف سياسيا، بدءا من 1975 ، وحلت محلها البيروقراطية.

---

* كان جزء من القادة الكوبيين متحمسين لتطبيق النموذج السوفياتي، وبالتالي كانوا يعارضون فكرة البحث عن صيغة خاصة تناسب الوضع الكوبي كما دعا إلى ذلك في السنوات 1970 كل من تشي غيفارا وفيدل كاسترو

[١] تأســس في ســنة 1949وضــم إلى جانب الاتحاد السوفياتي وجمهورية ألمانيا الديمقراطية كلا من بلغاريا وهنغاريا وبولونيا وتشيكوسلوفاكيا سابقا ثم منغوليا وكوبا والفيتنام

وفي الوقت الذي كانت فيه جميع بلدان أمريكا اللاتينية، تطبق سياسات ليبيرالية جديدة، عادت عليها بتراجع في النمو بلغ نسبة ٩% -مما جعل البنك الدولي ووكالات هيئة الأمم المتحدة تطلق على الثمانينيات " العشرية الضائعة" من حياة أمريكا اللاتينية - كانت كوبا قد حققت في نفس العشرية، تزايدا في النمو، بلغت نسبته السنوية ٣,٦%.

بدأت التسعينيات بداية مأساوية، فلقد أدت نهاية الكتلة الشرقية وانتثار الاتحاد السوفياتي، إلى فقدان شركاء تجاريين، وخسران موارد تمويل هامة. ذلك أن من 80 إلى ٨٥% من الواردات الموجهة لسد حاجة السكان من مواد الاستهلاك، كانت تأتي من منظومة الإندماج مع البلدان الاشتراكية الأوروبية. وكانت هذه العلاقات تعود على كوبا بتوفير ٥٠% من أثمان نفس المواد في السوق العالمية. هذا عدا تسهيلات حيث كان تمويل ٣٠% من تلك الواردات يتم على أقساط.

ولو حدث أن تعرض أي بلد آخر، حتى ولو كان في مصاف الدول المتقدمة، إلى ما تعرضت له كوبا، من خسران ٨٥%، من مصادر التزويد ، بما فيها المحروقات التي تحتل فيها ٩٨% ودون أن نتحدث عن تواصل الحصار الأمريكي، لأدى ذلك بهذه البلاد إلى أزمة خانقة، وإلى اضطرابات اجتماعية لا يمكن التكهن بعواقبها. وحتى وسط أصدقاء النظام الكوبي، لم توجد إلا قلة قليلة ممن كانوا يرون إمكانية واقعية لاستمرار النظام الاشتراكي، ولاستمرار فيديل كاسترو على رأسه.

إن الأسباب المباشرة للأزمة كانت، على التوالي، هي الطبيعة التبعية للتجارة الخارجية، واختفاء نموذج التنمية الاقتصادية الكوبي، الذي ظل العمل جاريا به في مابين 1959 و1989. وفي الأخير الحصار الأمريكي، الذي زاد من شدته، قانون نوفمبر 1992، الذي صار يدعى "قانون طوريتشيلي".

وقبلت كوبا الانخراط في السوق على أساس قواعده في التعامل، وانطلقت من ثم في سيرورة متسارعة لعقد لقاءات مع دول الغرب، لكن دون أن ترمي ما أنجزته ثورتها إلى عرض البحر، بل ظلت محافظة على المكتسبات الشعبية، التي حققتها ونمتها ثلاثون سنة من النظام الثوري. ولقد تميزت الفترة مابين 1990 و1993 بانخفاض المنتوج الداخلي الخام، بنسبة ٣٥%. وانخفضت قدرة البلاد على الاستيراد، من ٨,٢ مليار دولار سنة1989، إلى ١,٧ مليار دولار في سنة 1993. وتراجعت قدرتها على التصدير بنسبة ٧٣%. وعندئذ، سيشهد الكوبيون ميلاد الفترة التي حملت اسم "الفترة الخاصة في زمن الحرب".

ب-الفترة الخاصة

لم يكن الانتقال الكوبي يعني إذن مجرد مرور من الاشتراكية إلى الرأسمالية، كما حصـــل عـــند شركاء كوبا السابقين، في الاتحاد السوفياتي وبلدان أوروبا الشرقية. لقد تطلب انتقال كوبا تغييرات لها وزنها، في الاقتصاد والثقافة والعلاقات الاجتماعية وكذا في السياسة. وكل ذلك تم في مجتمع ظل يعتبر نفسه اشتراكيا. إن أهداف التغيير كانت طموحـــة، ورغـــم أن الحـــزب الوحيد ظل قائما، فإن ذلك لم يعن مطلقا سيادة الرأي الواحـــد. فمنذ نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات، أصبحت كل الدلائل تشير إلى وجود توجهين رئيسيين، داخل الحزب والدولة .

فالـــبعض يـــرى إمكان التغلب على مشاكل "الفترة الخاصة" باللجوء إلى التصحيح لمواجهـــة خطرين اثنين: خطر الانهيار وخطر ما تؤدي إليه السوق من فساد ورشوة. والتصـــحيح يعني حل مشاكل "الفترة الخاصة"، بالعودة إلى الارتباط بالمرامي الأصلية لأهـــداف ثـــورة 1959 . والمقصود هو أن يسترجع السكان ما كان بأيديهم من سلطة حقيقـــية، أثـــناء الستينيات فلم يكن الأمر مجرد مشروع لتقوية وظيفة من الوظائف، أو لاســـتبدال الأهداف الرئيسية بأهداف أخرى عوضا عنها، والترويج لاشتراكية عشوائية يجـــري تـــبريرها بحكم الواقع، ويكون فيها الحزب قائدا يأتي منه الوحي والإلهام، لا مجرد أداة من أدوات تدبير شؤون المجتمع .

وتعتـــبر محاربـــة البيروقراطـــية من الأولويات. وتتم هذه المحاربة برفع وتيرة التنقـــيلات، وبتدخل السلطة التشريعية في عمل هيئات الحزب، وتحديد قواعد لممارسة الـــتعددية الثورية، والتخطيط الديموقراطي والاستراتيجي اللاممركز، و احترام الإبداع الفـــردي والجماعـــي فـــي إطـــار ســـلوك أخلاقي اجتماعي جديد. ويرى أنصار هذا المشـــروع أن لا مســـتقبل للاشتراكية الكوبية إلا عن طريق ثقافة جديدة تعيد تنظيمها، وعـــن طـــريقة إعـــادة توزيع للأدوار و للسلطات باعتماد التوافق بين الأطراف. وفي نظـــرهم أن الحلـــول التكنوقراطية المحض، لن تؤدي إلا إلى مسخ السيرورة، بل ربما تكـــون تمهـــيدا لعودة البورجوازية وقيام الرأسمالية من جديد. أما البعض الآخر، فإنه يرى أن الحل الملائم لمشاكل "الفترة الخاصة" هو الحل الذي يقوم على علاج كل حالة بمفـــردها، باتخـــاذ تدبير خاص بها، وفي الاتجاه الذي يحول جهاز الدولة الكوبية إلى جهـــاز مـــندمج في الرأسمال الأجنبي، الذي يحول كذلك بيروقراطية الدولة إلى طبقة بورجوازيـــة جديدة، ويدعي هذا البعض إرادة تخليص الدولة مما يمارسه عليها الحزب مـــن مراقـــبة، وهـــم إنمـــا يســـعون بذلك إلى إزاحة المنطق السياسي لصالح المنطق

الاقتصادي، خدمة لما يهدفون إليه من نمو اقتصادي ذي قدرة على تحقيق أقصى الأرباح مع تصنيف الاستهلاك برسم التشجيع. إن هذا المنطق يرشح التكنوقراطية لكي تصبح نخبة جديدة لنظام الحكم، ويرشح الحزب لدور إعادة إنتاج المشروعية. أما الجيش وأمن الدولة، فإن دورهما هو حفظ النظام. وبوفاة من لازالوا أحياء من القادة التاريخيين، ثم بتبرجز جزء من المسؤولين عن السياسة و الاقتصاد، سيصبح السلم ممكنا مع الولايات المتحدة، وسيقوم بينها وبين كوبا علاقات للتعاون.

إن المناقشات الداخلية التي ساهم فيها مجموع السكان من1986 إلى1992 ثم مابين يناير إلى إبريل من سنة 1993 ، قد أتاحت الفرصة لفرز تفكير الأغلبية. ولقد قرر المؤتمر الرابع للحزب الشيوعي (1991) إدخال تعديلات قانونية واقتصادية وسياسية، لمقاومة انعكاسات انهيار الكتلة السوفياتية، و مقاومة ما يتسبب فيه الحصار الأمريكي من أضرار بالغة الخطورة، ثم لتهيئ البلاد للانخراط في الواقع الدولي الجديد. و إلى جانب هذه التعديلات، تم التأكيد على التمسك بالمكتسبات الرئيسية للاشتراكية الكوبية.

وفي المقرر الذي تبناه المؤتمر بخصوص الاقتصاد، كان التوكيد على خمس توجيهات جاءت كالتالي.

- تحديد أسس الإصلاح والانفتاح الاقتصادي.
- اتخاذ تدابير لإصلاح المالية الداخلية.
- إطلاق سيرورة للتخلي التدريجي عن احتكار الدولة للتجارة الخارجية.
- إعادة النظر في الإدارة المركزية للدولة.
- إعادة توزيع العمال النشطين اقتصاديا، وحماية السكان الذين أصبحوا فائضين عن الحاجة إثر التدابير التقشفية.

وعندما تعززت المقاومة، وتعزز معها الدفاع عن المكتسبات الاجتماعية وكذا استقرار الحكم، أقدمت السلطات على تحديد الفعالية الاقتصادية كأولوية، حيث جعل منها المؤتمر الخامس للحزب نواة مركزية لمقرره الاقتصادي، الذي فتح الطريق لإصلاح متأن ومعتدل، تميزه خطوات إلى أمام وخطوات أخرى إلى وراء.

ج-خصوصيات الانتقال الكوبي

إن كوبا، على عكس جيرانها، لم تطبق سياسة ليبرالية جديدة، ولم تلجأ إلى برامج الصدمات ذات الطبيعة النقدوية، المقترحة من طرف البنك العالمي وصندوق النقد الدولي. وإذا كان فقدان المحروقات وقطع الغيار والمواد الأولية، قد أدى إلى إغلاق مئات المعامل

والمصـــانع، فإن السلطات الكوبية قد بذلت أقصى جهدها لتعويض العمال عما أصابهم من الـبطالة، هذا في الوقت الذي لم تغلق فيه جامعة ولا مدرسة ولا مستشفى، ولم تمس فيه تعويضـــات الضـــمان الاجتماعي. لقد أنجزت كوبا نموها الاقتصادي بشكل آخر. وينبغي التذكير بأنها ليست عضوا، لا في صندوق النقد الدولي ولا في البنك العالمي. فهي بالتالي ليســت مدينــة لهمـــا بأي التزام أو ديون. ولقد أتاحت لها هذه الميزة، أن تنهج سيرورة للإصلاح والانفتاح، وهي متحررة من الشروط المفروضة على البلدان التي حصلت على قـــروض، أو تقدمـــت بطلبات للحصول عليها، وخصوصا منها شرط قبول برامج التقويم على النمط الليبرالي الجديد، كما حدث في الفييتنام.

ظلت الدولة في كوبا هي المحفز الرئيسي في عملية التنمية. ومن هنا كانت الحكومة هـــي التـــي تبت في أغلبية التدابير وإن تطلب البعض منها مناقشة مع أغلبية السكان قبل اتخــاذ القـــرار- وبذلـــك لم تتدخل السوق في القرار إلا في القليل من تلك التدابير. و في تحقــيق إحصائي أجرى في العاصمة هافانا سنة 1999، دلت الأرقام على أن 98% من الســكان يساندون الإصلاحات، 82% منهم يساندونها لأنها تقوي من الفعالية الاقتصادية، ولكن 37% منهم يرون أنها تقوي التفاوت[٧]

وقد تقرر استبعاد تخفيض العملة، كآلية لتصحيح الاختلال الحاصل في مجال اقتصاد الشـــمول، بســـبب مـــا يؤدي إليه من ارتفاع حلزوني للأثمان لا يعرف التمييز، و جرى تعويضه في سنة 1993 بتدبير آخر، هو السماح بتداول عملات أجنبية، منها الدولار، إلى جانب العملة الوطنية، حتى و لو كان في ذلك بعض العواقب غير المرغوب فيها. و كانت النتـــيجة أن تحســـنت وضـــعية العملة الكوبية في النهاية. كانت التدابير في معظمها تخدم جانـــب العـــرض، بقصـــد تحقيق المساواة في تحمل التقشف المادي، هذا في الوقت الذي تجري فيه الاستفادة من أدوات عقلنة الاستهلاك الجاري بها العمل.

و لقـــد تميزت كوبا بالمحافظة التامة على الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج. فبالرغم ممـــا حـــدث أثناء السنوات 1990 من تنوع في بنية هذه الملكية، نتيجة ظهور المؤسسات المختلطة، و قيام أشكال أخرى للتشارك الاقتصادي الدولي بين مؤسسات كوبية ومساهمين أجانب في رأسمالها، فإن هذا التنوع لم يأت من طريق الخوصصة المحضة.

و ابـــتداء من سنة 1994 أخذت بعض التوازنات، التي كانت قد تدهورت في مجال الاقتصـــاد الوطـــني، تعود إلى الاستقرار. كما تراجع عجز موازنة الدولة من 33% إلى 4.4% و رغـــم مـــا عـــرفه الـــنمو من تقهقر متسارع في ما بين 1995 و 2000، فإن

---

[٧] انظر خوانا شواريز الواردة في مسرد المراجع الملحق بهذا البحث

سيرورة الاسترجاع الاقتصادي ظلت قائمة، رغم الحصار الأمريكي و الأزمة الاقتصادية العالمـــية و الإضـــطرابات المالـــية الدولية. و في سنة 1999 بلغ تقدير الاسترجاع نسبة 80% مقارنة مع سنة 1980.

وفي سنة 1999 أصبح من الممكن تقدير حال الاقتصاد تقديرا إيجابيا. فلقد بلغ معدل نمـــو إجمـــالي الناتج المحلي نسبة ٦,٢%، وتحسنت حالة مؤشرات الفعالية في القطاعات التي يقوم عليها الاقتصاد. والعنصر الذي يفسر هذه النتيجة، هو التطور الإيجابي الحاصل فـــي بعـــض فروع النشاط الاقتصادي، مثل السياحة (التي نمت بنسبة ١٦,٢%) والقطاع الـــزراعي فـــي مجموعـــه (نمـــا بنســـبة ١٥,٥%)، والإنتـــاج الصناعي (٦%)، وعلى الخصـــوص قطـــاع السكر، الذي ارتفع فيه الإنتاج، من سنة إلى أخرى، بفارق بلغ 544 ألف طن، محققا زيادة في المردود بلغت ٩,٣% وانخفاضا في الكلفة بلغت ٢٢%. وهكذا كانت حصيلة سنة 2000 أن نما فيها الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٥,٦%.

أما التوازن الضريبي، فلنه تحسن عما كان عليه طيلة السنوات الخمس السابقة. وفي ســـنة 1999 ، ظـــل خصـــاص موازنة الدولة منخفضا نسبيا (٢,٤% من الناتج المحلي الإجمـــالي). مما أبقاه في الحدود التي لا تضر بسيرورة الاقتصاد. ورغم متطلبات النمو الاقتصـــادي، الـــذي عرفته السنوات الثلاث السابقة، فإن رصيد الدولة من العملة الصعبة ظل محافظا على استقراره .

وهـــناك جانـــب بالغ الأهمية، هو مساهمة قطاع السكر في سيرورة الاسترجاع. ففي سنة1999، بلغ تقدير استعمال القدرات الصناعية المتوفرة ونسبة التكوين الخام للرأسمال، علـــى التوالـــي، نسبة ٤٥% ثم ١٠,١%، بينما لم تكن هاتان النسبتان تتجاوزان قبل ست سنوات 15% للأولى، وما لا يكاد يصل إلى 5% للثانية.

ولقـــد ارتفعت الاستثمارات الأجنبية من أقل من 100 مليون دولار في سنة 1990، إلـــى قـــرابة 4 مليار دولار في سنة 1999، وذلك على الخصوص في السياحة والبترول ومعـــدن النـــيكل والمواصلات. وفي مابين 1994 و 1999، زادت الصـــادرات بنسبة 10%، وارتفعت الواردات من جهتها بنسبة ١٥,٧%.

وكانت سياسة تحميل الجميع، بالتساوي، تكاليف الأزمة، أن تحدث زلزالا اجتماعيا، لولا ما قامت به الدولة من حماية للسكان، مما لهذه السياسة من انعكاسات بالغة الخطورة، وذلـــك رغم تراجع الاقتصاد في سنة 1993، تراجعا بلغ بمقياس الناتج المحلي الإجمالي ١٤,٩%، بعد أن كان بلغ نسبة أعلى من 40%.

أصـــدر "بـــرنامج الأمم المتحدة للتنمية" مؤخرا تقريرا حول الرقم الاستدلالي للتنمية البشرية، و لقياس درجة الإنصاف بين السكان. و إن أرقام هذا التقرير، الذي يغطي الفترة مـــن 1995 إلى 1997، و يشمل بلدان الكاريبي و أمريكا اللاتينية البالغ عددها 23 بلدا، تضع كوبا في الرتبة الثانية بعد الأوروغواي. و حسب معطيات التقرير، فإن " الدولة في كوبـــا تقدم للعاملين بأجر، زيادة على أجورهم، منحا في ميادين الصحة و التعليم و السكن و التغذية، الشيء الذي يحقق للكوبيين مستويات من العيش، هي بلا منازع، أعلى مما هو موجـــود في بقية بلدان أمريكا اللاتينية". و يضيف ميغيل ماركيس، وهو من خبراء الهيئة الدولـــة التـــي أصدرت التقرير، قوله : " إن الخدمات الموجهة للسكان، بما هي عليه من تنظـــيم و تجهيز، ليست متفوقة و حسب، بل هي دائمة و مستقرة. و هذا ما يوفر للكوبيين مزيدا من الطمأنينة و الأمن"(١). و كمثال عن هذه الخدمات، نشير إلى أن 85% من سكان الجزيـــرة الـــبالغ عددهـــم 11 مليون نسمة لا يدفعون إيجاراً أو كراء و يسكنون بيوتهم بالمجان.

٣) الآثار الاجتماعية و الثقافية

ولقـــد ظهـــرت معالم سيرورة تمايز اجتماعي، بفعل التحولات التي وصفناها في ما ســـبق. فالمجـــتمع الكوبي، الذي عاش قبل الأزمة مرحلة على مستوى عال من التعادلية، ظهـــرت فـــيه تمايزات اجتماعية أصبحت واضحة للعيان. و من أسبابها ميلاد القطاعات المســـماة " القطاعـــات الصاعدة"، التي منها المؤسسات المختلطة و السياحة و المؤسسات الأجنبـــية... إلـــخ، و هي التي فتحت باب الدولار لجزء من السكان . ويضاف إلى ذلك، الـــتحويلات المالية الآتية من العائلات المقيمة بالخارج، وكذا تنامي العلاقات الميركانتيلية فـــي الفلاحـــة، دون إغفـــال اغتناء البعض بطرق لا شرعية. فقد لاح شبح الرشوة التي ظهـــرت آثارها على صعيد المجتمع بأكمله، حتى ولو كانت محاربتها في صفوف الدوائر العلـــيا قد تكللت بالنجاح. ورغم أن هذه الظاهرة لم تبلغ، من الناحية الاقتصادية، الدرجة التـــي بلغتها في كل من الصين والفييتنام، فإن أضرارها، مع ذلك، قد مست كلا المجالين الاجتماعي والثقافي.

وابـــتداء مـــن السنوات 1990 ، أخذ صنفان اثنان من المؤسسات التجارية يتعايشان، الصـــنف الأول مـــنها مختلط (بين الدولة والخواص). وهو يستفيد من الرساميل الأجنبية، التـــي تـــتدخل بواسطة الفروع المـــوحدة للشركات المستقلة، كما قد تتدخل منفردة بنسبة

(١) من تصريح للقناة الامريكية "سي-إن-إن" بتاريخ 14 أكتوبر 2000.

١٠٠%. وقد أخذ هذا الصنف يبدو في أعين الكثيرين، مرادفا لكل ما هو جميل ونظيف وفاخر، ومثالا لما ينبغي أن يكون عليه هندام المستخدمين، ومثالا كذلك لحسن استقبال الجمهور وحسن معاملة العاملين وفعالية الخدمات والسرعة في تلبية الطلبات ..الخ.

أما الصنف الثاني، فهو المؤسسة التجارية التابعة للدولة. وهو يقدم الخدمات للسكان بالعملة الوطنية . وميزاته هي في الغالب عكس ميزات الصنف الأول. والدلالات الرمزية لهذه المفارقة هي دلالات لها أهميتها. وذلك أن الفكرة القائلة بان الاشتراكية قد أفلست، وتوقفت دواليبها عن الدوران، وأنها أصبحت مرادفا لكل ما هو سيئ ورديء، هي فكرة آخذة في الانتشار، هذا في الوقت الذي أصبحت الرأسمالية تبدو، في أعين البعض، على أنها هي الحل. وتضاف إلى ذلك، ثقافة مجتمع الاستهلاك، التي أخذت تنتشر بواسطة التلفزة والراديو والسياحة،كذا بواسطة مسئولي ومستخدمي المؤسسات الخاصة والمؤسسات المختلطة. ومهما تكن وضعية الأقلية التي تعرفها، في كوبا، إيديولوجية الليبرالية الجديدة، المسيطرة حاليا على اقتصاد العالم، عمليا وفكريا، فان وضعها كأقلية لا يعني أنها غير موجودة. فهي موجودة بالفعل.ثم لا بد من الإشارة إلى حالة الانتظار، التي توجد عليها الشبيبة الكوبية، التي أصبحت لها مطامح جديدة، والتي لا تجهل شيئا من العالم الخارجي الذي تشعر أنها مفصولة عنه، بسبب العزلة المفروضة على البلاد.

وفوق ذلك، لا يمكننا أن نغفل عما للنزاع الدائم، مع الولايات المتحدة، من وقع داخلي. فهو من جانب يفعل فعله كآلية تضمن تماسك أغلبية السكان، تجاه التهديد المستمر لغزو الجزيرة. ولكنه من جانب آخر، ذريعة تستر على نقائص النظام، وتخفي محدوديته الداخلية، الشيء الذي لا يساعد على انبثاق مواقف بديلة. ثم هو في الأخير دافع للتمرد والسخط، لدى قسم لا يستهان به من السكان. وحتى إن كان التذمر والسخط راجعين لأسباب اقتصادية، فأن تأثيرهما على الوجدان لا يساعد على نمو وعي سياسي بشكل سليم.

ولقد احتضن الغرب بسهولة ودون تمحيص، تلك النظرة السطحية التي تروج لها أقوى التجمعات الكوبية المستقرة بمدينة ميامي الأمريكية، والقائلة إن المجتمع المدني في كوبا عبارة عن كتلة بشرية لا تعرف التعدد، ولا مكان فيها للاختلاف. بيد أن الواقع يؤكد عكس ذلك. فالمجتمع المدني في كوبا هو أغنى مما يوحي به مظهره، للوهلة الأولى. ولقد طرأ عليه تغيير عميق خلال التسعينيات. وزيادة على ذلك، فإن المنظمات التي يعود تأسيسها إلى الستينيات (النقابات ومنظمات الأحياء ومنظمات الفلاحين والنساء والطلاب..الخ)، والتي كانت في الغالب تلعب دور الحزام الناقل، خدمة للحكم السياسي،

من هذه المنظمات انبثقت تجمعات أخرى، ملتفة حول مصالح اجتماعية معينة، مثل التجمعات الأكاديمية والمهنية والدينية، وتجمعات أخرى متعددة الاهتمامات والهوايات. ويضم السجل الوطني لوزارة العدل أكثر من 2000 جمعية، كلها مستقلة بهذا القدر أو ذاك عن الدولة وعن الحزب. وللبعض منها علاقات مع منظمات غير حكومية عبر العالم، بلغت في بعض الحالات 170 منظمة غير حكومية تنتمي إلى 42 بلدا.

لقد كانت الحاجة إلى مفهوم جديد للعلاقات بين الدولة والمجتمع المدني، وكذلك ضرورة تغيير العلاقات السياسية والاجتماعية داخل الاشتراكية القائمة، موضع اهتمام وطرح جدي. وكانت أول إشارة لانطلاق التغيير في هذا الباب، هي عرض الإصلاحات الدستورية، قبل إقرارها، على أنظار السكان * ولقد جرت عمليتان اثنتان للاقتراع العام، دون أي رقابة مهيمنة من طرف الحزب. حدث ذلك والبلاد تعرف أشد لحظات الأزمة وأخطرها.

لكن كل هذا لم يمنع موجة الفقر من أن تجتاح عموم السكان، وإن كانت قد أخذت تخف بالتدريج خلال السنوات الأخيرة. وموازاة مع ذلك تزايدت الفروق الاجتماعية بفعل الدولرة (من الدولار)، والتسابق نحو فرص الاستفادة الشخصية، وتأثير الفروع الموحدة للشركات الأجنبية. ولكن، وعلى عكس ما حصل في الصين والفيتنام، فإن الحكومة الكوبية، حافظت على استمرار مجانية التعليم والصحة، وكذا التأمين ضد المخاطر الاجتماعية، وإن كانت هذه المجانية تسير، في الواقع العملي، من سيئ إلى أسوأ. وفي الفترة مابين1995 و 1999 حدث تحسن في عدد السكان لكل طبيب، حيث انخفض العدد من 193 نفس لكل طبيب إلى 175 . كما انخفضت وفيات الأطفال من ٩,٤ في الألف إلى ٦,٤ في الألف، وارتفعت النفقات المخصصة للصحة، من ٥,١% إلى ٦,٣% من الناتج المحلي الإجمالي. وفي ميدان التعليم، ارتفعت نسبة تمدرس الأطفال، الذين تقل أعمارهم عن 5 سنوات، من ٨٥,٨% إلى ٩٨,٥% . والذين تراوحت أعمارهم بين 6 و14 سنة، من ٩٧,٥% إلى ٩٨,٢% . أما متوسط مستوى تعليم السكان، فانه قد ارتفع من 8 إلى 9 سنوات. وزادت النفقات المخصصة للتربية من ٦,٣% إلى ٧,٣% من الناتج المحلي الإجمالي. وتعتبر منظمة التربية والثقافة والعلوم التابعة لهيئة الأمم المتحدة (اليونسكو)، أن التعليم الكوبي هو أجود ما هو موجود في مجموعة القارة

* تعرضت ٥٦من مواد دستور ١٩٧٦وبنوده إلى تعديلات شملت :الأسس الاجتماعية والسياسية للدولة، المنظومة الإنتاجية، سير أجهزة الحكم، التمييز الذي كان قائما ضد الدين والمتدينين، إعلان الدولة العلمانية، التخلي عن ديكتاتورية البروليتاريا ..الخ.

الأمريكــية اللاتينــية. وفي الميدان الآخر، وهو ميدان المساعدة التي تقدمها كوبا للبلدان الفقــيرة، خاصـــة فـــي قطاع الصحة، نجد أرقاما مدهشة. منها على سبيل المثال: 800 طبيب كوبي يعملون في هايتي برسم المساعدة. وأضف إلى ذلك، المدرسة الطبية لتكوين طلاب العالم الثالث، والموجودة بالقرب من عاصمة هافانا الخ.

إن كوبا سائرة بالتدريج في طريق العودة إلى الانخراط في السوق العالمية. وعودتها هــذه محفوفــة بالمتاعــب والمشاق، فهل ستنجح بعد ذلك في تفادي السقوط في أحضان الرأسمالية الليبرالية الجديدة ؟ إن ذاك هو التحدي الكبير الذي يواجهها.

٤) التجربة الكوبية

إن اقتــباس بعـــض آلــيات السوق، واستخدامها في تسيير مجتمع اشتراكي، تحاصر الرأســمالية مـــن كل جانب، هي عملية معقدة. بل إن تعقيدها بلغ درجة جعلت المحللين الغربييــن يظنون، غير مرة، قرب انهيارها. و إذ كان هؤلاء المحللون قد أساءوا تقدير الســيرورة الجاريـــة، فانه لا يمكن الجزم بأن المعركة مربوحة مسبقا. وإنه لمن العجائب المفارقــة، فـــي الوضـــع الكوبي، أن يتحول الحصار الأمريكي إلى وقاية مما تؤدي إليه السـوق مـــن القضاء على التضامن الاجتماعي (أخذا بعين الاعتبار طبعا غياب الشروط التي يفرضها التعامل مع البنك العالمي وصندوق النقد الدولي و المنظمة العالمية للتجارة) وفي هذا الباب صمدت كوبا أكثر بكثير من الصين ومن الفيتنام.

ثالثا- أي ملاءمة بين الاشتراكية والسوق

إن المســألة المطــروحة، هي مسألة تحديد الشروط التي تضمن أن لا تؤدي السوق، بالضـــرورة، إلـــى تخريب مشروع اشتراكي.وعليه، فإن المشكل القائم هو تحديدا مشكل الملاءمـــة بيـــن السوق والاشتراكية. وهذا يضعنا من جهة تجاه قضية نظرية، ومن جهة أخرى تجاه واقع تجسده تجارب ملموسة. فالمسألة معقدة. ويرجع تعقيدها إلى عدة أسباب أولهـــا الترابط الشديد بين نمط الإنتاج وبين الكيفية التي تؤدي بها السوق وظيفتها، إذ أن الســوق التـــي تعنينا ليست مطلق سوق من الأسواق. بل هي السوق الرأسمالية الموجهة أساســا لخدمة تراكم الرأسمال الخاص، والتي تمتد قوانينها لتحتل كل القطاعات الجماعية للنشاط الإنساني. إنها سوق تنبني على الإنتاجية، بقصد تخفيض كلفتها، مؤدية بذلك، وإذا ما غابت المقاومة،إلى استغلال العمل، وإلى استنفاد الموارد الطبيعية التي لا تتجدد، وإلى تخريــب المحــيط البيئي. فكيف يمكننا والحالة هذه، أن نغير من ثوابتها، حتى تتلاءم مع

مجـــتمع يطمـــح إلى أن يجعل من الحياة السعيدة، مصدرا لتنظيمه. وأن يحققها في الواقع الملموس؟

وبهـــذا الخصـــوص، فإن للتجارب الاشتراكية أهميتها، بالمعنى الإيجابي والسلبي في نفـــس الآن. ورغـــم أن دراســـة هذه التجارب لا زالت لم تكتمل، وأن اكتمالها يظل هدفا رئيســـيا، حتى ولو كان صعب المنال، فإنها قد برهنت على إمكان القضاء على الفقر في فـــترة قصـــيرة، وعلى إمكان استفادة بلد معين من الموارد المادية والثقافية. كما برهنت أيضا، رغم ما يحتج به أنصار السوق الرأسمالية، على أنه لا وجود، بالضرورة، لتناقض بيـــن مـــنظومات اشـــتراكية، وبيـــن تنامي القوى المنتجة (من نمو ومن مردودية وتقدم تكنولوجي)، وأن الأمر راجع بالأساس إلى معرفة في أي شروط محددة يمكن أن يتم ذلك، وفي أي مرحلة، من أجل أي نوع من النمو، ومن أي أجل شكليات للتراكم

إن مـــا تـــم لحد الآن من عبور متعدد الأشكال، لمجتمعات اشتراكية نحو السوق، هو أيضـــا غنـــي بـــالدروس. إن الحالات الثلاث التي تطرقنا لها تقول بإمكان الانفتاح على الســـوق، تحـــت مراقبة حكم اشتراكي. غير أن الذي حصل، وذلك ما لحظناه في ميادين شـــتى، هـــو أن السوق هي التي أخذت تفرض مراقبتها على أنظمة الحكم الاشتراكي، إما لأن هذه الأنظمة قد استهانت بالطبيعة التخريبية للسوق، أو لأن تنظيرات الاشتراكيين من طـــراز "السوســـيال ديموكـــراط" قد أصبحت هي السائدة، أو لأن الرشوة قد طالت حتى المسؤولين عن الاقتصاد أنفسهم، كما قد يكون ذلك ناتجا عن تضافر هذه العوامل (الثلاثة جمـــيعها). ثـــم علينـــا أن نضـــيف إلى ذلك الشروط الملموسة، التي تم فيها انخراط هذه المجـــتمعات فـــي الاقتصـــاد العالمي وهي شروط فرضتها الرأسمالية المعولمة، وأوكلت ضـــبطها إلـــى المؤسســـات العالمية، أي البنك العالمي وصندوق النقد الدولي و المنظمة العالمية للتجارة. فهل كان من الممكن، في القرينة الظرفية، أن يقع تفادي ما حصل؟

إنـــه لمن المفيد أن نذكر بأن إضفاء المشروعية على هذه السياسة، يتم باتباع إحدى الطريقتيـــن. إمـــا بإبـــراز أهمـــية دور السوق في تزايد القوى المنتجة وكذلك في النمو الاقتصادي، وإما بالبحث، في الماركسية نفسها عن دلائل وحجج تزكي انسحاب الدولة من الاقتصـــاد، وتفـــتح الـــباب علـــى مصراعيه للقطاع غير العام. والحجج متنوعة في هذا الـــباب.مـــنها اعتماد قانون القيمة في توجيه القرارات الاقتصادية الأثمان، نوع الإنتاج الـــخ). ومنها أن الدولة مدعوة، في التنظير الماركسي، إلى الاضمحلال. هذا، ومن النادر جدا أن يتم الالتفات إلي علاقات الإنتاج الاجتماعي، المتولدة عن التوجهات الجديدة، اللهم إلا من زاوية الكفاح ضد الفقر، لكن بالأسلوب الذي يراه البنك الدولي، وهو أسلوب تفريد

تدابير الوقاية (سياسة القروض الصغرى وما إليها) . ومن هنا قلم مفهوم الاقتصاد الاجتماعي للسوق، على أساس أن تخضع هذه السوق لقوانين الحياة السعيدة الجماعية، وليس العكس. ولا جدال في ما أسفر عنه تحليل النتائج الفعلية، من أن الإصلاحات التي أدخلت هذا المفهوم، قد أعطت دفعة حقيقية نما بها الإنتاج ونمت بها المبادلات، غير أن هذا لا ينفي ضرورة النظر في ما لها من آثار اجتماعية وثقافية، تتجلى في التفاوت الاجتماعي الذي يكبر يوما عن يوم، وفي الإقصاء الناتج عن الفقر، وفي استمرار تدهور الخدمات العمومية وما صارت إليه من هشاشة، وفي إدخال قانون القيمة في ميادين التربية والصحة. كل هذا يجعلنا نتخيل أحيانا أننا أمام صيغة جديدة ل" الحل الثالث"، الذي يفترض فيه التخفيف من وطأة السوق، حتى تكون أكثر إنسانية، وذلك عن طريق مراقبتها نوعا ما من طرف الدولة، ولكن دونما مساس بالعقلية التي تتأسس عليها.

إن هذا يؤدي بنا إلى أن نطرح، على سبيل الفرضية، بعض الشروط التي قد تسمح للاشتراكية أن تدمج بعض عناصر السوق، وتستفيد منها في عملية البناء الاشتراكي في المدى القريب والمتوسط (مرحلة الانتقال)، وكذا في المدى البعيد (مرحلة نمط الإنتاج الاشتراكي)، وبطبيعة الحال فإن هذه الشروط مطروحة للمناقشة:

الشرط الأول، ويقضي بتقديم قيمة الاستعمال على قيمة التبادل. أي بعبارة أخرى إعطاء الأولوية للحاجات الحقيقية، عوض إعطائها للمردودية المالية (الربح). وهذا يعني، من جملة أشياء أخرى، تفضيل الإنتاج الذي يمد الحالة المحلية على الإنتاج الموجه للتصدير، الذي أصبح حاليا من شروط الاندماج في الاقتصاد المعولم.

الشرط الثاني، ويقضي بوضع حدود للتراكم الخاص حتى لا يصبح أداة للحكم، لها سلطة توجيه التوظيفات حسب ما يتطلبه نموها هي، عن طريق التأثير في القرار السياسي. ويسير هذا الشرط، جنبا إلى جنب، مع شرط القضاء على كل أشكال المضاربات المالية.

ويقضي الشرط الثالث بتشريك وسائل الإنتاج الرئيسية، وهذا لا يعني بالضرورة، تسليم وسائل الإنتاج الرئيسية إلى دولة مقطوعة الصلة بالمواطنين، بل جعلها تحت تصرف المنتجين لا تحت تصرف الرأسمال كما هو واقع حاليا. فالرأسمال يجب أن يظل خدمة من الخدمات لا سلطة ذات امتياز، مما يقضي بطبيعة الحال مراقبة ديموقراطية شعبية على السيرورة في مجموعها.

وفي الأخير يأتي الشرط الرابع الذي يقضي بالحفاظ على الطبيعة اللاسلعية لجميع قطاعات الاقتصاد ذات العلاقة بحقوق الإنسان الأساسية وبالثقافة، ونعني بذلك الصحة

والسكن والمدرسة والضمان الاجتماعي والنقل والمواصلات و الفضاءات الطبيعية و كذا وسائل الإعلام وميادين البحث من أجل التنمية وكل ما له علاقة بالإنتاج الثقافي .

وما الذي يبقى من السوق إذا ما تحققت هذه الشروط الأربعة؟ الواقع هو أنه يجب إعادة الأمور إلى نصابها، بحصر دور السوق في كونها آلية للمبادلات، والتوقف النهائي عن العمل بها كقانون شمولي يتحكم في تصرفات البشر، وهذا يعني أن تكون السوق علاقة اجتماعية يسودها العدل و الإنصاف على عكس ما هي عليه السوق الرأسمالية في الواقع. ويعني أيضا عودة الاقتصاد، عودة حقيقية، إلى المكان المخصص له داخل المجتمع، وكل هذا يعني بناء "ما بعد الرأسمالية" التي هي أعلى بكثير من مجرد رأسمالية خضعت للإصلاح والتحسين.

إن هذه الشروط التي عرضناها بشكل عام ونظري، تتطلب بطبيعة الحال بلورة تفصيلية وتطبيقات تقنية وسياسية، لا يمكن أن يأتي إنجازها إلا نتيجة عمل جماعي ودينامية مرتبطة بالحركات الاجتماعية. إنه مشروع طويل النفس يتوقف تحقيقه على القيام بتعبئة تشمل، في نفس الوقت، القطاعات على الصعيد الوطني وتسير في اتجاه التقارب على الصعيد الدولي. وإن النقاط الأربع التي قدمناها كشروط لضمان الملاءمة بين الاشتراكية والسوق، لتشكل في نفس الوقت، قاعدة للانتقال ولتنظيم اقتصاد ما بعد الرأسمالية.

وليس من الضروري الاقتصار على هذه الشروط الأربعة، فمن الممكن أن تضاف إليها شروط أخرى إذا اقتضى الحال. ويبقى المهم هو وضوح الأهداف ووضوح الكيفية العملية لبلوغها. وفي هذا الأفق لا بد من النظر في ما يمكن أن يؤدي إليه تطبيق هذه الشروط من أضرار، حتى يمكن علاجها قبل استحكامها. وبالفعل، فإن لكل من الشروط الأربعة نقيضه المحتمل .

من ذلك أن الاستجابة للحاجات أكثر من الاستجابة لدوافع الربح تعني تخطيط الاقتصاد تخطيطا قد يصيبه التصلب مما يؤدي إلى عرقلة نمو القوى المنتجة، لأن المقصود سيكون هو الإنصاف الاجتماعي، ولأن التقدم التقني لم يعد قيمة في حد ذاته، فمن الصعب والحالة هذه ضمان المردودية.

إن الحيلولة دون التراكم الرأسمالي وكذا القضاء على المضاربة ، لا ينبغي أن يترتب عنها موت الادخار الاجتماعي أو الفردي، نظرا لأن هذا الادخار ضروري لضمان النمو في المديين المتوسط والبعيد، كما أنه ضروري لاستبدال أدوات الإنتاج وتمويل البحث وكذا الضمان الاجتماعي .

وبالإضافة إلى ذلك، فإن من شأن تشريك وسائل الإنتاج ودور الدولة في هذه السيرورة أن يؤديا إلى قيام البيروقراطية وإلى تسييس سلبي للاقتصاد والانزلاق إلى التسلط والرشوة بمختلف أشكالها وإلى تعريض المبادرة الفردية للإحباط .

أما تحرير الخدمات العمومية والثقافية من الرضوخ للمنطق السلعي، فإن من شأنه كذلك أن يؤدي إلى نوع من انعدام الفعالية في تسيير المؤسسات القائمة بهذه الوظائف.

إن أضرارا كهذه هي سيرورات اجتماعية يمكن توقعها ومحاربتها، حتى ولو كانت استراتيجية وإيديولوجية السوق تعبرها قوانين قطعية لا يحد من مفعولها إلا طبيعة الضبط الذاتي الكامنة في المبادلات السلعية نفسها، التي هي أيضا مأخوذة على أنها قانون من قوانين الطبيعة. ولقد عاشت مجتمعات "اشتراكية الواقع" في تجاربها هذه الأضرار التي لا بد أن تؤدي دراستها دراسة منهجية، إلى استخلاص نتائج قيمة، هذا علما بأن هذه التجارب قد حققت إيجابيات لا ينبغي لسجل التاريخ أن يغفلها .

وخلاصة القول، هي أن المقصود من ضبط السوق، ليس وقايتها هي نفسها مما يعرضه لها شططها من أخطار مهلكة، بل المقصود من ضبط السوق هو فصلها عن طبيعتها الرأسمالية، التي تجعل منها قاعدة لتراكم الرأسمال الخاص، ومن ثم أساسا لقيام علاقات اجتماعية ميزتها التفاوت.

إن هذه الطبيعة الرأسمالية هي السبب في نمو القوى المنتجة طبقا لأهداف لا مكان فيها إلا للربح. كما أنها هي السبب في تنظيم الإنتاج والمبادلات و السياسات النقدية تنظيما موجها لخدمة مصالح الرأسمال. وعلى هذا، فإن الملاءمة بين الاشتراكية والسوق هو نضال طويل النفس. فالرهانات جمة، وقوى المقاومة شديدة عاتية. وما بعد الشك في إمكانية التلاؤم إلا الفوضى والهمجية.

الفصل الأول: الصين

* النظرية والتطبيق فى مشروع "اشتراكية السوق فى الصين"

سمير أمين

* هل "اشتراكية السوق" مرحلة فى التحول الاشتراكى الطويل أم طريق مختصر نحو الرأسمالية

سمير أمين

* النموذج الصينى فى إطار العولمة

لين تشون

* الحركة الاجتماعية فى عام ١٩٨٩

وانج هوي

* أفكار قرن من الزمن بشأن "المسألة ثلاثية الأبعاد للريف الصينى"

وين تبجون

النظرية والتطبيق في مشروع "اشتراكية السوق" الصيني
(هل "اشتراكية السوق" بديل عن نظام العولمة الليبرالي؟)

د. سمـــــير أمــــين
ترجمة: نهــلة بيضون

إن التجربة التنموية القائمة فى الصين منذ عام ١٩٨٠، بجوانبها التى يعتبرها البعض "إيجابية" (تسارع النمو)، ويراها البعض الآخر "سلبية" (تعاظم الفوارق)، وعلاقاتها بالنظام الرأســمالي العالمي (تبعية أم استقلالية؟)، ومضمونها الاجتماعي (رأسمالي أو اشتراكي) والسياســي (أبعاد ديمقراطية أو الحفاظ على الأشكال الأوتوقراطية للحكم، تشكل بالتأكيد أحــد المحــاور الأساســية لأى تحليل لا يتعلق بمستقبل هذه الدولة ـ القارة، فحسب بل يتجاوزه إلى مستقبل النظام العالمي.

غــير أن التحليل يواجه معوقات تتمثل في المواقف الأيديولوجية العقائدية ـ بل ذات النمط الأصولي ـ التي تهيمن على حد سواء في أوساط اليمين (بل وتتعاظم في التيارات المتفوقة لهذا اليمين) كما في بعض فئات اليسار التي تظل متمسكة بقيم الاشتراكية.

يــنادي اليمين بالمقولات الليبرالية ـ والتي تبناها على نطاق واسع للأسف الناخبون اليســاريون في البلدان الرأسمالية المتقدمة، وهي مقولات غدت معروفة للغاية بحيث إننا سوف نذكر بها في هذا السياق بإيجاز شديد:(١): "أسعار" المنتجات و"عوامل الإنتاج" التي تحددهــا آلية عمل سوق "حرة" هي التي تحكم التوزيع الوحيد الفعال الممكن للموارد (٢): الانفــتاح الخارجي الأشمل من شأنه أن يسرع وتائر النمو الاقتصادي، وخاصة في حقبة تاريخية مثل حقبتنا، تتسم بتعمق العولمة القائمة على ثورة علمية وتكنولوجية جديدة؛ (٣):

النمو المتسارع يحمل بحد ذاته على المدى البعيد الرفاه الاجتماعي لأكبر عدد من السكان، وبالتالي، الديمقراطية!.. وبما أن لا مقولة من هذه المقولات صحيحة، في اعتقادي، من الناحية النظرية، أو مؤكدة من خلال تاريخ الرأسمالية القائم فعلا، فلن أناقش فحواها في هذا المقام، وإن كان العديد من المفكرين الصينيين يتبنون هذه المقولات إلي حد كبير، لا سيما في أوساط علماء الاقتصاد (الذين أعيد تأهيلهم في الجامعات الغربية). وهؤلاء يعيدون تصنيف أنفسهم أصلا في الصين وغيرها من البلدان إما "كأصوليين"، ودعاة للتحرر من القيود والأنظمة إلي أقصي حدود ومناهضين مبدئيين لأي تدخل للدولة في الحياة الاقتصادية، أو "كبراغماتيين" يدافعون عن التدخل الفاعل للدولة القادرة، برأيهم، علي تسريع دينامية التنمية، وتقليص آثارها الاجتماعية المباشرة التي قد تكون سلبية، وتسوية التذبذبات الظرفية العديمة الفائدة التي تولدها لامثالية الأسواق، إلخ.. أي، وبعبارة أخري، شرط أن تتصاع هذه التدخلات بمجملها وعلي المدي الأبعد، إن لم يكن مباشرة، لمنطق اقتصاد السوق (أو تكون "صديقة للسوق"، كما أشارت تقارير البنك الدولي).

إن مفهوم "اشتراكية السوق" الصيني الرسمي، بالرغم من عدم تحديد معالمه إلا نادرا، (وسوف نعود إلي هذه المسألة لاحقا)، يقترب من مفهوم البراغماتيين، فالمعيار الذي قد يفصل بين اشتراكية السوق والرأسمالية،هو، ظاهرًا وأساسا، الحفاظ علي قطاع هام تسيطر عليه الملكية العامة (ملكية الدولة والجماعات)، وربما الحفاظ كذلك، لدي بعض أنصار هذا المفهوم، علي أشكال إعادة التوزيع الاجتماعي التي تخفف من حدة الفوارق المرتبطة بازدهار الأسواق، ويضيف الكثيرون، بدون أية ممانعة، الحرص علي صون وحدة الأمة الصينية، الأمر الذي يؤدي إلي تدخلات حكومية تسعي لتقليص الفوارق الإقليمية والتحكم بالعلاقات مع الخارج.

إن الكثير من الانتقادات اليسارية للسياسات المعمول بها انطلاقا من عام ١٩٨٠ والآفاق التي قد تكون أتاحتها أو أعاقتها، لاتزال، علي الرغم من ذلك، تخضع لمعوقات التشدد العقائدي الذي يتجلي من خلال دراسات أقل ما يمكن القول عنها أنها تفتقر إلي الطابع النقدي "للتخطيط الاشتراكي" سواء في نموذجه السوفيتي أو في نموذج الصين حتي وفاة ماوتسي تونغ.

كان هذا التخطيط الاشتراكي، يستند إلي بعض المبادي الأساسية: (١) تعميم ملكية الدولة (أو شبه الحكومية، ذات المظهر الجماعي)؛(٢): إلغاء أي شكل من أشكال الاستقلالية الذاتية لقرار الوحدات الإنتاجية الأساسية "المنشآت" وبالتالي، التوزيع الإداري للموارد (التجهيزات واليد العاملة)؛ (٣): محاسبة مركزية تتعامل مع مجمل الاقتصاد كأنه

مؤسسة واحدة، وتاليا، تحديد هذه البنية المركزية (الخطة) للأسعار، والأجور، ومعدل الفائدة، وسعر الصرف. إن أيا من هذه المبادىء لا يشكل بطبيعته مطلبا من مطالب الاشتراكية وكانت هذه المبادىء تبرر – بصورة جزئية – بالعزم على "اللحاق" بالركب التاريخي بأسرع ما يمكن وفي الواقع، لم يكن هذا الشكل من الإدارة الماكرو والميكرو اقتصادية يخلو من بعض الفعالية طالما أن الأمر يتعلق بتسريع التراكم التوسعي من خلال تحويل فائض اليد العاملة من الأرياف إلى المدن، وإنشاء صناعات تنقل النماذج التكنولوجية التي ابتكرتها الرأسمالية المتقدمة بل يجد إعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة في ظل هذه الظروف علة وجود مشروعة تماما.

ويمثل هذا الشكل من التخطيط المركزي إطارا قابلا للتكييف من أجل محتويات اجتماعية مختلفة لا بأس بتنوعها ويمكن أن يستند التوازن العام الذي تتوخى السلطة التخطيطية تحقيقه بهذا الشكل إلى هدف توزيع عادل قدر الإمكان للدخل بين كل العمال، وإلى تساوي متوسط دخل العامل في الأرياف والعامل في المدينة، وهذا ما أطلقت عليه في كتابي "مستقبل الماوية" اسم نموذج قانون القيمة القومية – الشعبية المفصول عن قانون قيمة الرأسمالية المتعولمة، وكان هذا في البداية على الأقل الهدف المعلن لبعض البلاشفة والماويين. فوراء هذا الشكل من التخطيط ترتسم في الواقع علاقات شبه سلعية، وليس على الإطلاق علاقات لا سلعية خاصة بالشيوعية المتطورة غير أن الشكل نفسه من التخطيط قد يكون كذلك أداة لاستراتيجية تعظيم الفائض المستخرج من مجتمع الأرياف، ثم تحويله من أجل تنمية الصناعة والمدن، والنفقات العسكرية، بل استهلاك تكنوبيروقراطية تتمتع بالامتيازات، وهذا ما حدث في تاريخ الاتحاد السوفيتي.

غير أن حدود هذا النموذج، بغض النظر عن محتواه الاجتماعي، تتجلى على ثلاثة مستويات.

يتعلق الأمر أولا، وفي أفضل الأحوال، بمشروع اجتماعي إنما غير اشتراكي، فتقليد النماذج التكنولوجية للرأسمالية المتقدمة يحكم بدوره أشكالا لتنظيم العمل، وتراتبيته، وكذلك أشكالا للحياة الاجتماعية وللاستهلاك غير "حيادية" مطلقا، تنقل الثقافة الرأسمالية، والاستلاب الذي يميزها، وتسلب العمال سلطة القرار، ولهذا السبب، أصف هذه المجموعة من أشكال التخطيط المركزي بنموذج شبه سلعي محكوم بقانون قيمة خاص به. ولكن من الأفضل الاعتراف بأن الاشتراكية المذكورة – لو أطلقنا عليها هذا الاسم – مجرد مرحلة في المسيرة الانتقالية الطويلة من الرأسمالية إلى الشيوعية، التي تجمع بين عناصر هيكلية رأسمالية وطموحات تتجاوز المنطق الخاص بها. وبالتالي، فالاشتراكية متناقضة وليست

تعبـيرا عـن علاقات اجتماعية مستكينة نهائيا. فالصراع الطبقي الذي يستمر ويتجلي في مقاومـة العمـال، وهـذه المقاومـة تبطيء بدورها أرباح الإنتاجية التي تتيحها مبدئياً الاسـتثمارات في المعدات الحديثة. ولو كان المرء يساريا، يجب أن يفهم هذه الأشكال من الصراعات الشعبية ويؤيدها، من خلال الاعتراف، علي سبيل المثال، باستقلالية المنظمات التعاونـية والنقابـية عن السلطة (والحزب)، وإن كانت هذه السلطة تتمتع بصفة تاريخية أصـيلة "للـتحدث باسـم العمـال". إنهـا الوسيلة الوحيدة القادرة علي تعزيز المسيرة الديمقراطـية، وإعطائها كل بعدها الثوري، وإدراجها في منظور بناء مجتمع شيوعي، أما الخـيار الآخر الذى يفرض "الانضباط" من خلال التأكيد الأجوف بأن الدولة والحزب هما الشـعب، وأن الاشـتراكية هي شكل اجتماعي مستكين ونهائي ومكتمل، فسرعان ما يفقد مصـداقيته ويصـلح ذريعـة لبناء سلطة طبقية جديدة أطلقت عليها اسم "رأسمالية بدون رأسـماليين" تنزع بدورها للتحول إلي الشكل الطبيعي للرأسمالية "بوجود رأسماليين" كما حدث في الاتحاد السوفياتي.

وتقـوم الحـدود الثانـية لهذا النموذج علي التناقض بين القومي والعالمي. فقد قامت الرأسـمالية كنظام عالمي يستند إلي شكل خاص من قانون القيمة (وقد وصفته لهذا السبب بقـانون القيمة المعولمة) الذي يولد ويعزز الاستقطاب علي الصعيد العالمي. والتمرد علي هذا الاستقطاب الذي أسفر عن قيام الثورات الحديثة إلي حد كبير (بما أن الثورات الوحيدة التـي نسـبت نفسـها إلي الاشتراكية قامت في أطراف النظام الرأسمالي العالمي، وليس بمحـض الصـدفة)، يطرح مشكلة علي الفور، فهل يتعلق الأمر "باللحاق" أو "بإبداع نظام آخر"؟ وما السبيل للتوفيق بين هذه المهام المتناقضة أكثر مما هي متكاملة؟

لا يسعنا في هذا المقام إغفال المنظور الأبعد وهو أن الشيوعية لن تكون نظاما أكثر تقدمـا مـن الرأسـمالية إلا إذا أصـبحت عالمـية، لأن بعد الكونية الإيجابية الذي بدأته الرأسـمالية، وإن لم تستطع استكماله، لا يجب أن يغيب عن الرؤية الاستراتيجية للمسـيرة الانتقالـية الطويلـة. لا ريب أن الدول الاشتراكية لم تختبر "الاكتفاء الذاتي" الذي فرضه علـيها دائمـا العـدو الإمبريالي. والشيوعيون لم يكونوا ثقافويين قط وأيديولوجيتهم هي الأيديولوجيا الإنسانية الكونية. لكنهم أرغموا علي تحقيق تقدم مجتمعاتهم بالانعزال النسبي عن النظام العالمي المتفوق وبهذا المعني، ليس خيار تحقيق تقدم الاشتراكية "في بلد واحد" خطـأ في حد ذاته، إذ إن البديل (انتظار الثورة العالمية انطلاقا من مراكز النظام) مجرد وهـم. غـير أن هذا الخيار يطرح مشكلة لأن ما يمكن تحقيقه في بلد "واحد"، مهما كانت مسـاحته شاسعة كالاتحاد السوفياتي أو الصين، سوف يظل دائما محدودا. والانكفاء علي

الـــدات، ولـــو كان إجباريا، له ثمن، كما أن انفتاحا معينا على العالم، ولو كان هذا العالم رأســماليا، يحمل بعض الفوائد، لو عرف التحكم به. ويتعلق الأمر بإدارة تناقض تتجاهله الأيديولوجــيا الليبرالــية بتأكيدها المجاني الذي تكذبه النظرية والتاريخ بأن الانخراط في العولمة الرأسمالية بشكل أكثر وسائل "اللحاق" فاعلية.

والحـــدود الثالـــثة لهذا النموذج هو أن نموذج التخطيط المركزي يتمحور في الواقع حـــول هـــدف وحـــيد ألا وهو تسريع التراكم التوسعي، مع العلم أن الأهداف التي يمكن تحقـــيقها بواسطة هذا النموذج قد تتحقق في زمن قصير نسبيا، لنقل في غضون عشرين عامـــا. وبالتالـــي. كان يجب الإدراك بأن الأمر يتعلق فقط بالمرحلة الأولى من المسيرة الانتقالـــية الطويلـــة، لا بشـــكلها النهائي. فتفتح هذه المرحلة الأولى المكتملة المجال أمام احتماليـــن: الـــتحول إلـــي تراكم كثيف شبيه بالتراكم الذي تتسم به الرأسمالية المتقدمة أو تعزيـــز أبعـــاد بناء اجتماعي مختلف يسمح بالتقدم نحو الأفق الشيوعي. ليس هذا الخيار "حـــرا" بـــل وليد الصراع الطبقي بدهيا. ولكنه مرتهن كذلك إلى حد كبير بما جرى خلال المـــرحلة الســـابقة من التراكم التوسعي. وإذا كانت الاشتراكية قد فقدت أصلا مصداقيتها، كمـــا كـــان الحـــال في الاتحاد السوفياتي، فالتطور نحو الرأسمالية، والاندماج في النظام العالمي المرافق، للأفضل ولا سيما للأسوأ، يصبح أمرًا لا مفر منه.

(٢)

تخضـــع كل الأسئلة المطروحة في هذه المقدمة لنقاشات حامية الوطيس في الصين. ولا ريـــب أن ما يتردد في بيجينغ (بكين) عن "أن الصين تضم، شأنها شأن أي بلد آخر، "يميـــنا ويســـارًا" يـــثلج الصدر، حين يتذكر المرء النبرة الصارمة الاجتماعية، سواء في خطابـــات اشـــتراكية الأمـــس، أو في "الخطاب الأوحد" الرأسمالي الليبرالي المهيمن في الغرب.

تـــدور الســـجالات القائمـــة، بصورة بدهية، بين الأنصار ــ الكثيرين ــ لرأسمالية مـــندمجة فـــي الـــنظام العالمي أو خاضعة للتحكم بصورة أفضل على الصعيدين القومي والاجتماعـــي، والمدافعيـــن عن منظور يريد أن يكون اشتراكيا، وهذه السجالات مدعومة بالحجج ومكتوبة ومنشورة؛ وبالرغم من أنني حصلت فقط، للأسف، على بعضها المترجم إلـــي الإنكلـــيزية، فأنا على علم، لأنني سمعتها، بالحجج المفصلة في الوثائق الهامة غير المـــترجمة. وترتكـــز هذه السجالات على تمسك دقيق بالحقائق. وفي هذا المجال، نجد أن الإحصـــاءات الصـــينية أفضل نوعية منها في معظم بلدان العالم الثالث، بغض النظر عن

إحصـــاءات دول أوروبا الشرقية! ولا تنحصر السجالات في الأوساط الأكاديمية، ولا تقل احتداما في أوساط الحكم والمحافل السياسية عموما.

ويبقـــي، في اعتقادي، أن النقاش يتعثر في أوساط اليسار بسبب الثغرات التي تشوب تحليل الحقبة الماوية (١٩٤٩ ــ ١٩٧٨).

ومـــع ذلـــك، يبرز إجماع عام علي بعض النقاط الجوهرية المتعلقة بتلك الحقبة. ففي الفـــترة الممـــتدة بيـــن ١٩٥٢ و ١٩٧٨ بلغـــت نسبة معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالـــي ٦,٢% (٣,٨ للفـــرد الواحـــد)، و٣,٤% للقطـــاع الزراعي، و ٩,٤% للقطاع الصـــناعي، و٤,٥% لقطاع الخدمات، وقد شهدت هذه الحقبة بالإجمال معدلات نمو تفوق بمرتيـــن معـــدلات الـــنمو في الهند، باعتراف البنك الدولي نفسه، وقد تقلصت الفوارق، بصورة متزامنة، إلي مستواها الأدني الذي لم يكن له مثيل في العالم، وبلغ معامل Gini ٠,١٦% فـــي المدن عام ١٩٧٨ و٠,٢٢% في الأرياف (انظر Zhao Renwei) مقـــابل ٠,٤٢% فـــي الهـــند، و٠,٣٥% في كوريا الجنوبية التي تعد من البلدان الرأسمالية التي تشهد أقل نسبة من الفوارق الاجتماعية.

وتتجلـــي الفـــروقات، بـــل الاختلافات، في تقدير النتائج علي صعيدين، يتعلق الأول مـــنهما بـــالفوارق الإقليمية فحتي لو كان متوسط دخل الفلاح علي مستوي الصين برمتها يناهز متوسط دخل العامل في المدن، فمتوسط الدخل في الأرياف كان يختلف بالضرورة، لا مـــن إقليم إلي آخر، بل من مقاطعة إلي أخري، أو من بلدة إلي أخري، وفقا لمعطيات جغرافية وتاريخية بدهية. ولذا، نجد أن مؤشر Giniأعلي في الأرياف منه في المدن، مع العلـــم أن سلم الأجور هو نفسه في كل أنحاء البلاد ويتعلق الصعيد الثاني بمتوسط الفارق بيـــن المدن والأرياف خلال الحقبة الماوية والذي يخضع لتقديرات متغيرة. فيري البعض أن هـــذا الفارق ــ لصالح المدن ــ كان ملحوظا (٢,٥ في الصين عام ١٩٧٨ مقابل ١,٤ فقط في الهند، استنادا إلي Zhao Renwei)، ولكنه يجد له تبريرًا في تحكم السلطات في الصين علي الهجرة من الأرياف إلي المدن، وهو تحكم فعال غير موجود في العالم الثالث الرأســمالي ويري Lim Wenpu أن الفقر في الصين ظل محصورا في الأرياف، بالرغم مـــن تضـــاؤله (فقد انخفض من ٣٠٠ مليون عا م ١٩٥٤ إلي ٢٥٠ مليونا عام ١٩٧٨، وكـــان عدد السكان قد تضاعف أثناء ذلك) وانعدامه تقريبا في المدن (بينما كان هائلا عام ١٩٥٤)، فـــيما نجد أن مأساة مدن الصفيح التي حلت محل مأساة الفلاحين الذين صودرت أراضـــيهم تشكل ظاهرة عامة في أطراف العالم الرأسمالي، وترتبط حدة الفارق، في كل الأحـــوال، بمعايـــير قياسه إلي حد كبير، أي، علي سبيل المثال، الأهمية النسبية المعطاة

لــبعض الخدمــات (التعلـيم والصــحة) التــي تكون أفضل لاريب في المدن، أو بقياس الاستهلاك الذاتي في الأرياف.

وغالــبا ما يركز الخبراء الاقتصاديون علي معدلات النمو. بحكم طبيعة مهنتهم غير أن إنجــازات الصــين الماوية لا يمكن، بأي شكل من الأشكال، أن تقتصر علي معدلات النمو هذه التي تبقي مشرفة للغاية، فقد أعادت الثورة الصينية للشعب كرامته التي انتهكها العــدوان الإمبريالي، وأرست مجددا وحدته التي هددها أسياد الحرب والكومبرادوريون، علــي أســس التضامن الاجتماعي الذي انبثق عن سياسات المساواة المعمول بها. ووليم هينــتون William Hintonأكــثر مــن محق إذ ينكر في هذا المجال بالدور الإيجابي الحاســم للإصــلاح الزراعي الجذري، إقامة الجمعيات التعاونية الذي أعقبه، ذلك التعاون الذي حظي بتأييد كل الفلاحين، علي نقيض التعاون الذي فرض في الاتحاد السوفياتي منذ عــام ١٩٣٠. لقــد أرســت الماوية أسس النهضة الصينية، ولما كانت الإنجازات الفريدة المظهــر في العقدين الأخيرين لتحصل في غياب هذه الثورة. هذا، ولم تكن الحقبة الماوية نفسها "معصومة من الخطأ" بل لقد ارتكبت أخطاء فادحة في بعض الأحيان؛ لا سيما وأنها ســوف تبلغ حدود القدرات الإنتاجية للاستراتيجيات التي وضعتها موضع التنفيذ، وتتهالك بــدون التحضــير حقــا لمــا سيأتي بعدها وسوف نعود إلي هذه المسائل التي لا تساعد السجالات الصينية كثيرًا علي توضيحها.

يــري ليبرالــيو الفكــر الغربي الأوحد أن الماوية، علي غرار أي شكل من أشكال الاشــتراكية، شــذوذ بحــد ذاتهــا. وهذا الحكم المسبق الأيديولوجي المحض، والرجعي، واللاتاريخي، وغير القائم علي أساس علمي، قد تلقفه بالطبع اليمين الصيني، وإن كان هذا اليمين مرغما، حتي الساعة، علي إظهار بعض الاعتدال نظرا لهالة القدسية التي لا تزال تحــيط بشــخص ماوتســي تونغ في الصين، ويكتفي هذا اليمين بشن الهجوم علي "جرائم الــثورة الثقافــية" علــي سبيل المثال للإحجام عن تحليل حقائق الحقبة الماوية. ويستعيد الــبعض الأسطورة التي تروج لها وسائل الإعلام الغربية حول "مجاعة" أوقعت عشرات الملايــين مــن الضحايا، ويشير وليم هينتون بشأنها إلي عدم وجود أي دليل عليها أو أثر لها، ديمغرافي علي سبيل المثال. ويشدد البعض الآخر، الأكثر اعتدالا ظاهريا، والراغب بانتهاج موقف أكثر علمية، وبمبالغة منهجية، علي هذا الجانب الخاضع للنقاش أو ذاك، بل المغلــوط، للاستراتيجية الماوية، من أجل رفضها جملة وتفصيلا. ومن بين النقاط المشار إلــيها بصــورة تكــرارية، انحرافات النظام الإنتاجي المتوجه للغاية نحو إعطاء الأولوية للصــناعات الثقيلة، المزدري لقطاع الخدمات، أو الطموحات غير المحدودة (الكومونات)

وهذا صحيح بدون شك.

ولا يساعد كثيرًا المولعون بالدفاع عن الحقبة الماوية، إذ يرفضون المناقشة الجدية لأخطاء هذه الحقبة، وخاصة مواطن ضعفها، علي توفير بديل عن الحلول التي يقترحها اليمين الصيني.

ولا يبدو لي أن السجالات الأخيرة تدحض الخلاصات التي توصلت إليها حول قضايا الماضي هذه ("مستقبل الماوية"، ١٩٨١، و"مشروع الصين ما بعد الماوية"، ١٩٩٦).

كانت الصين الماوية تسير علي ساقين، وخلافا لما يقترحه الليبراليون اليوم علي غرار justin yifu lin، Zhou li fang Cai لم تضحّ بكل شيء لمصلحة الصناعة الثقيلة بالدرجة الأولي. غير أن ثمة أولوية لا تقل أهمية قد أعطيت لزراعة الحبوب التي ارتفعت بالدرجة الأولي، غير أن ثمة أولوية لا تقل أهمية قد أعطيت لزراعة الحبوب التي ارتفع معدل إنتاجها السنوي من ١٦٠ من ٢٨٠ مليون طن بين ١٩٥٢ و ١٩٧٨. وقد تحقق هذا الإنجاز العظيم ــ والذي يدحض الكلام المتعلق بحدوث "المجاعات" ــ بفضل تكثيف عمل سكان الأرياف المتنامي عددهم. وكانت الأساليب المعتمدة بما فيها التعاون وإبقاء أربعة أخماس سكان البلاد في الأرياف، مبررة إلي حد كبير. وقد ضمنت الصين بفضل هذه الأساليب أمنها الغذائي أكثر من أى بلد آخر من بلدان العالم الثالث التي كان العديد منها يتمتع بمزيد من الموارد الطبيعية، وتفادت ظاهرة أحزمة البؤس في مدنها. ويبقي أن هذا النظام قد بذل كل ما كان بوسعه إنتاجه، وبلغ حدوده في أواخر السبعينيات ، مع ارتفاع عدد أيام العمل لكل فرد راشد من سكان الأرياف من ١٦٠ يومًا عام ١٩٥٧ إلي أكثر من ٢٥٠ يومًا عام ١٩٧٥.

وفي الوقت عينه، تخلصت الصين الماوية من أزمة أخري كانت تتمثل في بؤس صناعاتها الأساسية غداة الثورة، فارتفع إنتاجها من الطاقة الكهربائية خلال ربع قرن من ٧ إلي ٢٥٦ ميجاوات وإنتاجها من الفحم من ٦٦ إلي ٦١٨ مليون طن،وإنتاجها من الفولاذ من ١ إلي ٣٢ مليون طن. وكان يجب، في هذه المرحلة الأولي، إعطاء الأولوية لإرساء هذه الأسس التي لا غني عنها في كل مسيرة صناعية جديرة بهذا الاسم. هذا، ولابد من التذكير بأن هذه النتائج الباهرة لا تنفي الأخطاء بأية حال من الأحوال.

وعلي سبيل المثال، لم يكن المستوي الضعيف لتنمية القوة الإنتاجية في الزراعة يتطلب أن يتجاوز التعاون أساسا، إطار فرق العمل، لأن مسئوليات المستويات الأعلي من التعاون (الكومونات) لم يكن لها تأثير كبير علي واقع تنظيم العمل. غير أن عقلانية الكومونات المتقدمة علي المطالب المباشرة لتنظيم الإنتاج الزراعي، كانت تجد تبريرًا لها

علـــي مستويات أخري، من خلال تعلم الإدارة والقيم الثقافية للاشتراكية (المساواة) وإيجاد الشروط المطلوبة للامركزية الصناعية. لقد كانت "الصناعات الصغيرة الخمس" المتروكة إلـــي حـــد كبـــير للمبادرات المحلية مدرسة التعليم التي أتاحت لاحقا الطفرة المذهلة في الصناعات التي نشأت في الأرياف (وأحيل القارىء إلي كتابي "مستقبل الماوية").

لا شك أن الجهد المبذول في مجال الصناعات الأساسية قد تمادي كثيرا. والدليل علي ذلك أن الاستهلاك لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمـــالـــي في الصين بلغ ٢,٩٠ للطاقة و١٢٧ للفـــولاذ مقابل ١,٠٥ و ٤٥ علي التوالي في الولايات المتحدة (راجع Yifu lin) وفـــي الوقـــت نفســـه، وبما أن الصناعات الثقيلة لا توفر إلا عددا قليلا من الوظائف، فقد أعـــاق هـــذا الانحـــراف تقليص اليد العاملة الريفية الفائضة وتحويلها إلي الصناعات في المـــدن، ويبقي أن هذا الانحراف الناجم عن الاعتماد العقائدي علي النموذج السوفياتي قد تعرض للنقد من جانب ماوتسي تونغ في مرحلة مبكرة جدا في إطار المقولات التي كان يقـــترحها بشـــأن "العلاقـــات الكـــبري العشر" (١٩٥٦)، وإعادة تأهيل الصناعة الخفيفة. وللأســـف، لم يصغ جهاز الحزب والدولة عموما إلي هذه الانتقادات كما كان يفترض أن يحصـــل وقـــد أدي هذا الانحراف إلي التقصير في مجال الخدمات (لا سيما تلك التي لها صـــلة مباشرة بتحسين فعالية الدوائر المالية والتجارية) التي لم تتجاوز نسبة إسهامها في الـــناتج المحلـــي الإجمالـــي ٢٤% عام ١٩٧٨، مقابل ٢٨% للزراعة و ٤٨% للصناعة (وثلاثة أرباع هذه الحصة للصناعة الثقيلة).

ولـــم تكن مشاركة الصين في التجارة العالمية، والتي كانت لاتزال ضعيفة للغاية عام ١٩٧٨ (٢١ ملـــيار دولار)، حصـــيلة خيار إيجابي كليا قامت به الصين، وإنما، وبشكل جزئـــي علي الأقل، حصيلة استراتيجيات انعزالية فرضتها الإمبريالية، ثم انسحاب الاتحاد الســـوفياتي، ويبقـــي أن الانحـــرافات المشـــار إليها أعاقت الازدهار المحتمل لصادرات الصناعات الخفيفة القائم علي التفوق التفضيلي ـــ الخاضع للنقاش ـــ لليد العاملة الرخيصة (وسوف نعود إلي هذه المسألة).

لقـــد أســـفرت مجمل هذه الاستراتيجيات المعمول بها بين ١٩٥٢ و ١٩٧٨ عن نمو متواضـــع للاســـتهلاك النهائـــي (٢,٢ ســـنويا حسب Yifu lin) بالمقارنة مع نمو الناتج الإجمالـــي، وبعـــبارة أخـــري، تناقصـــت فعالـــية الاســـتثمارات مع استفحال الأخطاء والانحـــرافات المشـــار إليها، أو كذلك، وعلي غرار استعراض الخيالة الذي تخيله توغان بارانوفســـكي Tougan Baranovsky، كانـــت السلع التجهيزية مخصصة لإنتاج سلع تجهـــيزية أخري، الأمر الذي أدي إلي تأجيل تخصيصها لإنتاج السلع الاستهلاكية وقد دل

هــذا الهــدر للوســائل علـــي بلوغ الحدود التاريخية لما تتيحه خيارات نموذج التخطيط المركـــزي، هذا ويجب التنكير بأن استبدال مفهوم المنافسة بمفهوم الفعالية لا يشكل جوابا صحيحا علي التحدي (وبرهان هذا الاختلاف قد يبعدنا عن موضوع حديثنا).

(٣)

فـــي أواخر السبعينات، كان يجب، في كل الأحوال، إحداث إصلاح جذري في نظام التخطيط المركزي والخيارات المرافقة، وكان يجب الانتقال إلي مرحلة جديدة من التنمية. وبالتالـــي، لا يـــتعلق الأمـــر "بالحفـــاظ علي النظام" كما كان، أو التخلي عنه، بل بتحديد الإصـــلاحات التي يمكن اعتمادها لتسريع عجلة التنمية، وفي الوقت عينه، تعزيز محتواها الاشتراكي الكامن بدلا من إضعافه.

إن المـــراحل والأســـاليب الإدارية للإصلاحات المعمول بها انطلاقا من عام ١٩٧٨ معروفة. وعلي هذا الصعيد، لم تقع الصين في فخ "العلاج بالصدمة" التي أصبحت عواقبه المدمـــرة علـــي النســـيج الاجتماعي والسياسي والاقتصادي واضحة اليوم. فقد اختارت الطـــبقة الصينية الحاكمة "عبور النهر بقفزات متتالية من صخرة إلي أخري"، استنادا إلي تعبـــيرها الخـــاص. هـــذا، وتبقي طبيعة الصين علي الضفة الأخري من النهر موضوع سجال. ويرتبط التنظير والممارسة في هذه الميادين بالإدارة الميكرو والماكرو اقتصادية، وبالمحتوي الاجتماعي والسياسي للمشروع علي حد سواء.

وتقـــوم الخطـــة الإصلاحية علي مبدأ تفكك الوحدة المطبقة للنظام الإداري الذي كان يشـــمل كـــل اقتصاد البلاد الخاضعة لإدارة مالكه الحصري (الدولة) وكأنه شركة واحدة ولـــذا، فقد كان التخطيط المركزي يلغي العلاقات السلعية، ولكن في الظاهر فحسب، لأن ســـلع الاســـتلاك النهائي كانت تبقي خاضعة في نهاية المطاف لقيود الطلب، ولأن أجور العمـــال ومداخيل الفلاحين ــ وهما المصدر الأساسي لهذا الطلب ــ كانت تشكل المقابل لقـــوة عمـــل تعامل بدورها في النهاية كسلعة. ولكن تنظيم سوق العمل، مع ضمان الدولة للتوظـــيف، لا يلغـــي الطابع السلعي لقوة العمل الخاضعة لشروط تنظيم الإنتاج، وهذا هو الوضـــع طالمـــا أن المنتجيـــن لم يصبحوا علي كافة المستويات، أسياد القرارات المتعلقة بتنظـــيم الإنـــتاج، والتقنيـــن "الاشتراكي" لسوق العمل ليس، بالنظر إلي ذلك، سوي شكل راديكالـــي لأشـــكال تقنيـــن هذا السوق المعمول بها في الغرب الرأسمالي في إطار دولة

الـرفاه. ولهـذا السـبب، اعتبر نظام الأسعار في نموذج التخطيط المركزي نظاما "شبه سلعي".

وفـي الواقـع، تخـتار السـلطة، إذ تعتمد تفكك هذا النظام، أن يزيد تماهي النظام الاقتصادي مع نظام سلعي أصلي، ويكون هذا التماهي الاستقلالية الذاتية للوحدة الإنتاجية ــ الشـركة أو مجموعـة الشركات ــ سواء كانت هذه الوحدة الأساسية ملكية الدولة، أو الجماعة (بما فيها موظفوها أنفسهم في حالة الإدارة الذاتية)، أو جهة رأسمالية خاصة.

وكانـت الوحـدة المتسـقة الخاصة بالتخطيط المركزي المذكور تتمتع ببعد سياسي واضـح، إذ إن كـل فـرد كان يندرج ضمن بنية ثابتة (الإدارة، المؤسسة المدينية، البلدة الريفية)، الأمر الذي كان يتيح تخطيط (أو مراقبة، إذا شئنا) التعيينات (مكان ونوع العمل والمسئولية). وفي ظروف الصين، كان هذا النظام يقوم علي ثنائية المدن/ الأرياف (راجع Li pellin, Cai Fang, Zhang Zhuyuan ففـي الواقـع، كـان إعطـاء الأولويـة للصـناعات الثقيلة التي تستحدث القليل من الوظائف يفرض مراقبة تحويل اليد العاملة من الأرياف إلي المدن وتحديده.

لقـد أظهـر النظام فعاليته بالفعل طالما فرضت الأولوية لإنشاء قاعدة متينة للنشاط الصـناعي مـن جهـة، وإمكانية زيادة الإنتاج الزراعي من خلال تكثيف العمل من جهة أخـري. ولكن، واعتباراً من اللحظة التي يجب أن يلبي فيها النظام الصناعي طلبا نهائيا أكـثر ضـخامة وتنوعا، ولا يعود بالإمكان أن تحصل زيادة الإنتاج الزراعي إلا بتكثيف استعمال الأجهزة والمدخلات (Inputs) الأخري غير العمل، الأمر الذي يؤدي إلي فائض في اليد العاملة، يصبح تكريس مبدأ وحدة سوق العمل القومي ضروريا.

إن هـذ التـحول ــ إلغـاء لأشكال الرقابة الإدارية لانتقال الأفراد ــ الذي هو تأكيد الحـرية (الـبرجوازية) يلغـي بالتالي ضمان التوظيف والدخل الذي يرتبط فقط بنجاعة السياسـة الماكرو اقتصادية ودرجة إعطاء الأولوية، متي اقتضي الأمر، للتوظف الكامل. لقـد أدرك العمال الصينيون التباس الوضع الجديد الذين وُضعوا فيه؛ فهم يقدرون مكسب الحـرية الذي يتضمنه، ولكنهم يعرفون أنه يجب عليهم من الأن فصاعدا الكفاح من أجل احـترام حقوقهـم الاجتماعية (وبالدرجة الأولي في عملهم) وعلي هذا الصعيد، لا تعتبر الصـين فـي وضـع ممـاثل تماما لوضع بلدان العالم الثالث الرأسمالي. فالعمال الذين يحتفظون بذكري الثورة التي قاموا بها، يعرفون الدفاع عن أنفسهم كما تشهد مئات الآلاف من التحركات والإضرابات التي ينظمونها سنويا، والتي يجري التعتيم عليها.

لقـد أسـفر خضوع الإدارة الماكرو اقتصادية لمبدأ السوق عن مجموعة من الأنظمة

المعمـــول بها تدريجيا خلال عقد التسعينيات، ويتعلق الأمر، بالنسبة إلي الشركات، بحرية الاســـتخدام والتسـريح (وإن كــان التسريح يخضع لمعايير نسبية وفقا لبعض الشروط)، والتفاوض (الجماعي أو الفردي؟) علي الأجور. كما يتعلق بتحديد أسعار منتجاتها، وكذلك القيود المالية المرتبطة باقتراض الرساميل من مؤسسات مالية بدلا من التحويلات المجانية التي تديرها موازنة الدولة.

لقد باشر الإصلاح، كما نعلم، بتعزيز مسئولية الأسر الريفية والتفكيك اللاحق لنظام الكومونـــات (١٩٧٨ ــ ١٩٨٤)، ثــم توسيع نطاق أنظمة السوق إلي التخصيص الميكرو اقتصـــادى للمـــوارد ــ سلع وسيطة، وسلع تجهيزية، ووسائل مالية (١٩٨٤ ــ ١٩٩١) ومالية، وأخيرا إصلاح البيئة الماكرو اقتصادية من خلال فرض ضريبة علي الأرباح بدلا مـــن الاقتطاعات المباشرة أي تحويل الأرباح المحققة لموازنة الدولة مقابل التخصيصات المجانـــية أي الاعتمادات التي تحولها الموازنة (اعتبارا من عام ١٩٩٢). وهذ الإصلاح في وضع متقدم للغاية اليوم.

إن الإصـــلاح ــ مـــن منظور تأكيد العلاقات السلعية بدلا من العلاقات شبه السلعية للتخطـــيط المركـــزي كما تحدد وطُبق حتي الثمانينات ــ كان حتميا وضروريًا بدون شك لـــتفادي تدهـــور فعالية النظام الاقتصادي، ولكن ثمة إصلاح وإصلاح، وقائمة الخيارات البديلة المحتملة تبقي مفتوحة، اعتبارا من اللحظة التي ترفض فيها العقيدة الليبرالية.

أولا، لا يعنـــي الـــنظام الســـلعي، بأي حال من الأحوال، حصرية أو سيطرة القطاع الخـــاص، ويبقي أن إدارة ميكرو اقتصادية قائمة علي مباديء العقلانية الرأسمالية وحدها (المكافـــأة التجارية لكل "عوامل الإنتاج" مبدأ المنافسة بين الشركات، والسعي وراء تعظيم الأربـــاح) لا تـــؤدي مطلقـــا إلي "تخصيص أمثل للموارد" وكما تزعم النظرية المعروفة بـــنظرية "الاقتصـــاد الخـــالص"، ولكـــنها تؤدي إلي الكثير من أشكال الهدر والانحرافات المـــرافقة للفـــوارق الاجتماعية المنتظمة التي تقوم بتعزيزها. وهذا هو الوضع وإن كان الشـــكل الســـائد للملكية هو الملكية العامة. وبالتالي، تتطلب استراتيجية إنمائية جديرة بهذا الاســـم تنظيما شديدا للعلاقات السلعية، لا يكتفي بإضافة سياسات ماكرو اقتصادية مجزأة تصـــحيحية (تدخلات ضريبية، سياسات إدارة القروض، تدخلات في إدارة العملة الوطنية والـــتجارة الخارجـــية، إلخ..) وتبرز الحاجة لإضفاء تجانس إجمالي علي هذه السياسات الماكـــرو اقتصـــادية لـــو كانت الغاية منها خدمة الأهداف القومية والاجتماعية التي تحدد مشروع التنمية المذكور، كالتوظف الكامل علي سبيل المثال، وتقليص الفوارق الاجتماعية والإقليمية وتعزيز استقلالية الأمة ضمن؟ العالمي، وهذا ما يعرف باختبار تخطيط مركزي

لا يفــترض الخلــط بيــنه، بأي شكل من الأشكال، وبين التخطيط المركزي في النموذج السوفياتي.

إن اخــتزال المواجهة إلي "تخطيط مركزي" (شبه سلعي علي النمط السوفياتي) تقابله "حــرية الأســواق" ("المــتحررة من القيود والأنظمة" استنادا إلي العقيدة الليبرالية) يلغي مباشــرة الخيار الأنجح اقتصاديا والأكثر تقدمية من الناحية الاجتماعية في ظروف الصين المعاصــرة (وظروف أي بلد آخر، متقدم بهذا القدر أو ذاك، في تنمية قواه الاجتماعية). ومــن شــأن هذا الخيار الذي يتسم بسيطرة أشكال القطاعات العامة والتعاونية وتأطيرها بواســطة التخطــيط المركــزي أن يحدد عندئذ معالم مرحلة جديدة في المسيرة الانتقالية الطويلــة نحــو الاشتراكية. وإطلاق اسم "اشتراكية السوق" عليها لا يبدو لي مرفوضا في هــذه الحالــة، شــرط أن تتداخل السمات الثلاث المذكورة في هذا السياق بشكل قوي فيه الكفاية لئلا تفرغ هذه الاشتراكية من أي مضمون اجتماعي وقومي تقدمي.

ومــن الأهمــية بالتالي دراسة مدي استيفاء التنمية في الصين لهذه المتطلبات خلال العقدين المنصرمين.

(٤)

خــلال العقود الماوية الثلاثة (١٩٥٠ ــ ١٩٨٠) شهدت الصين نموا استثنائيا ــ بلغ معــدله ٦,٢% سنويا ــ أي، وباعتراف البنك الدولي نفسه، بالرغم من عدم تأييده للنظام الصــيني، ضــعف معدل النمو في الهند أو أية منطقة كبري في العالم الثالث. هذا، ويبدو أداء الصــين في العقدين المنصرمين أكثر نجاحا مع معــدل نمو ناتج محلي إجمالي بلغ ٦,٨% للفرد الواحد (راجع li Jing Wen, Zhang Xiao) مع العلم أن لا منطقة كبري في العالم قط قد حققت أداء أفضل.

غير أن ما يجب التذكير به في هذا السياق هو أن هذه الإنجازات المنقطعة النظير لما تحقــق فــي غياب الأسس الاقتصادية والسياسية والاجتماعية تم إرساؤها في خلال الفترة الســابقة. وقــد رافقت هذه التنمية المتسارعة قفزة في معدلات نمو الاستهلاك الذي كانت نســبته ٢,٢% ســنويا في فترة ١٩٥٢ ــ ١٩٧٧، وأصبحت ٧,٤% في الفترة التالية من ١٩٧٨ إلــي ١٩٩٤ (راجــع justin Yifu Lin - Fang Cai - Zhou Li). وبعــبارة أخــري، وفيما أعطيت الأولوية في الحقبة الماوية لبناء قاعدة متينة علي المدي الطويل، شــددت السياســة الاقتصادية الجديدة علي التحسين الفوري للاستهلاك الذي أصبح متاحا بفضــل الجهــود الســابقة، وكــون الانحراف لصالح بناء أسس طويلة الأمد هو السمة الملازمــة للعقــود الماويــة ليس فرضية عبثية؛ فماوتسي تونغ نفسه قد دعا إلي تصحيح

المســـار في "علاقاته العشر الكبري". ولكن، وفي الاتجاه المعاكس، لا يمكن للتركيز علي الصناعات الخفيفة والخدمات انطلاقا من ثمانينات أن يدوم إلي الأبد، لأن الصين لاتزال فــي مــرحلة تتطلب إنماء صناعاتها الأساسية. وانعكس التغيير في الأولويات من خلال الأرقــام وذلــك بتعديل ملموس في حصص كل من القطاعات الأربعة الكبري (للزراعة، والصـــناعة الثقــيلة، والصـــناعة الخفــيفة، والخدمات) من الناتج المحلي الإجمالي؛ فقد تضـــاءلت حصة الزراعة من ٢٨% عام ١٩٧٨ إلي ٢١% عام ١٩٩٥؛ وسوف تنخفض إلي ١٠% في عام ٢٠١٠، لصالح قطاع الخدمات الذي ارتفعت حصصه من ٢٤% إلي ٣١% ثم ٤٠% في التقديرات، فيما ظلت حصة الصناعة تتراوح بين ٤٨و ٥٠% (راجع Lijingwen - Zhang xiao). وفــي الوقت عينه انخفضت حصة الصناعات الثقيلة من ٧٥% إلي ٤٥% داخل الكتلة الصناعية (راجع Yifu).

وتشـــبه الاستراتيجية الصينية الجديدة استراتيجية الهند في هيكليتها (إعطاء الأولوية للصـــناعة الخفــيفة والخدمات، بحجة الاستفادة من اليد العاملة الرخيصة)، إن لم يكن في معدلات النمو التي تظل أكثر ارتفاعا في الصين إلي حد كبير.

معدلات النمو السنوية ١٩٨٠ــ ١٩٩٣	الصين	الهند
الناتج المحلي الإجمالي	٩,٦	٥,٢
الزراعة	٥,٣	٣,٠
الصناعات	١١,٥	٦,٢
الخدمات	١,١١	٦,٤

(المصدر: justin Yifu Lin - fang Cai - Zhou li).

ولا يعزي تفوق الصين إلي هيكلية الاستراتيجية الصينية القائمة علي المباديء عينها التــي تقــوم علــيها هيكلية الاستراتيجية الهندية، إنما تحديدا إلي إنشاء قاعدة في الصين، خــلال الحقــبة الماوية السابقة، تتفوق علي قاعدة الهند من حيث إمكانيات دعمها للتنمية الإجمالــية. ولــو اعتمدت الصين الاستراتيجية نفسها، لتراجع معدل نموها بدوره وناهز معــدل نمـــو الهند، وذلك لأن الاستراتيجية المذكورة القائمة علي الخيار المعروف بالتفوق التفضــيلي للـــيد العاملة الرخيصة بدلا من تعظيم التنمية وتحسينها كما تزعم الأيديولوجيا الليبرالــية في دفاعها غير المتبصر عن السوق، تشكل علي العكس، مصدرا لهدر متعاظم (ســوف نعــود إليه لاحقا) وتعميق الفوارق الاجتماعية والإقليمية علي حد سواء، وتؤدي علي المدي البعيد إلي تدني الفعالية.

لاشـــك أن الـــنمو القوي للخدمات خلال العقدين المنصرمين يعوض التأخير الملحوظ

فــي هذا المجال خلال الحقبة الماوية ولكن هذا النمو سوف يؤدي، علي المدي البعيد، إلي أشكال من الهدر الخاصة بالرأسمالية، والتي تغفل العقيدة الليبرالية الحديث عنها كليا.

ولا يــؤدي اعــتماد منطق السوق إلي الخصخصة تلقائيا ولو أنه يشجعها في الواقع. وعلــي هــذا الــنحو، فقد انخفضت حصة ملكية الدولة (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالــي) من ٥٦% عام ١٩٧٨ إلي ٤١% عام ١٩٩٦، كما انخفضت الملكية الجماعية مــن ٤٣% إلــي ٣٥% في حين أن القطاع الخاص شبه المعدوم في الحقبة الماوية بات يســهم بنســبة ٢٤% من الناتج المحلي الإجمالي. وفي عام ١٩٩٦. كانت الدولة توظف ١١٢ ملــيون عــامل في المدن، والجماعات ٣٠ مليون والقطاع الخاص ٣٠ مليونا كذلك (راجع Lui Rong Cang).

ولخطــر ما في الأمر بدون أدني شك هو تفاقم التفاوت في التوزيع الاجتماعي للدخل ــ وبصــورة قابلــة للمزيد من النقاش ــ في العلاقات بين المدن والأرياف، وفي التوزيع الإقليمــي للإنتاج والدخل. وهذه التطورات السلبية تشكل جزئيا الحصيلة الحتمية لتسارع النمو والإصلاحات المؤسساتية لصالح تخطيط اقتصادي واجتماعي مركزي علي مستوي الــتحديات، وهــذا لــم يحصل لأن السلطة اكتفت بسياسات ماكرو اقتصادية ظرفية غير كافية.

لقد ارتفعت درجة التفاوت حسب مؤشر Gini من ٠,١٦ للقطاع المديني عام ١٩٧٨ ، إلــي ٠,٢٨ عــام ١٩٩٥، ومــن ٠,٢١ إلــي ٠,٣٤ للقطاع الريفي، فيما ارتفع معدل متوســط الدخل في المدن إلي متوسط الدخل في الريف، فيما ارتفعت نسبة متوسط الدخل في المدن إلي متوسط الدخل في الريف من ٢,٣٦ إلي ٢,٩٧ (راجع Zhao Renwei)

وفي المدن التي تتركز فيها الصناعات الحديثة والخدمات، وكذلك الرأسمالية الخاصة الجديــدة، يــترافق الشــكل الأساسي للتفاوت الجديد مع ظهور "طبقة وسطي" جديدة من أصحاب المهن المأجورين (وترتفع أجورهم في القطاع الخاص وبعض الشركات المحلية التي تملكها رسميا البلديات والمقاطعات وجماعات أخري ــ وهي مسألة سوف أعود إليها لاحقــا)، ومــن صغار المقاولين. وتجدر الإشارة أيضا إلي ظهور "حديثي النعمة" ــ بل الفائقــي النعمة ــ لا سيما بين المقاولين (ومعظمهم من الصينيين في الخارج) من شركاء الــدولــة، والجماعــات المحلــية والرأســمال الأجنبــي في "مشاريع مشتركة" (Joint Ventures).

فهل يوجد "حديثو الفقر"؟ لقد أسفر إلغاء الجدار الإداري المنيع الذي كان يعزل سكان الأريــاف عن سوق العمل في المدن، وتفكك الكومونات، عن تحرير "فائض" من سكان

الأريــاف تدفــق نحو المدن. وعلاوة علي ذلك تفاقمت البطالة (التي لم تكن معروفة في الحقــبة الماويــة) بســبب اعــتماد القطاع العام في المدن علي مبدأ التسريح الممكن من الوظــيفة. ويعاني اليوم ١/٧ من عمال المدن من البطالة وعدم الاستقرار الوظيفي (راجع Lin Wenpu). وقــد بلــغ عــدد المســرّحين مــن القطــاع العام ١٣ مليونا منذ بداية الإصــلاحات وحتــي أواخر عام ١٩٩٧، أعيد توظيف نصفهم فحسب، وانتقل الكثيرون مــنهم (ولــيس جمــيعهم بالتأكــيد)، وفقا للبعض، إلي قطاع غير رسمي جديد، أو أعاد استخدامهم ازدهار القطاع الخاص (راجع Zhang Zhuoyan).

إن تعــاظم الــتفاوت فــي مجتمع الأرياف، كما يظهر ارتفاع مؤشر Gini المذكور أعــلاه، يعــزي إلي أسباب مختلفة من الوضعيات المغايرة. فقد كان لانفتاح طلب المدن المتنامي علي منتجات غذائية غير الحبوب (الخضار والفواكه واللحوم) فائدة جلية بالنسبة إلــي المناطق ذات الموقع الجغرافي المتميز، أظهرت البؤس النسبي للمناطق الأخري. لقد كــان نظــام الكومونـــات قد بدأ بتنشيط الحركة الصناعية في الأرياف المترامية، من بين أهــداف أخــري، إلي الاستخدام المفيد لفائض السكان الذين لا تستطيع الصناعة في المدن اســتيعابهم وقد شهد هذا الازدهار طفرة حقيقية انطلاقا من عام ١٩٨٠ ويوجد حاليا مئات الآلاف من الشركات الريفية المتنوعة الوضعيات. فالبعض خاص صراحة، ولكن معظمها "جمــاعي" رســمياً، وملكيتها تعود لهيئات محلية متنوعة. غير أن الواقع الاجتماعي الذي يرتسم وراء المظهر القانوني يبقي مبهما، إذ يخفي المصالح الخاصة غير المعلنة للأعيان. هــذا، مع العلم بأن ذلك الازدهار الهائل للشركات الريفية كان ولا يزال متفاوت التوزيع بشــكل ملحوظ علي صعيد البلاد، لأن بعض المقاطعات الغنية قد تمكنت من تمويل قيامه بسهولة أكثر من مقاطعات أخري (راجع Zhao Renwei).

(٥)

خلال الحقبة الماوية، كان السبب شبه الحصري للتفاوت داخل المجتمع الريفي يعزي إلــي الإرث التاريخي ونوعية الأراضي، وبالتالي، كان هذا التفاوت شبه مرادف للتفاوت الإقليمــي. وداخــل البلدات الفقيرة منها والغنية، ظلت المساواة الشديدة قائمة، إذ توزعت "الــنقاط" علــي أعضــاء فرق العمل بصورة متساوية عمليا، ولم يعد هذا الأمر قائما مع تعزيــز مســئولية الأسر. وبالرغم من أن تحكم السلطة العامة بتوزيع الأراضي الممنوحة اســتثماريا للأسر الريفية (وغياب سوق للأراضي الزراعية) تمكن حتي الساعة من تفادي الأســوأ، فقــد ظهــر مصدر جديد للتفاوض بين الأسر الريفية نظرا لأن الحصول علي

المـوارد (القـروض، والتجهيزات، والأسمدة، إلخ...) يخضع للكثير من الأهواء الظرفية التـي يخضـع لها البعض والبعض الآخر بصورة غير متكافئة. لقد كان الفقر، الذي هو نسـبي دائمـا بالطـبع، ولا يخضـع لأي تحديد نظري دقيق، حاضرا على الدولم في الأريـاف الصـينية. غـير أن المساواة داخل البلدات وسياسة الدولة وضعت حدا، خلال الحقـبة الماويـة، لأشكال الفقر المدقع الذي ساد في الصين التقليدية ولاسيما المجاعات، والجديـر بالذكـر أن التصريحات والمقالات التي تتحدث عن "المجاعات" المزعومة في الحقـبة الماويـة تعزي إلي دعاية كاذبة لم تثبت أية واقعة صحتها، كما كتب وليم هينتون بهـذا الشأن. وبالمقابل، أضحت أسراً ريفية فقيرة، ولكن بظروف نسبية. وهذا الإفقار ــ الـذي يفسـر الـنزوح الجيد من الأرياف إلي المدن ــ بسبب معاناة حادة، لا سيما وأنه يحـدث في مرحلة من التحسن الملموس لدخل الأغلبية الساحقة من سكان الأرياف، يتجلي بصورة أخص بالنسبة إلي أقلية محدودة منهم. ويكفي السفر عبر الأرياف الصينية ــ كما سـنحت لـي الفرصة مؤخرا ــ لمعاينة ذلك. غير أني لم ألحظ، من جهة أخري، في أي مكـان من الصين ظاهرة شائعة في سائر دول العالم الثالث، ألا وهي البؤس الدنيء على نطـاق واسع. وقري الصين التي سنحت لي فرصة زيارتها، وحتي فى المناطق المصنفة بأنها فقيرة، تذكر بقري أوروبا الفقيرة منذ نصف قرن، ولا تذكر، بأي شكل من الأشكال، بقـري العـالم الثالـث المعاصـر، سواء تعلق الأمر بالهند، أو مصر، أو المكسيك، أو البرازيل، أو جنوب الصحراء الأفريقية.

ويسـاعد الجمـع بين مؤشري Gini للأرياف والمدن، في تطورهما، على التحليل بمزيد من الدقة لتطور العلاقة بين المدن والأرياف. ويبقي الموضوع مثارا للجدل.

يـري الـبعض أن العلاقة كانت دائما غير متكافئة لصالح المدن في الحقبة الماوية، بالـرغم من التأكيدات المغايرة لأنصار النظام الذي كان قائما آنذاك. فنسبة متوسط الدخل في المدن إلى متوسط الدخل في الأرياف قد تراوحت بين ٢,٣ و ٢,٥ عام ١٩٧٨ (راجع Zhao Renwei) وتبرير هذا التفاوت بسيط ومقنع في جزء منه على الأقل فنظام الأجور والأسـعار المـتجانس في كل أنحاء البلاد، كان يمنح المدن تفوقا أكيدا (لا يوجد فقر في المـدن) على الأرياف التي كانت تخضع مباشرة لتأثير الفوارق الإقليمية. والنظام الماوي لم يحقق المساواة ــ وهو هدف الأجر الأساسي في المدن ومتوسط دخل الفلاح، ولكنه قام بـتعديل الأجـر فـي المدن على متوسط الدخل في المناطق الريفية الغنية. غير أن هذه المقارنـة من جهة المستوي المعيشي تبقي صعبة لأن سكان المدن (دائما) ينعمون بوضع أفضـل نسـبيا علـي بعض المستويات (نوعية التعليم والخدمات الصحية، والاستفادة من

الخدمــات الإداريــة)، فيما جري التقليل ربما ــ كما هو الحال علي الدوام تقريبا ــ من امتــيازات أخــري لصالح سكان الأرياف (الاستهلاك الذاتي). ولئن تدني التفاوت الظاهر بيــن المــدن والأرياف في الهند (وتبلغ النسبة هنا ١,٤) فلأن فقر أغلبية سكان المدن في الهــند، بكــل بســاطة كما في أي بلد من بلدان العالم الثالث، لا يقل وطأة عن فقر سكان الأرياف (راجع Zhao Renwei) فكيف تطورت هذه النسبة بين المدينة والريف؟

يــبدو أن المعــدل المذكور قد تطور لصالح الأرياف في مرحلة أولي (انخفض هذا المعدل إلي ١,٧ عام ١٩٨٤ حسب Yifu)، ليعود فيرتفع لا حقا (وقد يكون بلغ ٢,٦ عام ١٩٩٤ حســب المصــدر نفســه) وقــد يعزي ذلك إلي أن الإصلاح بدأ بالأرياف، ولكن النهضــة اللاحقــة فــي عصــرنة المدن ألغت الامتياز المؤقت الذي حصل عليه سكان الأرياف. وهذا تفسير منطقي للغاية.

وفي كافة الأحوال، إذا كان التفاوت المتعاظم يشكل مشكلة حقيقية في حجمه ودلالاته الاجتماعــية والسياسية، فمسألة الفقر، علي العكس، تطرح بشروط مختلفة لقد كان وضع الصــين غــداة الــثورة مماثلا لوضع العالم الثالث الرأسمالي مع انتشار الفقر الدنيء في المدن والأرياف. وقد قامت الماوية بتقليص هذا الفقر الذي أصبح لا يذكر عام ١٩٧٨ في المدن وانخفض إلي ٢٥٠ مليونا من سكان الأرياف كان يعيش ٨٠% منهم في المقاطعات الشــمالية ــ الغربــية والجنوبــية ــ الغربية (وهم فقراء وليسوا ضحايا مجاعة)! وتشير دراســات اســتطلاعية ذات مستوي أجراها في الصين العديد من الباحثين الذين لا يقلون كفاءة واستقلالية عن نظرائهم الغربيين، إلي أن الفقر في الأرياف قد تقلص إلي زهاء ٥٠ ملــيون شخص عام ١٩٩٧ (راجع Lin Wenpu) بينما يستهدف اليوم، وبعد أن كان لا يذكر عام ١٩٧٨ ، ٣٢ مليونا من سكان المدن (راجع المصدر نفسه). وهذه أرقام منطقية نظــرا لمــا ذكر أعلاه ولكنها أرقام تخفي المصادر الجديدة لظاهرة التفقير في الأرياف، وبــروزها فــي المــدن، ولــذا، وخلافا للاقتراحات المطروحة من أجل "مكافحة الفقر" المــتمحورة حــول "مشــاريع اســتثنائية خاصة" كتلك التي يقترحها البنك الدولي، والتي اعــتمدها بعض المفكرين الصينيين، فأنا لا أؤمن كثيرا، من جهتي بنجاعة هذه الوسائل في غياب ماكرو سياسة (تخطيط مركزي) تتبني مباشرة هذا الهدف وتعطيه الأولوية التي يستحقها.

إن مســألة الفوراق الإقليمية لا مفر منها بالنسبة إلي بلد ــ قارة مثل الصين. ولكن الخلاصــات المتســرعة بهــذا الاتجــاه أو ذاك لا تساعد، هنا أيضا، علي تحديد الآليات المســئولة عن تطورات الأوضاع، وتاليا، نجاعة الوسائل التصحيحية التي يجب اقتراحها

إن أمكن، ويري الاعتقاد العام أن هذه الفوارق قد تفاقمت خلال السنوات العشرين الأخيرة لصالح مقاطعات ساحلية قد اندمجت بصورة أكثر اتساقا، منذ العصور الحديثة، في الرأسمالية العالمية، وتركزت فيها بالتالي، الصناعات والأنشطة الجديدة.

وفي الواقع، تتعدد أسباب هذه الفوارق وتتعقد تداخلاتها، في حين لم تكن الوسائل التصحيحية المحتملة التي اعتمدتها سياسة الدولة بالفعالية المرتقبة فتسارع النمو اعتبارا من العام ١٩٥٣ ثم ١٩٨٠ يولد بحد ذاته فوارق إقليمية؛ ولكن النمط المعتمد لهذا التسارع، لا سيما فيما يتعلق بتوطين الصناعات المحركة ونوعها، كما بنمط التنمية الريفية المعمول بها، يؤدي إلي تأثير تفاقمي أو تخفيفي من هذا المنطلق.

وتدل المعطيات على أن الفارق بين وضع الأرياف في شرق البلاد وغربها قد اتسع بحدة بين ١٩٨٨ و ١٩٩٥:

الدخل الريفي (باليوان الثابت ١٩٨٨)

	١٩٨٨	١٩٨٨	١٩٩٥	١٩٩٥
	دخل الفرد	مؤشر Gini	دخل الفرد	مؤشر Gini
شرق غرب	٨٩١	٠،٣٤	٣١٥٠	٠،٤٥
غرب	٥٥١	٠،٢٩	١٢٩٢	٠،٣٨

(المصدر: Zhao Renwei).

ولا تعزي الزيادة الأسرع في دخل الأرياف شرق البلاد حصريا إلي زيادة الإنتاج الزراعي الذي يعززه هنا طلب المدن، فيضاف إليها زيادة الدخل الذي تنتجه المشاريع الصناعية الريفية الصغيرة التي تعززها الأسباب عينها؛ والجدير بالذكر أن قسما لا يستهان به من هذه الشركات الريفية يعمل من الباطن لحساب صناعات مدينية.

وتؤكد مصادر أخري (Yifu) هذ الرأي، وتحدد بداية تفاقم الفوارق إلي بدايات الإصلاح عام ١٩٧٨. وعلي هذا النحو، ارتفع معدل الدخل الفردي في شرق البلاد ــ الدخل الفردي في غربها من ١,٢ عام ١٩٧٨ إلي ١,٧ عام ١٩٩٤، فيما ارتفعت مؤشرات Gini، في الفترة الممتدة بين هذين العامين، من ٠,١٣ إلى ٠,١٩ لمجتمع الأرياف ومن ٠,٠٨ إلي ٠,١٤ لمجتمع المدن.

ولكن ماذا كان الوضع بالضبط علي هذا الصعيد لدي المباشرة بالإصلاحات عام ١٩٨٠؟ لقد سعت الاستراتيجية التصنيعية في الحقبة الماوية إلي تصحيح الفوارق الإقليمية بتوطين أكثر تنوعاً للصناعات، إذ كانت حصة المناطق الشرقية من الاستثمار القومي الإجمالي تبلغ ٤٥% مقابل ٣٠% للمناطق الوسطى، و ٢٥% للمناطق الغربية

وخــلال حقــبة الثورة الثقافية، بذل المزيد من الجهد لصالح المناطق غير الساحلية. ولكن ولئن أسفر نمط التمدين، والتصنيع الذي ساد آنذاك، والتجانس الكامل على الصعيد القومي لــنظام الأجور والأسعار، عن مجتمع مديني شديد المساواة والتشابه في كل أقاليم البلاد، فالــتفاوت ظل حادا في مجتمع الأرياف، تحت وطأة الماضي والظروف الطبيعية بحيث إن الــتفاوت بين هذه المناطق الشرقية والمناطق الغربية ظل حادًا، بل قد يكون نزع إلي الــتفاقم خــلال الحقبة الماوية ويبلغ المؤشر الذي احتسبه Simon Zhaoxiaobin ٠,٦٥ للفترة الممتدة بين ١٩٥٣ و ١٩٥٧ و ٠,٩٦ لتلك الممتدة بين ١٩٧٦ و ١٩٨٠ وقد يكون الســببان الرئيســان لهذا: التدهور التجمع المديني الأقوي شرقا (مع العلم أيضا أن الدخل المدينـــي كان أكثر ارتفاعا من دخل الأرياف)، وتحسين الإنتاجية الزراعية الأكثر ارتفاعا كذلــك فــي الشــرق وقــد سعي برنامج دانغ كزاوبينغ إلي "تصحيح التفاوت بين المدن والأريــاف" لصـالح مجتمع الأرياف، وقد تكون السياسات المعمول بها قد قلصت بالفعل الفارق في المرحلة الأولي بين ١٩٧٨ و ١٩٨٤ (وهو التاريخ الذي انخفض خلاله معدل الدخل المديني ــ الدخل الريفي إلي أدني المستويات: ١,٧ ــ حسب Yifu)، ولكنه عاود الارتفاع سريعا (١٩٩٤: ٢,٦ ــ حسب Yifuــ المصدر المذكور). وبالتالي، فانخفاض مؤشر التفاوت الإقليمي الذي يقترحه Zha Xiaobin، والذي قد يكون انخفض من ٠,٩٦ للفــترة الممــتدة بين ١٩٧٦ و ١٩٨٠ إلي ٠,٦٢ للعام ١٩٩٠، يصعب تقبله وهو مخالف لكل المؤشرات الأخري.

وبعــد، فإذا كان التخطيط المركزي في الحقبة الماوية قد أثبت فعالية نسبية للغاية ــ إن لــم نقل فشلا ــ في مجال الفوارق الإقليمية فتحرير قوي السوق في المرحلة التالية لم تفعــل ســوي زيــادة حــدة هذه الفوارق. ولايمكن محاربة هذه النزعة بفعالية مقبولة إلا بواســطة تخطــيط مركــزي قائم علي إعطاء الأولوية للسوق الداخلية، وللتنمية المتسقة لأشــكال التكامل بين الأقاليم، ويعزز الخيار المعتمد الذي يمنح الأولوية للسوق الخارجية، المناطق الواقعة شرق البلاد بصورة منتظمة، والسياسات التصحيحية المعمول بها أضعف من أن تمحي آثاره الطاغية. وبالتالي، نعود إلي مسألة العلاقات بين الداخل والخارج في مفاهيم التنمية خلال الحقبتين المتعاقبتين الماوية وما بعد الماوية.

لا يــتعلق الأمــر بتحلــيل الفوارق المطروح هنا إلا بالمجموعات المدينية والريفية الكبري، وبالطبقات أو الشرائح الوسطي التي تؤطرها. ولا يفيد هذا التحليل عن امتيازات الطــبقة الحاكمــة التي، وإن كانت لا تمثل شيئا يذكر من الناحية الماكرو اقتصادية، فهي تتمتع بآثار سياسية بارزة وأكيدة على الرغم من ذلك.

(٦)

"السوق يشكل أحد المصطلحات الشائعة في الاصطلاحات القائمة منذ عام ١٩٨٠ والمصطلح الثاني هو "الانفتاح" ومسألة الانفتاح، أي مشاركة أحد البلدان (الصين في هذه الحالة) في التقسيم الدولي للعمل، وفي كافة الجوانب الأخري من العولمة الاقتصادية (اللجوء إلي الرأسمال الأجنبي، واستيراد التكنولوجيا، والانضمام إلي مؤسسات إدارة الاقتصاد العالمي)، بل الأيديولوجية والثقافية، لا يمكن أن تحسم بواسطة مصطلحات سجالية إلي أقصي الحدود ـ انفتاح أو انغلاق! ـ يسعي المدافعون العقائديون عن الليبرالية المتفوقة لاحتجاز السجال ضمنها، فالانسياق وراء هذه اللعبة الخادعة يعني بالتأكيد اعتماد موقف تستحيل فيه المناقشة الرصينة للخيارات الحقيقية المتاحة لأي مجتمع يتمتع بموقع جغرافي علي هذا الكوكب.

والمسألة ليست أساسا مسألة "درجة انفتاح" يمكن قياسها كما علي سبيل المثال من جهة معدل حجم التجارة الخارجية – الناتج المحلي الإجمالي فمن الناحية، كانت مشاركة الصين في المبادلات التجارية العالمية، حتي علم ١٩٨٠، تكاد لا تذكر، الأمر الذي يعزي إلي عداء العالم الخارجي إلي حد كبير ـ الحصار المفروض من الخارج ـ وكذلك إلي خيار داخلي لم يكن يفتقر إلي الحكمة في بادىء الأمر، فالانكفاء علي الذات، في الفترة التي تعتمد فيها البلاد برمتها علي الإصلاحات السياسية والاجتماعية الهائلة (والإيجابية) التي تفرضها الثورة، ليس تافها، حين نعلم بجسامة الصعوبات الإضافية التي تواجه البلاد في علاقاتها بالنظام العالمي الذي كان ولا يزال خاضعا، بصورة أساسية لهيمنة الإمبرياليين، وبالتالي، عدائيا.

غير أنه يجب إدارة هذه العلاقات بل والتمكن من الاستفادة منها، لأن تسريع التنمية الذي يفترض جرعة من الاستلحاق، في كل الأحوال، يتطلب اعتماد تكنولوجيا أكثر تطورا (لن يصار إلي اختراع العجلة من جديد)! وبالتالي. معدات (يمكن استيرادها) ويجب تسديد ثمنها بواسطة الصادرات. وما يمكن طرحه في السوق العالمي هو، بالطبع في هذه المرحلة منتجات تستفيد من "التفوق التفاضلي" لكثافة عملها العالية ولكن يجب أن نعي حينئذ بأننا نتعرض للاستغلال من جانب هذه التجارة غير المتكافئة ونتقبل هذا الوضع ـ مؤقتا ـ في غياب حل بديل. ويتطلب الأمر بالتالي الانطلاق من تخطيط الحد الأدني المطلوب من الواردات التي تسمح بتعظيم النمو الاقتصادي، ومن ثم، طرح نوع التصدير الضروري وحجمه لتغطية هذه الحاجات. وهذا الحد الأدني من التصدير

الضـــروري ــ وليس الحد الأقصي الممكن ــ ليس معدوما. وقد أصبح بالتأكيد يفوق إلي حد كبير ما كان عليه حجمه عام ١٩٨٠؛ وبالتالي، ليس من العبث أن الإصلاح سعي، في مـــرحلة أولـــي، إلـــي مواجهـــة التحدي، وإعطاء نوع من الأولوية، لتحقيق هذه الغاية، للصناعات التصديرية الكامنة والقادرة علي تحقيقها بأسرع وقت.

ويلـــوح الخطر متي أوحي نجاح هذا الخيار بقلب نظام التسلسلات التي تحكم منطق استراتيجية تنموية جديرة بهذا الاسم ويفترض هذا المنطق خضوع الأهداف الكمية للتجارة الخارجـــية لمتطلبات العمل بمشروع تنموي يؤمن تعزيز التضامن الاجتماعي في الداخل، وبالتالـــي، القـــدرة علي البروز في الخارج مع أقصـــي حد من الاستقلالية الذاتية، وتقترح العقـــيدة الليبرالية العكس تماما، أي الاندراج الأقصي في التقسيم الدولي للعمل القائم على إعطـــاء الأولويـــة لازدهـــار أنشطة "تستفيد" منها البلاد من التفوق التفاضلي لليد العاملة الوفـــيرة والخيار الأول هو الذي أطلقت عليه اسم فك الارتباط الذي يعني رفض الخضوع لمـــنطق النظام الرأسمالي العالمي المتفوق، وليس الاكتفاء الذاتي؛ والخيار الثاني هو خيار التكيف السلبي دائما في الحقيقة (وإن وصفوه بالاندماج النشيط) مع متطلبات بالاندماج في النظام العالمي.

لطالمـــا اقـــترح الخبراء الاقتصاديون المبتذلون الحل الثاني، ولن يكفوا عن اقتراحه. وسوف يسوقون دائما الحجج نفسها، ولا شيء يميز هنا حجج الليبراليين الصينيين (أمثال Justin Yifu, Fang Cai, Zhou Li, Zhang Liging وغيرهم) ولا تقوم أية من هذه الحجـــج علـــي أســـاس علمي متين، لأنها تنطلق جميعا من فرضية خاطئة (ومفادها أن الأسعار المحددة في أسواق متحررة من القيود والأنظمة تولد النمو الأقصي..). وبالتالي، فهـــذه النظرية مجرد افتراض مبدئي يكتشف في استنتاجاته ما بني عليه مقدماته. فالكلام علـــي فوائد الخيار المقترح (التسيير حسب مؤشرات الاقتصاد العالمي) سرعان ما يصبح أجـــوف ويغفل التحديات الحقيقية. ويجري التأكيد عندئذ بأن العولمة التي يندرج فيها هذا الخيار ويولدها مرادفة للسلام!، وكأن هيمنة المراكز الرأسمالية التي تسيطر علي النظام، ولاسيما الولايات المتحدة، لاعلاقة لها بمنطق التنمية الرأسمالي العالمي الاستقطابي الذي يرتبط به هذا الخيار وبالتالي، نقع في طريق مسدود مزدوج، سواء علي صعيد المضمون الاجتماعـــي الداخلي الطبقي للعلاقات التجارية المهيمنة، أو علي صعيد الطابع الإمبريالي للنظام العالمي الذي تندرج فيه هذه العلاقات وعلاوة علي ذلك، فلا شيء يؤكد، في تاريخ الرأســـمالية القائمة فعلا، خلاصات "نظرية" النظام الوهمي تلك: فتاريخ العولمة الرأسمالية لـــيس تاريخ نجاح سياسات "الاستلحاق" القائمة علي التكيف المذكور والتفوقات التفاضلية،

بـــل هــو، علـــي العكس، تاريخ الاستقطاب بين المراكز الرأسمالية المتفوقة والأطراف الكومبرادورية، الخاضعة، والمتعرضة لاستغلال جائر نتيجة لهذا الشكل من الإدراج.

ويقترح أنصار "ليبرالية" تدفق الرساميل (أو "فتح الحساب الرأسمالي" حسب لغة أهل الاختصـــاص) والتخلـــي عـــن الإدارة العامـــة لسعر الصرف، القيام بخطوة إضافية نحو الضـــلال الليـــبرالى وفي هذا المقام أيضا، لا أجد في تحليل الليبراليين الصينيين (Ping Gaoi. HailongXie وغيرهم) أكثر من تكرار للافتراضات الليبرالية المبدئية (ومنها علـــي سبيل المثال: بما أن العملة سلعة كبقية السلع، فالتحرير الأقصي لسوقها من القيود والأنظمـــة يؤدي إلي الحل الأمثل للجميع، لأن مصالح الجميع تتوافق ولا تتعارض..) إن مـــثل هـــذه المقـــولات التي تقدم بها صندوق النقد الدولي في مطلع التسعينيات ردا علي متطلبات الرأسمال المالى المعولم أسفرت في وقت قياسي عن الأزمة المدعوة بالمالية في جـــنوب شرق آسيا وكوريا الجنوبية عام ١٩٩٧ ولم تجبر هذه الأزمة الليبراليين الصينيين علـــي توضـــيح خـــياراتهم الأساســـية لأنهم مازالوا يؤيدون الأولوية المبدئية للصناعات "المواجهـــة نحـــو التصدير" ويستعيدون مقولات صندوق النقد الدولي، معتبرين أن الأزمة تعـــزي إلي أسباب تظل ثانوية بالرغم من طابعها الحقيقي (علي غرار تجاوزات الأنظمة المصـــرفية المحلـــية، إلخ..)، ولم ترغمهم، تاليا، علي التشديد، فيما يتعلق بالإصلاحات التـــي يجـــب اقـــتراحها، علي تلك التي تتعلق بالنظام المصرفي (والذي يجب جعله أكثر صـــحة) وتجـــدر الإشـــارة إلي أن مسئولية الاستراتيجيات التي قامت بتنفيذها الرساميل المالـــية الأجنبـــية التي حصلت على فوائد هائلة من هذه الأزمة ولا تزال قد أغلفت كليا. ولا يجـــب أن تكون موضع أي تساؤل والفروقات اللغوية ـــ من نوع القيام بالإصلاحات (التـــي تندرج في منظور تعزيز الاندراج في العولمة المالية)، ولكن "بحذر" ـــ لا تضـــيف شـــيئا يذكـــر إلـــي السجال الدائر وتستمد الاقتراحات النيوليبرالية قوتها من حجج تتكرر بالرغم من كل ثغراتها الجوهرية.

مـــنها الإشـــارة إلـــي "الـــنموذج الكـــوري" (ونموذج تايوان) فهذان البلدان يعرفهما الصـــينيون حـــق المعـــرفة، ويعز عليهما ثانيهما، قد انخرطا، علي ما يبدو، في طريق الاســـتلحاق الجدي (وهذا ليس حال بلدان جنوب شرق آسيا)، واعتماد استراتيجية "انفتاح"، ولكـــنهما عرفا وتمكنا من ارتقاء درجات التقسيم الدولي للعمل. ولا يسعنا مناقشة الأسباب الخاصـــة (بمـــا فـــيها الأسباب الجيواستراتيجية) لهذه "النجاحات" في هذا المقال، وكذلك هشاشـــة الاقتصـــاد الكـــوري الخاضع اليوم مباشرة، بحكم "أزمته المالية" إلي استراتيجية إعـــادة الطـــابع الكومـــبرادوري التـــي تسعي الولايات المتحدة لفرضها عليه وفي مطلق

الأحـــوال، فما هو ممكن عند اللزوم، في بعض الأوضاع الاستثنائيه (وأشك أن يكون هذا هو الحال) لا يشكل القاعدة، وأقله بالنسبة إلي بلد شاسع ومتباين مثل الصين

فلـــنأخذ، علــــي سبيل المثال، مسألة الانتساب إلي منظمه التجارة العالميه التي تبنتها الحكومـــة الصـــينية، لايمكـــن لتطبيق القوانين التي نعرضها علي التجارة الدولية الاتفاقية التأسيســـية لهـــذه المنظمة إلا أن يؤدي إلي كارثة بالنسبة إلي الزراعة الصينية، وترغم الصـــين علــــي العـــدول عن استقلاليتها الغذائية التي اكتسبتها بعد جهود مضنية، وتفكيك صـــناعاتها الأساســـية بحجة "تكلفتها الباهظة" وحمل البلاد على العزوف عن أي مشروع للـــتفوق تكنولوجـــيا، إلخ.. وقد يعتقد المرء أن الإفلات من هذه القوانين ممكن بوسيلة أو بأخـــري، ولـــم أسمع براهين مقنعة بهذا الاتجاه. هذا، والجدير بالذكر أن منظمة التجارة العالمية نفسها تمر بأزمة بعد مؤتمر سياتل، وبالتالي، لم الاستعجال للانضمام إلي منظمة قد تكون ولدت ميتة؟ ألن يتمتع بلد كالصين بهامش تفاوضي أوسع لو ظل خارج المنظمة؟ إنهـــا أســـئلة لايبدو لي أنها قد نوقشت علي الإطلاق، علي الأقل علنا وقد استبدلت بحجج ســـهلة، ومفادهـــا أن نظام التقنين الإداري للتجارة الخارجية لم يثبت فعاليته (وهو علاوة علــــي ذلـــك وسيلة سهلة للفساد)، ولا استمراريته علي المدي البعيد (Zhang Liqing). نعـــم، لا ريـــب في ذلك، ولكن هذه الحجة تعني إذن أن نعتمد فقط الليبرالية لأن لا حل بديـــل رصين مطروح غير الإبقاء علي نظام تجاوزه الزمن، وتستمد هذه الحجة قوتها من أن أعـــداء الليبرالـــية، وبدلا من اقتراح إصلاح حقيقي لتخطيط التجارة الخارجية، يكتفون بالدفاع عن بقايا نظام متهالك.

وهذا النوع نفسه من الأوضاع يهيمن علي السجال المتعلق بالخيارات المطروحة في مجـــال إدارة سعر الصرف. فالمدافعون عن الماضي لا يقترحون سوى الحفاظ علي سعر صـــرف ثابـــت بإشراف المصرف المركزي، الأمر الذي يسهل مهمة الليبراليين الذين قد يسهبون في الخطابات الأكاديمية المعهودة حول محاسن ومساوىء "الارتباط" (Pegging) بواحـــدة أو أكثر من العملات المتفوقة، و "المرونة" المطلقة (وأقل ما يمكن القول عنها.. أنهـــا تعتـــبر بحـــق غير واقعية)، ويطرحون في نهاية المطاف مذهبا تجريبيا يفتقر إلي منظور واضح (تحسين المرونة بواسطة سياسات التقنين بدلا من الوسائل الإدارية.. وكأن هذه السياسات التقنينية لا تستحق أن يعبر عنها بوضوح في مبادئها التوجيهية علي الأقل، وأن العمل بها لا يتطلب العمل بالوسائل الإدارية).

ثمـــة شـــيء مؤكد وهو أن الخيار الليبرالي القائم علي السوق ــ الانفتاح يؤدي إلي هشاشـــة المجتمع والدولة الصينية، مما يضعف قدرتها علي مواجهة التحدي الحقيقي الذي

تمـــثله استراتيجية الهيمنة التي تنتهجها الولايات المتحدة وحلفاؤها التابعون لها في المثلث الـــذي يضـــم أوروبا واليابان إلي جانبها، وهي استراتيجية يقوم هدفها المعلن علي الحول بكافة الوسائل، بما فيها الحرب وتفكيك الدول، دون تحول الصين إلي قوة عظمي ومنافسا حقيقــيا، ومـــا الحملة المنتظمة حول التبت والدعم المتجدد للانفصاليين في تايوان سوي الوجه الآخر للعملة نفسها.

(٧)

إن إصـــلاح النظام الاقتصادي والاجتماعي الصيني، بالرغم من مراحله المتقدمة، لم يكـــتمل بعد، مما يترك المجال مفتوحا للانتقاء بين خيار رأسمالي بدون قيود (غير القيود الـــثانوية أو الشفوية)، وخيار "اشتراكية سوق" يفهم علي أنه مرحلة في المسيرة الانتقالية الطويلة نحو الشيوعية.

وفـــي الوقـــت الراهن، تبرز أصلا مجموعتان من الإصلاحات المؤسساتية المتكاملة التـــي لا تقـــل أهمية ولا تخضع ضرورتها للنقاش، فور إقرار مبدأ السوق (وإن كان هذا الســـوق خاضـــعا لتقنيـــن مفـــرط بواسطة التخطيط المركزي، وليس هذا هو الحال حتي الساعة).

وتـــتعلق المجموعـــة الأولـــي من هذه الإصلاحات بالنظام المصرفي، إذ تضع حدا للالتـــباس بيـــن الخزينة العامة والمصـــرف الوحيد، وتستبدله بأنواع من المؤسسات المالية والمصـــرفية المتخصصـــة. ويـــؤدي انتشار السوق، وإن كان خاضعا لخطة الدولة، إلي تعاظم الوسائل النقدية وتداولها، لا يقاس بتقليصها الشديد في نظام التخطيط المركزي ذي النمط السوفياتي. ومعدل النقد ـــ الناتج المحلي الإجمالي الذي كان يبلغ زهاء ٠,٠٦٧ عام ١٩٧٩، قـــد ارتفـــع أصلا إلي ٠,١٨٦ عام ١٩٩٣، ولايزال في ارتفاع وتتطلب الإدارة العقلانية والفعالة لهذه الكتل من السيولة وشبه السيولة، أيا يكن نوعها (ليبرالي، أو خاضع للإشـــراف أو الـــرقابة) إنشـــاء مؤسسات ووضع قوانين ملائمة، لـــم تكن موجودة عام ١٩٧٨.

وتـــتعلق المجموعة الثانية من الإصلاحات بالنظام الضريبي، فقد تطلب الأمر فرض ضـــريبة علي أرباح الشركات بمعدلات مماثلة للجميع، في القطاعين العام والخاص، بدلا مـــن نظـــام الاقتطاعا ت أو المساعدات التي تقررها الخطة المركزية أحاديا (بيد أن هذه الاقـــتطاعات والمســـاعدات هـــي غـــير ضـــرورية إطلاقـــا في نظام آخر من التخطيط المركـــزي). وترتبط أشكال الإصلاح الضريبي، في بلد - قارة مثل الصين، ارتباطا وثيقا

بالمفاهــيم السياسية المتعلقة بتنظيم السلطات وتوزيعها بين السلطات المركزية والسلطات المحلــية (الإقليمية، والبلدية، والريفية) والخيار المعتمد (راجع Fan Gang)، وهو خيار نظـــام مركزي نسبيا، بمعني أن السلطات المحلية لا يحق لها أن تشهد عجزًا في موازنتها المالــية، وأن أنماط ومعدلات الضريبة التي يمكن أن تفرضها لصالحها تحددها السلطات المركــزية ويــبدو لـــي هــذا الخيار عاقلا تماما، ولكنه لا يحل بحد ذاته مسألة الفوارق الإقليمــية بــل يتكــيف معها ويعيد إنتاجها وعلي هذا النحو، تتراوح عائدات الموازنات المحلــية بيــن ٣٠% (للمناطق الفقيرة) و ١٢٠% (للمناطق الغنية) من الإسهامات المعاد دفعهــا لخزيــنة الدولة ومن شأن نظام تخطيط مركزي وضع قاعدة ما لإعادة توزيع هذه الأمــوال بواسطة صندوق استثمار مخصص للمقاطعات الفقيرة، إلخ)، كما هو الحال في بلــدان أخــري (ومن بينها إيطاليا أو ألمانيا، بل علي الصعيد الأوروبي)، تكون مشروعة وفعالــة تمامــا. وبالمقابل، فالخطاب النيوليبرالي علي "الطريقة الأمريكية" الذي يتظاهر بالــتمرد علي تقييد حرية المكلفين بالضرائب المحلية بسبب فعل القوانين المركزية للبلاد يــندرج فـــي الواقع ضمن استراتيجية إمبريالية تهدف إلي تفكيك الصين بحجة تضارب المصالح الإقليمية.

وفــي كل الأحوال، ليست نتيجة سياسات الدولة الضريبية والمالية المعمول بها حتي الــيوم سيئة. فقد تفادت الصين أوضاع العجز الكارثية التي أخضع العلاج بالصدمة بلدان أوروبا الشرقية لها، ومعدلات التضخم المؤلفة من رقمين، والمديونية الخارجية الهائلة.

ولــم تحصل مسألة مستقبل قطاع الدولة الصناعي علي إجابة واضحة حتي الساعة، ولو من الناحية المبدئية، فالإصلاح المؤسساتي نفسه الذي لا يشكل سوي أساسها لم يكتمل ويــؤدي هذا الإصلاح القائم علي مبدأ إلغاء الالتباس بين الدولة وشركات الدولة (وإدارتها بوصــفها "شركة مندمجة واحدة" إلي استقلالية الوحدات الإنتاجية (لا الاستقلالية المحاسبية فحســب بــل كذلــك لاســتقلالية القرار، وإن كانت مقيدة بالقانون ومصححة في الخطة المركــزية)، وإلي تجمع وحدات أخري لتشكيل شركات قابضة محددة والحجة المناهضة للاحتكار التي تطرحها الدعاية الليبرالية ضد هذا النوع الأخير من إعادة التنظيم يجب أن تثــير الســخرية أوليســت الأنظمــة الاقتصــادية الرأسمالية المتقدمة نفسها قائمة علي الاحــتكارات؟ ولا يعني ذلك أن خطر تعزيز الاحتكار لأوضاع ربحية تهدر الموارد ليس قائمــا، غــير أن الحــل الصحيح لهذه المشكلة يتطلب تخطيطا مركزيا، وهذا ما يرفضه بالطبع الليبراليون في البلدان الرأسمالية!

وبعــد تثبيت هذه الإصلاحات المؤسساتية العامة، يبقي إنجاز مهمة القيام بإصلاحات

رامية إلي استعادة للصناعة الكبري لدورها المحرك في توجيه وتسريع التنمية الإجمالية، وإزالـــة حـــالات الـــتأزم، وتعزيز الاختراعات التكنولوجية، أي باختصـار تأمين متطلبات الفعالية.

لا يوجـــد جواب نظري وعام علي هذه المشاكل، فالإدانة الأحادية للملكية العامة في الخطـــاب النيوليبرالـــي مجرد دعاية بدون أساس علمي، تستند إلي الفكرة القائلة ــ وهي بمثابة حكم مسبق، وعلاوة علي ذلك، خاطيء ــ بأن القطاع الخاص أكثر فعالية بطبيعته والاقتراح بتحويل شركات الدولة إلي شركات مساهمة (سواء احتفظت الدولة أم لا بأغلبية أســـهم هـــذه الشركات، وسواء أشرف على بقيتها العمال المهتمون أو غيرهم) لا يقدم أي حـــل للمشاكل الملموسة المطروحة هنا، بظروف شديدة الاختلاف بين حالة وأخري، وهذا الاقـــتراح الـــذي لم تعتمده السلطة حتي اليوم، علي ما يبدو، والذي يدافع عنه هنا وهناك، يفـــترض ضـــمنا أن مصلحة المساهمين (وبالتالي منطق الرأسمال) هي المصلحة الوحيدة التي تستحق أن تؤخذ في الحسبان.

لا "يعاني" قطاع الدول من "علل بالجملة" إلا إذا نظرنا إليه من بعيد جدا فعلي الصعيد المحاســـبي الرسمي، لا يعاني هذا القطاع من العجز إجمالا (راجع Yifu Lin) وصحيح أن عجز البعض أو فائض البعض الأخر ليسا علي ما هما عليه إلا ضمن هيكلية التكاليف المعمـــول بهـــا، ســـواء فـــي مـــا يتعلق بأجر العمل (أجور تقل عما هي عليه في بعض القطاعات الخاصة في مقابل خدمات اجتماعية أفضل في القطاع العام)، وظروف التوظف (عـــدم الاستقرار الوظيفي مرفوض)، والعمل (تسيب)؟ وشروط القروض (معدلات فائدة تفضـــيلية)؟ والمدخـــلات (Inputs) المســـتوردة (أسعار صرف مقدرة بأقل أو بأكثر من قيمتها؟ إلخ..) وفي الكثير من الحالات إن لم يكن جميعها، تكون كل المعدات والتجهيزات عـــبارة عـــن تكنولوجيات متقادمة، الأمر الذي لا يعني أن الحل الأمثل يكون إما بإغلاق المصانع أو تجديدها كليا، فالخلط بين الفعالية والتنافسية، ولاختزال المفهوم الأول بالمفهوم الثانـــي، لا يكتســـب أيـــة قيمة علمية عامة، وليس سوي نتيجة الاستلاب السلعي الخاص بالرأســـمالية ويجـــب بالتالي دراسة المشاكل المطروحة في هذا القطاع بصورة ملموسة، وكـــل حالة علي حدة، وتسويتها بهذه الطريقة، مع الاستخلاص التدريجي من هذه الحلول لمباديء متجانسة مع متطلبات مرحلة المسيرة الانتقالية الطويلة التي انخرطت فيها البلاد بعـــد تجـــاوز مـــرحلة التراكم التوسعي والتخطيط المركزي، ولست متبجحا بحيث أعتبر نفســـي في موقع يخولني الاستفاضة في هذا المجال، وفي كل الأحوال الصينيون محقون في عدم الاستعجال بهذا الشأن.

لقد بدأت بالكاد السجالات المتعلقة بمستقبل القطاع الخاص، والمجالات المتاحة له، والطبيعة المحتملة لتحكم مكرو سياسات الدولة وأشكال التخطيط المحتملة المعتمدة بازدهاره، ودرجة الانفتاح الخارجي المسموحة بشأنه.

لقد اعترفت السلطات، في خطوة براغماتية، بأن الفرصة متاحة للصين من أجل الانفتاح علي المبادرة الخاصة ــ وهذا يبدو منطقيا في المرحلة الراهنة من تنمية البلاد وقد أقحم في هذا الانفتاح مزيج من أشياء متنوعة، ذات أبعاد أيديولوجية واجتماعية لا تقل تباينا، وتحمل أخطارا حقيقية بهذا القدر أو ذاك علي المدي الأبعد وثمة مبادرات محلية بالمعني الحقيقي للكلمة، أقل ما يقال عن علاقاتها بنفوذ الأعيان، أنها مبهمة؛ وثمة مبادرات رأسمال الصينيين في الخارج (بما فيه تايوان)، الذين لاتزال سلطتهم السياسية محدودة؛ وثمة مبادرات للرأسمال الأجنبي التي تخضع، بدرجات متفاوتة، لصيغ "المشاريع المشتركة" (Joint Ventures) غير أنه لا يوجد بعد أية فلسفة سياسية ــ اقتصادية تنظر علي المدي الأبعد إلي العلاقات بين السلطة، والأمة الصينية، والطبقات الشعبية، وهذه المصالح الخاصة ويجب أن يخرج السجال في هذا المجال من نطاق البراغماتية اليومية فمسألة تنظيم سلطة الدولةالسياسية، واستقلالية سلطة الطبقات الشعبية، وإقامة توازنات بين مختلف السلطات لا تنفصل عن المسائل التي تتعلق بتنظيم الحياة الاقتصادية.

لقد أقر مبدأ الملكية الخاصة مؤخرا في مجال جديد، وبوشر تطبيقه علي نطاق واسع، وهو مجال الإسكان فالإسكان الذي كان حتي الساعة يخضع كليا لإدارة السلطات العامة (الدولة، السلطات المحلية، الشركات التي هي نفسها تابعة للدولة) قد بات يشكل اليوم سوقا لا يستهان بها ولا ريب أن هناك أمورا كثيرة يمكن أن تقال لصالح ما سمعته في الصين حول هذه المسألة الشائكة أو ضده.

(٨)

إن الحصيلة التي يمكن القيام بها حول هذه الإصلاحات لاتزال حصيلة مؤقتة، مع العلم بأن التطور الذي بدأ، ولم يبلغ بعد نهايته، لايزال مفتوحا.

لقد كانت الإصلاحات ضرورية فالتخطيط المركزي لم يكن يشكل بأية طريقة الشكل المكتمل للاشتراكية، بل فقط المرحلة الأولي من مسيرة انتقالية طويلة. وهي مرحلة إيجابية وحتمية إلي حد المسألة (والثورة الثقافية نفسها، بالرغم من مبادراتها علي أصعدة أخري، لم تعتبر أنه من المفيد تغيير أشكال نموذج الإدارة المركزية لخطة الدولة)،

وبالتالـــي، تركوا المجال مفتوحا أمام "إصلاحيين"، حائرين في أفضل الأحوال، وراغبين بإعادة الرأسمالية، في أسوأها.

وفـــي هـــذا المجـــال، أعـــتمد موقفا مغايرا لموقف المناهضين للإصلاحات (راجع Hequinglian) الذيـــن يتصرفون وكأن النظام قد بلغ أصلا نهايته ــ إعادة الرأسمالية ولا شيء غيرها ــ ولموقف أنصارها اليساريين (راجع Ajit Singh) الذين يتصورون أن الإصـــلاح قـــد أرســـي أصلا "اشتراكية السوق" الشهيرة تلك، وهي الشعار الرسمي للسلطة.

لا داعي للتذكير بالجوانب "الإيجابية" للإصلاحات المعمول بها حتي اليوم، إذ يختصر تســـارع النمو أبعادها المختلفة وعلاوة علي ذلك، لقد جري التحكم بهذا النمو حتي الساعة (وأشـــدد علـــي هذه الحدود الزمنية) بما يكفي للحد من جوانبه السلبية (يختصر مضامينه كل من التفاوت الداخلي وهشاشة الوضع علي الصعيد الدولي).

لقـــد جاءت هذه النتائج إثر خيارات براغماتية آنية، تم تصحيحها من خلال الهزات، فتعاقبـــت ســـنوات من "التسخين" التي تميزت بالازدهار المتسارع للقطاع السلعي وتلتها فـــترات من "التبريد" (بواسطة رفع معدلات الفائدة، وسعر المدخلات الأساسية، ومن بينها الطاقـــة)، ولايمكن لهذه البراغماتية أن تقوم مقام التخطيط والإصلاح الجدي لهذا التخطيط وفضـــلا عن ذلك، تضاعف هذه البراغماتية ولا تقلص فرص "المفاوضات" المبهمة بحثا عن مواقع ربحية، مرتبطة، كما هو الحال دائما ــ في الصين وغيرها ــ بفساد الموظفين (راجع Yifu Lin).

إن خطـــر تطور هذا النظام تدريجيا، بواسطة هذه البراغماتية الخالية من المبادىء، نحو رأسمالية خالصة، ليس نظريا فهو بات يشكل الخطر الأبرز، ويبدو الانزلاق في هذا الاتجـــاه محـــتوما بـــدون التنظيم الحقيقي للطبقات الشعبية المحرومة من الوسائل لخوض الصـــراعات الضـــرورية لأي تقـــدم اجتماعـــي. وتنشط التيارات الليبرالية داخل الصين والضـــغوطات الخارجية في هذا الاتجاه.. وحينئذ، قد يتفرغ مفهوم "اشتراكية السوق" من أي معني حقيقي، ويصبح النظام رأسماليا لا أكثر، وإن نادت الملكية العامة، لو أبقي عليها (أوشكك في إمكانية ذلك في ظل هذه الظروف)، بوصف هذه المرحلة علي أنها "رأسمالية الدولة جزئيا" وإذا كان منطق مرحلة التخطيط المركزي قائما فعلا علي بعض الانحرافات المـــنظمة (معدلات فائدة منخفضة، وتقليل من قيمة سعر الصرف، وأجور اسمية متدنية، ودعـــم أسعار الطاقة والمواد الأولية والمواد الغذائية الأساسية)، فاعتماد مبادىء السوق العكسي (معدلات فائدة حقيقية إيجابية، وأسواق مرنة لأسعار الصرف والقروض، واندماج

أسواق العمل وتعاظم عدم الاستقرار الوظيفي. وتحرير الأسواق من القيود والأنظمة عموما، وإنشاء حقول جديدة من خلال تسليع الأرض إلخ) لا يصحح انحرافات المرحلة السابقة التي كانت ضرورية في حينها، بل يولد انحرافات جديدة ــ سلبية ــ للمرحلة الجديدة فقوانين السوق هذه لا تولد بحد ذاتها "الحل الأمثل" كما تزعم المقولات الأكاديمية التي ينادي بها الليبراليون، بل تحمل هدرا قد يعتبر إجراميا، في ظروف الصين، ويقوض أي أمل في التقدم الاجتماعي والاستقلال القومي (والاثنان لا ينفصل أحدهما عن الآخر) وتحقيق "التنافسية" لقاء هذا الثمن لبعض جزر الاقتصاد الحديث الغارقة في كتلة من التخلف (أو من الركود في أفضل الأحوال) ليس مرادفا للفعالية. وعلي العكس، فهذه التنافسية تقع علي طرفي نقيض من شرط فعالية النظام برمته.

وتجدر الإشارة إلي أن أشكال الهدر هذه باتت جلية. وكما يبرهن وليم هينتون، فقد جاء قسم من النمو المتسارع للإنتاج الزراعي علي حساب الأمد الطويل الذي يقتضي المحافظة الدقيقة علي الرأسمال العقاري وتحسينه بواسطة مبادرات لا يسمح بها السوق الذي تتحكم به دوما عقلانية قصيرة الأمد.

لقد استطاعت الصين حتي الحين أن تتبوأ مرتبة عالية في تراتبية المؤشرات الاجتماعية والبشرية للتنمية (وفقا لمعايير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي). ومن المعروف أن "الخصخصة" ــ أو فقط "العقلنة التجارية" ــ للخدمات الاجتماعية كالصحة أو التربية هي الضمانة لتدهورها. والجدير بالذكر أن الخدمات الصحية الخاصة تكلف في الولايات المتحدة ضعفي كلفتها في أوربا الوريثة لدولة الرفاه. ونتائجها سيئة (لو قيست علي سبيل المثال بنسبة وفيات الأطفال أو معدل الحياة) ويتطلب التضامن الاجتماعي مدارس حكومية رفيعة المستوي لتخريج مواطنين حقيقيين فالقدرة علي الإبداع ليست النتيجة العفوية "للمنافسة" في الأسواق، بل إن هذه المنافسة لا تفعل سوي استغلال هذه القدرة التي تشوه استعمالاتها وتضاعف أشكال هدرها وهذه القدرة وليدة التعليم والدعم الحكومي، وهي ترتبط كليا في الولايات المتحدة بالنفقات العسكرية التي لا تستجيب إطلاقا لمعايير السوق.

لن أعود هنا بالتالي إلي الإمكانات المستقبلية الثلاث التي تحمل في طياتها تطورات مختلفة محتملة انطلاقا مما تحقق في الصين حتي اليوم، في مطلع القرن الحادي والعشرين فهذه التصورات الثلاثة (راجع سمير أمين: "مشروع الصين ما بعد الماوية"، ١٩٩٦) تتعلق بما يلي:١) مشروع إمبريالي لتفكيك البلاد وتحول مناطقها الساحلية إلي النظام الكومبرادوري،٢): مشروع تنمية رأسمالي "قومي"،٣) مشروع تنمية قومي

وشـــعبي، يجمـــع بصورة متكاملة ومتناقضية معا منطقيات من رأسمالية السوق ومنطقيات اجتماعـــية مـــندرجة في منظور اجتماعي علي المدي البعيد. يشكل هذا المشروع مرحلة منها، أي المرحلة المقبلة مباشرة.

إن الخيار المؤيد لسوق متحرر إلي أقصي الحدود من القيود والأنظمة، ولأعظم قدر مـــن الانفـــتاح ــ أي خـــيار الليبراليـــين الصينيين والأجانب ــ يتلاءم مع الاستراتيجية الإمبريالية، معززا دوافع اللاتسييس والمعارضة المخنوقة للطبقات الشعبية بموازاة تعزيز الهشاشـــة الخارجـــية للأمـــة والدولة الصينية. وهي لا تحمل بالطبع الديمقراطية بل على العكس تحمل الترسيخ الأوتوقراطي لسلطة الطبقات الحاكمة الكومبرادورية، طبقا لنموذج "آســـيوي" مـــزعوم هـــو نمـــوذج سنغافورة، وKuo min Tang ولأحزاب أخري وكلها أوليغارشيات من الطراز نفسه.

قـــد لا يكـــون مـــن الســـهل التمييز للوهلة الأولي بين ما يفصل النموذج الثاني عن الـــنموذج الثالـــث، وهذا الفصل يتمثل في تحكم أكيد بالعلاقات الخارجية، وبأنماط لإعادة الـــتوزيع تحـــافظ علي مستوي مقبول من التضامن الاجتماعي والإقليمي ولكن الاختلاف يكمـــن فـــي طبـــيعة وسائل سياسة الدول المعمول بها لا في درجة قوتها. ويجد السجال الحقيقـــي في هذا المقام ركيزته الأخيرة؛ فالخيار التقدمي لا يقوم إلا علي إعطاء الأولوية لازدهـــار الســـوق الداخلي، علي أساس تنظيم العلاقات الاجتماعية بحيث تتقلص الفوارق الاجتماعـــية والإقليمـــية إلـــي أقصـــي الحدود؛ وبالتالي، خضوع العلاقات الخارجية إلي متطلـــبات هـــذا المـــنطق المحـــرك. والخيار النقيض يعتبر الاندماج المترسخ في النظام الرأســـمالي العالمـــي محـــركا أساسيا للتنمية الاقتصادية. ويرتبط هذا الخيار حتما بتفاقم الفـــوارق الإقليمـــية ولا سيما الاجتماعية؛ وبهذا المعني، لايترك الحل البديل سوي هامش ضـــيق لخـــيار "رأســـمالية قومية" قادرة في النهاية على اللحاق بالعالم الرأسمالي المتقدم، وتحويـــل الصـــين إلـــي قـــوة عظمي جديدة، بل قوة عظمي ترغم القوي العظمي القائمة (الولايات المتحدة أو الثالوث المؤلف من الولايات المتحدة وأوروبا واليابان) علي العدول عـــن نزعـــتها للهيمنة. ومن غير المرجح أن تتمكن سلطة سياسية ما من المحافظة علي وجهـــتها ضـــمن هذا الهامش الضيق، وبالتالي، أن تستطيع استراتيجية مستوحاة من هذا الهـــدف النظري دون الانحراف إلي اليمين (والخضوع للخطة الإمبريالية في النهاية) أو إلي اليسار (التطور نحو النموذج الثالث).

إنني من الذين يعتقدون بأ ن الخيار المطروح أمام البشرية جمعاء هو "الاشتراكية أو الهمجـــية"، ولن للرأسمالية لم يعد بإمكانها طرح آفاق مقبولة إنسانيا لأنها استنفذت دورها

التاريخي التقدمي، وأن مستوي تنمية القوي الإنتاجية يسمح بالشيوعية علي الصعيد العالمي، ولكن تحقيق ذلك يتطلب وقتا طويلا. ولن أحاول التكهن بالمسافة الزمنية التي تفصلنا عن هذا الأفق، فأفضل وسيلة (والوسيلة الوحيدة) للقيام بذلك هي كرة التنجيم. ولكن لايمكن التفكير بأية استراتيجية سياسية واقتصادية إنسانية في أي بلد من بلدان كوكبنا، سواء تعلق الأمر بالصين، أو بوركينا فاسو، أو الولايات المتحدة، خارج عن نطاق المنظور الطويل للمشروع المجتمعي لاشتراكية عالمية. وأعني باشتراكي مجتمع يغدو فيه البشر، وقد أصبحوا الأسياد (النسبيين) لمصيرهم، أي تحرروا من الاستلاب السلعي الخاص بالرأسمالية قادرين علي التجديد وابتكار الأشكال الملائمة لإدارة اجتماعية علي كل المستويات عبر إدماج كافة أبعادها السياسية والاقتصادية. إن متخيل هذه الطوباوية الخلاقة يمكن أن يستبدل القاعدة السائدة في نظامنا (الرأسمال يستخدم ــ أي يستغل ــ العمل المستلب) بنقيضها (البشر الذين لا ينظر إليهم كباعة لقوة العمل ــ يستغلون الرأسمال بوصفة أداة وليس غاية بحد ذاته) وإن لم يتحقق ذلك، فسوف يتعاظم تكريس التراكم الرأسمالي لأبعاد التدميرية، بواسطة الاستلاب (والهمجية التي تتولد عنه)، وتدمير الطبيعة والاستقطاب (الأمر الذي يجعل أي مشروع قومي "استلحاقي" مستحيلا) إنني أضع نفسي في هذا المنظور للحكم علي القدرة المحتملة لمشروع "اشتراكية السوق" علي التحول إلي مرحلة إيجابية في المسيرة الانتقالية الطويلة المقترحة.

لطالما اعتبر المشروع "القومي" للبرجوازيات التاريخية ــ سواء تعلق الأمر بتلك البرجوازيات التي بنت بالفعل الأمم الرأسمالية المتقدمة في دول الثالوث أو تلك التي تطمح إلي "اللحاق" بها ــ مشروعا ذاتي التمحور (وإن كان منفتحا علي الخارج انفتاحا شرسا) قائما علي بعض المبادىء الكبري التي تتيح التحكم في سوق العمل (بواسطة الاستقلالية الغذائية التي تسمح بتعظيم الرأسمال) والمواد الطبيعية والسوق الداخلية (بدون استبعاد المشاركة في السوق العالمي للقطاعات التنافسية، وتدفقات التمويل والإدارة النقدية) والحصول علي التكنولوجيا. لقد كان التحكم بهذه العناصر ممكنا علي قاعدة علاقات الرأسمالية التاريخية في البلدان التي أصبحت مراكز النظام العالمي. وبالتالي لا يعود بالإمكان إعادة إنتاج هذا التحكم في الأطراف بالطريقة نفسها.

فالتاريخ لايسمح بالمحاكاة وهو يفرض الجمع بين وسائل اللحاق النسبي الضروري، والمباشرة بتطوير منطقيات تتجاوز هذا اللحاق، أو كما كان يقول ماوتسي تونغ في زمانه: "عدم القيام بالشيء عينه، ولكن بصورة أسرع" بل "القيام بشيء مغاير".

يجد التخطيط المركزي في هذه الحالة موقعه الكامل بوصفه تعبيرا عن التقنين الشديد

للأسواق المطلوب في المرحلة التي بلغتها الصين علي مشارف القرن الحادي والعشرين. ويتجاوز هذا التقرير في الحال دليل السياسات الماكرو اقتصادية للبرجوازية التقليدية وهو يعرف التمييز بين الفعالية الاجتماعية والقومية وبين التنافسية المجردة ويعرف تطبيق وسائل لاتستبعد أشكال إعادة التوزيع الاجتماعية للمداخيل، الإقليمية والقطاعية لوسائل التمويل، كوسائل التدخل، بل التحكم بالعلاقات الخارجية وسواء أطلق عليه اسم "اشتراكية السوق" – إذا شئنا ــ فهنا ليس بيت القصيد.

فبيت القصيد أن هذا التخطيط المركزي ليس فعالا إلا إذا انطلق بالفعل من تطلعات الطبقات الشعبية وبالتالى فهو يعني المباشرة في مسيرة حقيقة نحو الديمقراطية والاعتراف بمبدأ الاستقلالية التنظيمية للشرائح المختلفة المكونة لهذه الطبقات (النقابات العمالية، والتعاونيات الريفية)، والاعتراف بالتناقض المحتمل لبعض مصالح هذه الشرائح والمؤسسة السياسية للتفاوض الجماعي الذي يسمح بصوغ التسويات المرحلية بين الشركاء إلخ.. ولكن ذلك يتجاوز "الديمقراطية ذات الحدة المنخفضة" التي تقترحها الأيديولوجيا الغربية المتفوقة (تعددية الأحزاب السياسية التي أصابتها ديكتاتورية السوق بالعجز) أو المديح المفرط للحريات الممارسة في إطار المجتمع المدني المزعوم الذي يروج له دعاة "ما بعد الحداثة" ويستعيده الشعبويون في العالم الثالث والصين (راجع Zhu Huayou, Liu Chenghui Zhiqu, Lui وغيرهم). وللأسف، فالسجالات الصينية التي أطلعت عليها تغفل إلي حد كبير هذه القضايا الجوهرية التي يطرحها ــ كما أعلم ــ أفضل ورثة الماوية (راجع Liu Chun)

المراجع

- Cai Fang, Options of Employment Policies in Transitional China, CASS, 1999.
- Fan Gang, Local taxation autonomy, CASS 1999.
- Gao Haihong, Exchange rate policy: possible choices for China, CASS 1999.
- **Han Deqlang,** some questions on the large scale development of China's western regions, WE and C. vol. 8, No. 4, 2000.
- **He Qinglian,** China's Pitfall, Hong Kong 1998.

Hinton, William, The importance of land reform in the reconstruction of China, Monthly Review, July-August 1998, New York.
- **Huang I-Shu,** Les minorites nationales de Chine, Alternatives Sud, vol. VH-2000 (China Report No. 32-1-1996).
- **LI** Jingwcn, Zhang Xiao, China's environmental policies in the 21st century, CASS 1999.
- **Li Pcilln,** Economic transition, social transformation and social policy, CASS 1999.
- **Lin** Chun, articles divers (communiques a S.A.).
- **LI** Shi, Urban poverty research in China (World Economy and China, vol. 8, No. 4 2000).
- Liu Rongcang, The transformation of China's economic system and the redefining of the public policy, CASS, 1999.
- **Liu** Wenpu, Poverty and the poverty policy in China, CASS 1999.
- Singh, Ajit, Plan, market and economic reform in China, UNRISD, 1993.

- UNRISD (Jude Howell. Sun Bing Yao. Wang Ying, Gordon White, Zhe Xiaoye). Market reform and civil society in China. 1994.

- Xie Ping, The convertibility of the RMB and China's exchange rate policies (World EC. And China, vol. 8, No. 4, 2000).

- Yifu Lin Justin, Fang Cai, Zhou Li, Le miracle chinois, Economica 2000.

- Zhan Liqing, Confronting WTO, World Economy and China, vol. 8, No. 4, 2000.

- Zhang Xaiohe, The increasing income inequality in China and its causes; China Report, No. 35-2-1999.

- Zhang Zhuoyuan, Reform of the State owned enterprises, CASS 1999.

- Zhao Renwei, Increasing income inequality and its causes in China, CASS, 1999.

- Zhao Xiaobin, Simon, Spatial disparities and economic development in China 1953-1992, CASS, 1999.

- Zhiquc Lin, Ronald C. Keith, Economic crime in China's transition to rule of law economy, China Report No. 35, 1999.

- Zhu Huayou, Lin Chenghui, The development of China's non governmental and private sector. Foreign L. Press, Beijing 1996.

- **Samir Amin,** L'avenir du maoisme, ed. de Minuit, 1981.

- Samir Amin, Les def

عن الصين:

هل "اشتراكية السوق"

مرحلة في التحول الاشتراكي الطويل،

أم طريق مختصر نحو الرأسمالية؟

د. سمير أمين

هذا المقال استمرار لمقال سابق كُتب عام ٢٠٠٠، تحت العنوان: "النظرية والتطبيق لمشـروع الصين لاشتراكية السوق". ويدل التقارب بين عنواني المقالين على أن دواعي انشغالي بهذا الشأن لم تتغير.

وقد تُرجم مقالي السابق إلى اللغة الصينية، الأمر الذي أعطاني الفرصة، خلال زيارة جديـدة للصين عام ٢٠٠٢، للاطلاع على تعليقات بعض المثقفين الصينيين، خاصة ممن يتمسكون بالتطلع لمستقبل من الاشتراكية لبلادهم.

ولـم يتغـير السؤال الأساسي الذي طرحته منذ ١٩٨٠، أي منذ بدأت الصين، تحت قيادة دنج شياو بنج لختيارها لنوع من "اقتصاد السوق"، والذي وصل بها إلى ما هي عليه الآن. وهكذا، فقد طرحت هذا التساؤل، استناداً إلى نقد "النموذج السوفييتي" كما تحقق في "الاشـتراكية القائمـة بالفعل"، وذلك قبل انهيار الاتحاد السوفييتي بأكثر من عشر سنوات (س. أمين، "ثلاثون عاماً من نقد السوفييتية").

وما زال هذا السؤال قائماً، وسيبقى كذلك لمدة طويلة. ولكنه يجب أن يبقى ــ أو كان يجـب أن يـبقى ــ فـي قلـب اهـتمام جمـيع أولئك الذين، نظراً لعدم إيمانهم بفضائل الرأسـمالية، التـي باتـت تدعي تمثيل عقل الإنسانية عابر التاريخ، وبالتالي تمثل "نهاية التاريخ"، يستمرون في الانشغال بالتفكير في ما بعد هذا النظام، وفي متطلبات، وإمكانيات قيام بناء اجتماعي جديد، أرقى، نظام اشتراكي.

وكثـيراً مـا يسـتغرق التاريخ وقتاً أكثر مما نتوقع، أو نتمنى، فالموجة الأولى من الـتجارب التي حاولت بناء الاشتراكية، على الأقل في مراحلها الأولى، والتي استغرقت الجـزء الأكـبر من القرن الماضي، قد استنفذت طاقتها الكامنة، وتآكلت، بل انهارت في

بعض الحالات، أو أثارت الشكوك في مصداقيتها. وستتلوها موجة ثانية بالتأكيد، ولكنها لن تكون "تكراراً" للسابقة، لا فقط لأنه من الضروري الاستفادة من التجارب السابقة الفاشلة ، وإنما لأن العالم (الرأسمالي) قد تغير هو الآخر. ومع ذلك، فإذا دققنا النظر، سنجد أن الموجة الأولى من التحولات الرأسمالية، التي جرت في المدن الإيطالية في عصر النهضة، قد أجهضت، ولكن موجة تالية تبعتها، تركزت هذه المرة، في الجزء الشمالي الغربي من أوروبا المتاخم للأطلنطي، وهي التي أفرخت الرأسمالية التاريخية بأشكالها الأساسية الباقية حتى اليوم.

وهكذا يحتل الجدل حول مستقبل الاشتراكية مكاناً مركزياً وحياً، ويمكن أن يلم هذا الجدل بالزوايا المتعددة للواقع الاجتماعي المعقد، وما يتيحه من فرص للتحليل، والتحرك نحو التغيير وعليه أن يفعل ذلك. وسأقتصر في هذا المقال، كما في مقالي السابق، على النظر في هذا السؤال المركزي من منطلق ما يثيره تطور الصين من تأملات. مع الأخذ في الاعتبار، أن هذا السؤال نفسه، مطروح على منابر أخرى، ومن زوايا مختلفة، وعلى أساس النظر في تجارب أخرى، سواء أكانت متعلقة بفيتنام وكوبا، أو بالعالم السوفييتي السابق، أو بالاشتراكية الديمقراطية في البلدان الرأسمالية المتقدمة، أو حتى بالأنظمة الشعبوية الوطنية الراديكالية في بلدان العالم الثالث.

والسؤال المركزي الذي أطرحه هنا هو: هل تتطور الصين نحو نظام مُثبَّت من الرأسمالية، أو هل ما زالت تسير نحو مستقبل ممكن من التحول إلى الاشتراكية؟

ولا أنظر في هذه القضية من وجهة نظر الاحتمالات "المتوقعة"، وإنما أنظر إليها من وجهة نظر مختلفة تماماً، وهي: ما التناقضات والصراعات التي تجري في الصين المعاصرة؟ ما نقاط القوة والضعف في الطريق المتبع (وهو رأسمالي إلى حد كبير)؟ وما نقاط القوة في يد القوى المعادية للرأسمالية (الساعية نحو الاشتراكية، على الأقل)؟ وما هي الشروط لانتصار الطريق الرأسمالي، وما أشكال الرأسمالية المثبتة بدرجة أو بأخرى التي يستطيع إقامتها؟ وما الظروف التي تسمح للحظة الراهنة أن تنعطف في اتجاه يسمح لها بأن تصبح مرحلة (طويلة) في الانتقال (الأكثر طولاً) نحو الاشتراكية؟

ولا تستطيع الروح النضالية، التي تضع قدراتها التحليلية في خدمة نضالها من أجل التغيير أن تتجنب تقدير التوقعات، على الأقل لضرورة حساب فرص نجاح الخط الذي تعارضه في مقابل الخط الذي تتبناه. ولكنها، بنفس القدر، لا تستطيع الاكتفاء "بتوقع المستقبل" كما قد يفعل مراقب محايد. بل سينصب اهتمامها الأساسي على كيفية التأثير على مجرى التاريخ، ويلزمها لذلك، عدم الاكتفاء بمجرد قراءة مسار التطور.

لقــد اخـــتارت الطبقة الحاكمة الصينية الطريق الرأسمالي، إن لم يكن منذ أيام دنج، فعلـــي الأقـــل بعده، ولكنها لا تعترف بذلك. والسبب في ذلك أنها تستمد شرعيتها بالكامل مـــن الثورة، وهي لا تستطيع التنكر لهذه الثورة، لأن هذا التنكر يعني الانتحار. لقد كانت الثورة الصينية، مثلها في ذلك مثل الثورة الفرنسية، الحدث الأكبر، والانقطاع الحاسم في تاريخ الشعبين. ويعود الفضل في دخول كلا الشعبين الحاسم والواعي من أبواب التاريخ إلى هاتين الثورتين، مهما شابهما من قصور، بل من الإحباط من بعض النولحي. وهاتان الـــثورتان "مقدســـتان"، مهمـــا حاول بعض المثقفين الرجعيين النيل منهما، أو حتى إنكار مداهما.

ولكنـــنا يجـــب أن نحكـــم على البشر ــ والقوى السياسية التي يمثلونها ــ بناءً على الأفعـــال لا الأقـــوال. ولمـــا كـــان ذلك كذلك، يصبح السؤال الواجب الإجابة عنه متعلقاً بمســـتقبل هـــذا الاختيار الأساسي القائم في الواقع. إن المشروع الحقيقي للطبقة الحاكمة الصـــينية ذو طبيعة رأسمالية، وبذلك تكون "اشتراكية السوق" مجرد طريق مختصر لبناء الهـــياكل الأساسية للرأسمالية ومؤسساتها، مع التقليل بقدر الإمكان من الاحتكاكات والآلام المصـــاحبة للـــتحول إلى الرأسمالية. وهذا الأسلوب يقف على خط النقيض من الأسلوب الـــذي اتبعـــته الطبقة الحاكمة الروسية التي اختارت التنكر للثورة والتطورات اللاحقة لها والتـــي سمحت لها بالتحول إلى طبقة جديدة مرشحة لأن تصبح برجوازية. وتتبع الطريقة الروســـية أســـلوب "العـــلاج بالصدمة"، ولا يمكن الجزم بأن التاريخ سيسمح لهذه الطبقة بتحقـــيق النجاح بهذه الطريقة، وبناء شكل مدعم من أشكال الرأسمالية يضمن لها الاحتفاظ (لبعض الوقت) بسلطتها الطبقية، وهذا ليس موضـــع اهتمامي هنا.

لقـــد اخـــتارت الطبقة الحاكمة الصينية طريقاً جد مختلف. وأعتقد أن جزءً كبيراً من هذه الطبقة يعرف أن الخط الذي تحاول السير به للأمام يؤدي إلى الرأسمالية، وهو يتمنى ذلـــك، حتى وإن كان جزء آخر (في الأقلية بالتأكيد)، ما زال أسيراً للحديث الرنان حول "الاشتراكية بالطريقة الصينية". وتعرف الطبقة الحاكمة الصينية كذلك ــ على الأرجح ــ أن شـــعبها متمســـك "بقيم الاشتراكية" (والمساواة على رأسها)، وبالمكتسبات الحقيقية التي ارتبطـــت بهـــذه القـــيم (وخاصة حق جميع الفلاحين في الحصول على الأرض). وهي تعرف، لذلك، أن عليها أن تتقدم نحو الرأسمالية بكل الحيطة، والتأني المحسوب.

وهنا يصبح السؤال هو معرفة ما إذا كانت ستتمكن من تحقيق أهدافها، وماذا ستكون عندئذ، السمات (المتميزة أو غير ذلك) للرأسمالية الصينية في طريق البناء، وخاصة مدى

ثباتها. أما القول بأن "الشعب الصيني لن يسمح بذلك"، فهي إجابة غير مقنعة حتى وإن كان ذلك ــ بصفة عامة ــ ليس أمراً مستحيلاً، ويتمناه الكثيرون، بل يناضلون لتحقيقه.

وللسير قدماً في المناقشة، يجب أن نتعمق في تحليل تناقضات الخط الرأسمالي، وفي نقاط الضعف والقوة لديه، وما يستطيع تقديمه في مجالات النمو الاقتصادي، والتنمية، وتحسين الظروف الاجتماعية، ومستوى المعيشة، وما لا يستطيع تقديمه. وهنا أيضا لا يجوز الاكتفاء بترديد القول بأن النظام الرأسمالي يقوم على أساس استغلال العمال، وإدانته لهذا السبب. وهذا القول حقيقي، ولكنه لا يمنع من استمرار النظام الرأسمالي، وتمتعه بالشرعية حتى في نظر الكثيرين ممن يستغلهم. فالطريق الرأسمالي يحتفظ بقوته، وبالتالي بجزء كبير من شرعيته، وثبات هياكله، بفضل قدرته على تحقيق نمو اقتصادي توزع مكاسبه المادية على الكثيرين وإن بكثير من التفاوت.

يتوقف بناء، وطبيعة، وشكل الهيكل الرأسمالي، ودرجة ثباته، على "التنازلات التاريخية المتبادلة" بين التحالفات الاجتماعية للكتل السائدة التي تتوالى على رأس النظام خلال تطوره. لقد حددت الظروف الخاصة لكل من هذه الطرق التاريخية (الإنجليزية، والفرنسية، والألمانية، والأمريكية،...)، السمات الخاصة بكل من هذه المجتمعات الرأسمالية المعنية. والنجاح في تحقيق هذه التطورات ــ المختلفة ــ هو الذي أدى إلى "تثبيت" الرأسمالية في بلدان المركز من النظام الرأسمالي العالمي (وهذا لا يعني أنها "أبدية"!).

ما هي الإمكانيات المتاحة أمام الطريق الرأسمالي في الصين اليوم؟ ليس من الصعب تصور قيام تحالفات بين سلطات الدولة، والطبقة الجديدة من "كبار الرأسماليين من القطاع الخاص" (وهم حتى اليوم يتكونون أساساً من الصينيين من الخارج، مع عدم استبعاد ظهور طبقة مناظرة من صينيي الداخل)، والفلاحين في المناطق التي زاد ثراؤها بفضل أسواق الحضر، والطبقات المتوسطة المزدهرة، فهذه التحالفات قائمة بالفعل. ولكن هذه الكتلة السائدة ــ الممكنة أكثر من كونها قائمة بالفعل ــ تستبعد الأغلبية العظمى من العمال والفلاحين. وعلى ذلك فالمقارنة مع التحالفات التاريخية التي عقدتها بعض البرجوازيات مع الفلاحين (ضد الطبقة العاملة)، وفيما بعد الحل الوسط التاريخي بين البرجوازية والطبقة العاملة في ظل الاشتراكية الديمقراطية، تبقى مفتعلة وهشة.

وهذا الضعف للكتلة السائدة الميالة للرأسمالية في الصين هو أساس الصعوبات التي تواجه الإدارة السياسية للبلاد. وسأترك هنا للمنظرين الدعاة الأمريكان، أن يروجوا لمقولاتهم المبتذلة عن المساواة بين الديمقراطية والسوق، فالرأسمالية تعمل أحياناً في

مواكـــبة ممارسات سياسية ذات شكل ديمقراطي معين، طالما استطاعت أن تسيطر على هـــذه الممارسات، وأن تمنع "الانحرافات" (المعادية للرأسمالية) التي تصاحب الديمقراطية بالضـــرورة. فـــإذا لم تتمكن من ذلك، تخلت الرأسمالية بكل بساطة عن الديمقراطية، ولم تجد أية غضاضة في ذلك.

وتُعرض مشكلة الديمقراطية في الصين بعبارات أكثر تعقيداً، ويعود ذلك إلى ميراث الدولـــية الثالثة (وتعاليم الماركسية اللينينية، والماوية)، ومفاهيمها الخاصة عن "دكتاتورية البروليتاريا"، و"الديمقراطية الاشتراكية" المزعومة. وهذا ليس موضوعي هنا (وقد عالجته فـــي موضع آخر). ولكنه من الواضح أن من الصعب التوفيق بين هذه الأشكال السياسية وبيـــن الاختـــيار الرأسمالي الذي يتضح أكثر فأكثر. وكيف يحتفظ الحزب-الدولة باسمه (الحـــزب الشـــيوعي!)، وبانتمائه لماركس وماو، مهما كان ذلك من باب الطنطنة اللفظية لـــيس إلا!؟ وهـــل يمكـــن التخلي عن هذه الانتماءات لصالح بعض أشكال "الديمقراطية الغربـــية" في ظروف البلاد؟ أشك في ذلك لا بسبب الاعتبارات التاريخية المتخطية للثقافة (مـــن عيـــنة: "أن الديمقراطـــية مفهـــوم غريـــب عن الثقافة الصينية")، وإنما بسبب أن الصـــراعات الاجتماعـــية التي ينتظر أن تخوضها الطبقات الشعبية لن تجعل ذلك ممكناً. فعلـــى الصـــين أن تبـــتدع شكلاً جديداً من الديمقراطية، يرتبط باشتراكية السوق بصفتها مرحلة من التحول طويل المدى نحو الاشتراكية، وهو ما سأعود له لاحقاً. وإذا لم يحدث ذلك، لا أجد مفراً من سلسلة لا تنتهي من أشكال الحكم الأتوقراطي، تتخللها بعض مراحل "الديمقراطية المحدودة" غير المستقرة، طبقاً للسائد في البلدان الرأسمالية من العالم الثالث.

وتـــتوقف الإمكانـــيات الاقتصادية للطريق الرأسمالي في الصين، ومجموعة أشكال الإدارة السياسية المرتبطة بها ـــ جزئياً على الأقل ـــ على ظروف اندماج هذه الرأسمالية فـــي النظام الرأسمالي العالمي القائم حالياً ومستقبلاً، وسأعود لهذا الموضـــوع متعدد الأبعاد لاحقـــاً. فالأمـــر لا يتعلق بالأبعاد الاقتصادية لهذا الاندماج فحسب، فالأبعاد الجيو سياسية لهـــذا الاندماج لا تقل أهمية. وكما هو معروف، فقد صرحت الولايات المتحدة على لسان رؤســـائها بـــوش الأب، وكلينتون، وبوش الابن، أنها لن تسمح بقيام قوة عظمى صينية، حتى لو كانت رأسمالية.

ويزدهـــر الحديـــث الرنان عن تنوع أشكال الرأسمالية في أنحاء العالم اليوم، ويرتبط هـــذا الحديـــث كثيراً بإشارات أقرب إلى التعاويذ إلى درجات مزعومة من الخصـــوصية، يســـتغلها البعض بدرجة واضحة من الانتهازية السياسية. والصين ليست استثناءً في هذا الشـــأن، ونـــادراً ما يجري التعبير عن "الطريق الصيني" ـــ وهو رأسمالي دون الإفصاح

عــن ذلك لدى البعض، واشتراكي بالتأكيد لدى البعض الأخر ــ بما يكفي من الدقة لمنع هذه الاستخدامات الانتهازية.

التنوع من سمات الطبيعة، والقول بتنوع المجتمعات الرأسمالية يعتبر من نافلة القول. وبالطــبع تخــتلف الرأســمالية "الرينانية" (بدلاً من القول الرأسماليتين الفرنسية والألمانية ســئلا نغضب دعاة التقارب الفرانكو-ألماني)، عن الرأسمالية "الأنجلوسكسونية" (وحتى هنا نجد تفاوتاً بين الرأسمالية الإنجليزية وزميلتها في الولايات المتحدة). ولهذا فضلت أن أنقل الجدل في الموضوع من مستوى وصف الواقع إلى مستوى التحليل التاريخي للثقافات السياســية التي أنتجتها الصراعات الاجتماعية المصاحبة لنشأة الحداثة (انظر: س. أمين، "مــاركس والديمقراطية"؛ وس. أمين، "الرشاد"). ودون تكرار الحجج التي قدمتها في تلك المناســبة، ســأكتفي هنا بتلخيص مضمونها بالتأكيد على التباين بين أيديولوجيتي أمريكا الشــمالية وأوروبــا. فــالأولى لا تعــترف إلا بقيمتين أساسيتين، وهما: الملكية الخاصة والحــرية (ونعني بالأخيرة حرية استخدام الملكية الخاصة بلا قيود). أما الثانية فتعترف بقــيمة للمســاواة، يحتاج الأمر إلى تنظيم الصدام بينها وبين الحرية، بوضع بعض القيود علــى الملكية (التي وضعت الثورة الفرنسية بدلها الإخاء). بل لقد وضعت هذا التباين في قلب التناقض بين أوروبا والولايات المتحدة، الذي لا أرجعه إلى تناقض بين مصالح رأس المــال الســائد، نظــراً لأن الإمبرياليــية الجماعية للثالوث (الولايات المتحدة، وأوروبا، واليابان)، قد حلت محل الإمبريالية التاريخية (س. أمين، ما بعد الرأسمالية الشائخة).

وبــنفس الدرجــة من الأهمية، إن لم يزد، يقوم التباين بين رأسماليات التخوم (وهي تخــتلف فيما بينها في الزمان والمكان)، ورأسماليات المركز. وهو تباين تتغير أشكاله من مرحلة لأخرى من مراحل توسع رأس المال العالمي الإمبريالي دوماً (بمعنى المستقطِب)، ولكــنه تباين دائم التعمق. وفي هذا المجال، لا يختلف المستقبل عن الحاضر أو الماضي، نظراً لأن الاستقطاب من الطبائع الأصيلة للرأسمالية. ولن أتوسع هنا في الأشكال الجديدة مــن التبايــن بيــن المركــز والــتخوم التــي تتشكل حول الاحتكارات الجديدة للمركز (التكنولوجــيا، والحصــول علــى الموارد الطبيعية، والاتصال والمعلومات، والتحكم في الــنظام المالــي العالمي، وأسلحة الدمار الشامل)، والتي تحل محل الاحتكارات الصناعية البســيطة للحقــب الماضية. وفي هذا المجال، فإن الحديث عن "البلدان البازغة" يعتبر من قبــيل اللغــو الفارغ، فالأمر يتعلق ببلدان هي أبعد ما تكون عن "اللحاق"، وإنما هي تبني رأسمالية التخوم للغد. والصين ليست استثناءً في هذا المجال.

والحديث عن البعد الثقافي، الحقيقي أو المزعوم، والتنوع الذي يفرضه على طرائق الرأسمالية (أو الاشتراكية)، يتخذ شكلاً طقسياً في التعبير، وانتهازياً في محاولة تبرير ما يدافع عنه، بقدر ما يعتبر "الثقافة" ظاهرة ثابتة عابرة للتاريخ، وهو الفرض الضروري لكل الأصوليين (من بوش إلى بن لادن). فلنتجاهل هذه "الموضة" حتى نطرح السؤال الحقيقي، ألا وهو التفاعل بين الحضارات وتحولها المستمر، وهما ظواهر لا يعنى بها الخطاب السائد.

وبنفس الدرجة من الابتذال، التباين المزعوم بين "الرأسمالية العادية" (طبقاً للنموذج المثالي لفيبر)، و "الرأسمالية الشعبية" التي يزعمون أن الملكية فيها موزعة، دون مساواة، ولكن على نطاق واسع على الأقل (حيث يكون المواطن عاملاً ومالكاً لأسهم في الوقت نفسه، على طريقة نظرية "تراكم الذمة المالية"، وغيره من أنواع الخطاب الرائجة هذه الأيام).

وعلى الرغم من جميع هذه التنويعات والمتغيرات، الماضي منها والمستقبل، المركزي منها والهامشي، فإن الرأسمالية تفرض مجتمعاً (وليس مجرد اقتصاد) مؤسس على التغريب (الاستيلاب) الاقتصادي والتجاري، وهو الناتج الأصيل لخضوعها لمتطلبات التراكم.

والاشتراكية تعني قبل كل شيء تحرير الإنسانية، وبالتالي بناء شكل من تنظيم المجتمع متحرراً من الخضوع لمتطلبات التراكم الرأسمالي، وبذلك تكون الاشتراكية والديمقراطية غير قابلين للانفصال.

ولن أكرر هنا ما كتبته في موضع آخر بشأن طبيعة نظامي العالم السوفييتي، والصين الماوية، وأهدافهما الأولية، ثم تطورهما (أو انحرافهما)، ومسئولية الظروف في تحولهما تحت ضغط ضرورة "اللحاق"، وكذلك بشأن أيديولوجيات الحركة العمالية والاشتراكية للدوليتين الثانية والثالثة. ولكنني أذكّر فقط بأنني قد لفت النظر إلى عدم الوقوع في الخطأ التبسيطي بالخلط بين التخطيط المركزي الذي مورس كاستجابة ضرورية (وفعالة من وجهة نظري) للظروف الآنية، وبين "تحقيق الاشتراكية"، كما زُعِم بعد ذلك (انظر المقال السابق).

والاشتراكية "المتحققة"، إذا أمكن إطلاق هذه التسمية على نظام اجتماعي معين، لا بد أن تكون عالمية بأكثر من الرأسمالية (التي تنتج عالميتها الناقصة والمتحيزة، بالضرورة الاستقطاب المركز/التخوم الأصيل في طبيعتها). وهذه الاشتراكية لا يمكن وصفها مقدماً بتعبيرات ترسم أشكالاً محددة من التنظيمات والمؤسسات المكتملة، وإنما تعبر عنها

المبادئ التي يُفترض أن توجه خيال الشعوب الخلاق، وممارستها لسلطاتها التي تمنحها إياها ديمقراطية دائمة التعمق، ولا نهاية لها. وعلى هذا المستوى، يقدم حلم اليوطوبيا الخلاق الماركسي الإلهام (مع التسليم بأن كون المرء ماركسياً لا يعني التوقف عند ماركس، وإنما البدء به)، وكذلك لاهوت التحرير، للتأمل، أكثر بكثير مما تقدمه سوسيولوجيا فقيرة تدعي أنها واقعية.

وسيكون الطريق نحو هذه الاشتراكية طويلاً، وأكثر طولاً (واختلافاً)، من الطرق التي تخيلتها الدوليتان الثانية والثالثة (انظر س. أمين، تحديات العولمة، الفصل الأخير: العودة لموضوع الانتقال") ومن هذا المنظور، يمكن أن تكون "اشتراكية السوق" مرحلة أولى في هذا الطريق. ولكن هناك شروط لتحقيق ذلك، أجملها في الاقتراحات الثلاثة التالية.

الأول هو خلق لأشكال من الملكية الجماعية والمحافظة عليها ودعمها طوال عملية التطور الاجتماعي. ويمكن لهذه الأشكال، بل يجب، أن تكون متعددة: وتعود إلى الدولة، وكذلك إلى الجماعيات الإقليمية، أو جماعيات العمال أو المواطنين. ولكن لكي تعمل هذه الوحدات بكل المسئولية التي يقتضيها نظام التبادل التجاري، يجب أن تكون أشكالاً حقيقية من الملكية (حتى إن لم تكن خاصة)، وليس كتعبير عن سلطة غير واضحة المعالم. ولا أقبل في هذا الشأن، التبسيط السائد ـــ الذي ابتدعه فون ميزس، وفون هايك ـــ بالتسوية بين الملكية والملكية الخاصة. وهذا التبسيط المخل ينبع من الخلط بين التخطيط المركزي على النمط السوفييتي والاشتراكية. وهنا نجد النقيضين يقفان على أرضية واحدة. ومع ذلك، فسيادة الملكية الجماعية لا تستبعد تخصيص مكان للملكية الخاصة، لا فقط "الملكية الصغيرة" المحلية (حرفيون، وشركات صغيرة ومتوسطة، وتجارة وخدمات صغيرة)، وإنما كذلك، "شركات كبيرة"، بل ربما اتفاقات مع رأس المال الكبير متعدي الجنسية، وذلك بشرط التحديد الدقيق للإطار الذي يُسمح فيه لها بالعمل.

وذلك لأنه من الضروري تقنين الأسلوب الذي يمارس به دور "المالك" (الدولة، أو الجماعيات، أو الخاص). ونصوغ هذا الاقتراح الثاني هنا بشكل غير محدد، حيث يحتاج تحديده أن نأخذ في الاعتبار الظروف الموضوعية الملموسة في المراحل المتتالية، وفي الوقت نفسه، الرؤية الأبعد للهدف الاشتراكي. وبعبارة أخرى، يجب أن يعني التقنين الجمع بين عاملين متصارعين هما: متطلبات التراكم ذي الطبيعة الرأسمالية (رغم الطبيعة الجماعية للملكية)، والتفعيل المتتالي لقيم الاشتراكية (وأولها المساواة، واندماج الجميع في عملية التغير، والخدمة العامة بأرقى معاني الكلمة).

ويتعلق اقتراحي الثالث بالديمقراطية، التي لا يمكن الفصل بينها وبين مفهوم التحرر. وهنا لا تبقى الديمقراطية وصفة نهائية موضوعة. وكل ما يلزم هو "تطبيقها"، وإنما عملية مستمرة وغير منتهية. وهذا ما يجعلني أفضل تعبير "المقرطة". وهذه تعني الجمع، بأشكال تــزداد تعقيداً وغنى باستمرار، بين المتطلبات الحتمية للتعبير عنها على شكل "إجراءات" محددة (أي بعبارة مبسطة، دولة القانون)، وبمضمون "جوهري". وأعني بذلك قدرة عملية المقــرطة هــذه، علــى دعــم تأثــير قيم الاشتراكية على عملية اتخاذ القرار على جميع المستويات، وفي كل المجالات.

هــل كــان باســتطاعة الاتحــاد السوفييتي أن يتطور في هذا الاتجاه، أي أن يحقق إصــلاحات تتــيح له تجــاوز حــدود التخطيط المركزي بالطريقة التي سار بها، ودولة الحــزب، الــذى أعلن نفسه "طليعة المجتمع"؟ وينصب هذه السؤال اليوم، على الماضي، الــذي يشير على أية حال، إلى أنه عندما اتجه إلى "الإصلاحات"، لم يسر في هذا الاتجاه، وإنمــا عملــت الإصــلاحات على استمرار النظام الذي كان قد وصل إلى نهاية حدوده التاريخية.

أما الصين الحالية، فقد خرجت فعلاً عن نطاق "اشتراكية السوق" كما نحددها هنا، إذ تقدمت على طريق الرأسمالية، بقبولها ــ من ناحية المبدأ ــ فكرة إحلال الملكية الخاصة محــل ســيادة الملكية الجماعية، والعامة. ويؤكد الكثير من المنتقدين، وخاصة الصينيين منهم، أن "الوقت قد فات"، ولديهم من الوقائع الملموسة ما يدعم وجهة نظرهم. ولا أوافق تمامــاً علــى وجهة النظر هذه، فطالما استمر الاعتراف بالمساواة في حق الوصول إلى الأرض، واســتمر تطبــيقه عملــياً، فإنــي لا أعتقد أن الوقت قد فات لكي يؤثر النضال الاجتماعي على تطور لم يُحسم بعد. وهذه وجهة نظر وليام هِنتون كذلك، وسأقدم الحجج على ذلك في القسم التالي.

كــان تعــداد شعب الصين عام ٢٠٠٠، ألف ومائتي مليون نسمة، ثلثاهم من سكان الــريف (٨٠٠ مليون). ولا يُتوقع على الإطلاق أن يعمل نمو الحضر على تخفيض هذا العدد بحلول عام ٢٠٢٠، أي خلال عشرين عاماً، حتى إن كانت نسبتهم إلى عدد السكان الكلي ستقل بعض الشيء.

وإذا افترضــنا معــدلاً للــنمو السكاني مقداره ١،٢ % سنوياً، لبلغ عدد السكان عام ٢٠٢٠، ألــف وخمســمائة وعشرون مليوناً. ولنسلم بأن الصين ستحافظ على معدل نمو لصناعاتها وخدماتها الحديثة في الحضر بمعدل سنوي ٥ %، ولا يمكن تحقيق ذلك بمجرد التوســع الكمي (أي "ذات الصناعات والخدمات" الحالية ولكن أكثر عدداً)، وإنما بأسلوب

أكثر كثافة عن طريق رفع إنتاجية العمل (بمعدل حوالي ٢ % سنوياً). وفي هذه الحالة سيرتفع العرض لفرص العمل بالحضر بمعدل حوالي ٣ % سنوياً، وهذا يسمح للمناطق الحضرية باستيعاب حوالي ٧٢٠ مليون فرد. ويشمل هذا العدد الحالي ذاته من سكان الحضر العاطلين عن العمل، أو الذين يمارسون أعمالاً هامشية، أو في القطاع غير الرسمي (وهو عدد ليس بالقليل)، ولكن نسبتهم ستكون أقل من الحالية بكثير، وهي نتيجة جيدة لحد كبير.

وبعملية طرح بسيطة، نجد أن سكان الريف سيبقون كما هم الآن ٨٠٠ مليون فرد، ولكن نسبتهم إلى العدد الكلي ستهبط من ٦٧ %، إلى ٥٣ %. وإذا اضطر هؤلاء إلى الهجرة إلى المدن لأنهم لا يستحوذون على الأرض، فإن السبيل الوحيد أمامهم سيكون الانضمام إلى سكان العشوائيات في المدن كما هو الحال منذ زمن طويل في بلدان العالم الثالث الرأسمالي.

وأي امتداد أطول للتقديرات (لأربعين عاماً مثلاً) سيؤكد هذه النتائج، فحتى في حالة أكثر التوقعات تفاؤلاً بافتراض عملية تحديث وتصنيع قوية، ومستمرة لا تعرقلها أية أحداث أو هزات سياسية أو اقتصادية، وطنية أو عالمية، حتى لو كانت عابرة، لا يمكن توقع انخفاض نسبة سكان الريف إلا ببطء شديد، على مدى قرن كامل مثلاً.

وهذه المشكلة لا تخص الصين وحدها، بل هي مشكلة العالم الثالث بأسره، أي ما يقرب من ثلاثة أرباع سكان العالم.

يعمل حالياً بالفلاحة البسيطة حوالي ٣ مليار من البشر، أي نصف سكان العالم. وتنقسم هذه الفلاحة بين تلك التي انتفعت من الثورة الخضراء (الأسمدة، والمبيدات الحشرية، والتقاوي المنتقاة)، وإن كانت لا تتمتع بمستوى عال من الميكنة، وتتراوح إنتاجيتها بين ١٠٠، و٥٠٠ قنطار (القنطار المترى يساوي ١٠٠ كيلوجراماً) للعامل الواحد، وتلك التي لم تلحقها الثورة الخضراء، وتتراوح إنتاجية الفرد فيها حول ١٠ قنطار للعامل. أما الزراعة الرأسمالية التي تخضع لمبدأ ربحية رأس المال، والمتمركزة بالكامل تقريباً في أمريكا الشمالية، وأوروبا، والمخروط الجنوبي من أمريكا اللاتينية، وأستراليا، فلا يعمل بها سوى بضع عشرات الملايين من المزارعين الذين لم يعودوا "فلاحين" بحق. ولكن إنتاجيتهم، بفضل الميكنة (التي يكادون يحتكرونها على المستوى العالمي)، والمساحة المتاحة لكل منهم، تتراوح بين ١٠ إلى ٢٠ ألف قنطار من الحبوب (أو ما يعادله) للعامل الواحد في السنة.

وتستطيع ما يقرب من ٢٠ مليون مزرعة حديثة إضافية، إذا حصلت على المساحات الكافـية (من الأراضي المنتزعة من الاقتصاد الفلاحي، وباختيار أجود الأراضي طبعاً)، وإذا توفـرت لها رؤوس الأموال اللازمة لتجهيزها، أن تكفي لتغطية كل الطلب المدعوم بقـوة شـرائية في المدن والذي يعتمد حالياً على الإنتاج الفلاحي. ولكن ما الذي سيحدث لهـذه المـليارات مـن المنتجيـن من الفلاحين غير القادرين على المنافسة؟ لا شك أنهم سيسـتبعدون خلال بضع عشرات من السنوات، وهي لحظة في حساب التاريخ. ما الذي سـيحدث لهـذه المـليارات مـن البشر، وأغلبهم في عداد الفقراء، ولكنهم على أية حال يطعمـون أنفسهم بقدر كافٍ، أو بالأرجح غير كافٍ (وثلاثة أرباع الجوعى في العالم هم مـن سـكان الـريف)؟ لا ينتظر لأي مستوى من التنمية الصناعية، المنافسة بدرجة أو بأخرى، خلال الخمسين عاماً القادمة، حتى لو تخيلنا معدلاً مفرطاً في التفاؤل قدره سبعة بالمائـة سنوياً لثلاثة أرباع الإنسانية، أن يستوعب حتى ثلث هذا الفائض. وهذا يعني أن الرأسمالية بطبيعتها غير قادرة على حل المشكلة الفلاحية، وأن كل المستقبل الذي تقترحه هـو كوكـب تحول إلى مجموعة من المدن العشوائية، ومليارات من البشر "الزائدين عن الحاجة".

إن الاسـتراتيجية التي يرغب رأس المال المسيطر في فرضها اليوم، ليست أقل من مثيلـتها الـتى فُرضت فى انجلترا تحت اسم "تسييج المزارع" (enclosure) يتم تعميمه الآن علـى مسـتوى العالم. لقد وصلنا إلى النقطة التي عندها يحتاج الأمر، من أجل فتح مجـال جديد لتوسع رأس المال (تحديث الإنتاج الزراعي)، إلى تدمير مجتمعات بأسرها. عشـرون مليوناً من المنتجين الأكفاء الجدد (خمسون مليوناً بإضافة عائلاتهم)، في مقابل عـدة ملـيارات مـن البشر المستبعدين. والبعد الخلاق لهذه العملية، لا يتجاوز نقطة في المحـيط مـن التخريـب الذي تستلزمه. وأستنتج من ذلك أن الرأسمالية قد دخلت مرحلة الشـيخوخة الهابطـة، حيـث لا يستطيع المنطق الذي يحكم هذا النظام، أن يضمن مجرد الـبقاء لنصـف سكان العالم. لقد تحولت الرأسمالية إلى البربرية، وهي تدفع مباشرة إلى الإبـادة الجماعية، وأصبح من الضروري أكثر من أي وقت مضى، أن يحل محلها منطق آخر للتنمية، يتمتع بدرجة أفضل من الرشاد.

ويجادل المدافعون عن الرأسمالية بأن المشكلة الفلاحية في أوروبا قد وجدت حلها في الهجـرة من الريف، فلماذا لا تكرر بلدان الجنوب هذا النموذج متأخرة عن بلدان الشمال بقـرن أو قرنيـن من الزمان؟ وهم يتجاهلون هنا أن الصناعات والخدمات الحضرية في أوروبـا القرن التاسع عشر كانت تحتاج إلى أيدٍ عاملة كثيرة، وأن ما زاد عن ذلك هاجر

إلـــى الأمريكتيـــن بكثافة. والعالم الثالث اليوم، لا تتوفر له هذه الظروف، وإذا حاول أن يكون منافساً، كما يؤمر بذلك، فإن عليه أن يستخدم تكنولوجيات حديثة لا تحتاج إلا لأيدي عاملـــة قليلة. فالاستقطاب الناتج عن التوسع العالمي لرأس المال لا يسمح للجنوب بتكرار نموذج الشمال بقدر من التأخير.

إذن ما العمل؟

لا مـــناص من القبول باستمرار الزراعة الفلاحية طوال المستقبل المرتقب في القرن الواحـــد والعشـــرين، وذلك لا بسبب الحنين الرومانسي للماضي، وإنما ببساطة لأن حل المشـــكلة يقتضـــي تجاوز منطق الرأسمالية، حيث لن يتحقق إلا في إطار التحول الطويل نحو الاشتراكية في العالم. ولذلك يجب استنباط سياسات لتقنين العلاقات بين "السوق" وبين الزراعة الفلاحية. وعلى هذه التقنينات، المتخذة بشكل فردي يتواءم مع الظروف المحلية، أن تحمـــي الإنـــتاج الوطني، وتضمن بذلك الأمن الغذائي للأمم، وتحميها من آثار سلاح الـــتجويع الـــذي لا تتورع الإمبريالية عن استخدامه، أي بعبارة أخرى، فك الارتباط بين الأسعار الداخلية، وما يطلق عليه السوق العالمي. وعلي هذه التقنينات كذلك ــ عبر زيادة فـــي إنتاجـــية الـــزراعة الفلاحية، بطيئة ولا شك، ولكن مستمرة ــ أن تسمح بالتحكم في انـــتقال السكان من الريف إلى المدن. ومن المفهوم طبعاً، أن الارتباط بين تنمية الزراعة الفلاحـــية والتصـــنيع الحديـــث، يجب أن يكون جزءً من الرؤية المستقبلية الخلاقة لفكر اشـــتراكي مـــتحرر من أسلوب التبذير السفيه، الأصيل في أسلوب الرأسمالية المركزية، الذي لا يمكن تصور أن يُعمم على عشرة مليارات من البشر.

إن "المشكلة الزراعية" أبعد ما تكون عن إيجاد الحل الملائم، بل ما زالت تشكل تحدياً رئيسياً للإنسانية في القرن الواحد والعشرين، والحلول التي ستطرح لهذه المشكلة، ستشكل مجرى التاريخ بشكل حاسم.

والصين تملك في هذا المجال نقطة ثمينة ــ وهي ميراث الثورة ــ تسمح لها بإيجاد أحد "النماذج" الممكنة لما يجب عمله. إن الحصول على الأرض، هو في واقع الأمر، أحد الحقـــوق الأساسية لنصف البشرية، والاعتراف بهذا الحق، هو أحد شروط بقائها على قيد الحـــياة. ومـــع ذلك، لم ترد أية إشارة لهذا الحق في الشرعة الدولية لحقوق الإنسان للأمم المـــتحدة! ولكـــنه مُعـــترف به حتى اليوم في الصين (وفي فيتنام). وسيكون وهماً كبيراً الاعـــتقاد بـــأن التخلي عن هذا الحق، أي بتحويل الأرض إلى سلعة كما يقترح المدافعون عن الرأسمالية في الصين وغيرها، "سيعجل بعملية التحديث".

إن تحديــث الزراعة هو بالفعل أحد التحديثات الأربعة التي عبر عنها تشو إن لاي. وكــون هذا التحديث أمراً ضرورياً لا يعني أن النمو الضروري للإنتاج الزراعي يقتضي التخلــي عــن الحــق في الأرض للجميع لمصلحة البعض. فهذا الاختيار سيعطي بالتأكيد زيــادة كبيرة في إنتاج البعض، ولكن على حساب الركود للكثيرين، والأغلب أن المتوسط الــذي ينــتج عــن هذه الزيادة بالنسبة لمجموع سكان الريف الباقين في قراهم، أو الذين هاجروا إلى العشوائيات، سيبقى ضئيلاً على المدى الطويل.

وهذه الحقيقة لا تقلق المدافعين المتشددين عن الرأسمالية، فالتراكم وإثراء البعض هو القــانون الوحــيد الــذي يعترفون به، أما استبعاد "غير المفيدين" حتى إذا بلغوا المليارات فليس بالمشكلة التي تخصهم.

ويكشــف تاريخ الصين خلال نصف القرن المنصرم أن طريقاً آخر يعمل على جذب مجمــوع الفلاحيــن إلــى عملية التحديث (وبالتالي يحترم حق الجميع في الحصول على الأرض)، يمكــن أن يعطي نتائج متميزة عند مقارنتها بالطريق الرأسمالي (والمقارنة بين الصــين والهند في هذا المجال ذات مغزى). ولختيار هذا الطريق لا يعني الأخذ بالسهل بيــن الأمور، فالاستراتيجيات، وآليات التدخل، والأشكال المؤسسية اللازمة لمنحه الكفاءة القصــوى المــرغوبة لا يمكــن رسمها بشكل نهائي قاطع، ولا تصلح في كل مكان (في مجمــوع المقاطعــات الصــينية مــثلاً)، وفي جميع مراحل التطور. ويكمن خطأ نموذج الكلخــوزات الســوفييتية، وكذلك الكوميونات الصينية، مثلها مثل التخطيط المركزي، في أنهــا اعتُــبرت حلــولاً نهائــية. ولنضم هنا إلى اقتراحات الكثير من منظمات الفلاحين الصــينية، وولــيام هِنــتون الذيــن يعملون حالياً على دعم حركة متنوعة من التعاونيات الاختيارية.

وســواء رضــينا أم أبيــنا، تــبقى "المشكلة الزراعية" أحد المحاور الرئيسية لتحدي التحديــث. والتعارض المركز/التخوم هو ذاته، لحد كبير، نتيجة متكررة لاختيار "الطريق الرأســمالي"، وآثــاره على مجتمعات التخوم كارثية بشكل مستمر. و "الطريق الفلاحي" المرتبط ببقية مكونات تنظيم مرحلة من "سوق اشتراكي"، هو الرد الوحيد، الكافي نظرياً، القــادر علــى إخــراج مجتمعات العالم الثالث من حالة "التخلف"، والبؤس المتزايد الذي يصيب المليارات من البشر، ومن حالة تهميش سلطة حكوماتها في المجال الدولي.

إن إرث الثورة الصينية، يضغط بثقل إيجابي كبير، وسيستمر في ذلك.

إن النجاحات التي تحققت خلال العشرين سنة الماضية ــ النمو الاقتصادي المتوازن وغــير العــادي، والــنمو الحضري الضخم (انضمام ٢٠٠ مليون نسمة لسكان الحضر)،

والـــناجح بصفة عامة، واستيعاب التكنولوجيا بشكل فائق ـــ توصف بأنها "معجزة"، وهي ليســت كذلــك، فــبدون الثورة التي وفرت الظروف اللازمة لما تحققت. وقد أشرت في كتاباتـــي السابقة عن الصين لوجهة النظر هذه التي يشاركني فيها أغلب المثقفين الصينيين المحترميــن. ولا يدعـــي الجهــل بها إلا الدعاة من الإمبرياليين الأمريكان وأتباعهم من الأوروبيــن والصـــينيين. والنتائج الاجتماعية لهذه الفترة ـــ التى تجسدت فى إنماء عدم المســـاواة الاجتماعية، وبين الأقاليم، والبطالة وتدفق الريفيين على المدن ـــ والتي تناقَش كثــيراً (انظر مقالي السابق)، لا تقارن بالكوارث التي تُسجل في تجارب بقية العالم الثالث الرأســمالي، بما فيها تلك الموصوفة "بالمعجزات" (ولكنها بلا مستقبل). ويجهل الكثير من الصـــينيين هــذه الحقـــائق، ومن هذا المنطلق يقللون من قيمة نجاحهم. ولكن أي شخص يعــرف العالم الثالث، لا يستطيع تجاهل الفروق الضخمة بين الصين وبين بقية التخوم في النظام العالمي.

"الصـــين بلد فقير لا نرى فيه سوى عدد قليل من الفقراء." والصين تطعم ٢٢ % من سكان العالم مع أنها لا تمتلك سوى ٦ % من الأراضي القابلة للزراعة في الكوكب، وهذه هـــي المعجزة الحقيقية. وليس السبب الأساسي في ذلك هو عراقة الحضارة الصينية، لأنه إذا كـــان صـــحيحاً أن الصـــين كانـــت تمتلك قبل عصر الثورة الصناعية، مستوى من التكنولوجيا أكثر تقدماً من بقية مناطق العالم، إلا أنها قد تدهورت طوال قرن ونصف من الـــزمان، وبلغـــت درجة من البؤس الواسع النطاق، تقارن ببقية بلدان التخوم التي خربها التوســـع الاستعماري، كالهند وغيرها. وقد استعادت الصين عافيتها بهذا المستوى الذي لا يـــنكر بفضـــل ثورتها. وعلى الطرف الآخر من الأوضاع التي خلقها التوسع الرأسمالي العالمي، نجد البرازيل، وهي "بلد غني لا نرى فيه سوى الفقراء".

ولا يوجـــد سوى عدد قليل من بلدان العالم الثالث تعاني من الفقر فيما يتعلق بالنسبة بيـــن عـــدد الســـكان ومساحة الأراضي القابلة للزراعة كالصين، ولا تقارن بها في هذا الشـــأن، فـــيما أعلم، إلا فيتنام، وبنجلاديش، ومصر. وقد تشبهها بعض مناطق من الهند، وجزيـــرة جـــاوا، ولكن ليس الهند أو إندونيسيا في مجموعهما، ومع ذلك، نرى في الهند، ومصـــر، وبنجلاديش، وأمريكا اللاتينية بأكملها تقريباً (باستثناء كوبا)، مناظر من البؤس تصـــدم أي مراقـــب منصـــف. وأي مـــن جال في الصين، وقطع آلاف الكيلومترات بين مناطقها الغنية والفقيرة، وزار الكثير من مدنها الكبيرة، يجب أن يكون أميناً ويعترف بأنه لـــم يـــرِ بهـــا أبـــداً تلـــك المناظر من البؤس التي لا بد أن يقابلها من يزور الريف، أو

عشــوائيات المــدن فـــي العالم الثالث. ولا شك أن السبب وراء هذا النجاح للصين، هو ثورتها الفلاحية الجذرية، وضمانها لحق الجميع في الحصول على الأرض.

لقــد نقلــت الثورة الصينية مجتمع هذه البلاد إلى الحداثة، والمجتمع الصيني مجتمع حديــث بحــق، ويتضـــح هذا من جميع مظاهر تصرف مواطنيه. وأعني بالحداثة، ذلك الانقطاع التاريخي والثقافي الذي يجعل البشر يشعرون بالمسئولية عن تاريخهم (انظر س. أميــن، "تحديــات الحداثة ... الملحق؛ و "ما وراء الرأسمالية الشائخة"). وهي حداثة غير مكــتملة باستمرار، في الصين كما في غيرها، وهي تهيمن على الفكر، والأيديولوجيات، والتصرفات.

وهــذه الحداثـــة تفســر لماذا لا نرى في الصين التعبير عن أولئك المهووسين شبه المثقفيــن الذيــن تعــج بهــم البلدان الإسلامية، والهند الهندوسية، وبلدان أفريقيا جنوب الصـــحراء. ويعيش الصينيون حاضرهم، غير متأثرين بتلك الأنواع من الحنين إلى ماضٍ أســطوري معادٌ تشكيله، من التي تعبر عن روح العصر في بلدان أخرى، وهم لا يعانون من مشاكل "الهوية".

ومـــع أن الحداثة لا تؤدي بشكل تلقائي للديمقراطية، إلا أنها شرط ضروري لها، ولا يمكــن تحقــيقها بدونها، وليس هناك إلا القليل من مجتمعات بلدان تخوم العالم الرأسمالي التـــي حققــت هــذه القفزة إلى الحداثة (ولعل كوريا وتايوان تكون، على هذا المستوى، اســتثناءً لهــذه القاعدة لأسباب معقدة ليس هنا مجال تفسيرها). وعلى العكس، فالمرحلة الراهــنة تتمــيز بصــفة عامـــة، على هذا المستوى، بتراجعات مخيفة تعبر عن إفلاس الرأسمالية. وكما يقول جرامشي: "يموت العالم القديم، والجديد لم يولد بعد، وفي هذا الجو المضيء–المعتم، ترتع الوحوش."

وفـــي هــذا المجـــال، لا يؤدي الخطاب السائد حول الإرث الثقافي الذي يُزعم بأنه يلائم،أو لا يلائم الديمقراطية، إلا إلى المزيد من الارتباك. فهذا الخطاب يتجاهل الانقطاع الذي تحدثه الحداثة، ويمنح هذه "الثقافات" المزعومة، صفات ثابتة، عابرة للتاريخ.

والحداثـــة التي انغمست فيها الصين تمثل ورقة رابحة بالنسبة لمستقبلها، ولا أستطيع الجــزم بما إذا كانت ستحقق بالسرعة الكافية أمل شعبها في الديمقراطية، وابتداع الأشكال المحققـــة لها. ولكن هذا ليس من باب "المستحيل"، والأمر يتوقف لحد كبير على الارتباط بين الصراعات الاجتماعية والديمقراطية.

وقــد غـــيرت الثورة والانغماس في الحداثة الشعب الصيني بأكثر من أي شعب آخر في العالم الثالث المعاصر. والطبقات الشعبية الصينية لديها ثقة كبيرة بالنفس، وهي تعرف

كيف تناضل، وتعرف أن النضال يؤتي ثماره. وقد تخلصت لدرجة كبيرة من مواقف الخضوع التي يلاحظ المراقب المنصف بكل أسف، تفشيها في كثير من البلدان الأخرى. لقد أصبحت المساواة قيمة مهمة من الأيديولوجية العامة كما هو الحال في فرنسا (التي قامت هي الأخرى بثورة عظمى)، والتي لا نجدها في الولايات المتحدة (التي لم تقم بثورة).

وتؤدي هذه التغيرات العميقة في مجموعها إلى روح نضالية عالية، وتحدث الصراعات الاجتماعية بشكل يومي، وتعد بالآلاف، وكثيراً ما تأخذ طابعاً عنيفاً، ولا تفشل على الدوام. وتعرف السلطات ذلك، وهي تعمل جهدها على كبتها، أو تجنب تبلور جبهات نضال تتجاوز النطاق المحلي (بمنع التنظيم المستقل للطبقات الشعبية)، أو تخفيف أخطارها باستخدام فنون "الحوار"، والتلاعب. ولا تُعجب هذه الصراعات، على ما يبدو، المدافعين الغربيين عن "حقوق الإنسان". فالديمقراطية في خدمة الصراع الطبقي أمر لا يهمهم، بل لعلها تقلق البعض منهم. وفي المقابل، فإن المطلب الديمقراطي الذي يدافعون عنه جميعاً بشدة، ويصدعون أذاننا به، هو قضية "الليبراليين" الذين تحاول السلطة كذلك التخفيف من ضراوة دفاعهم عن فضائل الرأسمالية.

وتحتل القضية الوطنية كذلك، مكاناً مركزياً في المجادلات الصينية، وفي الصراعات السياسية التي تثور بين أنصار الخطوط المختلفة للتطور.

لقد تعرضت الصين للعدوان الإمبريالي المستمر منذ عام ١٨٤٠، وحتى ١٩٤٩، مثلها مثل جميع بلدان آسيا وأفريقيا. وعرف المعتدون كيف يقيمون تحالفات مع الطبقات الرجعية السائدة المحلية، من "إقطاعيين"، وكمبرادور (بل إن هذه التسمية كانت من صياغة الشيوعيين الصينيين)، ولوردات الحرب. وأعادت حرب التحرير التي قادها الحزب الشيوعي الصيني للصين كرامتها، ووحدة أراضيها (ولا تبقى بلا حل حتى اليوم سوى مشكلة تايوان). ويعرف جميع الصينيين ذلك.

وعلى الرغم من الروح الإقليمية التي تخلقها ضخامة البلاد بالضرورة، فإن الأمة الصينية (الهان) حقيقة واقعة (وأرحب بذلك). والمشكلتان القوميتان الوحيدتان اللتان تداران بطريقة قد تسمح بالنقاش، هم قضيتا التبت، والأويغور (المسلمين). وإن كنت لا أوافق بالمرة على وجهة نظر المدافعين المزعومين "عن الديمقراطية" الذين يمجدون — ويعملون في خدمة — "اللامات" و"الملالي" الذين، بالإضافة إلى ظلاميتهم، قد استغلوا دائماً، بوحشية همجية، شعوبهم إلى أن حررتهم الثورة الصينية منهم. وتستغل الإمبريالية باستمرار نقط ضعف النظام هذه.

وسأسير خطوة أخرى في التعبير عن توقعاتي، فقد أتيحت لي الفرصة لمناقشة مشاكل في غاية التنوع مع بعض القادة من ذوي المستوى المتوسط (وليس أكثر)، ممن يشغلون مراكز ذات طبائع مختلفة. وتقديري (ولعلني أعمم أكثر من اللازم؟) أن من يديرون الشئون الاقتصادية يميلون أكثر نحو اليمين، في حين أن من يمارسون السلطة السياسية لديهم وضوح كامل بالنسبة لنقطة أعتبرها أساسية، ألا وهي: أنهم بصفة عامة، يعتبرون التسلطية الأمريكية العدو الأول للصين (كأمة ودولة، لا لمجرد أنها "اشتراكية"). وهم يعلنون ذلك بصراحة، وكثيراً. ويدهشني كثيراً، على هذا المستوى، الفرق بين أقوالهم، وبين ما كان يقوله (عن اقتناع على ما يبدو) القادة السياسيون السوفييت، (ومن باب أولى قادة الديمقراطيات الشعبية). فقد بدا لي هؤلاء دائما غير واعين بالأهداف الحقيقية لواشنطن وحلفائها الغربيين من ورائها. والخطاب من عينة ما أعلنه جورباتشوف عام ١٩٨٥ في ريكيافيك ـ بسذاجة لا تُصدق ـ عن "نهاية" عداء الولايات المتحدة للاتحاد السوفييتي، أمر لا يمكن حدوثه في الصين. وقد كنت بغد هذا الخطاب بالصدفة في بيجين، وعبر جميع الصينيين عن اندهاشهم من هذه الحماقة، وزادوا قائلين بلا تردد: إن الولايات المتحدة هي عدونا، بل عدونا الأساسي، وستبقى كذلك.

ولدى الصينيين وعي قوي بالمكانة التي حازتها أمتهم عبر التاريخ، واسم بلادهم ، تشونج كو ـ لا يشير إلى أية "إثنية" متميزة، بل يعني "إمبراطورية الوسط" (واسم جمهورية الصين الشعبية، يُقرأ بالصينية: "الجمهورية الشعبية لإمبراطورية الوسط"!) وهم لم يتحملوا أبداً تدهور أمتهم. ولهذا السبب اتجهت الإنتلجنتسيا الصينية دائماً بأنظارها نحو "النماذج" الخارجية التي تصلح، في نظرهم، لاكتشاف ما يجب عليهم عمله ليعيدوا الصين إلى المركز اللائق بها في العالم الحديث. ومنذ الرابع من مايو ١٩١٩، كان هذا النموذج إما اليابان (في نظر الكومنتانج)، وإما روسيا الثورية (التي انتصر نموذجها في النهاية لأنها ربطت بين النضال ضد الإمبريالية، وبين تحول اجتماعي ثوري شارك فيه الشعب بأكمله). واليوم، واليابان في أزمة، وروسيا قد انهارت، وحتى أوروبا تجتهد في محاكاة الولايات المتحدة، يلوح خطر ألا ترى الصين الحداثة والتقدم إلا عبر "النموذج الأمريكي"، رغم أنه خصمهم كما كانت اليابان بالأمس. فالصين كأمة عظمى، لا تقارن نفسها إلا بأقوى من في الساحة.

ولا أقلل بالمرة من الأخطار الجسيمة التي تنطوي عليها هذه النظرة، فهي تغذي في الجيل الجديد وهم "الصداقة الأمريكية". وهي تساهم في نسيان الأهمية الحاسمة للتصدي لروح التسيد العدوانية الأمريكية التي تقف ضد إعادة بناء الحركة الدولية التضامنية

للشـــعوب. حيـــث تقـــف خلـــف الطبقات الحاكمة الأوروبية المتراصة خلف استراتيجية واشـــنطن للدفاع عن المصالح المشتركة لرأس المال المسيطر لإمبريالية الثالوث الجديدة، شـــعوب لا تـــنظر للحداثة بالمنظار الذي تريد النيولبرالية المعولمة، والمتأمركة، فرضـه. وخلـــف السلطات الكمبرادورية المتحفزة في بلدان العالم الثالث، توجد شعوب نجحت من قبل في دفع إمبريالية عصرها للوراء بتفعيل تضامن الشعوب الأفرو-آسيوية عبر حركة عـــدم الانحـــياز. وكان لبناء الصين لخط سكة الحديد بين تانزانيا وزامبيا (تانزام)، وهي المـــبادرة الوحـــيدة التي حررت بلدان الجنوب الأفريقي من التبعية لنظام حكم الأبارتهيد لجنوب أفريقيا، و كذلك لدور الأطباء الصينيين الذين تغلغلوا إلى القرى النائية في أفريقيا، أثراً كبيراً في اكتساب الصين في تلك الفترة شعبية كبيرة في أفريقيا. وإعادة الحياة لروح التضـــامن بين الشعوب الأسيوية والأفريقية في وجه العدوان الوحشي للتسلطية الأمريكية فـــي الحاضر والمستقبل، يمثل واجباً على أعلى درجة من الأهمية للاستراتيجية المعادية للاســـتعمار للصـــين وللآخريـــن. وهو الشرط لكي لا يتصدر المسرح في مجال مقاومة الإمبريالية أمثال صدام حسين، وبن لادن.

مـــدت جميع الثورات الكبرى ــ الفرنسية أو الروسية أو الصينية ــ بصرها إلى ما وراء "المتطلبات المباشرة للحظة"، والتحولات الضرورية العاجلة لمجتمعاتها. فجمهورية الإخـــاء الشـــعبية التي كانت ثورة ١٧٩٣ تريد بناءها "فوراً"، والشيوعية التي قام الروس والصينيون بثورتهم تحت لوائها، كانت اليوطوبيات الخلاقة المرتقبة في مستقبل بعيد.

وعلـــيه يجـــب ألا نندهش من أن جميع الثورات الكبرى، تلتها تراجعات، وحركات "إعـــادة"، و"ثـــورات مضادة". ولكن إذا كانت هذه التراجعات قد نجحت في إعادة البندول إلـــى الـــوراء، فإنهـــا لـــم تنجح في محو البذار الخصب للرؤى الثورية الواسعة الأفق. والثورات الصغيرة وحدها ــ التي قد لا تستحق الوصف بالثورة ــ مثل الثورة الإنجليزية "المجيدة" لعام ١٦٨٨، (ويا له من مجد)، أو الثورة الأمريكية التي لم تغير شيئاً من النظام الاجتماعـــي الاستعماري، واكتفت بنقل السلطة السياسية من الدولة الأم إلى المستعمرين، هي وحدها التي تستطيع أن تتفاخر بأنها "نجحت بنسبة ١٠٠ %"، لأنها لم تفعل أكثر من تسجيل ما كان سيحدث تلقائياً في المجتمع.

ومـــع ذلك فالتراجع شيء خطير على الدوام، فهو يهدد روسيا اليوم بالاندثار تقريباً كامـــة، دون ظهور أية إشارات على التعافي. وهو يهدد الصين بالغرق في مستنقع طريق رأسمالية التخوم التي لا مستقبل لها.

وليس من الصعب وضع قائمة بالظواهر السلبية التي تعبر عن الحقيقة القائمة فعلا. والتي تنذر بالأخطار.

والبرجوازية الصينية الجديدة لا تقل في أنانيتها وابتذالها عن البرجوازيات الكومبرادورية في بلدان العالم الثالث المعاصرة. وهي لا تحتل (حتى الآن؟) واجهة المسرح السياسي، ولكنها لا تُعدَم الوسائل (بالإفساد ضمن وسائل أخرى) للتأثير على القرارات.

ويبدي شباب الطبقة الوسطى المزدهرة مظاهر "الأمركة" السطحية في تعبيراتها المباشرة، ولكنها تخفي تباعداً خطيراً عن السياسة. وكان أبناء العمال يذهبون فيما مضى للاتحاد السوفييتي لتعلم صناعة محركات الطائرات. أما أبناء الطبقة الوسطى الجديدة، فيذهبون للولايات المتحدة لتعلم "إدارة" الفنادق!

وفي ظل هذه الظروف، يبقى مستقبل الصين محوطاً بالشك، فالنضال من أجل الاشتراكية لم يحقق الانتصار، كما أنه لم ينته بالهزيمة (حتى الآن؟). وفي رأيي أنه لن يُهزم إلا إذا قرر النظام الصيني يوما ما، التخلي عن ضمان الحق في الأرض لجميع الفلاحين، كما حاولت التدليل عليه أعلاه. وحتى الآن ما زالت الفرصة قائمة أمام الصراعات السياسية والاجتماعية للتأثير على مجرى التطورات.

وتعمل الطبقة السياسية الحاكمة على السيطرة على هذه الصراعات بالاتجاه إلى دكتاتوريتها البيروقراطية. وهناك جزءٌ من هذه الطبقة يعتقد كذلك أنه يستطيع باستخدام نفس الوسائل منع ظهور البرجوازية. والبرجوازية والطبقات المتوسطة في مجموعها ليست مستعدة للنضال من أجل الديمقراطية (على الطريقة الأمريكية)، فباستثناء بعض المُنظِّرين، تقبل هذه الطبقات دون اعتراض نموذج الأتوقراطية "على الطريقة الأسيوية"، بشرط أن تسمح لها بإشباع شهيتها كمستهلكين. أما الطبقات الشعبية فتناضل من أجل الدفاع عن حقوقها الاقتصادية والاجتماعية، فهل ستتمكن من توحيد معاركها، وابتداع أشكال ناجعة من التنظيم، ووضع برنامج إيجابي بديل، وتحديد مضمون الديمقراطية التي يمكن أن تخدمها، ووسائلها؟ يبدو لي هذا جميعه ممكناً جداً على المدى الطويل، أخذاً في الاعتبار ما تحدثنا عنه آنفاً بالنسبة للشعوب التي مرت بثورة عظمى، أما على المدى المتوسط، فلا أستطيع التكهن.

ولهذا يبدو لي أن كلاً من السيناريوهات الأربعة التي رسمتها في مقالٍ سابق ممكن التحقيق.

وأفضـــل هـــذه السيناريوهات ينطوي على الانعطاف في اتجاه بناء اشتراكية السوق بوصفها مرحلة في التحول الطويل نحو الاشتراكية العالمية.

أما الأسوأ، الذي لم تتخلَ الإمبريالية أبداً عن تحقيقه، فسينتهي بانفجار الصين، لأنها "قوة أكبر من اللازم"، في نظر حكام واشنطن.

وبيـــن هذيـــن الخيارين، يظل الإبقاء على "الحل الوسط" أو اتجاهه نحو اليمين، مع الحفـــاظ على وحدة البلاد، ودون إجراء تنازلات نحو الديمقراطية، هو البديل الأقرب إلى التحقق في المدى القصير. ويبقى أن هذه الحلول الوسط لا تستطيع أن تضمن، لا استقرار هـــذا الشـــكل الخاص من "الرأسمالية على الطريقة الصينية" (حتى مع تسميتها "الاشتراكية على الطريقة الصينية")، ولا حتى، في رأيي، التحديث الاقتصادي المتسارع.

النموذج الصيني في إطار العولمة

بقلـــــم: لين تشون
ترجمة: سعد الطويل

١-الوضع الحالي

حـــتى مـــن قبل أن تعرف نتائج التعداد الأخير، فمن المعروف أن سكان الصين يبلغ عددهـــم ١٢٣٠ مليوناً، أي حوالي ٢٢% من إجمالي سكان العالم. وتبلغ النسبة بين سكان الحضـــر إلى سكان الريف ٣:٧، حيث يعيش الكثير من سكان الريف في الواقع، في مدن جديدة تزدهر فيها الصناعات الريفية والحضرية. وكان متوسط معدل النمو السنوي للناتج القومـــي الإجمالي خلال السنوات ١٩٧٩ إلى ١٩٩٧، يتراوح بين ٩ و١٠ بالمائة. وبعد أحـــداث تيـــن أن منه عام ١٩٨٩، هبط هذا المعدل بمقدار ٣,٨% عام ١٩٩٠، ثم ارتفع بشـــكل حاد إلى ١٤،٢%عام ١٩٩٢، ثم تلا ذلك هبوط تدريجي بحوالي واحد بالمائة كل عام، ليبلغ عام ١٩٩٩، ٧,١%. والرقم الرسمي المعلن للنصف الأول من عام ٢٠٠٠ هو ٨,١% (وقـــد ارتفـــع الاســـتثمار بنسبة ١١%، والصادرات بنسبة ٣٨,٣%، والاستهلاك بنسبة ١٠,١% بفضل الارتفاع في الأجور، وتخفيض عدد أيام العمل الأسبوعية، ولزدياد عدد العطلات، وتحسين أوضاع الإسكان). وكان معدل التضخم ٢١,٧% في عام ١٩٩٤، ثـــم هبط إلى ٦,١% في عام ١٩٩٦، ولم تعد أسعار السلع إلى مستواها بعد الهبوط الذي حـــدث عام ١٩٩٧. والاقتصاد الصيني سابع اقتصاد في العالم من ناحية الحجم، وإن كان للـــناتج القومي الإجمالي يمثل أقل من ١٢ بالمائة من الإجمالي العالمي عند مقارنة القدرة الشـــرائية، ومتوسط دخل الفرد ٧٣٠ دولاراً فقط (وهو ما يقابل ١,٥٦% من دخل الفرد في اليابان، و٢,٣% من مثيله في الولايات المتحدة).

وتجـــاوز الناتج القومي الإجمالي للصين بقليل، ١٠٠٠ تريليون دولار، عام ٢٠٠٠، وكانـــت الـــزراعة تمثل ١٧,٧ % من هذا الرقم، والصناعة تمثل ٤٩,٣ % منه، وقطاع الخدمـــات ٣٣% (فـــي حيـــن يـــتراوح هـــذا القطاع بين ٦٠ و٧٠ % في الاقتصادات المـــتقدمة). وتجاوز الفائض التجاري للصين، عام ١٩٩٨، ٤٠ مليار دولار، في حين بلغ الاســـتثمار الأجنبـــي المباشر ٤٥ مليار دولار، أي حوالي ثلثي رؤوس الأموال الأجنبية التـــي دخلـــت البلاد. ويفوق احتياطي العملات الأجنبية حالياً ١٤٠ مليار دولار. وبسبب التغيـــيرات الهيكلـــية الصـــعبة، ولتأثرها بالأزمة التي تمر بها جارتها الآسيوية، تعاني

الصين منذ ١٩٩٧، من تباطؤ معدلات النمو. والارتفاع المصطنع لأسعار أراضي البناء، وتـراجع في دعم مشروعات القرى والمدن، وصعوبات في فرص التصدير. والانكماش وفقـدان فـرص العمل على نطاق واسع. ولم تبدُ علامات التحسن إلا في العام الماضي، حيـث لم تدفع الإجراءات الكينزية للحكومة، على المستوى الإجمالي. الاستثمار والطلب المحلييـن بما فيه الكفاية. وعلاوة على ذلك، فإن الإنفاق الحكومي على مشروعات البنية التحتـية مـثل مشروع إنشاء سد الأخاديد الثلاثة، أو حركة "استكشاف الغرب" الأخيرة، كثيراً ما تتسم باتخاذ قرارات غير سديدة، وتتأثر بأوضاع الفساد.

وفيما يتعلق بالتنمية البشرية، فقد ارتفع المستوى العام للمعيشة كثيراً خلال العشرين سـنة الماضـية، وتعتـبر الصـين من بين البلدان ذات "التنمية البشرية المتوسطة" طبقاً لمؤشـرات التنمـية البشـرية المعتمدة، وهي تسبق العشرات من البلدان التي تماثلها في مسـتوى الناتج القومي الإجمالي. وأصبح متوسط العمر المتوقع ٧٠ عاماً للرجال، و ٧١ عامـاً للنساء، وبلغت نسبة التعليم ٩٠ % للرجال، و ٧١ % للنساء. ووفقاً لتقرير البرنامج الإنمائـي للأمـم المـتحدة، خرجـت البلاد في المجال الديمغرافي، من فئة البلدان ذات الخصوبة المرتفعة والوفيات المرتفعة.

وقـد انتُشِل أكثر من مائتي مليون شخص من الفقر المدقع (وإن بقي ٤٢ مليوناً تحت مستوى خط الفقر في عام ١٩٩٩، طبقاً لبيانات مكتب الإحصاء الرسمي الصيني). ويشير الـتقرير، إلى أن خطة محاربة الفقر لعام ١٩٩٤، "تمثل التزاماً بالقضاء على الفقر المدقع بنهاية القرن العشرين، وهو التزام نادر من بلدان العالم". وتعترف الحكومة بأن المهمة لم تُـنجز بالكامل، وأنها لا تزال تحظى بنفس الأولوية في السياسة العامة. وعلى الرغم من أن الفقر في الريف قد انخفض بشكل كبير، إلا أن الدخل الحقيقي للفلاحين قد انخفض في السنوات الأخيرة بسبب الضرائب المغالى فيها، وغياب الحماية، ويزداد الفقر في الحضر بسبب فقدان الوظائف في القطاع العام.

ونظـراً لأن الاقتصـاد الصـيني يتميز بوفرة الأيدي العاملة، فعندما ينتقل مثل هذا الاقتصـاد من مرحلة شح العرض إلى وفرته، بل إلى ازدياد الطاقة الإنتاجية عن الحاجة فـي صناعات الشمس الغاربة (مثل صناعة النسيج وأغلبية العاملين بها من النساء)، فإن إعادة الهيكلة تزيد من تفاقم الأوضاع. وفي حين تخسر أكثر من نصف مؤسسات القطاع العـام وتسـتمر في العمل بفضل القروض من بنوك الدولة، فإنها تحقق ٤٥% من الناتج الاقتصـادي، و٥٥% من حصيلة الضرائب، و٧٠% من قيمة الأصول الصناعية، ويعمل بها أكثر من ٦٠% من القوة العاملة بالحضر، وأية عمليات "ترشيد" لها تؤدي إلى زيادات

كبيرة في أرقام البطالة. ويجب أن ننوه بأن الكثير منها لا تعاني من انخفاض الكفاءة، وإنما من عبء الخدمات الاجتماعية التي تقوم بها تقليدياً (مثل دور الحضانة والعيادات). كذلك أصبح جو الاقتصاد الكلي الذي تعمل فيه غير موات، فهي تحمل عبء الاقتصاد الوطني في الوقت الذي تتنافس فيه مع مشروعات المدن والقرى، والشركات الأجنبية التي تتمتع بمزايا ضريبية، وغيرها من الحوافز، والتي كثيراً ما لا تتحمل أعباء الخدمات للعاملين بها.

ومع ذلك فقد تجاوز عبء الدعم لشركات القطاع العام طاقة ميزانية الدولة، وقدرة البنوك على التمويل. وتتأرجح السياسة حالياً بين أسلوب إعلان الإفلاس المخطط أو الاندماج، وبين تحويل الديون إلى مساهمات رأسمالية"، وهي تميل إلى "التمسك بالشركات الكبرى، والتخلص من المشروعات الصغيرة". ويؤدي "إعادة تشكيل رأس المال" إلى ضرورة المحافظة على أصول الدولة، وتحويل المشروعات التي تشمل هذه الأصول إلى شركات حديثة، وينتظر أن تمثل هذه الشركات "حقوقاً واضحة للملكية، وواجبات ومسئوليات محددة، والفصل بين الملكية والإدارة، والإدارة العلمية"، كما جاء في اقتراحات مجلس الدولة لعام ١٩٩٣.

وهناك عدد من الاعتبارات العملية التي تجعل من المستحيل عملياً إصلاح القطاع العام، وأهمها احتمال حدوث قلاقل عمالية، وفقدان الاستقرار الاجتماعي، فقد كان عدد العاطلين عن العمل ١٠ ملايين في عام ١٩٩٨، وبلغ عدد المستغنى عنهم في الأشهر من يناير إلى مايو ٢٠٠٠ خمسة ملايين. ونظراً لأن تخفيض العمالة يرافقه التخلي عن الخدمات التي تقدمها الشركات تحت الاسم "اشتراكية وحدة العمل"، الأمر الذي يُعتبر السبيل الوحيد لتنشيط شركات القطاع العام، فإن سياسة الترشيد عن طريق السوق تقضي على سياسة "العمالة الكثيفة والأجر المنخفض" القديمة، التي كانت تقضي باستخدام عدد من العمال أكثر من اللازم على حساب الكفاءة الإنتاجية. بلغت نسبة البطالة وفقاً للأرقام الرسمية ٢,٣% عام ١٩٩١، و٢,٦% عام ١٩٩٣، و٢,٨% عام ١٩٩٤، و٣% عام ١٩٩٥، و٣,١% عام ١٩٩٧، وحوالي ٤% عام ١٩٩٨، ويعلن بعض المختصين الحكوميين صراحة أن رقم البطالة كان ٧% عام ١٩٩٧. ونظراً لضخامة حجم السكان، فإنه حتى هذه النسب المخفضة عن عمد تثير المخاوف، وعلاوة على ذلك، فإن عشرات الملايين من العمال الإضافيين يُسجلون لا بصفتهم عاطلين، بل على أنهم مُستغنى عنهم (خيا غانغ)، أو على قوة العمل دون أجر (ليوجي)، أو خرجوا على المعاش المبكر (في سن الأربعين للنساء، أو الخامسة والأربعين للرجال). والقليل من هؤلاء يحصلون على

فرصـــة جديـدة للعمل في القطاع العام، بالرغم من قيام الكثير من مراكز إعادة التشغيل الحكومية. ويقدر بعض الباحثين الصينيين أن عدد العمال الزائدين في الصناعة والزراعة يصـل إلـى ٢٠٠ مليون تقريبا، أي ٢٨ % من قوة العمل الإجمالية. ويوجد اليوم ٢٠ مليونا من عمال المدن العاطلين عن العمل سواء أكانوا مسجلين في عداد العاطلين أم لا.

كذلـك يوجد عدد يتراوح بين ٩٠ و ١٠٠ مليون من الريفيين الذين يبحثون عن عمل فـي المـدن، وهـم يمـثلون ظاهرة "سكان متحركين" خلقها سوق العمل الجديد، أو حل الكومـيونات الجماعـية، والتراخي في القيود على تحرك السكان. ويمكن لهؤلاء نظرياً، العـودة إلى قراهم حيث من حقهم الحصول على قطعة من الأرض ــ وهو أسلوب فعال لتحقـيق الأمن الاجتماعي لتجنب الظاهرة المتفشية في بلدان العالم الثالث من وجود طبقة مـن المحرومـين في المدن أصلها من الفلاحين الذين لا يملكون أرضاً لفلاحتها ــ ومع ذلـك فالكثـير مـنهم يتركون أرضهم لضعف الحافز على الفلاحة. ومع أن الحرية في الحـركة أمـر جـيد في حد ذاته، ويرحب بها الفلاحون الذين كانوا يعانون من سياسات التميـيز التي كانت تمارس ضدهم في ظل التحيز السابق للمدن، إلا أن التيار المتدفق من الوافديـن من الريف يعرقل أعمال تخطيط وإدارة المدن، كما يتعارض مع مبدأ المساواة في حقوق المواطنة، حيث إن هؤلاء الوافدين لا يتمتعون بحقهم في العمل والاحترام، مع أنهم في الأغلب، يقومون بالأعمال الأقل مرتبة والأقل أجراً، خاصة في أعمال البناء.

وفـي خارج بلدان الجماعة الأوروبية، ترتبط البطالة المرتفعة بأحد الأوضاع التالية: الـزيادة الضـخمة فـي عدد السكان مما يحدث وفرة شديدة في العمالة بغض النظر عن مسـتوى التنمـية الاقتصادية؛ أو بلدان "الدول العمالية" السابقة حيث كان التخطيط يقضي بالعمالـة الزائدة، ويخفي البطالة المقنعة والحقيقية لأسباب سياسية وإيديولوجية؛ أو البلدان ذات اقتصـاد الـنمو السـريع حيـث يؤدي التقدم الباهر في التكنولوجيا وإنتاجية العمل بالضرورة إلى اختفاء بعض الأعمال التقليدية. والصين تمر بالأوضاع الثلاثة معاً، وتعمل قـوى العولمـة علـى تقويـة اتجاهات البطالة في سوق محلي تختفي مظلة الحماية منه باطـراد. وتهـئ التطورات المتوقعة، مثل تنمية البنية التحتية في جنوب غربي الصين، والتوسع العام في قطاع الخدمات، وفي صناعات المعرفة والاتصال، الفرصة لامتصاص جزء من العمالة الزائدة، ولكنها أبعد ما تكون عن حل المشكلة.

وباختصار، لا يمكن الإلمام بالأوضاع الحالية إلا بالتخلي عن بعض الأخطاء الشائعة عن الاتجاهات التنموية للصين. وأولاً، هل بدأت الصين مسار التنمية بعد بدء إصلاحات السـوق في أواخر السبعينيات فقط؟ بالتأكيد لا! ففي عام ١٩٤٩ كانت الصين واحدة من

أفقــر البلدان الزراعية في العالم، وبعد أقل من ثلاثة عقود، في عشية الإصلاحات، كانت قــد بنت قاعدة صناعية ثابتة، وتخلصت من وضــع "رجل آسيا المريض". وتراوح المعدل الســنوي للنمو في الفترة بين السنوات ١٩٥٢ و١٩٧٨، بين ٤ و٦ بالمائة، وتحققت تنمية ملحوظة في مجال التحول الاقتصادي وتلبية الاحتياجات الأساسية. وكانت المشكلة تتعلق بــتكلفة تلــك الــتحولات، ومــا إذا كانت سياسة الاعتماد على الذات ممكنة على المدى الطويــل. ولــيس مــن الســهل فرض التعميمات، ولكن من الواضح أن سياسة "التراكم الداخلــي" الاشــتراكية لــم تكن نتيجة اختيار حر وإنما فرضتها أوضاع الحرب الباردة. ويبرز التباطؤ الذي أصاب الاستراتيجيات الماوية الاندفاع الباهر للإصلاحات التالية لها.

ثانــياً، هــل كانــت الإصــلاحات فــي الصين اقتصادية فحسب دون أن تصاحبها إصــلاحات سياســية؟ والإجابة مرة أخرى بلا، فمن الواضح أن الإصلاحات الاقتصادية الجذريــة لا بــد أن تصــحبها إرادة سياســية قويــة، وتؤدي إلى صراعات بين القوى الاجتماعــية المخــتلفة بصفتها الرابحة أو الخاسرة كنتيجة للتغيرات الحادثة. وفي الواقع صــاحبت الــتجربة التاريخــية للإصلاحات الصينية موجات كبيرة من التحرر السياسي الجــذري، بما في ذلك الجهود لإعادة صياغة إيديولوجية الحكم، ودور الحزب الشيوعي. وقــد تحققــت إعادة توجه ثوري عميق بفضل الحملة الرسمية "لتحرير العقل"، والحركة الديمقراطية من أسفل بمساندة قوية من داخل الحزب، والحملة الواسعة لرد الاعتبار التي جرت بين عامي ١٩٧٨ و١٩٨٠، وكذلك الانفتاح الواسع على العالم خلال العشرين سنة الماضــية. كذلك كانت الإصلاحات المؤسسية ذات مغزى عميق: وهي التدعيم التدريجي لســلطة مؤتمــر الشعب (وإن كانت ما زالت محدودة)، والخطوات المتخذة لتدعيم سيادة القــانون، والإجــراءات المــتخذة للفصل بين الحزب والحكومة، ورفع المستوى المهني للبيروقراطية، والتوسع في الانتخابات المحلية. ومع أهمية هذه الانتخابات المحلية إلا أنها مــا زالــت بلا تأثير على السياسات الوطنية، ومع ذلك فالإصلاحات السياسية الحقيقية لا يجــب بالضــرورة أن تتــبع النماذج الغربية للديمقراطية. وليس من الضروري قياس ما يحــدث في الصين على ما يُطلق عليه "الانتقال المزدوج" إلى السوق الحر، والديمقراطية الليبرالــية (أو "الانــتقال الثلاثــي" الذي يشمل كذلك بناء الأمة من جديد بعد تفكك الدول مــتعددة القوميات الشيوعية السابقة)، حيث إن هدف الإصلاح لم يتحدد حتى الآن بالمعنى المشار إليه بهذين التعبيرين.

ولا يؤدي هذا بالطبع إلى أنه لا حاجة بالصين لديمقراطية حقيقية، بل العكس، فلو أخذنــا عام ١٩٨٩ كنقطة تحول لوجدنا أن مسار الإصلاح قد تطور للأسوأ، وذلك بشكل

أساسي لغياب الديمقراطية. فإذا كان ما حدث في تين ان مين نتيجة لتراكم الفساد والتضخم، فإن المرحلة التالية لها شهدت المزيد من المشاكل الاجتماعية الأعمق، التي تتسع لتشمل المشاكل من الديمغرافية إلى البيئية، ومن عدم المساواة الطبقية إلى التمايزات الإقليمية، ومن أماكن العمل المضني إلى المحاكم الخارجة على القانون بفعل تغلغل تأثير المال، ومن تهافت الخدمات العامة إلى التدهور الاجتماعي على نطاق واسع. وأكثر من أي وقت مضى، تظهر الحاجة إلى سيادة الديمقراطية في الكيان السياسي الصيني بما يسمح للجماهير العادية أن تُسمع صوتها في الجدل حول السياسات الرئيسية مثل الضمان الاجتماعي وعضوية منظمة التجارة العالمية، وأن تسيطر على الوسائل الفعالة لمحاربة الفساد، وأن تقترب من حل المشاكل العميقة التي تجابهها البلاد.

والخطأ الشائع الثالث هو أن الفرق بين الإصلاحات في الصين وتلك التي حدثت في البلدان الأخرى التي في سبيلها إلى التحول يكمن في الفرق بين الإصلاحات التدريجية والإصلاح بالصدمات. وهذا صحيح فقط عند النظرة السطحية، ولكنه يخفي قسمة أساسية وهي أن الصين قد أجرت إصلاحاتها دون التنكر للاشتراكية. وستبين سياسات الصين المحددة الأهداف ما إذا كان الخطاب الاشتراكي مجرد ألفاظ جوفاء أم لا، فأهداف الإصلاحات وحدها وليست سرعتها، هي التي تفسر سبب عدم قيام الصين بعمليات خصخصة واسعة النطاق، بعكس زميلاتها روسيا وبلدان شرق أوروبا، وكذلك تعطي التفسير لعدم انهيار الحزب الشيوعي الصيني.

الصين في إطار نظام العولمة

بعد عقود من سياسات "فك الارتباط"، وتجارب سياسات الانفتاح، عادت الصين إلى سياسة "الارتباط بالعالم" (جي غي)، ويتردد هذا الشعار في كل مكان: في دوائر رجال الأعمال، وفي الثقافة الشعبية، وفي أسلوب الحياة وأنماط الاستهلاك، وحتى في المكاتب الحكومية، وكذلك في وعي الناشطين في المنظمات غير الحكومية و"المجتمع المدني". فالحركة النسائية، على سبيل المثال، قد أدخلت تعبيرات مثل "الجنس" (رجلاً أو امرأة)، أو "حقوق المرأة الإنسانية" في خطابها. وتنظر دوائر الأعمال والمثقفين الصينيين إلى العولمة بصفتها قوة إيجابية، في مقابل تأييدها أو رفضها في بلدان العالم الثالث الأخرى. ويعود هذا بدرجة كبيرة إلى مبدأ دينج القائل بأن "اقتصاد السوق الاشتراكي" يمكنه أن "يستعين" برأس المال والتكنولوجيا الأجنبية دون التضحية بالسيادة الوطنية والمصالح المحلية، وعليه أن يقوم بذلك. واعتبر الكثير من الصينيين أن احتجاجات سياتل لم تكن

موجهة ضد الرأسمالية. وإنما كانت التعبير عن رفض أرستقراطية العمال الأمريكيين أن تشارك شعوب أخرى في مزايا التنمية. لقد ساعدت الهتافات المتكررة المعادية للصين هناك، الشعور الوطني الصيني على تدعيم قاعدة السلطة لنظام ضعيف، الأمر الذي يدعو للسخرية. ويزداد الإحساس بالسخرية، عندما نجد المحاولات الدائبة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وغيرها من التحركات في اتجاه التكامل، وإلى جانبها الشعور القوي المعادي لأمريكا الذي يظهر في المظاهرات ضد ضرب بلغراد بقنابل الناتو، أو بيع السلاح الأمريكي لتايوان، أو معاهدات الدفاع بين الولايات المتحدة واليابان.

والصين، وهي أكبر الأسواق العالمية وأسرعها نمواً، هي ثاني أكبر بلد متلق للاستثمار الأجنبي المباشر (بعد الولايات المتحدة)، ومنذ ١٩٧٩، تعمل بالبلاد أكثر من ٣٠٠ ألف شركة يساهم فيها رأس المال الأجنبي، وهذه الشركات مسئولة عن أكثر من ٤٠ % من الصادرات. والشركات متعدية الجنسية لها مكان مرموق في السوق الصينية، في ظل التراخي المتزايد للتقنين الحكومي، وقد حصلت على عدد من الامتيازات الضريبية والتجارية، ابتدأت في المناطق الاقتصادية الخاصة في المناطق الساحلية، وصلت إلى حد تفوقها على الشركات المحلية في ظروف المنافسة غير المتكافئة. والمفاوضات الجارية حالياً بين الحكومة الصينية والشركات الاستثمارية الضخمة الأمريكية والأوروبية في مجال الاتصالات، تتعلق أساساً، بحماية الصين لذاتها في الوقت الذي ارتبطت فيه بسياسة الباب المفتوح.

ومما يستحق التنويه، أن أكثر من ثلث الاستثمارات الأجنبية في الصين مصدرها الصينيون في الخارج، وهي ظاهرة فريدة من نوعها في حالة عمليات الإصلاحات الصينية وتحديثها، وهي تدعو للحسد من جانب المجتمعات التي بسبيل التحول سواء في البلدان الشيوعية السابقة، أو بلدان العالم الثالث. والارتباطات الاقتصادية مع تايوان، بصفة خاصة، لها فوائد سياسية إلى جانب فائدتها التنموية، حيث تقلل من أخطار التوتر عبر مضايق تايوان. وعلاوة على ذلك، فالمثل الذي تضربه تايوان ـ إلى جانب بقية دول جنوب شرق آسيا الساعية إلى التنمية ـ حيث توجد "سوق مقننة"، ورأسمال بشري متطور، يعطي إلهاماً مباشراً، لمبدأ صن جونغشان الشهير "مبادئ الشعب الثلاثة" (الوطنية، والديمقراطية، ومستوى معيشة الشعب)، بمعني وضع القيود على رأس المال، يعتبر إرثاً مشتركاً للصينيين على جانبي مضيق تايوان، وقد لعب دوراً مهماً في "التنمية بقيادة الأسهم" في الثمانينيات. ومع ذلك، لا يمكن تجاهل أن عدداً من الشركات التايوانية

في الصين (وكذلك الكورية الجنوبية واليابانية والتايلاندية)، لا تضمن الحد الأدنى القانوني لمعايير حقوق العمال. وينتقد التايوانيون هذه الأوضاع بوصفها "شبه إمبريالية".

وفي عصر سيادة رأسمالية الكازينو المعولمة، حيث تسود المضاربة، والأسواق غير المستقرة، يتوجب على أية حكومة مسئولة أن تضع القيود على تأثيرات العولمة على الاقتصاد الوطني، وقد اتبعت الحكومة الصينية حتى الآن، سبيل الحذر، وإن كان انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية قد يلغي الحماية الحالية. وقد مرت البنوك، على سبيل المثال، بمرحلة من الإصلاحات المعقدة، لأنها كما يعتقد الخبراء، على شفا الإفلاس، خاصة بسبب الأعباء الضخمة للديون المشكوك فيها، وهي تتعرض رغم ذلك، لأخطار جسيمة بسبب انفتاح سوق رؤوس الأموال والأسهم أمام البنوك والعملات الأجنبية (الأمر الذي بدأ بالفعل). ويمكن أن نتعلم الكثير عن أخطار وتناقضات العولمة، من حقيقة أن الصين قد تأثرت بأزمة آسيا المالية عامي ١٩٩٧ــ١٩٩٨، بدرجة أقل بكثير من جاراتها الأخرى، وذلك بفضل الوضع المستقل لاقتصادها، لأن سوقها لم تكن منفتحة بالكامل، وقطاعها المالي لم يكن قد تحرر بعد. أي بعبارة أخرى، كانت الصين في حالة "اندماج سطحي" مع الاقتصاد العالمي، ولذلك كانت محتفظة بما يكفي من أسباب الحماية الفعالة. ومن بين أسباب الحماية المهمة، عدم قابلية الحسابات الرأسمالية للتحويل، والرقابة على التحويلات للخارج، واستمرار التفرقة بين الأسهم من النوع أ (المخصصة لمواطني الصين فقط)، والأسهم من النوع ب، في السوق.

وإذا كان الاندماج في السوق العالمية يعرض اقتصاد الصين لأخطار التبعية الاقتصادية، والمنافسة غير المتكافئة، فإن الوجه الآخر للعملة هو المكاسب التي تتحقق من تكامل السوق، فالانعزال لم يعد خياراً مطروحاً (وإن لم تكن سياسة الاعتماد على الذات الماوية خياراً حراً كما نوهنا من قبل، وإنما تعبيراً بطولياً عن رفض الاستسلام)، ولا "فك الارتباط" كذلك. والتجارة والاتصالات الدولية، والاستثمار الأجنبي، والقروض والمساعدات، ونقل التكنولوجيا والمهارات الإدارية، جميعها أدوات ضرورية يجب استخدامها لمنفعة البلاد. وترى حكومة الصين، وكذا مواطنوها العاديون، أن فقدان الأمان بسبب تراجع إجراءات الحماية الحكومية، بهدف الدخول بحرية للسوق العالمية، قد يكون الثمن المؤقت الذي يجب دفعه، مع تطويعه وتشكيله، ليخدم مصالح الصين وشعبها.

تعني العولمة طريقاً ذا اتجاهين من التفاعل بين المحلي والعالمي، مما يعني قيوداً تُفرض على الوحدات المحلية أو الإقليمية، وفي نفس الوقت مشاركة من جانبها. وتفترض وجهة النظر الصينية المتفائلة أن تستفيد كل من الصين ومنظمة التجارة العالمية التي

تهيمن عليها الولايات المتحدة، من انضمام الصين إلى المنظمة. فمن وجهة نظر المنظمة، يعتـــبر سوق الصين مصدر إغراء لا مثيل له، أما من وجهة نظر الصين، فإن اشتراكها فـــي وضع قواعد التعامل، قد يكون أكثر أهمية من الفرص المتاحة للانضمام لهذا السوق الكبـــير. ومع ذلك، فمجرد انتماء الصين للمنظمة، قد يتطلب منها تنازلات لا قبل لها بها، فصـــناعاتها الولـــيدة وزراعتها كثيفة العمالة، مثلاً، ما زالتا في حاجة كبيرة للحماية، وقد تكـــون مســـارعتها إلى الانضمام في غير محلها. وقد خفضت الصين تعريفتها الجمركية مـــرة أخـــرى ابتداءً من يناير ٢٠٠١ (إلى ١٥,٣ %)، وتعهدت بتخفيضات أخرى خلال خمـــس سنوات من تاريخ انضمامها للمنظمة، تنزل بها إلى ٧ بالمائة على المنتجات ذات الأولويـــة الأمريكـــية، وصـــفر علـــى بعض منتجات تكنولوجيا المعلومات. وإذا كانت المفاوضـــات لـــم تصـــل لنتيجة نهائية بعد، فإنه من الواضح أنها واجهت عقبات حقيقية، أهمها تنازلات يصعب على الصين الموافقة عليها دون تعريض أمنها الاقتصادي للخطر. ونظراً للأثر الشامل المنتظر على الشعب بكامله، فإن قضية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمـــية، تســـتحق أن تُعـــرض للمناقشة العامة في الصين قبل اتخاذ أية قرارات بشأن توجهات البلاد في هذا الشأن.

إن ضـــمان مركـــز آمـــن للصـــين في إطار الاقتصاد العالمي، ليس أمراً ضرورياً للصـــينيين أنفسهم وحسب، ولكنه جوهري كذلك لضمان استقرار الاقتصاد العالمي، وعدم تعرضـــه لهزات هبوط كبيرة. وهناك اتفاق في الرأي في الصين، أن الإصلاحات كانت مفـــيدة للبلاد وأبعدتها عن بعض أشكال المعاناة الاقتصادية، ولكن المعارضة الداخلية في الحـــزب قـــد بدأت تعبر عن قلقها بشأن المخاطر التي تحيق بالسيادة الوطنية، واستقرار الاقتصـــاد، والسياســـات الاجتماعـــية. وعـــلاوة على ذلك، فمن الممكن للصين، بمجرد الاستفادة من حجمها الضخم، أن تعتمد على سوقها الداخلي، وخاصة تنمية سوقها الريفي، ومـــن واجـــبها أن تفعل ذلك. وستكون تلك وسيلة فعالة للغاية للتأثير على النظام العالمي الـــذي تساهم فيه الصين، ويمكنها مثلاً، أن تدعم الجهود لإنشاء نظام رقابة دولي لفرض القـــيود على تحركات رؤوس الأموال. كذلك عليها أن تؤيد قيام آلية لمنع الأزمات، تشمل قـــيوداً علـــى الـــتدفقات قصـــيرة المدى لرؤوس الأموال، وفرض ضرائب على عمليات المضـــاربة، والمشـــاركات قصـــيرة المدى في صناديق الاستثمار (كما تقترحها ضريبة توبيـــن، مـــثلاً). ومـــن المتصور إنشاء بنك مركزي عالمي، وكذلك صندوق نقد أسيوي (حســـب المـــبادرة اليابانية)، نظراً لتوافر الموارد المالية في آسيا بفضل معدلات الادخار المرتفعة، واحتياطيات النقد الأجنبي الكبيرة.

والمشـــكلة هـــنا لها وجهان: ففي ضوء موجات التكامل العالمي حيث تعتبر الصين شـــريكاً مُقـــبلاً وفي نفس الوقت، ممانعاً، فإن النظريات التي نوقشت كثيرا بشأن مشكلة اســـتقطاع رأس المـــال مـــن الـــبلدان النامـــية، وتعرضها لشروط التبادل غير المتوازن المجحفـــة، وللتبعية، تحتفظ بفعاليتها. ومن الناحية الأخرى، فإنه بعكس ما يقال عن وحدة السوق المعولمة، وأنه لا مجال فيها للمناورة، فإن عمليات العولمة، والتجمعات الإقليمية، تفـــرض دائمـــاً المـــزيد مـــن المســـئوليات على الحكومات الوطنية، والوحدات المحلية. والرأسمالية لم تكن أبداً كياناً يؤدي إلى التجانس، وهي ليست كذلك اليوم، بل هي في حالة تغـــير، خاصـــة فـــي حدودها التوسعية، بسبب التغييرات المحلية المترتبة على سياسات المُدخـــلات المحلـــية، وبصـــفة خاصة في المواقع التي تحققت فيها تنمية غير رأسمالية مؤثرة.

٤- هل هناك نموذج صيني؟

لم تتخلَّ الصين، التي تعتبر نفسها مجتمعاً اشتراكياً "متخلفاً" أو "في المرحلة الأولى"، عـــن أســـاس الشـــرعية السياسية والإيديولوجية التي بنت عليها نظامها بعد عام ١٩٤٩، بالـــرغم مـــن أنها تضع التركيز الكامل، منذ الثمانينيات، على النمو الاقتصادي. وشعار "الاشـــتراكية ذات الطبـــيعة الصـــينية" لا يتعلق بالجوانب الثقافية "للطبيعة الصينية" كما تحددها التقاليد، وإنما يتعلق بالطريق الوطني نحو الاشتراكية، بما يعني إلغاء الاستغلال، وتحقيق الرفاهية للجميع (دينغ خياو بينغ).

فهـــل نستنتج من ذلك أن هناك نموذجاً صينياً تحت التكوين؟ هل تؤدي الإصلاحات إلـــى تجـــربة تـــؤدي إلى ما يمكن اعتباره "اشتراكية السوق"؟ هل هو مشروع "اشتراكي وطنـــي"، أي هجين لا هو بالاشتراكية ولا بالرأسمالية؟ أو هل الطريق الجديد ذو طبيعة رأســـمالية، أو بالتحديد رأسمالية بيروقراطية؟ وإذا كان من المبكر جداً إصدار حكم نهائي على عملية تتميز بالتعرجات الكثيرة، وفقدان الاتجاه، فإنه من الواضح أنه يمكن تأكيد أن الصـــين ستكون شيئاً مختلفاً. فهي تمتلك تاريخاً غنياً، وماضياً سياسياً أخاذاً (بما في ذلك ثـــورة مجيدة)، وحراكاً اجتماعي قوي، بما يسمح لها بأن تختط بديلاً مختلفاً عن اشتراكية الدولة التقليدية، وأصولية السوق الجديدة.

يمكن تلخيص مسار الصين الجديد بأنه محاولة للبحث عن بديل "للتاريخ" الموَجَّه: أي بديـــل للاســـتعمار الحديث أولاً، ثم للاشتراكية السوفيتية بعد ذلك، وحالياً لليبرالية الجديدة المعولمـــة. وقـــد رفضـــت الصـــين كـــلاً من هذه النماذج ـــ القهر الأجنبي، والسيطرة

البيروقراطية، وضغط السوق ـ بدرجات متفاوتة. على أنها نقيض التنمية، بل نقيض الديمقراطية. فقد عكست الحداثة الثورية مسار الإمبريالية، وتحدت الاشتراكية الماوية الأساليب الستالينية للتصنيع، وقاومت الاقتصاد السياسي السوفيتي بما واكبه من تغريب وانحلال. ويهدف مشروع "السوق الاشتراكي" الحالي إلى "انقاذ الاشتراكية" من التخريب الذي أحدثته الثورة الثقافية، وكذلك من غزو رأسمالية العولمة، وهي تحاول بذلك أن تجمع بين نظامين اقتصاديين ـ اجتماعيين لم يحدث بينهما تجانس من قبل. ومن حق الصين أن تتطلع إلى هدف سام لا سابقة له، لا لأن الثورة الصينية قد رسخت إيديولوجية المساواة، والتضامن، والعدالة الاجتماعية فحسب، ولكنها أقامت دولة تنظم شئون الحياة، وتعيد توزيع الثروة. وعلاوة على ذلك، فالتجربة الاشتراكية قد أفرخت ثقافة لا تسمح لقيم السوق بأن تسود على جميع جوانب الحياة الإنسانية. ومهما كانت عيوب النماذج الصينية السابقة، ومهما تكن جذرية التغييرات الاجتماعية الحالية في الصين، فإن الذاكرة الجماعية لم تنسَ بعد القيم التي تستحق النضال من أجلها.

ولكن الاشتراكية الصينية شاركت غيرها من الدول الاشتراكية السابقة في غياب المؤسسات والممارسات الديمقراطية، والتضحية باستقلالية الفرد، والحريات المدنية، وهذا هو المجال الذي بدت فيه نظريات الشيوعية التاريخية وتطبيقاتها، أقل في جاذبيتها من الديمقراطيات الرأسمالية. وكان هذا طبعاً، من الأسباب الرئيسية (إلى جانب المنافسة في المجال العسكري، وبعدها "الارتباط" بالسوق)، لانتهاء الحرب الباردة بما تدعيه الرأسمالية الليبرالية من تفوق وشرعية نهائية. والنتيجة المنطقية لهذه الاعتبارات هي أن الاشتراكية ستكون أفضل بالنسبة لرفاهية العاملين، أي أن ما سيتغلب على الرأسمالية الليبرالية، هو الاشتراكية الليبرالية ولا أقل من ذلك.

لقد ركزت اتجاهات التحرير في الصين وبحق، على اللامركزية الاقتصادية والسياسية، ولكن اللامركزية يمكن أن تختلط في الواقع مع الخصخصة، بحيث تشوه الأهداف والمنافع التي تسعى اللامركزية إلى تحقيقها. وتبدو هذه الظواهر في الصين في شكل العمليات الشائعة للاستيلاء على الثروات العامة، وتعدي السلطات المحلية على الخدمات العامة (مثل فرض رسوم عشوائية على التعليم والعلاج في المستشفيات)، وفي الفساد المستشري. وعلى سبيل المثال، تتكلف الدراسة الجامعية حوالي ٥٠٠٠ يوان في جميع أنحاء البلاد، أي أقل بقليل من متوسط أجر العامل في المدينة (٦٠٠٠ يوان)، ولما كان متوسط الدخل في الريف حوالي ٢٠٠٠ يوان، فإن أغلب الطلبة من الريف لا يستطيعون متابعة الدراسة الجامعية، حتى بعد نجاحهم في امتحانات الدخول المتشددة.

إذا كانـــت "الدولة الاشتراكية" أحد الكافلين (ولا نقول الوحيد باعتبار أن هناك كافلين غـــير الدولة) ، والحامي، والمنظم، فإن اللامركزية قد تفتت على قدرات الدولة إذا زادت عن الحد. وعلى سبيل المثال، كادت مشكلة تمويل سياسة "الخطوط الثلاثة" و "الضمانين" الأخـــيرة، والتـــي تقضي بضمان معاش. أو إعانة معيشة للعمال المستغنى عنهم، والحد الأدنى لمستوى المعيشة في الحضر، أن تستعصي على الحل لعدم توفر التمويل. ويتوقف بـــناء "شـــبكة أمان" بالطبع، على الإيراد من الضرائب أو غيرها من الموارد التي يمكن للدولـــة الحصـــول عليها لتغطية النفقات العامة. ولكن الاتجاه الحالي يثير المخاوف، فقد كانت الخزانة تحصل عام ١٩٧٨، على ٣٥% من الناتج القومي الإجمالي، ولكن نصيبها من هذا الناتج اليوم، ١٢% فقط.

يتضـــمن الـــنموذج الصـــيني لإصلاحات السوق، والتنمية، القسمات التالية: رعاية الدولـــة، وهيمنة القطاع العام، والأولوية لنقل التكنولوجيا والصناعات الرائدة، وفورة في الاســـتهلاك على أساس ارتفاع مستويات المعيشة، وتصنيع الريف وبناء المدن المخططة (فـــي مواجهـــة التوسع الحضري التقليدي). وعلى العكس من الرأي السائد بأن الصين قد اتبعـــت النظام النمطي لبلدان شرق آسيا، وهو النمو الموجه للتصدير، فإن "الميزة النسبية" للصـــين وقدرتهـــا التنافسية، إنما تكمن في سياساتها الاجتماعية التي تضمن دخلاً حقيقياً ينحو نحو المساواة للغالبية العظمى من السكان.

وبنفس المنطق، فمع هبوط الإيرادات في الريف، ومع عودة الفقر للظهور في المدن، ومـــع بدء سيطرة الشركات متعدية الجنسية على الصناعات القائدة في الصين، ومع بدء عملـــيات انفتاح تجاري على نطاق واسع استعداداً للانضمام لمنظمة التجارة العالمية، فإن النموذج الصيني يبدو في مفترق الطرق. فهو معرض لمخاطر التبعية الاقتصادية، وأزمة الديـــون الخارجـــية، وعجـــز الدولة، وسياسات الحكومة قصيرة المدى. وفي حين تشكل المجـــتمع الصـــيني في إطار سوق نشطة، واقتصاد مختلط، وبرنامج تنموي، ومجال عام متوســـع، وقطاع تطوعي، فإنه يبدو اليوم في حالة مَرَضية، وتفجر، وضياع (وهو تعبير آخـــر عـــن قـــدرة قـــوى الســـوق على إحداث التغيير). وتبدو الفكرة القائلة بأن الملكية الاشتراكية يمكن أن تتخذ أشكالاً متعددة منها نظام ملكية الأسهم، فكرة خلاقة، ولكنها في الوقـــت نفســـه قادرة على إحداث تشوهات. وقد عُدل دستور الصين عام ٢٠٠٠ ليسمح بالملكية الفردية، وهو أمر رمزي، حيث يقنن الحقيقة الواقعة منذ مدة طويلة. وفي النهاية يمكن القول إن ٢٠ عاماً من سياسة التجربة والخطأ، لم تعطِ نتيجة حاسمة حتى الآن.

ومـــا زال نمـــوذج الإصــــلاح الصيني، بشكل نظري على الأقل، ينادي بالربط بين الالتزام الاشتراكي، وآليـات السوق. وفي حين يبقى "اقتصاد السوق الاشتراكي" حتى اليوم بـــدون رؤية واضحة، أو استراتيجية ثابتة، ويتعرض للمحاضر من جميع الجبهات تقريباً، فإنـــه في الوقت نفسه قابلٌ للتقوية البناءة، وقد يحقق النجاح، وإن كانت فكرة "النجاح" في حد ذاتها، قابلة للمناقشة.

٤-الاحتجاج الاجتماعي

لعلـــه مـــن المدهش أن نلاحظ أن "النظام الجيد للجماهير" الصيني قد كاد ينهار في الوقـــت الـــذي ازدادت فيه ثروة البلاد بشكل كبير. ووجه العجب لا يعود إلى أن تراجع دولـــة الـــرفاه (رغـــم ما كان يشوبها من أوجه النقص)، يتعارض مع منطق الاستغلال الرأسمالي الكلاسيكي، وإنما لأنه يكشف مدى تضحية إيديولوجية التنمية الاقتصادية لنظام شيوعي بالكثير مما كان يعتبر أمراً مكتسباً في ظل الشيوعية.

لقـــد كانت تدابير الضمان الاجتماعي تعمل بشكل أكثر كفاءة في ظل أوضـاع النقص العـــام في الموارد، وكنا ذكرنا من قبل، فقد نجحت الصين ــ فيما عدا فترة المجاعة في الســنوات ١٩٥٩- ١٩٦١، بســبب الأخطاء الفادحة لمرحلة القفزة الكبرى للأمام ــ في المحافظة على نظام كفء للرفاهية العامة، مع ناتج قومي إجمالي منخفض جداً. وكان هذا الـــنظام يقـــوم أساســـاً على "طبق الأرز" في القطاع العام، وشبكة الضمان الجماعية التي توفـــرها الكومـــيونات في الريف. وكانت خدمات الإسكان، والتعليم الابتدائي، والخدمات الصـــحية الأساســية (وخاصـــة التطعـيم العام ضد الأمراض، والصحة الوقائية)، تقدم بالمجـــان، أو مقابل رسوم قليلة جداً. وكذلك كان الحال بالنسبة للكثير من الخدمات العامة الضـــرورية، مـــن الـــنقل العام، والثقافة والترفيه (المحرر: كانت وزارة الثقافة بها إدارة نشـــطة للعمـــل في الريف)، إلى الإعانات لتغطية "الاحتياجات الخاصة للمرأة"، وإعانات الفقـــر. وبالمقارنـــة بعام ٢٠٠٠، كانت نسبة الفتيات الريفيات في المدارس أكبر مما هي الآن، وكذلـــك الأمـــر بالنسب للعيادات التي تخدم فقراء الريف والمدن. وكان عدد من لا مســـاكن لهـــم، والبغايا المقهورات، ومدمني المخدرات، الذين يجوبون الشوارع، قبل عام ١٩٧٦، أقل بكثير مما هم الآن، إن وجدوا أصلاً.

وبالطبع كانت دولة الرفاه الصينية تعاني من أوجه نقص خطيرة، حيث كانت التفرقة المؤسســـية بين أهل المدن والريف، وكذلك المزايا التي يتمتع بها البيروقراطيون، تجعل من المساواة أضحوكة. ومن الناحية الأخرى، فإن احتضار تلك الدولة في أوضاع السوق

الســائدة اليوم. قد أدى إلى الصورة القاتمة لتي نراها حيث يسيطر الاستقطاب، والطمع، والفساد. ولا تحافظ الكثير من مشروعات المدن والريف اليوم، وكذلك الشركات الأجنبية المشـتركة، علـى الحـد الأدنى من الضمانات القانونية لحماية العمال والبيئة، ويتعرض عمالها للاستغلال في ظل ظروف خطيرة ولاإنسانية. حيث يجري التراكم الرأسمالي دون مقاومـة مـن نقابـات عماليـة، أو رقابة حكومية. وتتعارض هذه الحقائق مع المبادئ والمقـولات التـي يكررها الحزب الشيوعي الصيني، ويبدو الشعار الحالي عن "التمثيل الثلاثـي" (يفـترض هذا الشعار أن الحزب يمثل قوى الإنتاج المتقدمة، والثقافة المتقدمة، والمصـالح الأساسـية للشعب)، نوعاً من النفاق وخاليا من المضمون. ويعاني النظام من أزمة في الشرعية مستمرة منذ عام ١٩٨٩، تعود إلى الهبوط الملحوظ في ثقة الجماهير.

والبطالة في المدن، وزيادة الضرائب في الريف، هي المشاكل البارزة التي أدت إلى الكثـير من حركات التذمر العمالي، والاحتجاجات الجماهيرية، وقد اتسم بعضها بالعنف. ويهـدد ارتفـاع الـبطالة، فـي غياب خطة فعالة لتأمين البدائل، بصفة خاصة، شرعية الشيوعية، التي قامت في الأصل، على الالتزام الصارم برفاهية وكرامة العمال. والقطاع الأكـثر تعرضاً لهذه المخاطر، هو الطبقة العاملة التي كانت تتمتع بحماية وافية منذ وقت طويـل. ويسـاهم في زيادة هذه المخاطر غياب أي أجهزة غير حكومية للكفالة، مع عدم وجود قنوات مؤسسية للمفاوضات الجماعية للعمال.

الحركة الاجتماعية في عام ١٩٨٩، والأصول التاريخية للنيو ليبرالية في الصين

بقلـــم: وانـــج هوي
ترجمة: سعد الطويل

يكــاد المــرء أن يقــول، إن القرن العشرين قد انتهى مبكراً بعض الشيء، في عام ١٩٨٩، رغــم أن التاريخ قد جرى بسرعة منذ ذلك الوقت. ففي ذلك العام، كانت أحداث بيجيــن هي الشرارة التي فجرت الاتحاد السوفيتي وشرق أوروبا، الأمر الذي أدى بدوره، إلــى بدايــة سيادة النيو ليبرالية على الأبنية الاقتصادية والسياسية في العالم. ولم تتعرض الصــين للانهــيار الــذي حــدث في الاتحاد السوفيتي، ودول شرق أوروبا، ولذلك تبدو التحولات الاجتماعية فيها كما لو كانت استمراراً لأحداث ١٩٨٩. وإذا ما حاولنا توصيف الــتحولات الكــبرى فــي الصين منذ السبعينيات، وعلى الأخص منذ ١٩٨٩، بشيء من التبســيط، (وهي لم تستكمل بعد على أي حال)، لقلنا إن الصين قد أحدثت تحولات جذرية نحــو السوق، على أساس من الاستمرارية في النظام السياسي. أو إن الصين قد أصبحت مــن أكثر المشاركين في الاقتصاد العالمي حماساً، في ظل التوجيه السياسي للدولة. وهذه الطبــيعة المــزدوجة مــن الاســتمرار والانقطاع، قد ميزت النيو ليبرالية الصينية بطابع خاص. وفي الواقع، فقد عبرت النيو ليبرالية الصينية عن تناقضاتها مع الدولة، في بعض الأحــيان، بشــكل معــادٍ للسياســة (أو معادٍ للتاريخ، بل حتى معادٍ للاشتراكية بالمعنى التقلــيدي). ولكــن هــذه التناقضات لا تستطيع أن تخفي الارتباط الوثيق بين النيوليبرالية والسياســة الاقتصــادية التــي تديــرها الدولة. فالنيو ليبرالية تعتمد في الواقع، على قوة السياســات والاقتصــادات القومية والمتعدية القومية، وهي تعتمد على النظرية والخطاب الاقتصــادي التقلــيدي، لتفرض خطابها الخاص. وهكذا، فطبيعتها المعادية للدولة، والتي تدعــي الــبعد عــن السياسة، هي في الواقع، تعتمد تماماً على ارتباطها الأصيل بالدولة، بمعــنى، أنــه فــي غياب هذه السياسة القائمة على الدولة، لا تستطيع النيو ليبرالية إخفاء البطالة، وتدني الخدمات الاجتماعية، والهوة المتزايدة بين الأغنياء والفقراء، تحت المفهوم الغائم "لمرحلة الانتقال". والحقيقة، أن مفهوم "الانتقال"، هو واحد من أهم أسس المناقشات التــي لا يُعــبر عنها صراحة في المج تمع الصيني، وإغفال التعبير عنه بوضوح، يلغي مقدمــاً مناقشــة العلاقــة بيــن عدم المساواة القائمة حالياً وبين هدف مستقبلي مأمول في

النهاية. ولهذا السبب، فإن ما يدعيه البعض من عدم سيطرة النيو ليبرالية في الصين، استناداً إلى تدخل الدولة في الاقتصاد، مغالطة، لأن الوضع المسيطر للنيو لبرالية في الصين نشأ من حلال عملية محلية حاولت فيها الدولة التغلب على أزمة الشرعية التي كانت تعاني منها، عن طريق الإصلاح الاقتصادي نفسه. أما على مستوى التنظير، فإن الخطاب عن التحديث الوطني، والحكي التاريخي من أمثال "السلطوية الجديدة"، و "المحافظة الجديدة"، و "المحافظة الكلاسيكية"، التي تتابع ظهورها قبل عام ١٩٨٩ (بما في ذلك الخطاب عن الديمقراطية الذي اقترن بنظريات التحديث)، كانت جميعها مرتبطة بشكل أو بآخر بتثبيت الأيديولوجية النيو ليبرالية. وهذه النظريات التي تستبعد الواحدة منها الأخرى (بل التي تتناقض فيما بينها)، كانت تعكس تحولات هيكلية في السلطة داخل الصين، وعالمياً.

والنيو ليبرالية تكوين وأيديولوجية تفرض نفسها بحجتها المنطقية، وهي لا تستطيع وصف للعلاقات الاجتماعية والاقتصادية الحالية، ولكنها على صلة بهذه العلاقات. والتعبيرات غير المحددة مثل "الانتقال"، و "التنمية"، التي تنتشر في وسائل الإعلام، وكذلك في أوساط النخبة الفكرية، قد تغلغلت في السياسات الوطنية، مخفية طول الوقت، تناقضاتها الخاصة. ولهذا السبب، فكشف الأساليب المتناقضة للنيو ليبرالية، يقتضي فحص العلاقات التاريخية بين خطابها (السوق الحر، والتنمية، والعولمة، والمشاركة في الرفاهية، وحقوق الملكية الخاصة، إلخ)، وبين التقدم الذي حدث فعلاً في المجتمع. وهذا سيكشف العلاقة الملتبسة بين حديث النيو ليبرالية والواقع. والأمر الواضح تماماً، هو أن النيو ليبرالية لها أصولها الخاصة، وفعاليتها في جميع أرجاء عالم اليوم ــ أمريكا الشمالية، وأوروبا الغربية، وروسيا، والصين. ولدت الاختلافات التاريخية، إلى أن النظريات النيو ليبرالية، على المستوى الأكثر تجريداً، لا تؤدي إلى أية نتائج مقنعة، وإلى أن المحتوى الحقيقي للنيو ليبرالية لا يمكن استجلائه من خطابها النظري العام.

وأحد أهداف هذا المقال، هو استعراض كيف ارتبطت السيطرة المنطقية للنيو ليبرالية الصينية، على ظروف خاصة محلية ودولية، وذلك عن طريق التحليل التاريخي لحدث لجتماعي، هو الحركات الاجتماعية لعام ١٩٨٩، وكذلك لمعرفة أسس سياستها، وسياقها المحلي والدولي، وما دار حولها من جدل. وما يحتاج إلى توضيح بادئ ذي بدء، هو أن التحولات الاقتصادية التي حدثت فيما بين السنوات ١٩٧٨، و ١٩٨٩، كانت من الاتساع بما يسمح بوصفها "بالثورية". والحيز المحدود لهذا المقال القصير لا يسمح بعمل حصر كامل للنجاحات التي حققتها الإصلاحات الصينية، والأزمات الداخلية العاجلة التي تمر

بهـــا. كما لا يسمح بتقديم وصف تفصيلي لحركة عام ١٩٨٩ الاجتماعية، فهذه تحتاج إلى جهـــود فريق من الخبراء والدارسين. وما أنوي أن أقوم به هنا ــ ولنقل هذا مقدماً ــ هو أن أبـــدأ هـــذا المجهود الكبير، بعرض مختصر لأسباب الحركة الاجتماعية لعام ١٩٨٩، بهدف تحديد المجال لهذا النشاط في الصين المعاصرة.

١-إعادة التفكير في ١٩٨٩

كانت الحركة الاجتماعية لعام ١٩٨٩، حدثاً ذا مغزى كبير لا بالنسبة للصين وحدها، وإنمـــا بالنسبة للعالم. وفي جميع التعليقات والمناقشات التي تلت الحدث، سواء في الصين أو الخـــارج، وســـواء في وسائل الإعلام والدعاية الرسمية، أو في التحليلات والمذكرات التي كثرت بعدها، كان التركيز على الحركة الطلابية وحركة المثقفين. وحتى تحليلات ما ســمي بالمجال العام، ركزت على دور بعض الوحدات الاقتصادية مثل شركة سيتونج في العملـــية. ومـــع ذلـــك، فالحركة الاجتماعية لعام ١٩٨٩، عبأت من القوى الاجتماعية ما يـــتجاوز ذلك بكثير، فحجمها وتلقائيتها يثبتان أن أساسها الاجتماعي كان أوسع مما يمكن تعبئـــته عن طريق التنظيم الطلابي. ولا شك أن اتجاهات المثقفين نحو الاستنارة والتحرر فـــي الثمانينـــيات، كانـــت قد ساهمت في انهيار الأيديولوجيات القديمة، ولعبت توجهاتهم المعارضـــة دوراً مهمـــاً. ولكن المثقفين كفريق اجتماعي، لم يكن بمقدورهم تحديد أهداف اجتماعـــية يمكـــن تحقـــيقها في الواقع، بل إنهم لم يدركوا مدى عمق التعبئة الاجتماعية. والســـبب فـــي ذلـــك، هـــو أن الفكر الاجتماعي للثمانينيات بوصفه اتجاهاً ثقافياً يعارض ممارســـات الدولـــة الاشتراكية، لم يكن باستطاعته فهم التناقضات الاجتماعية الجديدة، أو إدراكهـــا. فهـــو لـــم يقدر أن التعبئة الاجتماعية كانت لها ميول اشتراكية عميقة، كما لم يستطع تجاوز الإطار الأيديولوجي للحرب الباردة.

لذلك فمن الضروري، قبل كل شيء، التمييز بين نوعين من الاشتراكية: واحد منهما هـــو "الاشـــتراكية" المنتمـــية للأيديولوجية القديمة للدولة، ويتمثل في نظام لاحتكار الدولة، والثانـــي يتميز بنمو حركة من أجل الأمن الاجتماعي في إطار من احتكار الدولة، وتوسع الســـوق، وهـــو يعارض الاحتكار، ويطالب بالديمقراطية الاجتماعية.[1] وفي سياق ما بعد الحـــرب الـــباردة، وفـــي سياق إعادة تقييم الممارسات "الاشتراكية"، لم يتسنَ الفهم الجيد

---

[1] إن للمـــيول الاشـــتراكية التي أشير إليها هنا، لا صلة لها بالاقتصاد المخطط للدولة، بل هي بالأحرى حركة من أجل الأمن الاجتماعي في ســـياق التوســـع الجديد للسوق، فهي تدعو إلى المساواة والعدالة الاجتماعية، وبناء عليه تنادي بالديمقراطية الاجتماعية. وفي إطار ما بعد الاشتراكية، كان من الطبيعي أن تتأثر هذه الحركة بالقيم الاشتراكية.

لحــركة عام ١٩٨٩، من أجل الأمن الاجتماعي ــ مع ما يكتنفها من تناقضات اجتماعية داخلــية، ومعارضــتها للاحتكار والتميز الاجتماعي، وحرصها على تعزيز الديمقراطية. ولذلك أبدأ تفسيري للحركة بالقضايا الآتية كنقطة للبدء:

أولاً، من منتصف الثمانينيات وحتى ١٩٨٩، ظهرت عدة حركات طلابية في الصين القارية (بما فيها حركة أواخر ١٩٨٦، التي أدت لخروج هو ياوبانج من منصبه)، ولكنها كانــت حركات صغيرة، ولم تحقق تعبئة شعبية واسعة. والسؤال هنا هو: لماذا أدت وفاة هــو ياوبــانج فـــي ١٩٨٩، التي كانت الشرارة التي أوقدت الحركة الطلابية، تحقق هذه التعبئة الضخمة، والمشاركة من جميع المستويات الاجتماعية، في طول البلاد وعرضها؟ ولمــاذا بــدأت وســائل الإعلام الوطنية، مثل محطة التلفزيون المركزية، وصحيفتا بيبلز ديلــي، وجوانجمنج ديلي، ووكالة أنباء شنخوا، تغطي أنباء الحركة بهذا القدر من التوسع لدرجـــة أنه يمكن القول إنه لأول مرة في التاريخ الحديث للصين، ظهر وضع يقترب من "فترة من حرية الصحافة"، مما حقق الظروف، والدافع لتعبئة المجتمع والأمة بالكامل؟

ثانياً، ماذا كان الفرق بين نداءات الطلبة، وبين نداءات غيرهم من الفئات الاجتماعية؟ والســبب وراء هذا التساؤل هو أن حركة عام ١٩٨٩، لم تكن مجرد حركة طلابية، وإنما كانــت حــركة اجتماعــية واسعة، اشترك فيها العمال، وبعض رجال الأعمال الفرديين، وموظفــو الدولــة، والمدرسون، وعناصر أخرى. بل قد شارك فيها بعض أعضاء اللجنة المركــزية للحــزب الشــيوعي، وبعض وزارات شئون الدولة، ومؤتمر الشعب، وبعض الصــحف الصــادرة عن مؤتمر الشعب الاستشاري (بما فيها صحف "رسمية" مثل بيبلز ديلي، وجوانجمنج ديلي، ووكالة أنباء شينخوا). ويمكن القول، إنه باستثناء الفلاحين، الذين لــم يشــاركوا مباشــرة، فقد انضم أشخاص من جميع الطبقات، خاصة في المدن الكبرى والمتوســطة، إلـــى الحركة. وليس من الصعب فهم الأسباب التي دعت العمال والمثقفين وغيرهم من الفئات الاجتماعية للمشاركة، ولكن لماذا ظهرت اتجاهات معارضة من داخل الدولــة، أو بعــبارة أدق، تناقضــات في التصرف داخل الدولة (هل من أجل السلطة، أو تضــارب المصالح، أو لاختلاف القيم، وهل كانت هذه الاختلافات بين أجهزة الدولة ككل، أو بين أجهزة مختلفة)؟

ثالثاً، لماذا ظهرت انتقادات لعملية الإصلاح ذاتها، رغم التأييد الاجتماعي العام الذي حظيت به؟ من كان هدف الانتقاد، أو ماذا كانت الظروف الاجتماعية الموجه لها الانتقاد؟ ماذا كانت الأيديولوجية وراء التعبئة الاجتماعية، أو ماذا كانت مكوناتها؟

٢-مراحل الإصلاح

من أجل الوصول إلى إجابات واضحة عن هذه التساؤلات، يجب أن نستعرض بإيجاز مراحل الإصلاح بدءا من عام ١٩٧٨. يمكن تقسيم الإصلاحات الاجتماعية للفترة ١٩٧٨-١٩٨٩، إلى مرحلتين رئيسيتين: الإصلاح في الريف في الفترة ١٩٧٨-١٩٨٤، ثم مرحلة الإصلاح في المدن في الفترة ١٩٨٤ وما تلاها. وتركز النجاح الذي حققته إصلاحات ١٩٧٨-١٩٨٤، أو ١٩٨٥، على المشاكل في الريف، وفي القلب منها كان التحول التدريجي للوضع الاجتماعي لسكان المدن بالنسبة لسكان الريف، في إطار البنية المزدوجة المعروفة بـ "القسمة بين المدن والريف" [٢] وبدأ هذا الإصلاح باتجاهين رئيسيين: تحرير كوميونات الشعب عن طريق إعادة توزيع الأرض تحت إشراف الدولة، وتنفيذ نظام المسئولية العائلية. ٢) العمل، عن طريق تنسيق سياسة الدولة، على رفع أسعار المنتجات الريفية، وتشجيع الاستهلاك في المناطق الريفية، وتنمية الصناعات الريفية، لتغيير نظام التصنيع في المدن، الذي جمد القسمة بين المدن والريف، في أثناء الحقبة الماوية. وكنتيجة لهذه الإصلاحات، انخفضت فروق الدخل بين سكان المدن والريف بالتدريج، من ١٩٧٨، وحتى ١٩٨٤. وجاء هذان الإصلاحان الناجحان، بعد التخفيف التدريجي لعلاقات السوق الصغير، ولكنهما بُنيا في الجوهر، على أساس الممارسات الصينية التقليدية لتوزيع الأرض، ومبادئ المساواة. ويمكننا وصفهما باختصار، بأنهما نموذج "فلاحي صغير اشتراكي"، وضع ليلغي نموذج كوميونة الشعب، الذي كان العنصر الأساسي فيه، احتكار الدولة. وكان المصدر الرئيسي لارتفاع إنتاجية الفلاحين، هو مرونة الإنتاج، وانخفاض الفارق بين المدينة والريف، وليس لانفتاح الأسواق. وبالعكس، فسياسة الإصلاح الريفي قد أمنت الأسواق المحلية في التجمعات،

---

[٢] تدل الدراسات الاجتماعية على أن العيوب الخمسة الرئيسية عن هذه "القسمة بين المدن والريف"، هي: ١) فوارق في السلطة السياسية، حيث يتلقى سكان الريف التوجيهات الحكومية في المجالات السياسية، والاقتصادية، والثقافية، (ع جاهزة بكل تفاصيلها، وحيث يشرف على تنفيذ هذه التوجيهات أناس لا ينتمون إلى الريف. ٢) فوارق في الأوضاع الاقتصادية، حيث تسعر المنتجات الصناعية والريفية على طريقة المقص بهدف تركيز رأس المال في الصناعة، مع احتكار للموارد والفرص بما يعطل من إنشاء أو نمو صناعات ريفية. ٣) فوارق في الموارد، حيث كان الفرق بين الدخول بين المدن والريف يتراوح بين ٣ إلى ١، و٦ إلى ١. ٤) فوارق في المزايا والخدمات الاجتماعية، حيث كان ساكنو المدن (من العاملين في مؤسسات الدولة أو الجماعية، أو موظفي الدولة)، يحصلون على الرعاية الصحية المجانية، ويحصلون على معاشات، كما يحصلون على كميات من الحبوب، والزيت واللحوم، في حين لا يحصل الفلاحون على هذه المزايا والخدمات. ٥) فوارق في الوضع الاجتماعي، حيث يعتبر وضع سكان المدن أعلى بكثير من سكان الريف. انظر وانغ هانشنغ، وزانغ شيانغ، "الطبقات الاجتماعية في الصين منذ التحرير" (بالصينية)؛ ولي كيانغ، "تقرير عن هياكل التقسيم الاجتماعي في الصين المعاصرة" (بالصينية)؛ وللخيص وتعليق زانغ وانلي، "عشرون عاماً من البحث بشأن الطبقات والفئات الاجتماعية في الصين" (بالصينية) ص ٢٦.

التي ساهم تصحيح أسعار المنتجات الزراعية في تنظيمها. وبعبارة أخرى، فإن المجتمع الريفي لم يُعاد تنظيمه حول مبدأ علاقات السوق الاقتصادية، المتمركزة حول المدن. وفي ظل الإنتاجية المتزايدة، وفي إطار محدودية المنتجات الفائضة، وفي حين لم يكن الاقتصاد السلعي في المدن قد نما بعد، لم يكن من الممكن أن يزداد الاستقطاب والفقر في الريف بدرجة كبيرة. وفي نفس الوقت، سمح تصحيح الأسعار، وحماية الأسواق الصغيرة، بتحول العلاقات المزدوجة بين المدينة والريف، ومن هنا ازداد الاستقطاب في الريف بسرعة على أساس التعادل المتزايد في العلاقات بين المدينة والريف. ولكن العوامل السابقة منعت الاستقطاب الأولي في الريف من إيجاد أي مبرر لخلق عدم الاستقرار الاجتماعي في الريف بسرعة.[3] وكان السوق مجرد أحد العناصر الهامة في الإصلاح الريفي في الثمانينيات، ولم يخطئ كثيراً رجل الاقتصاد الذي عبر عن الإصلاح الريفي في عبارة موجزة قائلاً: "تنمية الزراعة عن طريق أداة السياسة المهمة".

وعملية الإصلاح الريفي المشار إليها أعلاه تعطي الخلفية التي يمكن على أساسها أن نتفهم عملية الإصلاح في المدن ابتداءً من ١٩٨٤، فهي تشرح الظروف التاريخية التي واكبت الإصلاح الاقتصادي في المدن، والمصاعب التي واجهها. للإصلاح الاقتصادي في المدن الكثير من الأوجه، ويعتقد أغلب الناس أن أهم ما فيه هو إدخال آليات السوق، ولكن إذا نظرنا إلى مضمونه الاجتماعي الحقيقي، سنجد أن أهم ما جاء به هو "لا مركزية السلطة والمصالح" (فانجكوان رانجلي)، أي أنه بإعادة التصرف في بعض الموارد الاجتماعية وتركها حرة، بعد أن كانت الدولة تتحكم فيها، أعيد تنظيم المزايا والمصالح الاجتماعية.[4] وطبقاً لنتائج الأبحاث، فقد كان متوسط الإنفاق العام خلال السنوات من ١٩٥٣ إلى ١٩٧٨، من الناتج القومي الإجمالي هو ٣٤,٢ % (بما في ذلك نسبة ٣٧,٢ % عام ١٩٧٨). وابتداءً من عام ١٩٧٨، انخفضت هذه النسبة عاماً بعد عام، حيث بلغت عام ١٩٨٨: ١٩,٣ %. وفي ظروف انخفاض التضخم، وازدياد دور رأس المال الأجنبي والمحلي، تحقق للحكومات المحلية المزيد من الاستقلالية، والسيطرة على هذه المصالح،

---

[3] ينقسم لـيو شويي سكان الريف إلى ثمان فئات: البروليتاريا الزراعية، والعمال الريفيين، والفنيين الريفيين، والتجار المستقلين، والعاملين المستقلين، والصناعيين من القطاع الخاص، ومديري الصناعة الجماعية، ومديري المجتمع الريفي. انظر: "إعادة فهم المشكلة الفلاحية" (بالصينية)

[4] لخص زانج وانلي هذه العملية في جانبين: الأول هو ظهور مجموعات جديدة من خارج البناء الاجتماعي القديم، والذين لهم نسبة كبيرة من الموارد المساحة (مثل المقاولون والرأسماليون الفرديون، والمهنيون الكبار، وكبار المديرين في المشروعات المشتركة، والصناعات المملوكة للاستثمار الأجنبي أو القطاع الخاص، والصناعات غير المملوكة للدولة. إلخ). والثاني التحول في أوضاع مجموعات من داخل البناء الاجتماعي (مثل الفلاحين وكادرات الحزب، والمهنيين، والعمال. إلخ)، والاستقطاب الأولي في داخل هذه المجموعات. انظر دانج وانلي "عشرون عاماً" ص ٢٨-٢٩.

والتنسيق بينها.[5] وكانت النتائج الجانبية لهذه الأوضاع، التهرب الضريبي، فرض الجباية لمواجهــة نفقــات الحكومــات المحلية (تانباي تشينفجينج)، رقابة الحكومات المحلية على مدفوعات البنوك، وحتى نمو التهريب على نطاق واسع.[6]

كان التركيز الأكبر للإصلاح في المدن، على المؤسسات المملوكة للدولة، فقد تطور الإصــلاح مــن إعطاء المزيد من الاستقلالية للمؤسسات (أعادت الدولة للمؤسسات بعضاً مــن الســلطة)، إلــى عمليات الإغلاق، والتجميد، والتجميع، والنقل من واحدة لأخرى، وأخــيراً تحول الإصلاح من تغيير أسلوب الإدارة إلى تغيير علاقات الإنتاج ذاتها. وتحت ضــغط تــزايد البطالة اضطرت الدولة إلى تفضيل استراتيجية تقضي بمزيد من عمليات الدمج والتحويل، بدلاً من الإغلاق والإيقاف، ولكن التوجه الأساسي لم يتغير.

وبالطــبع كان الإصلاح في المدينة أكثر تعقيداً منه في الريف، والسبب في ذلك كان أولاً: أن عمليات المحاسبة للموارد الصناعية أصعب منها بالنسبة للموارد الريفية، وإعادة توزيــع الموارد الصناعية يتعرض لقضايا تكنولوجية وهيكلية معقدة، كما يتعرض لقضايا العمالــة، وتقســيم العمل، والاختلافات الإقليمية وغيرها (وعدم المساواة الناتجة عن هذه الاخــتلافات). ثانــياً: أن الأسس التي يقوم عليها الإصلاح الريفي، تختلف تماماً عن تلك التــي يقــوم عليها إصلاح المؤسسات المملوكة للدولة. ففي النظام الصناعي القديم، كانت الدولة توزع الموارد على أساس الخطة، ولكن السيطرة على الموارد والفوائد الاقتصادية، كانت تختلف تماماً عن الفوائد الفردية والجماعية (فمثلاً، كانت الموارد التي تستحوذ عليها المصــانع كبيرة الحجم، المملوكة للدولة، تستفيد من وضع الاحتكار، ومع ذلك فالفرق بين المزايا التي يحصل عليها عمالها، وتلك التي يحصل عليها العاملون في المصانع الصغيرة والمتوســطة، لم يكن كبيراً). وبمجرد أن بدأت الدولة في التخلي عن سلطاتها في التسوية فــي مجــال الصناعة والتجارة ــ بالتحول من دور المخطط والمنفذ، إلى دور المنسق ــ تحولــت الاخــتلافات في السيطرة على الموارد فوراً إلى لا مساواة في المنافع والمزايا. ولهذا السبب، لم يكن الإصلاح الصناعي في المدن مجرد قضية ملكية الدولة، ولكنه تحول

---

[5] وانــج شــاوجوانج، "بناء دولة ديمقراطية قوية ــ حول "نوع النظام"، و "قدرة الدولة"". من مقالات من مركز البحوث بشأن الصين المعاصرة، (بالصينية)، ١٩٩١ (٤)، ص ١٥-١٧.

[6] ويصــل وانــج شاوجوانج إلى النتائج الآتية: "لم تؤدِ سياسة لا مركزية السلطة بأي شكل إلى إضعاف قدرة الوحدات العامة (الحكومات المحلــية من جميع المستويات وأجهزتها)، في التأثير على المداخيل العامة، ولكنها قللت فقط من سلطة الإدارة المركزية في هذا الشأن... وإلى جانب التوسع في سيطرة الحكومات المحلية على قوة رأس المال، كانت هنالك قدرتها على التدخل بالوسائل الإدارية على الحياة الاقتصادية، فهــذه لم تضعف، بل بالأحرى كانت أكثر مباشرة من تدخلات الحكومة المركزية. لم تؤد لا مركزية السلطة والمصالح بأي شكل إلى إلغاء الاقتصاد الموجه التقليدي، وكل ما في الأمر أنها صغرت من حجمه" وانج. نفسه، ص ٢٠

إلـــى قضـــية تمس الهيكل الاقتصادي القومي بأكمله. وفي غياب أي نظام فعال للإشراف الديمقراطي، وبدون إقامة هيكل اقتصادي مناسب، كان من العسير تجنب أن تؤدي عملية إعادة توزيع الموارد، والإنتاج، إلى لا مساواة اجتماعية خطيرة. ومن هنا يمكن فهم لماذا لـــم تحقـــق الإصـــلاحات في المدن ما حققته الإصلاحات في الريف، في أول الأمر، من تقريـــب للمستويات. وفضلاً عن ذلك، فقد أضيرت مصالح العمال كفئة، بل موظفي الدولة كذلـــك، بشكل كبير نتيجة لهذه العملية. وتدل الأبحاث الاجتماعية، على أن هذه الأضرار، جـــرى التعبـــير عنها على شكل تدهور وضعهم الاقتصادي، وحدوث استقطاب في داخل الفئات المختلفة، وتجميد المزايا العمالية، وفقدان الأمن الوظيفي للفئات المعرضة للمخاطر مـــثل كـــبار الســـن، والضعفاء، والمرضى، والمعوقين، والنساء الحوامل، ضمن مظاهر أخرى.[٧]

٣-الطريق إلى ١٩٨٩

ثـــار الجـــدل في المجال الاقتصادي في الصين خلال السنوات ١٩٨٥-١٩٨٩، بين مفهومـــي الإصلاح (وتحول إلى تغيير جذري في الملكية)، والتكيف (أو ضبط الهياكل في ظـــل تدخـــل الدولة). كذلك ثار الجدل حول ما إذا كانت قيادة الإصلاح تجري من خلال إصلاح الأسعار (أي تحويل نظام التسعير القديم وفقاً للخطة الاقتصادية)، أو إصلاح نظام ملكـــية الدولة (أي خصخصة واسعة النطاق للمؤسسات المملوكة للدولة).[٨] وأحد الأسباب لقيام هذا الجدل، كان تفاقم التضخم، والفوضى في الاقتصاد الصيني، والاعتقاد بأنه إذا لم تجـــرِ إصلاحات مناسبة في الأسعار، وخلق ظروف مواتية للسوق، فإن الإصلاحات في ملكـــية المؤسســـات، لا بـــد ســـتؤدي إلى قلاقل اجتماعية واسعة النطاق. وانتهى الجدل

---

٧ ظهـــرت الفروق أولاً في المقارنة بين أجور العاملين لدى القطاع الخاص، والعاملين في المؤســـسات المملوكة للدولة، فتقدمت دخول الفئة الأولى عـــلى الثانية. (زهاو رنوي، "بعض المظاهر الخاصة بتوزيع الدخول في المرحلة الانتقالية"، من "بحوث حول توزيع الدخول بين فئات الشـــعب الصيني"، بيجين، ١٩٩٤(بالصينية). وظهر الاســـتقطاب أولاً في ازدياد الفروق بين المديرين والفنيين، وبين العمال، "وضع فئات العـــاملين الصـــينيين، والتركيـــب الداخلي، والعلاقات فيما بينهم" (بيجين، ١٩٩٣). ويدخل ضمن التمييز في الوضع والمزايا بين الفئات المخـــتلفة عـــدم المســـاواة في وقت العمل، وفي المكافآت، وفي ضمان استمرار العمل، وكذلك عدم ضمان الحصول على العمل للفئات الأضعف بين العمال. للمزيد انظر زانج وانلي، "عشرون عاماً"، ص ٢٩-٣٠.

٨ كـــان المعـــروف أن وو جنجليان هو المتحدث الرئيسي من أجل التنسيق بين إصلاح الأسعار، والإصلاح الصناعي، بينما كان لي يينينج يطالـــب، خـــلال الثمانينـــيات، عن تقسيم الأسهم. وفي ١٩٨٨، ترأس وو جنجليان وضع التقرير عن المرحلة الوسطى لخطة الإصلاح: "الخطـــوط العريضـــة للإصـــلاح في الصـــين" (شنانج لشوبانشي، ١٩٨٨) (بالصينية)؛ وللمزيد، انظر "مجموعة الوثائق حول الإصلاح الاقتصـــادي في الصين"، ١٩٨٧ ،(بالصينية)، و "الصورة العامة للإصلاح الاقتصادي في الصين" ١٩٩٠ (بالصينية)؛ و "ضمانات النجاح لإصلاح الأسعار، وتغيير مسار النظام الاقتصادي" (بالصينية)،مجلة الإصلاح، ١٩٨٨ (٦).

بانتصـــار وجهــة الـــنظر القائلـــة بقــيادة إصلاح الأسعار لأوضاع السوق، مع إصلاح المؤسســات (عــن طــريق نظام التعاقدات بصفة أساسية) في نفس الوقت. وقد نجح هذا الأســلوب فـــي الإصـــلاح بصـــفة عامـــة. لأن إصلاح الأسعار قد وضع العقبات أمام الاحــتكارات القديمة، مع تنشيط أليات السوق. وعند المقارنة مع "الخصخصة التلقائية" في روسيا، يظهر المغزى الكبير لهذه النجاحات التي تحققت.

ولكـــن هـــذه العملـــية كان لها أخطارها الداخلية المصاحبة، كما خلقت مجموعة من المشاكل الاجتماعية الخاصة. فمن وجهة نظر أوضاع السوق، بدأ الإصلاح على أساس ما سمي بـــ"نظام الأسعار المزدوج" (أي أن الأسعار المحددة طبقا لخطة الدولة كانت مختلطة مـــع أسعار السوق، مع تركيز المجموعة الأولى على وسائل الإنتاج ــ بما فيها أي فائض توفـــر من رأس المال والموارد، بعد استكمال خطط الدولة ــ في حين تركزت المجموعة الثانـــية علـــى أســـعار مواد الاستهلاك). ولكن هذا النظام المزدوج للأسعار، خلق مجالاً واســـعا للفساد في صفوف الموظفين (أي أنشطة الفساد المتخفية حيث يستغل بعض كوادر الدولـــة، وأجهـــزتها نظـــام الأســـعار المزدوج لمصلحتهم). أما من وجهة نظر إصلاح المؤسســـات، فقد بدأ نظام التعاقدات مع الفصل بين إدارة المؤسسات والسياسة في الوقت نفســـه، ولكن، نظراً لأن النظام السياسي لم يحدث به أي تغيير، فقد كان من الصعب جداً تحقـــيق ذلـــك. ومـــا تحقق بالفعل، هو أنه في ظل الطنطنة حول الفصل بين المؤسسات والسياسة، ما جرى الفصل بينه، لم يكن العلاقة بين السياسة والاقتصاد، وإنما العلاقة بين الملكـــية والإدارة. وفي ظل عملية التحول الضبابية في الحقوق هذه، جرى نقل الكثير من المـــوارد المملوكة للدولة، بشكل "قانوني"، وغير قانوني، إلى المصلحة الاقتصادية لأقلية صغيرة.

وأطلـــق الكثـــير من الاقتصاديين على عام ١٩٨٨، "عام التعاقدات"، لأن هذا النظام توســـع مـــن الـــتعاقد مـــع المؤسسات، إلى التعاقدات بشأن التجارة الخارجية، والتعاقدات الإداريـــة، والـــتعاقدات المالية، إلخ. ومنحت عملية التعاقد هذه، استقلالاً أكبر للمؤسسات، والمحلـــيات، والإدارات الحكومـــية (بوميـــن)، ولكـــنها في الوقت نفسه، زادت من حدة التناقضـــات العـــائدة لـــنظام الأسعار المزدوج". فالمحليات، والجماعات ذات المصلحة، اســـتخدمت الحقـــوق الجديدة الممنوحة لها، وغيرها من الوسائل، لتحويل المنتجات داخل خطـــة الدولـــة، إلى منتجات خارج الخطة (أي إلى منتجات في السوق)، وهذا تسبب في التضـــخم، وفقدان كبير للاستقرار، وعدم مساواة في التوزيع الاجتماعي. [٩] وكانت أشكال

---

[٩] جو شوكج، "التحول في النظام الاقتصادي، والإشراف والضبط على المستوى الكلي" (بالصينية)، لياغين، ١٩٩٢، ص ١٨١

الفساد الأكثر شيوعاً في أثناء عمليات التعاقد، هي التهرب من الضرائب، والرشوة، وإساءة استخدام السلطة، وتحويل السلطة إلى أموال (مثل تقاضي الرشاوى مقابل إكمال إجراءات التعاقد، إلخ).

أدت الإصلاحات إلى زيادة القدرة الشرائية للوحدات الجماعية، وزادت معها المكافآت الممنوحة، وهذا أدى إلى اختلال خطير بين العرض الكلي، والطلب الكلي، ولم تملك الحكومة المركزية الإرادة الكافية لضبط الموارد المالية والتحكم فيها. وخلال الفترة من مايو إلى يونيو ١٩٨٨، أعلنت الدولة بصوت عالٍ أنها ستقاوم هذه الأوضاع، وأنها ستزيل الفجوة بين الأسعار ـ أي أنها بسبيلها إلى إلغاء نظام الأسعار طبقاً للخطة، وتترك جميع الأسعار لنظام السوق. ولكن هذه الإعلانات أدت إلى موجة من حمى الشراء، وبالتالي إلى عدم استقرار اجتماعي على نطاق واسع. وفي الفترة التالية، اضطرت الدولة إلى العودة إلى السياسة التي بدأتها سابقاً، وهي تعزيز إشراف الدولة، ولكن هذا أدى، في المقابل، إلى ظهور التناقضات بين الدولة وبين جماعات أصحاب المصالح الخاصة التي كانت قد خلقتها في المحليات، والإدارات الحكومية. [١٠]

وكما حققت هذه المرحلة من الإصلاح عدداً من النجاحات، فقد أنتجت بعض العوامل الجديدة التي عكست أشكالاً مختلفة من عدم المساواة، والتي كانت هي العوامل الدافعة لانفجار الحركة الاجتماعية لعام ١٩٨٩. أولاً، أدى "نظام الأسعار المزدوج"، و تحويل السلطة إلى قوة في السوق (تسويقها)، إلى لا مساواة في التوزيع، وإلى سلوك "الجري وراء الريع"، عن طريق استغلال الفرق بين نوعي الأسعار. وطبقاً لدراسات بعض الباحثين، بلغ حجم الفجوة بينهما في عام ١٩٨٨ (أي قيمة الريع)، أكثر من ٣,٥ تريليون (ألف مليار) يوان، أي ما يقرب من ٣٠ بالمائة من الناتج القومي الإجمالي لذلك العام. [١١] والواقع أن عملية استبدال المال بالسلطة كانت الوسيلة لانتقال الموارد العامة لجيوب "الباحثين عن الريع"، فقد كان تكوين جماعات المنتفعين المحلية والإدارية (التي كانت المصدر الأساسي للفساد المستشري في التسعينيات)، وثيق الصلة بهذه العملية. وفي الوقت نفسه ازدادت التناقضات بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية حدة. ثانياً، بدأت مستويات دخول الفئات المختلفة في المدن في الاستقطاب بشدة، وتعرض "طبق

---

[١٠] بشأن الأهداف الرئيسية لسياسة "تدعيم الرقابة"، انظر "قرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني بشأن استمرار التدعيم، والرقابة، وتعميق الإصلاح"، نشر بتاريخ ٩ نوفمبر ١٩٨٨، في الكتاب السنوي للبنوك والمالية، ١٩٩٠. (الخطوط العامة لعشر سنوات من الإصلاح لنظام التخطيط، ١٩٨٩)

[11] هو جيوان، "تقدير لقيمة الريع في الصين في عام ١٩٨٨" من (الأنظمة الاقتصادية المقارنة) ١٩٨٩، (٧).

الأرز الإجباري" للعمال للتهديد المباشر، وانخفضت الدخول. وعلى الرغم من أن البطالة، ومعدل تسريح العمال لم يبلغا حد المشكلة الاجتماعية الخطيرة، كما هو الحال اليوم، إلا أنهما كانا يمثلان اتجاهاً واضحاً بين عمال المؤسسات المملوكة للدولة.

ثالثاً، أدى إجراء تعديلات في نظام الضرائب، وعملية "تسويق" السلطة، وغيرها، إلى المساس بفئة التجار، حيث فقد الكثير من المزايا التي حصل عليها التجار الأفراد مؤخراً.
رابعاً، لم يجر التوسع في الإصلاحات في الإسكان، والرعاية الصحية، والأجور، وغيرها من الخدمات الاجتماعية، في حين بات التضخم يهدد الشعور بالأمن الاجتماعي. ولم تؤد هذه العوامل إلى السخط بين فئات الأجراء وحسب، بل كان لها أثر كبير على موظفي الحكومة كذلك (خاصة بسبب الفجوة بين دخول موظفي الحكومة العاديين وبين غيرهم من الفئات، وهي الفجوة التي ظهرت كذلك بين موظفي الحكومة الذين دخلوا إلى السوق، وبين أولئك الذين لم يدخلوها). [١٢]

من المهم أم نلاحظ أن الحركة الاجتماعية لعام ١٩٨٩ كانت بالأساس حركة حضرية، وكانت وثيقة الصلة بتاريخ مرحلة الإصلاح لما بعد عام ١٩٨٤، التي يشار إليها عادة باسم "الإصلاح في المدن"، وكذلك للتوسع في السوق. ولكن يجب ألا ننسى أن الأوضاع التي كونت الخلفية لهذه الحركة، كانت أنه في الوقت الذي كانت فيه الإصلاحات تجري في المدن، كانت الإصلاحات في الريف في حالة ركود (وكان التعبير عن هذا الركود يظهر بشكل مركز في نظام الأسعار، ونظام تسجيل العائلات، ونظام المعاشات، ومشكلة تنظيم النسل، ومشكلة تنظيم المجتمع من أدنى المراتب، ضمن مشاكل أخرى)، وأدى هذا جميعه إلى اتساع الفجوة بين المدن والريف. ومن عام ١٩٨٥ إلى ١٩٨٩، كانت دخول الفلاحين قد بدأت في الهبوط، ولكن المجتمع الريفي لم يكن قد انغمس بالكامل في عمليات السوق، وما صاحبها من أزمات، كما بلغ الحال في التسعينيات، ولم تكن الهجرة من الريف إلى المدن قد بلغت ما بلغته اليوم، ولهذا لم تشترك هذه الفئة في الحركة الاجتماعية حينئذ.

قام استقرار الدولة في الثمانينيات على أساس قدرتها على ضبط المجتمع، ولكن لا يجب أن يفهم من ذلك أن هذه القدرة كانت مجرد القوة القمعية للدولة. ففي تلك الفترة كانت الدولة تقوم بإصلاحات اقتصادية، وكان المثقفون يشاركون في هذه الإصلاحات، ويضعون الأيديولوجيات للإصلاح، وكان المجتمع الشعبي (خاصة بين الفلاحين) يشعر

---

١٢ حول السخطات في فئة الموظفين قبل وبعد الإصلاحات، انظر لي كيانج، "الطبقات والتحركات في المجتمع الصيني المعاصر"، بكين، ١٩٩٣

بمـــزايا الإصــــلاح بشكل مباشر. وهذه الظروف الثلاثة اسبغت على عملية الإصلاح في الثمانينيات هالة من الشرعية.

ومع ذلك، فقبل حركة عام ١٩٨٩ مباشرة، وبعدها، ظهرت بعض الأوضاع الجديدة: أولا، فــي داخــل الدولـــة، حدثت صدامات بين المصالح، كتلك التي قامت بين الإدارات المخــتلفة، والفــئات المخــتلفة، ومراكز القوى المختلفة، وكذلك تناقضات بين المحليات والمركـــز. ثانــيا، أدت الخلافات داخل الدولة إلى خلافات بين المثقفين. فمن جهة، كان المثقفون الذين يساهمون مباشرة في تحديد عملية الإصلاح، ورسم أيديولوجيتها، والترويج لهـــا، مــندمجون بالكـــامل في نظام الدولة، وبالتالي متأثرون بأية انقسامات داخل الدولة.[١٣] ومن جهة أخرى، كان ضمن الخلافات داخل الدولة، الخلاف بشأن التحولات في وظيفة الدولـــة، وفــي أسلوب التقسيم الاجتماعي للعمل، والتي كانت تلعب دوراً كبيراً في تغيير اتجاهـــات التوظــيف، والــتوجهات الاجتماعية بين المثقفين. ثالثاً، بدأت بعض الفئات في المـــدن تشـــعر بتدنـــي المزايا التي حققتها لهم عملية الإصلاح، وأخذوا لذلك يتخلون عن الإيمـــان الكـــامل بها (وإن كان موقفهم منها ما زال إيجابيا بصفة عامة). رابعاً، في أثناء تطـــور الإصـــلاحات في المدن، وما ترتب على ذلك من إعادة التعبير عن العلاقات بين المديـــنة والـــريف، أصـــبح من الواضح ظهور أزمات جديدة في الريف. وساعدت هذه العوامـــل علـــى ظهـــور أزمة جديدة في الشرعية، أي أنه لم تعد بقايا الاقتصاد المخطط وحدهـــا هي التي تكون أزمة الشرعية، بل أصبح التحول الاجتماعي نحو السوق يشارك كذلـــك فـــي تكويـــنها. وهذا، ما كان الناس يشككون فيه، لم يكن نتائج الاقتصاد المخطط (وهـــذا لا يعنـــي بالطبع، أنهم كانوا يؤيدون الاقتصاد المخطط، وإنما مجرد أنه في إطار التحول في النظام، وأمام المطالب الملحة للحياة، كانوا يتساءلون عن عملية التحول ذاتها)، بـــل شرعية إعادة توزيع المكاسب الذي كان يجري باسم الإصلاح (من الذي كانت الدولة تمـــثله فـــي عملـــية إعادة التوزيع؟)، وكذلك شرعية الطريق الذي تسير فيه عملية إعادة الـــتوزيع ذاتها (طبقاً لأية قواعد؟ ولية إجراءات إدارية؟ وتحت إشراف من؟ والقانونية أو عدمها؟) إلخ.

١٣ كانـــت الغالبـــية من لعبوا أدواراً مهمة خلال المرحلة المعروفة بصفة عامة "بالعهد الجديد" (١٩٧٨-١٩٨٨)، من المثقفين الأكبر سناً (عـــن في ذلـــك الصاديون، وعلماء سياسة، ومؤرخون، ونقاد أدب)، الذين يقودون الجامعات ومعاهد البحوث. وبعض الصراعات بين الاقتصـــاديين، مـــثلاً، كـــان مصدرها الجدل داخل الدولة بشأن السياسات. وفي تلك الفترة ظهرت المسميات "باليـــسار" و"اليمين". في صـــفوف المثقفين، على أساس الجدل داخل الدولة. والتكتلات داخلها ونظراً لأهمية مراكزهم، كثيراً ما اعتبر الانقسام بينهم يساريين، معـــبراً عـــن الانقســـام يـــسار/يمين بين المثقفين بصفة عامة وحتى يومنا هذا. ما زال البعض يتبع نموذج الصراعات داخل الحزب لفهم الاستقطاب الاجتماعي في الصين بين "اليـــسار" و "اليمين"

٤-مطالب الحركة

قدمنا فيما سبق خلفية الحركة الاجتماعية، والتعبئة، لعام ١٩٨٩، والظروف التي قامت فيها. وكانت المطالب الأساسية للطلبة والمثقفين تشمل بعض الحقوق الدستورية مثل سياسات ديمقراطية قابلة للتطبيق، وحرية الصحافة. وحرية التعبير، وحرية الاجتماع، وحكم القانون (في مقابل "حكم الفرد")، كذلك كان هناك مطلب الاعتراف بشرعية الحركة (كحركة طلابية وطنية). وفي حين كانت الفئات الاجتماعية الأخرى تؤيد هذه المطالب، إلا أنها أكسبتها مضمونا اجتماعياً ملموساً، مثل معارضة الفساد وسوء تصرف المسئولين، ومعارضة حزب الأمراء الصغار (الطبقة ذات الامتيازات)، والمطالبة باستقرار الأسعار، والتحكم في "يلنجبو" في جزيرة هاينان (منطقة كانت مؤجرة لرأس المال الأجنبي)، ومن أجل الضمانات الاجتماعية، والعدالة الاجتماعية. أي باختصار، المطالبة بالوسائل الديمقراطية للإشراف على العملية، وعلى إعادة تنظيم المكاسب الاجتماعية، وضمان نزاهة عملية الإصلاح.

والقضية التي يجب أن نواجهها بوضوح هي أنه في حين كانت التعبئة الاجتماعية لعام ١٩٨٩ تنتقد صراحة التقاليد القديمة، ولكن ما كانت تواجهه، لم يعد الدولة القديمة، بل الدولة المتجهة للإصلاح، أي للدولة المتجهة تدريجياً نحو السوق والتحول الاجتماعي، وبالتالي، نحو نتائج تلك السياسات. والتفرقة التي أتحدث عنها هنا بين الدولة القديمة، والدولة المتجهة نحو الإصلاح، لا تعني إنكار الاستمرارية بين الدولتين، بل تشير إلى التحولات في وظيفة الدولة، والظروف الاجتماعية المصاحبة. ففي الواقع، فإن الدولة التي كانت تعزز الأسواق، والتحول الاجتماعي، كانت في الوقت نفسه معتمدة بشكل كامل على الإرث السياسي للدولة القديمة، وأسلوبها في الحكم بالأيديولوجيا. وكان ادعاء الدولة القديمة بالمساواة في الأيديولوجية، وتوزيع المنافع، يتعارض مع اعتمادها على القسر، والتخطيط لحماية نظام عدم المساواة. وفي ظروف الإصلاح، تحول عدم المساواة إلى فروق في الدخل بين الطبقات والفئات الاجتماعية، مما أدى إلى الاستقطاب الاجتماعي. وهذه تفرقة كاشفة.

وبوصفها حركة اجتماعية تعمل على الحفاظ على النفس، كانت حركة ١٩٨٩، تحوي ضمناً احتجاجاً ضد المظاهر الكثيرة لعدم المساواة المترتبة على التوسع في السوق، وكذلك انتقاداً لأسلوب الدولة في القيام بعملية الإصلاح. ولكن بوصفها حركة احتجاج

اجتماعية، كانت تعبر كذلك، عن انتقاد السلطوية، وأسلوب الحكم السلطوي.[14] ولكن، فكما أن المتفرقة أعلاه بين نوعين من الدولة، لا تعني أنه كانت هناك دولتان، فإن حركة الاحتجاج الاجتماعي كانت تحوي عدداً من العناصر المعقدة. وهنا، من المهم الالتفات إلى التعقيدات الآتية: فمن بين تلك الفئات المشاركة في حركة ١٩٨٩، كانت هناك جماعات من أصحاب المصالح الذين حققوا الكثير من عملية لا مركزية السلطة، والمنافع التي حدثت في الثمانينيات، والذين كانوا غير راضين عن سياسات التكيف المرتقبة. وكانت هذه الجماعات تحاول الزج بمطالبها الخاصة عن طريق الحركة الاجتماعية بهدف الضغط على الدولة للقيام بمزيد من عمليات الخصخصة. وجماعات أصحاب المصالح الخاصة هذه، لم تكن مجرد بعض نواتج عهد الإصلاح، وإنما كانت الانعكاس المباشر لتحويل علاقات السوق إلى سلطة في عهد الإصلاح. وبهذا الفهم، فقد اندرجت مطالبهم في المسافة القائمة بين المراتب العليا للدولة وبين الحركة الاجتماعية، فقد استخدموا قدرتهم على اجتذاب الأموال، وعلى الحصول على منبر للحديث منه، للقيام بنقل المعلومات والرسائل بين الحركة والدولة. ومن هنا استخدموا الحركة الاجتماعية للضغط من أجل توجيه ترتيبات القوى داخل الدولة في الاتجاهات التي تخدم مصالحهم كفئة اجتماعية، وكجماعة من أصحاب المصالح (ولكن لا ينبغي هنا، أن نتجاهل الدور الذي لعبته جماعات مثل شركة كانجهوا، وشركة سيتونج، داخل الحركة ذاتها). كذلك لوحظت هذه الظاهرة في صفوف المثقفين وثيقي الصلة بسلطة الدولة، الأمر الذي ارتبط بحالة الانقسامات والتكتلات داخل السلطة في تلك المرحلة. وهذه هي المرحلة التي بدأ يظهر فيها ما سمي بالأيديولوجية "النيو ليبرالية" في الخطاب الصيني. وكان مضمونها الأساسي تجذير الاتجاه نحو لا مركزية السلطة والمنافع، ونظام التعاقدات. وفضلاً عن ذلك، ففي غياب الإشراف الديمقراطي، كان الهدف هو الضغط من أجل التفعيل التلقائي لجميع

---

١٤ كان النظام السياسي الذي وضعه الحكومة الصينية والحزب بعد عام ١٩٤٩، هو الأساس لشرعيتهما، ولهذا السبب اعتاد الناس النظر إلى عهدي ماو، ودنج من منظور الاستمرارية. ولنفس السبب، كثيراً ما أرجع الناس عدم رضاهم عن أوضاعهم الحالية، إلى ماو والاقتصاد المخطط. ومع ذلك فهناك فروق كثيرة بين دولة عهد الإصلاح وسياساتها، وبين دولة ماو وسياساتها. ولهذا السبب بالضبط، فإن أجهزة الدعاية، عندما تنادي بالاستمرارية الأيديولوجية، فإنها، بدون قصد، تكشف التناقضات بين سياسات الدولة الإصلاحية. وبين الممارسات الفعلية. والشرعية المزدوجة لأيديولوجية أجهزة الدولة، ولدولة الحزب (دولة الحزب الماركسية، ودولة الحزب التي تعزز الإصلاح الاقتصادي المبني على أساس السوق)، تعطي طابعاً ملتبساً لانتقاد الدولة، بمعنى أنه باسم انتقاد النظام القديم، كثيراً ما ينصب الانتقاد على سياسات الدولة الحالية. أما بالنسبة لحركة ١٩٨٩، فإن استخدام شعارات المعترضة لـ"سوء تصرف الموظفين"، و "الفساد"، و "حزب الأمراء الصغار"، لصبغة حركة الانتقاد، لا يمكن أخذه كانتقاد للدولة الاشتراكية التقليدية. فقد كان انتقاداً لدولة الإصلاح. أو للدقة. كان انتقاداً لكليهما

أشكال الخصخصة، وبذلك استخدام الأساليب القانونية لإسباغ الشرعية على هذه العمليات من الاستقطاب الطبقي المدفوعة من أصحاب المصالح ذاتهم.

ولهـذا، فـأهم ما انعكس في "النيو ليبرالية" (المسماة كذلك "المحافظة الجديدة")، هو الارتباط بين ظهور التكتلات داخل صفوف الدولة، وبين تكون تكتلات اجتماعية ومصالح خاصـة. وفي الواقع كانت بعض مبادئها قد دخلت ضمن شبكة سياسات الدولة عن طريق بعـض العلاقـات الإدارية والاقتصادية. وفي هذه اللحظة التي ظهرت فيها أزمة شرعية الدولة، جرى التعبير عن هذه النظرة الجذرية للسوق، أولا، تحت الاسم "نيو سلطوية"، أو "نـيو محافظـة" (بمعـنى استخدام سلطة الدولة لتوسيع السوق)، ضمن تعبيرات أخرى. وجذريـة السـوق هـذه التي أصبحت تسمى "نيو ليبرالية". ولا شك أنه يوجد هنا بعض التغيـير فـي معـنى السـلطة، ففي سياق العولمة، يعتقد "النيو ليبراليون" أنه من الممكن اسـتخدام قـوة رأس المـال المتعدي الجنسية، والمحلي، لإعادة تشكيل المجتمع الصيني والسـوق. وهـم يعترفون أن الدولة تلعب دوراً معيناً للحماية، والمساعدة، والترشيد، في إطار العلاقات بين العولمة، وتوسيع السوق المحلي، ولذلك، فهم لم يعودوا يطالبون الدولة بمجـرد توسـيع السـوق، وهذا هو التاريخ السري للترابط بين "النيو ليبرالية"، و "النيو سـلطوية". وبهذا الفهم، فالصراعات بين "النيو ليبرالية" والدولة، تختلف عن العلاقات بين الليبرالـية والدولـة فـي القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، والخلاف ناجم عن علاقـات المصـالح الجديـدة. وتحـت تأثـير الضغوط الاجتماعية القوية، تظهر أحياناً صـراعات بين الدولة المركزية وبين المصالح المحلية والخاصة حول مشاكل تظهر في طـريق الإصـلاح، وحـول المصـالح المتباينة (ويجري التعبير عنها كذلك، في مناقشة السياسـات بشـأن مـا إذا كـان الإصلاح والترشيد قد توقف). أضف لذلك، أنه في ظل العولمـة، كثيراً ما تحدث تناقضات بين الدولة المركزية، والحكومات المحلية، ولأصحاب المصـالح الخاصـة، ورأس المال متعدي الجنسية. وهنا، كثيراً ما يعمد "النيو ليبراليون" لاسـتخدام تعبيرات مثل "شعبي"، و "اجتماعي"، و "السوق"، بشكل مضلل لمحاولة التأثير علـى سياسـة الدولـة بشأن الإصلاح، من جهة، ومن جهة أخرى، ليظهروا في وسائل الإعـلام الأجنبـية (خاصـة في هونج كونج، وتايوان، والولايات المتحدة)، كمعارضين "للاقتصاد المخطط"، و"الشيوعية"، و "الاستبداد".

وأكثر ما يمكن أن يقال عن الصراعات بين الطراز الصيني من "النيو ليبرالية"، وبين أجهـزة الدولـة الأيديولوجـية، المغـرقة في المحافظة، هو أنها انعكاس لتناقضات في ممارسـات الدولـة. ففـي حين يدعون بأشكال متعددة، وفي الكثير من المنتديات، بأنهم

"معارضون" أو "منشقون"، إلا أن هذا لا يثبت على الإطلاق وجود أي صراع أساسي بين أيديولوجيتهم عن السوق، وبين ممارسات الدولة، بل بالعكس، توجد علاقة مركبة من الاعتماد المتبادل بين الطرفين. وهذا هو الطابع المهدئ، والمزدوج "للنيو ليبرالية" في الخطاب الصيني، في سياق سيطرتها الأيديولوحية عالمياً. وبهذا الفهم، ، يجب ألا يؤخذ إنكار "النيو ليبرالية" لتسميتها هذه، على أنه إنكار "للشعبي"، أو "الاجتماعي"، أو "السوق"، بل بالعكس، هو إنكار لسيطرتها المعادية للسوق، والمعادية للمجتمع، والمعادية لما هو شعبي. وعلى ذلك، فإعادتي التفكير في "النيو ليبرالية"، القصد منه البحث عن إمكانيات نظرية، وأسس عملية، لإقامة الديمقراطية، والحكم الذاتي الاجتماعي، وبناء القوة الشعبية. [15]

وطبقاً لهذا المفهوم تحولت الأزمة في الاقتصاد المخطط إلى أزمة تتعلق باحتكار علاقات السوق، وبهذا لا يمكن اختزال حركة عام ١٩٨٩ الاجتماعية إلى صراع بين الإصلاح الذي تقوده الدولة، والمعارضة الاجتماعية للإصلاح. وبالعكس، ففي ظل تدهور النظام القديم، كانت الجماهير تطالب بمزيد من الإصلاح، ولكن السؤال هو أي نوع من الإصلاح؟ وجميع من شاركوا في الحركة، سواء أكانوا طلبة، أم مثقفين، أم فئات اجتماعية أخرى، كانوا يؤيدون الإصلاح (بما في ذلك الإصلاح السياسي والاقتصادي)، ويطالبون بالديمقراطية، ولكن فهمهم للإصلاح، وما يتوقعونه من مكاسب عن طريقه، كان مختلفاً كل الاختلاف. ومن وجهة النظر العامة، فإن ما توقعته الجماهير من الإصلاح، وما كانت تفهمه من الديمقراطية، لم يكن مجرد تنظيمات سياسية إجرائية أو قانونية، وإنما الأمل في إعادة تنظيم السياسة والقضاء، بما يضمن العدالة الاجتماعية، وديمقراطية الحياة الاقتصادية. ما كانت الجماهير تطالب به، هو السير في الإصلاح الاقتصادي، وإنما على أسس من العدالة والديمقراطية، فهم لم يكونوا يطالبون بالمساواة

---

[15] من الضروري أن أوضح هنا، أن ما أدعوه "النيو ليبرالية" هو نوع من الأيديولوجية. أي أنني في هذا المقال، لا أناقش آراء أي باحث معين، حيث معكرور الكثير من الأفكار من هذه الأيديولوجية، فأنا لا أناقش هنا أفكار أي شخص معين. ومن جهة أخرى، فما أعنيه بالأيديولوجية، هو الأفكار الحاكمة التي يمكن عن طريقها فهم القضايا المختلفة. وعلى سبيل المثال، فبعد التوقيع على المعاهدة الصينية الأمريكية بشأن منظمة التجارة العالمية، قدمتها جميع وسائل الإعلام بنفس الطريقة تقريباً، كما حظيت بتأييد شعبي كبير، ومع ذلك فالشخص العادي، بل حتى المثقفين، لم يكن لديهم أقل إلمام بمحتوى هذه المعاهدة، فما الذي أثار كل ذلك السرور؟ وفي غياب أيديولوجية خاصة بالسوق والتنمية، لا يمكن فهم هذه الظاهرة. لقد استمرت أجهزة الدولة الأيديولوجية في العمل بعد عام ١٩٨٩، ولكن، بالمقارنة بعهد الماوية، لا تستطيع هذه الأجهزة فرض دورها الأيديولوجي بفاعلية، وهي بالكاد، تفرض بعض "الأفكار المحدودة" بمساعدة الوسائل الإدارية القمعية. وعكسنا، على الأقل، أن نقول إن أيديولوجية الدولة تتضمن قسمين لها: المناداة بالسوق والتنمية، إلى جانب بعض القسمات التقليدية للأيديولوجية الاشتراكية. ولكن هذا الوجه الأخير لم يعد يقنع أحداً، وأصبح مجرد نوع من الدعاية المستهجنة.

المطلقــة، أو المثالــية الأخلاقية. وكانت هذه المطالب تتعارض بشكل مطلق مع مطالب جماعــات أصــحاب المصالح، الذين كانوا يطالبون بعمليات خصخصة أكثر جذرية، وإن كــان هــذا الــتعارض لم يكن واضحاً تماماً في ذلك الحين. وهذا ما يفسر لماذا شاركت جماعــات المصالح الخاصة، التي كانت أكبر المستفيدين من عملية الإصلاح، في الحركة الاجتماعــية، ولمــاذا شــارك حــتى بعض موظفي الدولة والحكومة، في مسيرة شارع تشــانجان، وفي المظاهرات والاحتجاجات. وفي هذا الإطار لا يمكن استخدام معيار "مع" أو "ضد" الإصلاح لفهم طبيعة حركة عام ١٩٨٩. وطبقاً لهذا التحليل، يمكننا القول إن قيم للديمقراطية، والحرية كانت ضمن المكونات الأيديولوجية للتعبئة الاجتماعية لعام ١٩٨٩، وكذلــك الــتطلع للمســاواة فــي مظاهــر الحياة اليومية. وفي الواقع، فإن الأيديولوجية الاشــتراكية التقليدية، أصبحت في تلك اللحظة بالذات، قوة تعبوية مؤثرة، وإن كانت، من وجهــة نظر الاشتراك الواسع لفئات اجتماعية مختلفة، أمراً يمكن تجاهله بسهولة، مع أنها بقيت وجهاً كبير الأهمية، يندرج بعمق في الحياة اليومية.

ولهذا السبب، كان لحركة عام ١٩٨٩، من وجهة نظري، أكثر من مغزى: لقد كانت وداعــاً للعهد القديم، كما كانت احتجاجاً على التناقضات الاجتماعية الداخلية للعهد الجديد؛ وقــد كانــت (للطلبة والمثقفين) صرخة من أجل الحرية والديمقراطية، كما كانت (للعمال وغــيرهم من الفئات في المدن) نوعاً من الالتماس من أجل المساواة الاجتماعية والعدالة. وهــذه التعددية، ضخمت بشكل ملموس من مطالبة الحركة بالديمقراطية. ومع ذلك، ففي ظــل أيديولوجــية الحرب الباردة، وعنف الدولة وما ترتب عليه من أزمة في الشرعية، وبسبب عدم فهم الطلبة والمثقفين للأوضاع التاريخية التي فصلناها أعلاه، وبسبب أن الفئة الأكــثر محافظة في الحركة (أي أولئك الذين استطاعوا التكتل عن طريق انتزاع السلطة بفضل عملية الخصخصة)كانوا ضمن علاقات التعاون بين "النيو ليبرالية" والنظام العالمي، لهذا جميعه، كان التحليل السائد عالمياً لحركة عام ١٩٨٩، هو التحليل الذي يخدم بالدرجة الأولى، أصحاب المصلحة الذين ينادون بالخصخصة الجذرية. وهذه الجماعة، التي قدمت نفسها بصفتها المدافع عن "الإصلاح الجذري"، وأخفت العلاقات المركبة بينها وبين سلطة الدولــة، وبيــنها وبيــن جماعــات أخرى من أصحاب المصالح الخاصة، أي التي أخفت مصــالحها الخاصــة فــي داخل العملية، قدمت نفسها للعالم على أنها تمثل القوى التقدمية للسوق العالمي وللديمقراطية.

٥-فشل الحركة

وفي يوم ٤ يونيو ١٩٨٩ هزت أحداث تيان أنمين العالم، وفي أثرها انهارت أوروبا الشـــرقية ثم الاتحاد السوفيتي، وانتهت الحرب الباردة، و "انتهى التاريخ". وكشفت هزات ١٩٨٩ علامـــات التفكك الاجتماعي، وفي هذا السياق بالذات، جعلت الدولة من استقرارها الأســـاس لشـــرعيتها، حيث اعتبرت أجهزة العنف المملوكة لها القوة الوحيدة القادرة على المحافظـــة على الاستقرار. وفي النهاية، ساعد هذا على إخفاء أزمة الشرعية التي تفاقمت تدريجـــياً منذ بداية الإصلاحات. وهنا نصل إلى حقيقة تاريخية أساسية، أو بالأحرى قلب للحقيقة، وهي أن سياسات الحكومة الاقتصادية النيو ليبرالية قد أدت إلى الهزة الاجتماعية، بيـــنما إعـــادة الاستقرار بعد الهزة، أكد التوسع الاجتماعي لمشروعية سلطة الدولة. ولهذا الســـبب تحولـــت نظـــرية النيو ليبرالية عن "التكيف الذاتي" (ومعها مناداتها بوقف تدخل الدولـــة)، في النهاية إلى المطالبة بتدخل الدولة ورقابتها. وبعد أعمال العنف في ١٩٨٩، تركـــز الانتباه بشأن الحركة على حادث "٤ يونيو"، وتناسى الناس انهيار أوروبا الشرقية والاتحـــاد الســـوفييتي، ونهاية الحرب الباردة، والتغيرات التاريخية التي حدثت خلال هذه الفـــترة، وكذلك المطالب الأساسية للحركة الاجتماعية. وهكذا، فمع فشل الحركة، ضاعت الفرص التاريخية التي كانت الحركة تؤذن بها.

وكما ذكرنا من قبل، كانت التعبئة الاجتماعية لعام ١٩٨٩ قائمة على أساس الاحتجاج ضـــد العملية غير المتوازنة لإلغاء مركزية السلطة والمصالح، إذ كانت تقوم على السخط المترتـــب على الصراعات بين سياسات السلطة المركزية لإعادة التكيف، وبين الجماعات المحلـــية، وجماعـــات أصحاب المصالح الخاصة. لقد كانت قائمة على أساس الانقسامات داخـــل الدولة، وعلى العلاقات بين الفئات الاجتماعية المختلفة وأجهزة الدولة. وإذا أخذنا وسائل الإعلام عام ١٩٨٩، على سبيل المثال، لتساءلنا كيف تسنى مشاركة وسائل الإعلام التـــي تشـــرف علـــيها الدولـــة، فـــي عملـــية تعبئة جميع الفئات الاجتماعية، والمطالبة بالديمقراطـــية؟ وأعـــتقد أن العناصر الثلاثة الآتية في غاية الأهمية: أولاً، الانقسامات بين التكـــتلات السياسية، وبين الدولة المركزية والحكومات المحلية، جعلت من المستحيل على وســـائل الإعـــلام الـــتحدث بصوت واحد عند نقل أحداث الحركة. (وهذا يفسر في الوقت نفســـه، لمـــاذا لـــم يكـــن انـــتقاد عملية اللامركزية انتقاداً شاملاً، ففي ظل فشل الاقتصاد المخطـــط كانـــت اللامركزية ضرورية وحتمية. واقتصرت المشكلة على كيفية استخدام سياســـات ديمقراطـــية لتنظـــيم عدالـــة وشفافية عملية إعادة توزيع الأصول الاجتماعية، وضمان ذلك. ومنع اللامركزية من تكوين تكتلات جديدة وتدعيمها، وذلك باستخدام مبادئ

الديمقراطية الاجتماعية.) ثانياً، كانت التعبئة الاجتماعية من الاتساع بدرجة منعت الدولة من استخدام أساليبها التقليدية للتحكم في الأنباء. ثالثاً، كان هناك تداخل غير مرئي بين المطالبة بالديمقراطية والمساواة وبين أيديولوجية الدولة (وبغير ذلك يصعب تفسير إصرار الطلبة على المطالبة بالاعتراف بهم "كحركة وطنية")، نتج عنه نوع من الشرعية. وأدت هذه العناصر الثلاثة إلى قيام علاقات غير مستقرة بين الحركة الاجتماعية والدولة. أو بعبارة أخرى، كان الظرف الذي سمح بلحظة قصيرة من حرية الصحافة خلال شهر مايو، هو قيام حالة من التوازن غير المستقر بين قوى الدولة، وجماعات أصحاب المصالح الخاصة، وسائر الفئات الاجتماعية، وكان انهيار هذا التوازن الهش، هو الذي أذن بانتهاء هذه اللحظة.

يرجع السبب المباشر لفشل الحركة، إلى استخدام الدولة للعنف لكبتها، ولكن هذا الفشل يرجع بشكل غير مباشر لعدم قدرة الحركة الاجتماعية على إقامة الجسور بين المطالبة بالسياسات الديمقراطية، والمطالبة بالمساواة، وكذلك لفشلها في تجميع قوة اجتماعية ثابتة. وهذا جعل من المستحيل على الحركة الجمع بين أهدافها المباشرة وبين الظروف المادية. وفي هذا السياق، فإن لحظة تجمع العناصر الثلاثة المذكورة أعلاه، كان هشاً لدرجة لم تسمح بتحقيق أية حماية حقيقية للحركة. ولكن لحظة الالتقاء هذه تذكرنا بأن تقدم الديمقراطية إنما يكمن في وسط مجموعة العناصر هذه. وفوق كل شيء، تذكرنا بكيفية إعطاء هذه العناصر المتلاقية بصعوبة الطابع المؤسسي الذي يثبت هذا التوازن ويمنحه الاستقرار المطلوب، وكذلك القوى التي يمكنها القيام بذلك.

إذا وضعنا حركة عام ١٩٨٩ الاجتماعية في سياق توسع الأسواق المحلية والعالمية، لأمكننا أن نلاحظ الحلقات الداخلية التي تربط بينها وبين حركات الاحتجاج ضد منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي،في نوفمبر/ديسمبر ١٩٩٩ في سياتل، وأبريل/مايو ٢٠٠٠ في واشنطن. وذلك لأنها جميعاً كانت موجهة ضد مجموعة كاملة من الخطط للإدارة السياسية لشئون حياة الناس اليومية (مع أن هذه الخطط جرى التعبير عنها باسم السوق الحر). ومضمون هذا النوع من الاحتجاجات مركب، ومتفرق، ويشمل الكثير من الاتجاهات، ولذلك فأية محاولة للبحث عن سبب واحد لها، مثل إنكار أية علاقة بين الإصلاح والحرية، خطأ لأن العنصر الأهم من بين مطالبها هو الأمل المثالي في الجمع بين الحرية، والإصلاح الديمقراطي على أسس المساواة. وفي الواقع، تتخذ هذه الحركات من الارتباط التاريخي الوثيق بين قيم الديمقراطية والحرية، وبين الحركات من أجل الأمن

الاجتماعــي، الدليل الموجه لها، في حين أنه بدون الضغط الاجتماعي، لم تكن لتتحقق أية ضمانات احتماعية، ولما ظهرت للوجود أية آمال مثالية لخلق سوق ذي نظام ديمقراطي.

ومــع ذلك، فظهور نظرية "نهاية التاريخ" بعد ١٩٨٩، أعطى تفسيراً واضحاً للحركة الاجتماعــية، وهو الانتصار النهائي لنظام الغرب الاجتماعي، وحيث تقف الصين كالنظام الوحــيد الباقي اليتيم، في مقابل نهاية التاريخ هذه. وهكذا تحول المغزى المزدوج لحركة ١٩٨٩ الاجتماعية، إلى فهم ذي سبب وحيد. وفي رأيي أنه بمجرد أن أصبح هذا الفهم ذو الســبب الواحد هو الشائع عالمياً، أي بمجرد أن أصبح هذا الفهم هو البرهان النهائي على تفــوق الــنظام الجاهز (أي الغربي)، وبمجرد أن تحول الاحتجاج إلى خطاب تأبين، فقد ضاع المعنى الحقيقي للحركة الاجتماعية نهائياً، وكذلك أثرها الفاعل، ومغزاها التاريخي. يقــول الــبعض، إن ذلك كان أمراً حتمياً في مرحلة الانتقال، ولكن هذه "الحتمية" لا تؤثر البتة على التناقضات في حياتنا اليومية، إلى جانب أنها تضفي مسحة من الرشاد الأخلاقي علــى حدث مأساوي. وبعد أحداث القتل في يونيو، اتخذت حركات الاحتجاج الاجتماعية اتجاهــات جديــدة، وهــناك رغبة متزايدة لفهم حركة ١٩٨٩ الاجتماعية في ضوء هذه الحقائق والمواقف الجديدة. وابتداءً من التفسيرات الكثيرة من جانب وسائل الإعلام للحركة الاجتماعــية، وحتى التحليلات الجديدة لحركات الاحتجاج الجديدة فيما وراء البحار، يكاد الجميع يلتزمون بهذا الاتجاه الأساسي: وهو أنه في سياق "نهاية التاريخ" عالمياً، فقد كانت الحــركة الاجتماعية الصينية لعام ١٩٨٩، تمثل انحرافاً، أو ظاهرة شاذة. ولم يعترف أحد بأنــه فــي الوقت الذي كانت فيه تلك الحركة، نقطة تحول خطيرة، فإنها كانت في الوقت نفســه احتجاجاً على العلاقات التاريخية الجديدة، وعلى السيطرة الجديدة، وعلى الاستبداد الجديد.

٦-النيو ليبرالية كأيديولوجية سائدة والتنمية غير المتكافئة

وبالنسبة للحواشي "النيو ليبرالية" المضادة للتاريخ، لا يسعني إلا إثارة بعض القضايا الحادة، بل الساخرة، والتي حل وقتها هنا.

أولاً، لم يظهر السوق الحديث من ذاته تلقائياً، بل قد نشأ نتيجة لتدخل الدولة وعنفها. لقــد اســتمرت الدولــة بعــد ١٩٨٩ في تنفيذ الإصلاحات وإعادة الهيكلة، ولكن التهديد باســتخدام العنف حصر مظاهر السخط الاجتماعي في حدود ضيقة للغاية. وما حدث هو أن الإصــلاحين في الأسعار الذين فشلا خلال الثمانينيات، قد استكملا بالدقة، بعد أحداث ١٩٨٩. ويمكنــنا اختصار ما حدث خلال سنوات إعادة الهيكلة الثلاث ١٩٨٨-١٩٩١ ـــ

وخاصة التحولات الاقتصادية بعد ١٩٨٩ ـ كالآتي: أصبحت السياسة النقدية أحد أدوات التحكم المهمة، وحدث تغيير كبير في معدل تحويل العملة، وأخذت معدلاتها المختلفة تتقارب، مما أعطى دفعة قوية للتصدير؛ وأدت المنافسة في التجارة الخارجية إلى ظهور ونمو شركات الإدارة؛ وانخفضت الفروق في نظام "الأسعار المزدوج"؛ وافتتحت منطقة بودونج للتنمية في شنغهاي، كما أخذت مناطق التنمية تظهر في كل مكان.. إلخ. وفي هذا المجال، نلاحظ أن استكمال السوق ونظام الأسعار فيه، تم بناءً على إجراءات اتخذت قبل ١٩٨٩، ولكن هذه الإجراءات كانت هي نفسها عنيفة، ومن عمل السلطة. لقد وضع العنف لعام ١٩٨٩، حداً للسخط الاجتماعي الذي أثارته هذه الإجراءات، وبذلك أمكن استكمال نظام الأسعار. ومن المهم أن نلاحظ أن التغييرات في الأسعار التي جُمدت تحت ضغط السخط الشعبي في عام ١٩٨٨، قد نفذت في سبتمبر ١٩٨٩، أي بعد ثلاثة أشهر بالضبط من "٤ يونيو". وفي ذلك الوقت كان التركيز على تعديل الأسعار، ومعدلات تحويل العملة، ومعدل الفائدة فقط. وبعبارة أخرى، فإن السوق الجديد، ونظام الأسعار الخاص به، لم يكونا "عملية تلقائية تظهر من تلقاء ذاتها" كما يقال، وإنما هي بالتأكيد، نتيجة لتدخل وترتيب سياسي. وهكذا فمن الواضح أنه لا يمكن التفرقة بين هيكل السلطة السياسية، وبين علاقات السوق، في النظام الاقتصادي الجديد. ومن خلال هذه العملية بدأت الفروق في الدخل بين فئات المجتمع، وجماعاته، ومناطقه، تتسع، وتضخم عدد جماهير الفقراء بسرعة كبيرة.[16] ونقطة التحول التاريخية هذه، وضعت الأيديولوجية القديمة (أي

---

١٦ توصلت مجموعة "توزيع الدخل" للبحوث الاقتصادية في أكاديمية العلوم الاجتماعية (زهاو رينوي، وآخرون)، إلى ملخص النتائج الآتية عن الفروق في الدخل بين الفلاحين الذين يزرعون المحاصيل النقدية، والناتج الإجمالي الريفي، وهي: يصل الفرق في الدخل بين فلاحي المحاصيل النقدية، وبين العاملين في الصناعات الريفية، إلى ١–٢ ضعفاً، وبالمقارنة مع العاملين في التجارة أو الخدمات، يصل الفارق إلى ٢–٥ ضعفاً، وبالمقارنة مع العاملين في النقل أو الإنشاءات، يصل الفارق إلى ٥–٨ ضعفاً. وفي عام ١٩٨٠ كان متوسط الدخل السنوي للفلاح ١٩٩،٣٣ يوان؛ وبمقارنة المناطق الشرقية والوسطى والغربية، نجد أن النسبة بينها هي ١/١,١١/١,٣٩ على الترتيب. وحتى عندما بلغ متوسط دخل الفلاح في عام ١٩٨٣، ٩٢١ يوان، كانت الفروق بين المناطق الثلاث قد ازدادت إلى: ١/١,٧٥/٢,٢٥ على الترتيب، حيث كان الدخل الفعلي: ٦٠٤/٧٨٦/١٣٨٠ يوان بالمناطق الثلاث. وكانت فروق الدخل بين العمال وأصحاب العمل متفاوتة حسب الأعداد، ولكن الفروق في تزايد. وكذلك تزداد فروق الدخل بين سكان المدن بشكل عام، وتفصيل ذلك كالآتي: أولاً، كانت الاختلافات بين المناطق (الغربية والوسطى والشرقية) في عام ١٩٨٣، حوالي ٥٠ إلى ٨٠ يوان (بالترتيب: ٤٥٨، و٤٩٣، و٥٤)، وفي عام ١٩٩٤، بلغ الدخل بنفس الترتيب: ٢٤٠٢، و٢٨٠٥، و٤٠١٨ يوان، أي أن الفارق تضاعف بنسبة أكثر من ٢٠ ضعفاً تقريباً. ثانياً، زادت الفروق بين الدخل الناتج من أنواع المهن المختلفة، فالدخل من مهن مثل المالية والتأمين قد لحق بالدخل المرتفع سابقاً للعاملين في إنتاج الكهرباء، والفحم، والماء، وأصبح يزيد بمقدار ٢,٤ ضعف عن دخل العاملين في الزراعة، والغابات، وصيد الأسماك، وبالطبع تزداد الفروق المطلقة في الدخل بين هذه المهن. ثالثاً، تختلف الدخول بين العاملين في المؤسسات حسب نوعية ملكية هذه المؤسسات، فمثلاً كان متوسط دخل العاملين في المؤسسات ذات الملكية المختلطة ١٥٢٧ يوان، بما يزيد بنسبة ١٤ بالمائة تقريباً عن بقية = العاملين أي ٢٠٠ يوان تقريباً. وفي عام ١٩٩٤ استمرت الزيادة في دخول العاملين بالمؤسسات ذات الملكية المختلطة، ففي حين زاد

الأيديولوجية الاشتراكية المتجهة نحو المساواة) في تناقض مع الممارسة، وبذلك تعذر إنقاذ الوظيفة القديمة للأيديولوجية. وفي الوقت نفسه، فقد جاء فشل الحركة الاجتماعية لعام ١٩٨٩، تالياً لفشل أيديولوجية الدولة، وهذا أمر مهم من أجل فهم الوضع الحالي للأيديولوجية الصينية. إذ بعد ١٩٨٩، روجت الدولة لما سمي "الاستراتيجية القوية على جبهتين (لياتجشاو يين)" [17] التي تحولت، بالارتباط بالإصلاحات الاقتصادية، إلى نظام استبدادي (أي بالمقارنة بالأساليب الأيديولوجية السابقة). وهذا ما كشف أن الوظائف الأساسية للأيديولوجية القديمة للدولة، وكفاءتها قد احتضرت فعلاً. وهذه هي الظروف التي سمحت "للنيو ليبرالية" أن تحل محل أيديولوجية الدولة، وتصبح الأيديولوجية الجديدة السائدة، التي تعطي التوجيه الأساسي لسياسة الدولة، والعلاقات الدولية، والقيم الجديدة لوسائل الإعلام. وهي كذلك، التي أوجدت الأساس الأيديولوجي النظامي لبعض المثقفين النيو ليبراليين، كي يلعبوا دوراً مهماً، وإن يكن مزدوجاً في وسائل الإعلام المحلية والدولية (أي كمدافعين عن سياسة الدولة، في الوقت الذي يظهرون فيه على أنهم "مثقفون بصفة عامة").

ثانياً، إن إنشاء مجتمع السوق، عن طريق بعض الترتيبات السياسية، لم يلغ تلك الأوضاع التاريخية التي كانت حركة ١٩٨٩ الاجتماعية موجهة نحوها، بل بالعكس، فقد أسبغ على تلك الترتيبات المشروعية. ونظراً لأن المثقفين، بعد ١٩٨٩، قد ضموا الحركة الاجتماعية إلى "نظرية نهاية التاريخ" المشار إليها من قبل (مع التحفظ بأن "التاريخ" لم ينته على الإطلاق في الصين القارية)، فإنه لم يعد هناك إلا القليل ممن يدرسون بأي

متوسط دخل العمال في الصين بنسبة ٢٦،٣ بالمائة، زاد متوسط دخل العاملين هذه المؤسسات =بنسبة ٩٢،٢ بالمائة. وبحلول عام ٢٠٠٠، كانت دخول هؤلاء العاملين قد تجاوزت دخول الموظفين في الحزب والدولة، والباحثين، وغيرهم بحوالي ٢-٣ أضعاف أو أكثر. رابعاً، زادت الفروق بين دخول العاملين في المؤسسة الواحدة حسب أوضاعهم، ولهذا وجهان: أحدهما الفرق بين أجور العاملين وأصحاب العمل في المؤسسات ذات الملكية الخاصة أو المختلطة، والثاني هو الفرق بين أجور المديرين ومساعديهم، وأجور العمال في المؤسسات المملوكة للقطاع العام. وفي الصين قد بلغ دخل المديرين من الفئة الوسطى حوالي ٦٦٠٠ دولار أمريكي في العام، أي حوالي ١٠ أضعاف دخل العامل العادي، وتصل الفروق بين دخول المديرين والعمال العاديين في المؤسسات المملوكة للدولة نسباً مقاربة. ويرجع ذلك إلى أن المديرين يحصلون على مزايا متنوعة ترفع من دخولهم. خامساً، ظهور فئة الفقراء الجدد، وهؤلاء يضمون أولاً العمال الذين تم الاستغناء عنهم من المؤسسات التي خضعت للإصلاح، والمتعطلين بصفة مؤقتة، والعمال في المؤسسات المفلسة، أو على وشك الإفلاس، والعمال المتقاعدين، وبعض من كانوا يحصلون على الدخل من فائض المؤسسات، والعمال من مناطق بعيدة وليس لهم حق الإقامة في المدن، إلخ. وبالإجمال زادت نسبة العمال الذين ساءت حالتهم الاقتصادية، من ٥ إلى ٨ بالمائة من جميع العاملين، أي ما يبلغ حوالي ١٠٠ مليون مواطن يعانون من الفقر، بما يمثل ٨ % من شعب الصين. والنتائج السابقة مأخوذة من أبحاث زاو رينوي وآخرين، "دراسة بشأن توزيع الدخل في الصين"، بكين ١٩٩٤ (بالصينية). وبالإضافة لذلك، لدراسة زانج واللي، "عشرون عاماً من البحث بشأن الطبقات والفئات الاجتماعية في الصين"، تتضمن ملخصاً لهذه الأرقام. انظر "أبحاث اجتماعية"، ٢٠٠٠، ١، ص ٣٦.

١٧ [أي القوية على الجبهتين الأيديولوجية والاقتصادية. المترجم الصيني.]

تفصيل الأوضاع التاريخية، والمطالب الأساسية للحركة الاجتماعية. وعندما قام دينج شياوبينج بزيارة المناطق الجنوبية عام ١٩٩٢، مدافعاً مرة أخرى عن الإصلاحات الاقتصادية، تلقى التأييد من أصحاب المصالح الخاصة المحليين، والمثقفين، والقادة الأجانب، وكان هذا أمراً مفهوماً بعد ثلاث سنوات من الركود الاقتصادي، والكبت السياسي. ومع ذلك، يجب أن نلاحظ أن أياً من المشاكل الأساسية التي كانت مثارة في أثناء حركة ١٩٨٩ الاجتماعية، لم تُحلَّ أبداً، ولهذا السبب، فإن الأزمات الاجتماعية الرئيسية خلال التسعينيات، وثيقة الارتباط بالأوضاع الاجتماعية السابقة لعام ١٩٨٩. وكل ما يلزم، هو أن نلاحظ بعض الظواهر ــ الفساد، والخصخصة، وتأثير جماعات أصحاب المصالح الخاصة على رسم السياسات، والتنمية اللاهثة (مثل التنمية العقارية في شنغهاي، وهاينان، وغيرها)، وما ترتب عليها من أزمات مالية، والمصاعب التي تواجه نظام الرعاية الاجتماعية، والأزمات البيئية، وغيرها من المشاكل الاجتماعية ــ لنكتشف على الفور الارتباط الوثيق بين المرحلتين، وإن كان المجال أوسع حالياً، والميادين المستهدفة أكبر بكثير تحت تأثير "العولمة". وعلى سبيل المثال، هناك ارتباط وثيق بين الفساد المنظم، وبين نظام الأسعار المزدوج؛ وكذلك، هروب رءوس الأموال، والخصخصة لحساب تكتلات معينة، وتكوين جماعات أصحاب المصالح الخاصة على المستوى المحلي والإقليمي، وثيق الارتباط بالتجارة الخارجية ونظام التعاقدات؛ والأزمة في النظام المالي وثيقة الارتباط بالاستثمار في السوق العقارية، وغيرها من مشروعات التنمية اللاهثة، لسريعة الإيقاع؛ والتدهور في أوضاع المؤسسات المملوكة للدولة، وثيق الارتباط بالتدهور المناظر (لا التحسن)، في بيئة السوق التي وصفناها. وكذلك المشاكل التي ترتبت على آخر صيحة من الإصلاحات المالية، وما صاحبها من إجراءات، وثيقة الارتباط "بنظام الطريق المزدوج" في تلك الحقبة، وإن كانت تجلياتها الملموسة، والمجالات التي تمسها مختلفة تماماً.

وبعبارة أخرى، لا يكفي أن الأوضاع التي توجهت نحوها حركة ١٩٨٩ الاجتماعية لم تُحل، بل إنها، على العكس، تفاقمت من كثير من النواحي. أما عن بعض المشاكل مثل البطالة، والفقر، واللامساواة الاجتماعية، والانكماش، والعمال المستغنى عنهم، والعمال الزراعيين، والموارد الريفية، فقد قام عدد من الباحثين بدراسات بشأنها، ولا يتسع المجال هنا لتقديم نتائج هذه الدراسات. ولكنني أذكر هذه المشاكل فقط لأوضح الارتباط بين المشاكل الرئيسية التي واجهتها الصين في التسعينيات، وسياسات الإصلاح في الثمانينيات. كما أذكرها لأبرز الدور الذي لعبه التوسع في السوق، في خلق الاستقطاب الاجتماعي وعدم المساواة، وفي زعزعة أسس المجتمع، وفي خلق الظروف لتفشي

السلطوية والاحتكار. وبهذا المعنى بالدقة، لم تستطع عملية الخصخصة ــ حتى مع وجود بعض التناقضات بينها وبين الدولة ــ أن تخفي توجهها نحو السياسات السلطوية، وعداءها العميق للديمقراطية.

ثالــثاً، كانت حركة ١٩٨٩ الاجتماعية ظاهرة اجتماعية حضرية، كشفت التناقضات الداخلــية فــي الإصلاح الاقتصادي في المدن، وكذلك التناقضات الاجتماعية التي ظهرت خــلال عملــية توسع السوق. وأغلب الباحثين يناقشون عمليتي الإصلاح في الريف وفي المــدن بوصــفهما ظاهرتيــن ومرحلتين مستقلتين، ولئن كان البعض يلاحظ الارتباط بين الاثنتيــن. وفي عام ١٩٨٩، لم يبد المشاركون في الحركة أي اهتمام بمشاكل أهل الريف، مــع أنهم يشكلون أغلبية شعب الصين. ولكن سواء أكان الأمر عام ١٩٨٩، أم اليوم، فإن فهــم الإصــلاحات فــي الريف هو الأساس لفهم التوسع غير المتكافئ للسوق في الصين الــيوم. لقــد بدأت الإصلاحات في المدن عام ١٩٨٤، وبدأ الفارق بين المدن والريف في التوسع من عام ١٩٨٥، وخلال الفترة ١٩٨٩-١٩٩١، توقفت دخول الفلاحين عن النمو، وبلغــت الفجوة في الدخل بين المدن والريف مستويات عام ١٩٧٨.[١٨] وقد ارتفعت نسبة الفلاحيــن الذيــن هاجــروا من الريف خلال النصف الأخير من الثمانينيات، مما اعتبره الكثــيرون دليلاً على اشتداد حدة التناقض بين أهل الريف والأرض. ولكن المشكلة ليست بهــذه البســاطة، وســأذكر هــنا بعــض الأسباب المنهجية لهذه الظاهرة. أولاً، صاحب الإصــلاحات فــي المــدن توســع في مشروعات البنية التحتية، في حين اجتذبت سياسة الانفــتاح قــدراً كبــيراً من الاستثمار الأجنبي، وخلق هذان العاملان الحاجة إلى الأيدي العاملــة. ثانــياً، في أثناء عملية الإصلاح في المدن، لم يجر تعميق الإصلاح في القرى والريف، بل بقيت هياكلها كما هي، الأمر الذي زاد من عمق الفجوة في الدخل بين المدن والــريف، ممــا زاد من معدلات الهجرة من الريف. ثالثاً، أعطى التخفيف من قيود نظام تســجيل العــائلات مزيداً من حرية الهجرة مــــن الريف (تحويل قوة العمل الريفي إلى سلعة). ولكن شيئاً من ذلك لم يخلق نظاماً جديداً لحماية العمل في ظل الظروف التاريخية الجديــدة ســريعة التغير، أو تدابير تحقق ذلك. ولهذا السبب، وفي ظل أوضاع الانكماش وتدهور الاقتصاد، بدأت سلطات المدن المحلية والإقليمية، تضع قيوداً على الهجرة الداخلة إليها، مما عبر عن سياسات تمييز على أساس الهوية الاجتماعية. وهذا التذبذب في حرية انــتقال العمالة الريفية، أو تقييدها، حقق وفرة في الأيدي العاملة، وخفف، في الوقت ذاته،

١٨ لــو صــاي، "يجب ألا ننسى النهضة الريفية" (بالصينية)، انظر المقابلة مع لو سوبنج في مجلة حياة ساتليان، ١٤، ١٩٩٨، (١٤ يوليو ١٩٩٨)، ص ٢٦.

مــن ضــغوط الهجــرة علــى ظروف الحياة في المدن. وهذا هو الأساس "للتنمية غير المتكافئة" في الصين اليوم.

والعــرض التالــي يوضح كيف جرى فرض طابع مؤسسي على العلاقات بين المدن والــريف: ارتفعــت دخول الفلاحين قليلاً عام ١٩٩٣، عندما رفعت الدولة أسعار توريد الحبوب بسبب نشاط الصناعات الريفية، وازدياد الهجرة من الريف، ولكن خلال ١٩٩٦-١٩٩٩، (وخاصــة بعــد الأزمة الاقتصادية) انخفضت كفاءة وإنتاجية الصناعات الريفية، وظهر فائض كبير في العمالة في المدن، وعاد الكثير من العاملين في الصناعات الريفية، والمهاجريــن، إلى قراهم. وفي كثير من المناطق، لم يمكن إعادة التركيبة السابقة للقرى، بسبب الهجرة، والتنمية اللاهثة. وهكذا نشأت حلقة مفرغة: فمن جهة كان هناك نقص في الأراضي القابلة للزراعة بالنسبة للعاملين، فقد زاد سكان الريف بمقدار ٧٨ مليوناً بالنسبة لعددهــم عــام ١٩٧٨، ومــن جهــة أخــرى، أدى غياب الضمان للعمل، ونظام تسجيل العــائلات، إلى اضطرار الفلاحين إلى الهجرة إلى المدن ثم العودة منها، حسب الظروف الاقتصــادية المتغيرة في المدن. واليوم، نجد ١٠ بالمائة من سكان الصين في حالة هجرة دائمــة، ذهابــاً وعــودة، بين أقاليم الصين، وإذا أضفنا لذلك العدد الذي يهاجر في داخل الأقالــيم، لــزادت النسبة بشكل مثير.[19] وعلينا لذلك، أن ندرس مشكلة الهجرة والفقر في الــريف من هذا المنظور. وتعبر مشكلة عدم التكافؤ بين المدن والريف بشكل مركز عن الاخــتلاف فــي المســار بين الإصلاح في كل منهما، وبتعبير بعض الخبراء في مشاكل الــريف، فإن تشخيص الأزمة الحالية للريف في الصين، يتلخص في "اختلاف القواعد بين المــدن والريف في ظل نظام: بلد واحد وسياستان".[20] وعدم التكافؤ المؤسسي هذا، يقوم علــى أساس توسع السوق في المدن، وتنميتها، وقد خلق، ويخلق باستمرار اختلافات بين هياكل المدن والريف، كان لها آثار خطيرة لا يسهل تقدير خطورتها.

لــم تكــن مشكلة الريف بأي شكل، السبب المباشر لأزمة ١٩٨٩ الاجتماعية، ولكن الأزمــة الريفية ازدادت عمقاً في أعقاب "١٩٨٩"، أي في ظروف التوسع في السوق في المــدن. وأزمــة الــريف فــي الصين، لا تثبت فقط أن حرية تشغيل العمال، والمساواة

---

١٩ في الســنوات الأخيرة. زاد عدد الباحثين الذين يبدون اهتماماً بمشكلة "الهجرة إلى المدن"، و "تفريغ الريف"، وأحد أسباب ذلك، هو أن الانخفــاض في الاقتصاد قد حول الفائض في قوة العمل الريفي إلى مشكلة اجتماعية خطيرة. ولهذا السبب، تحولت مناقشة في شياوتونج في التسعينيــات حــول "المشــكلة الكــبيرة للمدن الصغيرة" إلى مناقشة مشكلة "الهجرة إلى المدن". انظر وانج، "إعادة النظر في التنمية الحضرية، وما سبقها" (بالصينية)، ٢٠٠٠ (١)، ص ٦٥-٧٥

[20] لو شويي، "التخلص من "اختلاف القواعد بين المدن والريف في ظل نظام بلد واحد وسياستان" (بالصينية)، ٢٠٠٠ (٥) ص ٣-٩.

الاجتماعية، بينهما ارتباط داخلي متبادل (أي أنها ليست علاقة تضاد)، بل إنها تكشف كذلك، عمق الأزمة التي يواجهها الريف. لقد حول التوسع غير المتكافئ في السوق، الأرض والفلاحين إلى ما يقرب من أن تكون سلعاً شبه حرة، وهذا قد عرقل تنظيم المجتمع الريفي، وكذلك قدرة الفلاحين على تجديد أنفسهم. وهكذا تعطي أزمة الريف في الصين مثلاً واضحاً على "التنمية غير المتكافئة". [٢١]

ولهذا السبب، يجب إثارة ما يأتي: أولاً، واحدة من أهم القضايا لفهم العلاقة بين نظام السوق، وحرية التعاقد مع العمال، هي وضع العمالة الريفية، والنظم الموضوعة لحمايتها. ثانياً، حرية الحركة للعمالة الريفية ليست مجرد تغيير الموقع، بل هي عملية نظامية، ولذلك يجب دراستها على أساس الجهد المبذول لإلغاء عدم التكافؤ في هياكل النظام (وليس في نظام تسجيل العائلات فحسب). ومشكلة حرية استخدام العمالة (وحرية الهجرة مثال على ذلك)، ليست مجرد مشكلة صينية، بل هي أحد المعايير المهمة لتقييم ما إذا كان السوق العالمي المعاصر سوقاً حراً بحق. وكما لاحظ أمارتيا سن في إطار نظريته عن "التنمية الحرة"، فإن أهم وجهين للتنمية هما: إزالة جميع القيود المفروضة على العمال، لضمان سوق العمل الحرة، ومن الجهة الأخرى، لا يمنع ذلك من وجود الدعم الاجتماعي، أو الإدارة العامة، أو تدخل الحكومة. وفي عصر الإنتاج والاستهلاك عابر الحدود الحالي، يحتاج هذا التعبير إلى توسع، وتوضيح وتفسير. لأنه أولاً، حرية التعاقد مع العمال يجب ألا تتحقق داخل الحدود الوطنية فحسب، بل أن تتوفر في العلاقات الاقتصادية العالمية؛ وثانياً، أحد أهم القوى المحركة لتوسع الأسواق الرأسمالية، هو الجمع بين العمالة الحرة والمقيدة، مما يعني أنه يجب دراسة العلاقة بين وضع العمالة الحرة/المقيدة، وبين التنمية الاجتماعية.

ثالثاً، يؤدي التوسع في نظام السوق إلى ازدهار أنشطة التحرك وقيَمها، وتغلغلها في جميع مظاهر الحياة، مما يحطم الهياكل الاجتماعية القائمة (مثل المجتمعات المحلية وقيمها)، وينزل بجميع أشكال الحياة الجماعية (مثل الأقليات) إلى أدنى مستوياتها. وفي هذا السياق، فإن الاكتفاء بدراسة التنمية من منظور حرية التعاقد مع العمالة، مع تجاهل

---

٢١ لم يحصل الإصلاح الزراعي في الصين والأزمات التي تعرض لها، لاهتمام كاف من الاقتصاديين، ومنفذي الإصلاح، ولكن في أعقاب أزمة عام ١٩٩٧ المالية، حيث انخفض معدل النمو الاقتصادي، وظهرت الضغوط الانكماشية، ازداد الاهتمام بالأزمة الريفية. ولكن، نسبة كبيرة ممن يدرسون مشكلة الريف، يقومون بذلك من وجهة نظر تنشيط النمو الاقتصادي، ويحاولون الدراسة من وجهة نظر رفع الضغوط عن المدن، ولا يدرسون الموضوع من وجهة نظر حق الفلاحين في الحرية، أو المساواة في العلاقات الاجتماعية، بل يتخذون وجهة نظر اتجاه النمو الاقتصادي، وبصفة خاصة النمو الاقتصادي في المدن. وبعبارة أخرى، لا يؤخذ موضوع عقود عمل الفلاحين، والمساواة الاجتماعية، في الاعتبار، إلا بصفتها عوائق في سبيل النمو الاقتصادي.

العلاقـة بيـن التنمـية والأوضاع الاجتماعية، قد يقود إلى تحلل المجتمع. ولهذا السبب، فعـندما ندافــع عن حرية التعاقد مع العمال، وتأكيد المساواة الاجتماعية، يجب أن نضمن ثـبات العلاقة بين التعددية الثقافية، ومشكلة التنمية، كما يجب أن نربط بين دراسة مشكلة الـريف، ومشكلة المدن. هناك علاقة واضحة بين حرية العمالة، والإدارة العامة، وتدخل الحكومـة، كشـروط لنجاح نظام السوق، ولكن وضع حد للتخريب الذي يسببه هذا النظام للبيـئة، والتقاليد، والأعراف، والطقوس، وغيرها من مظاهر الحياة وقيمها، يعتبر مشكلة أساسـية عند دراسة التنمية اليوم. وهي ضرورية كذلك لتحرير قيمة "الحرية" من المفهوم الضـيق لمعناها في إطار العلاقات الاقتصادية، ووضعها ضمن مفهوم أوسع. ومن وجهة نظـر أكثر راديكالية، فإن التقدم التاريخي الذي يتمثل في حرية العمالة (أي ظهور علاقة تبادلـية على شكل عقد العمل الفردي) بهدف تحقيق القيمة المضافة، ويحل محل العلاقات السياسـية، أو الشخصـية المبنية على علاقات قسرية للاستغلال، لا يحل محل ضرورة دراسـة علاقات السوق التعاقدية (حاول أن تستعرض ما حدث في المناطق الساحلية حيث أدى نظام التعاقد مع العمال إلى ظهور نوع من عمالة العبيد). أو بعبارة أخرى، إن حرية الـتعاقد مع العمال هي واحدة من المشاكل الاجتماعية العاجلة اليوم، ويجب ألا يُنظر إليها على أنها الهدف النهائي للمجتمع.

رابعاً، واكبت الإصلاحات المعاصرة في الصين التحولات في المجتمع العالمي، كما أنهـا نتجت عن التكيف الجذري للسياسة الخارجية، فالإصلاح والانفتاح هما وجهان لعملة واحـدة. ويجب أن نلاحظ أن مفهوم الانفتاح قاد إلى فكرة خاطئة مؤداها أنه قبل الانفتاح، كانـت الصـين القارية تمثل مجتمعاً منغلقاً ومكتفاً ذاتياً. وهنا يجب التمييز بوضوح بين مـرحلة الحرب الباردة، وبين حكم أسرة كنج، وكلاهما تبنت سياسات انعزالية في بعض المـراحل. ففي المرحلة الأولى ساد الصراع بين الصين والغرب، وخاصة عداء الولايات المـتحدة للحزب الشيوعي الصيني وحكمه، حيث فرضت الحرب الباردة التي تلت الحرب العالمـية الثانية، وما أدت إليه من أوضاع حرب ساخنة، السياق الذي جرت فيه السياسة الخارجـية الصـينية فـي تلك الفترة. فقيام الحرب الكورية عام ١٩٥٠، وإغلاق مضايق تـايوان بسـفن الأسـطول السابع الأمريكي، وتأييد الولايات المتحدة عام ١٩٦٠ لانقلاب إندونيسـيا ونـتائجه المعاديـة للصين، وحرب فيتنام، والحرب الهندية الصينية، ... هذه جمـيعها قسمت آسيا إلى عالمين مختلفين. وبناءً على اعتبارات أيديولوجية، وجيوسياسية، اتجهـت الصـين إلـى الاتحـاد السوفييتي ودول شرق أوروبا التي عقدت معها تحالفات بدرجـات مختلفة. وبعد التباعد الصيني السوفييتي، تابعت الصين سياسة ما بعد باندونج،

وأقامـت علاقات سياسية، واقتصادية، وثقافية، واسعة مع بلدان العالم الثالث وبلدان عدم الانحياز. وعندما أصبحت حكومة الصين القارية هي ممثل الصين في الأمم المتحدة، عام ١٩٧٢، كان الفضل في ذلك يكاد يعود بالكامل لتأييد دول العالم الثالث والبلدان الصغيرة، وكان ذلك تعبيراً عن النجاحات الكبيرة للسياسة الخارجية للصين في عالم ما بعد باندونج. وكذلـك رحب الشعب الصيني كثيراً بهذه الخطوة. وقد بدلت سياسة الانفتاح خلال مرحلة الـثورة الثقافـية، كمـا أقيمـت العلاقات الدبلوماسية مع الكثير من البلدان في أثناء تلك المرحلة. وكان الدافع الرئيسي وراء سياسة الانفتاح على الغرب، هو إعادة تحديد علاقات الصين الاستراتيجية بالغرب والشرق، فتحالفت مع الولايات المتحدة لمقاومة تهديد الاتحاد السوفييتي.

وبعـد ١٩٧٨، تخلـت الصـين عن سياسة الارتباط ببلدان العالم الثالث، ودول عدم الانحـياز، وجعلـت الأولوية لعلاقاتها مع الولايات المتحدة، واليابان، وغيرها من البلدان الرأسـمالية المـتقدمة. وفي هذه المرحلة تطورت سياسة الانفتاح الصينية بسرعة كبيرة، خاصـة فـي المجالات السياسة والاقتصادية، وزادت علاقات التجارة والتبادل بينها وبين الـدول الغربـية عمقـاً. ومـع ذلك فقيام هذه العلاقة لم يتم بدون شروط، فخلال فبراير ومـارس ١٩٧٩، هاجمـت الصين فيتنام، وكانت هذه الحرب تختلف عن جميع الحروب التي خاضتها الصين منذ ١٩٤٩ ـ بما في ذلك مساعدات الصين لكل من كوريا وفيتنام، والحـرب الصينية الهندية، والحرب الصينية السوفيتية. ومع أن أسباب تلك الحرب مركبة لحد ما ـ مثل تزايد قوة فيتنام العسكرية بعد الوحدة عام ١٩٧٥، وتوقيع "معاهدة الصداقة والـتحالف السـوفيتية الفيتنامـية" عام ١٩٧٨، والتي بدت كتحالف عسكري يمثل تهديداً للصـين مـن الشـمال والجنوب، من الاتحاد السوفييتي وفيتنام، والهجوم الخاطف لفيتنام لاحـتلال كمبوديا في ٢٥ فبراير ١٩٧٨، إلخ ـ فإن هناك عنصراً أكثر أهمية وخطورة فـي الأمـر. ففي تلك المرحلة بالضبط تطورت العلاقات الصينية الأمريكية بقوة كبيرة، وبدأ عداء الدولتين للاتحاد السوفييتي وحلفاءه، يتخذ شكل نوع من التحالف. فعندما أعلنت الصين الحرب على فيتنام، كانت الصين والولايات المتحدة قد أعادتا قبلها بقليل، العلاقات الدبلوماسية بينهما، وهكذا كانت تلك الحرب هي البداية الحقيقية لدخول الصين إلى المجال الاقتصادي الذي تقوده أمريكا. ومن جهة أخرى، تكشف هذه الحرب العلاقة بين الاندماج فـي نظـام السـوق والعنف، فابتداءً من هذه اللحظة، أخذ التوجه الاشتراكي نحو الدولية يختفي تدريجياً من الصورة، وتغير اتجاه الانفتاح الأحادي الجانب القديم، إلى اتجاه انفتاح أحـادي الجانب، ولكن في اتجاه الغرب هذه المرة (بما في ذلك اليابان وغيرها من البلدان

المتقدمة). وأوضح صورة لهذه المشكلة ظهرت عندما ألقت قوات حلف الناتو (الأمريكية) القنابل على السفارة الصينية في يوغوسلافيا عام ١٩٩٩. ففي الاجتماع غير العادي للأمم المتحدة الذي نوقش فيه هذا الهجوم، وقفت بلدان التحالف الغربي متساندة، ولكن بلدان العالم الثالث التي من المفروض أنها تتعاطف تقليديا مع الصين، لم تعبر عن أي تأييد لها.

كان لسياسة الانفتاح الصينية في الثمانينيات ــ التي حررتها من القيود السابقة، ومن بعض التشوهات المترتبة على الثورة الثقافية ــ بعض الآثار التحريرية، ولهذا رحبت بها الأمة بالكامل، وخاصة المثقفين. وبالنسبة لسياسات الإصلاح والانفتاح الصينية، فإنني، وكثيرين من المثقفين مثلي، نأخذ منها موقفاً إيجابياً مُرَحِباً. ولكننا لا يمكن، عند تحليلها تاريخياً، أن نتجاهل النتائج والتشوهات العميقة التي تركتها هذه السياسة، حيث تكشف بكل وضوح الطبيعة المتحيزة لخريطة العالم كما رسمتها أيديولوجية الدولة. فبالنسبة للجيل الذي نضج بعد الثورة الثقافية، كل المعارف ذات القيمة مصدرها هو الغرب، وخاصة الولايات المتحدة (وهذا طبعاً من أشكال التحيز). أما آسيا، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية، ناهيك عن أوروبا الشرقية والجنوبية، ــ وهي المناطق التي كانت من مصادر المعرفة الحيوية، والثقافة ــ فقد ابتعدت بالكامل عن مصادر المعرفة الشعبية.

وفي الأعمال الأدبية عن حرب فيتنام، وعند إعادة التفكير بشأنها، لا تظهر أية إشارة عن الارتباط بين العلاقات الخارجية والحرب، وإنما تُذكر فقط الثورة الثقافية، كما لو كانت إدانة الثورة الثقافية هي السند العقلاني الكافي لعملية إعادة التفكير هذه. وهذا مثل يوضح كيف تحولت إدانة الثورة الثقافية إلى تبرير ودفاع عن أيديولوجية الحكم، وسياسة الدولة، وتكتسب هذه الطريقة شعبية كل يوم، فكل انتقاد للمرحلة الحالية، يُوسم بأنه ارتداد لمرحلة الثورة الثقافية، أي أنه غير عقلاني. وعلى الرغم من أن أساس الانتقال من الثمانينيات إلى التسعينيات كان عشر سنوات من الإصلاح والانفتاح، فإن الجدل الثقافي في الصين ما زال محصوراً في شئون التحديث القومي، ويغيب عنه أقل شعور بالمسئوليات الدولية. وفي هذا الجو، لا يمكن أن تشمل المناقشات الجارية بشأن الديمقراطية، موضوعات مثل القومية، ومشكلة القومية/الأعراق، والعولمة، وغيرها.

وهذا الوضع الثقافي يوضح لماذا لم يتمكن أحد من دراسة الحركة الاجتماعية لعام ١٩٨٩ بعد فشلها، من منظور انتقادي، وهو يفسر كذلك، لماذا يفهم الناس مشاكل العولمة من منظور الولايات المتحدة، وأوروبا الغربية، واليابان، و"النمور الآسيوية الأربع" (أي البلدان الرأسمالية المتقدمة)، فقط، ولا تلمس على الإطلاق خبرة الأطراف الأخرى لهذه الظاهرة، مثل الهند، وأفريقيا، والشرق الأوسط، وأمريكا اللاتينية. وعلاوة على ذلك، فهو

يفسر لماذا لم تُفهم اللحظة التاريخية لحركة ١٩٨٩ الاجتماعية في ضوء الظروف الاجتماعية، والأهداف الملموسة لأحداث مرتبطة بها مثل بيريسترويكا جورباتشوف، وحركة قوة الشعب في الفلبين، وحركة الطلبة في كوريا. وفي هذا السياق بالدقة، يمكن لدراسة الأحداث المتواكبة في فترة التسعينيات، وإعادة التفكير في الحداثة، وفي رؤى المستقبل المنظور، أن يكون لها أثر فعال، وطاقة محرِّرة.

أفكار القرن
بشأن "المشكلة ثلاثية الأبعاد" [1] للريف الصيني

بقلـــــم: د. ون تيجون
ترجمة: سعـــــد الطويل

ملاحظة المؤلف

"مشـــكلة الصين هي الفلاحون، ومشكلة الفلاحين هي الأرض." كان هذا هو الشعار السـائد منذ أوائل القرن الماضي، ولكنه تغير الآن ليصبح: "مشكلة الصين هي الفلاحون، ومشكلة الفلاحين هي فرص العمل"، فقد فهم المسئولون أن الدراسة يجب ألا تقتصر على "الزراعة"، وإنما على المشكلة الريفية ثلاثية الأبعاد.

يعلـــم جمـــيع الأكاديميين المشـــتغلين بالإصـــلاح الاقتصادي في الصين جيداً، أن المشـــروعات الرئيســـية التي قمت بها في "المناطق التجريبية للإصلاح الريفي" [2] خلال السـنوات العشـــر الماضـــية كانت ذات توجه تسويقي. ولتحقيق أولى "تجارب السياسات" بصفتها أحسن وسيلة لتأكيد نظريات "ما بعد الإيجابي"، حاولت جهدي أن أستفيد من تعاليم أســاتذة "الاقتصـــاد السياسي" والنظريات الجديدة المسماة "بالاقتصاديات الغربية" لتوضيح

---

[1] تعني "المشكلة ثلاثية الأبعاد" (سان نونغ ون تي)، أن مشكلة الريف الصيني لا يمكن النظر إليها على أنها مجرد "مشكلة زراعية" وإنما تتضمن أهل الريف (الدخل، والهجرة، ...إلخ)، وتنمية المجتمع الريفي (القضايا الاجتماعية-الاقتصادية، والسياسية المتعددة)، والإنتاج الزراعي.

والمشـــكلة ثلاثية الأبعاد هي اليوم مشكلة أساسية على جدول أعمال الحكومة الصينية المركزية. وقد تأسس حديثاً "مكتب مجلس الدولة لدراســـة القضـــايا الاقتصادية المهمة"، وقد وضعت "المشكلة ثلاثية الأبعاد" ضمن الموضوعات ذات الأهمية الرئيسية على جدول أعماله، على أن يُعهد بها لما يسمى "بالجيل الرابع من القيادة". وبسبب الحالة السيئة للأوضاع في المناطق الريفية، تبين لرجال السياسة ومساعديهم مـن البيروقراطيين، أنه ليس من الممكن اعتبار النظر إلى المشكلة الزراعية كمشكلة منفردة، كما كانوا يؤكدون منذ عام ١٩٨٨. وهكذا عادت فكرة "المشكلة ثلاثية الأبعاد" التي سبق أن أثيرت في منتصف الثمانينيات، إلى الصدارة مرة أخرى، وهي تدرس الآن بما تتضمنه من قضايا رئيسية ثلاث، بكل اهتمام.

[2] أنشـــئت "المناطق التجريبية للإصلاح الريفي" عام ١٩٨٧، بمعرفة "مركز بحوث التنمية الريفية" السابق والذي كان واحداً من خمسة "مراكـــز لتجميـــع الفكـــر" (think tanks) الرئيســـية في فترة إصلاحات الثمانينيات. وكنت واحداً من الباحثين الذين أشرفوا على مشروعات دراسة السياسات خلال أحد عشر عاماً، مع أن "مركز بحوث التنمية الزراعية" ذاته حُلّ في عام ١٩٨٩.

وكانـــت الحكومـــة قد رفضت "خطاب النوايا" الذي اعترفت فيه لأول مرة "بالإصلاحات ذات التوجه التسويقي" في المناطق الريفية، من أجـــل الحصول على "قرض للتكيف" قيمته ٣٠٠ مليون دولار من البنك الدولي. وحدث ذلك قبل الإعلان الرسمي في المؤتمر الرابع عشر للحزب الشيوعي الصيني عام ١٩٩٢.

مفهوم حقوق الملكية. وقد حاولت خلال تلك السنوات، أن أحترم جميع آراء الأساتذة، وأن أنظــر إلــيها جمــيعاً علــى قدم المساواة (أي أخذها على علاتها)، وذلك بهدف اكتشاف الاخــتلافات بيــن الــنظريات المخــتلفة بكل الموضوعية. وحدث كثيراً خلال المناقشات الــنظرية، أن أكدت أنني مجرد "قائم بتجارب" ولست بمُنظِّر. وأعتبر أن ما أقدمه هنا هو مجرد فهم حدسي للتجارب التي أُجريت على مستوى القاعدة.

وتكمــن قــيمة نتائج "التجارب"، والمعاني المستخلصة منها، ليس فقط في قبول القادة الحكومييــن بهــا، والعودة إلى دراسة "المشكلة الريفية ثلاثية الأبعاد"، بعد أن أقلقتهم نقمة الفلاحيــن، وإنمــا لمغــزاها كذلــك، بالنسبة لتأملات القرن بشأن ما تعلمه الصينيون من الغرب. [3]

١–ما المشكلة الحقيقية للصين

بفضــل الأوقــات الطويلــة التي قضيتها مع الأفراد العاديين في الريف، أتيحت لي الفرصـــة لكــي أتغلب على الارتباك الذي سببته لي النظريات العظيمة في الكتب في أول الأمر، بأن أجد الرد الحقيقي على المشاكل المثارة في كم العمل الميداني الذي أُنجز.

في رأيي أنه كانت هناك دائماً خلال القرن الماضي مشكلة في عملية تلقي النظريات الواردة من الغرب واستيعابها. أو بعبارة أخرى كيف يمكن التوفيق بين العلم الغربي، بما فــيه فلســفة العلــم الغربــية، وبين الفكر الصيني التقليدي، بما فيه واقع الثقافة الصينية. والــنظرية الماركســية للاقتصاد السياسي، التي تسيطر بشكل قوي على علماء الاجتماع الصــينيين، وكذلــك نظــريات الاقتصاد الليبرالية، تواجهان مشكلة المواءمة بين نظريات المعرفة الغربية، وخبرة التطبيقات الصينية. وجميع القادة السياسيين الكبار مثل ماو ودنِج، وكذلــك جميع الدارسين الجادين، سواء في الداخل أو الخارج، يعتقدون أن هذه المشكلة لم تُحل بعد.

ولهــذا السبب، فالفرضية الأساسية التي يمكن أن تطرحها الدراسات الصينية المتعلقة بالقــرن الماضي هي التشخيص البسيط والمعروف جيداً ألا وهو: إن مشكلة الصين كانت دائمــاً زيــادة السكان الكبيرة والموارد المحدودة، وهي العقبة الكئود التي تواجه مجتمعاً زراعــياً يحــاول الاعــتماد على الذات لتحقيق التراكم الأولي الضروري لتحقيق عملية تصنيع الدولة.

---

[3] هذه الدراسة هي ملخص لكتابي الذي نشر حديثاً عن طريق دار الصين للمنشورات الاقتصادية في مايو ٢٠٠٠، تحت عنوان: "دراسة بشأن المؤســسات القاعدية في الريف الصيني"، وعنوانها هو العنوان الفرعي للكتاب.

وعلى مستوى أكثر تجريداً، يمكن الانتقال من هذه النقطة لدراسة "مفارقتين، ومرحلتين تاريخيتين". كذلك يمكن تلخيص ما حدث من تنمية اقتصادية خلال القرن الماضي على أنه: "المراحل الأربع للتصنيع في مجتمع ريفي نمطي". والدرس الذي نستخلصه من هذا التوجه، سهل الفهم ألا وهو: أي تجديد في المؤسسات والنظم حققناه هو النتيجة النهائية للهياكل الإنتاجية المختلفة التي فرضتها البيئة الكلية، لا الشرط الضروري لقيامها.

أ-تحليل الثورة الزراعية في الصين الحديثة

لنركز أولاً على الأوضاع المتشابهة التي واجهها كل من صن يات سين، وماو تسي تونج.

في بداية القرن العشرين، جعل صن يات سين في "الثورة الديمقراطية القديمة" [4]، مبدأ التوزيع المتساوي للأرض، وهو الذي تبلور في نداءات الفلاحين في ثوراتهم المتكررة عبر التاريخ، واحداً من الهدفين الرئيسيين "لمبدأ سبل العيش". وأثارت قضية ملكية الأرض غضب الملّكيين فوراً.

وعلى الرغم من أن صن وأتباعه لم يتراجعوا في الجدل النظري مع الملكيين، إلا أنه لم يلبث أن تعلم درساً، وهو أن الفلاحين لم يتحركوا تقريباً تحت تأثير النداء بالثورة. ومن هنا فهم صن أن هنالك فرقاً بين "الفقر المدقع" و "الفقر الأقل وطأة" في المجتمع الزراعي. وهنا توجه صن يات سين الذي لم ينجح في تعبئة الفلاحين، إلى الأحزاب، وفي النهاية، تحولت الثورة المسماة بالبرجوازية التي بدأها بدون قوة البرجوازية، إلى سلسلة من الحروب الانقسامية التي خاضها لوردات الحرب الخاضعين للقوى الإمبريالية.

وقد كتب ماو تسي تونج الشاب تقريراً في العشرينيات عنوانه "حول حركة الفلاحين في هونان"، عبر فيه عن تحبيذه "لحركة الأنذال" التي تعرضت للكثير من النقد الجارح، ثم طور هذا العمل بوضع نظرية أولية عن التقسيم الطبقي في المجتمع الصيني. وبعدها، وفي أثناء الثورة، وهو يبني قاعدة في جبل جنجانج، جرب مرة سياسة "مهاجمة ملاك الأرض المحليين الأوغاد، وإعادة توزيع الأرض". ولكن نظراً لأن صغار الفلاحين لم يتوفر لديهم فائض يكفي لإطعام الجيش الأحمر، اضطر بعدها أن يغير سياسة الإصلاح

[4] لم يطلق ماو على ثورة الأرض وصف الشيوعية أو الاشتراكية، وإنما سماها "الثورة الديمقراطية الجديدة". وبناءً على هذا المفهوم، أطلق الباحثون على حركة صن السياسية اسم "الثورة الديمقراطية القديمة".

الزراعي ليصبح الشعار: "مهاجمة الأوغاد المحليين، لجمع المؤن للجيش". وتعرض بسبب هذا التغيير في السياسة العملية، لعقاب شديد من القيادة اليسارية، وكاد يفقد حياته.

وفـيما بعد، ورغم أنهم نجحوا في تعبئة ٣٠٠ ألف محارب من منطقة جبل جنجانج، وغـيرها مـن القواعـد، إلا أن الثورة "السوفييتية" فشلت لعدم تطبيق سياسة ماو الريفية المعدلـة. وبعد ذلك بدأ الجيش الأحمر ملحمة "الزحف الطويل"، وبعد تغيير مقصدهم عدة مـرات بلغـوا "شانبي". وإلى جانب قيام الحرب الصينية اليابانية، كان ما يسر تحقيق هذا الـنجاح ـ وهـو حصول الجيش على موطئ قدم في منطقة شانبي الفقيرة، هو بالضبط تغيير الإصلاح من "توزيع الأرض" إلى فرض الضريبة على الأرض". وهكذا ثبت لوانج مـنج ورفاقه الذين يطبقون النظريات الواردة من موسكو بجمود، أن "الماركسية يمكن أن تخرج من قرية شانبي". وفي الوقت نفسه، غير ماو هدف الإصلاح من "مهاجمة الأوغاد المحليـين من ملاك الأرض" إلى: "لي دينجمنج السيد المحلي المستنير"، بمعنى الاحتفاظ بالـنظام التقلـيدي لحكم الفلاحين لأنفسهم على يد النخبة منهم. و "النظريتان"، وأطروحة "كـيف نحسّـن معرفتنا"، من "المختارات من كتابات ماو تسي تونج" هما بالدقة نتاج هذا الصـراع بيـن الشـيوعيين الصـينيين، وبين أصحاب النظريات الجامدة على الطريقة السوفييتية.

ب-الـتعارض بين مجتمع من صغار الفلاحين المتفرقين واحتياجات تصنيع الدولة

وفي نفس الوقت الذي أخذ الحزب الشيوعي الصيني ذو القاعدة الفلاحية، يصحح فيه بالـتدريج أخطـاء تطبيق النظرية الماركسية الغربية، نتيجة للدروس الدموية التي تلقاها، بدأت دوائر المثقفين في الصين، في الثلاثينيات، مرحلة من التأمل الذاتي. وبدأت مجموعة مـن الباحثين نقاشاً حول الأسلوب الآسيوي للإنتاج، حيث يشير إلى الطابع الفريد للصين الـذي يميزها عن المراحل الخمس للتاريخ الغربي. وكان ماركس قد ناقش، في أخريات أيامـه، وجهة النظر هذه عندما اكتشف أن معرفته المحدودة بالمجتمعات الآسيوية القديمة لا تسـمح له بتطبيق طريقته المستندة إلى دراسات دارون ومورجان، على الصين. وأنتج هذا النقاش شعاعاً من الأمل في إمكان تطويع العلوم الاجتماعية الغربية الأساس للظروف "المحلية" في الصين.

كانت الزراعة هي الشكل السائد لأسلوب العيش حيث تكون العائلة هي الوحدة الأساسية للمجتمع، وكان ذلك يختلف بالطبع عن المجتمعات الغربية حيث كان جمع الثمار والقنص، ثم الرعي هو الشكل السائد لأسلوب العيش، حيث الفرد [وعائلته الصغيرة] هو الوحدة الأساسية للمجتمع. وقد توصلت لهذا الاستنتاج بعد دراسة جادة لآثار المجتمعات القديمة في متاحف المتروبوليتان بنيويورك، والبريطاني بلندن، واللوفر في باريس، حيث تأكد الاختلاف بين تطور كل من الحضارتين الغربية والشرقية. وأدى الاختلاف في طرائق الإنتاج في العهود القديمة، إلى اختلاف البنى الاجتماعية. فالحصول على نتاج الطبيعة بجمع الثمار والقنص، استلزمت أجساماً قوية، وميزت الجسارة الفردية، وبذلك أكدت على الطبيعة الفردية لأفراد تلك المجتمعات. أما في الشرق، وخاصة في الصين، البلد المترامي الأنحاء الذي لم يتمكن الغرب من استعماره أبداً بالكامل، ظهرت المجتمعات [الزراعية] المكتفية ذاتياً حيث يقوم أبناء القبائل البدائية بري أرضهم معاً. وكان على رأس أول أسرة حاكمة مركزية في الصين، وهي أسرة شيا، حاكم كفء هو شيا يو، الذي قاد رجال القبائل للتصدي لفيضان النهر الأصفر، وذلك بدلاً من النهب والاستبداد الطبقي. وبالطبع لم تكن هناك مجتمعات تستخدم العبيد كما كان الحال في الغرب.

ونوجه النظر هنا إلى جدل مهم جرى في الثلاثينيات: فبعد أن وُجه الانتقاد إلى الدارسين الذين أكدوا على الوضع الفريد للصين، بأنهم "حزب تروتسكي" إنتي التركيز، توقف النقاش بشأن ما إذا كانت المادية التاريخية قابلة للتطبيق في حالة الصين. وعندما ظهر الكتاب المهم، وعنوانه "عصر العبودية"، رحب به النقاد لأنه جادل بأن الصين، كما يعتقد الماركسيون الغربيون، قد مرت بخمس مراحل من التطور، من بينها مرحلة العبودية. وكذلك، عندما تبين الاقتصاديون الراديكاليون أن الملاك الأغنياء الذين يقل عددهم عن ١٠ % من السكان، يملكون ٨٠ % من مساحة الأرض، فازوا بالاحترام الزائد لأن ملاحظاتهم تضع الأساس النظري للمطالبة التالية بالإصلاح الزراعي.

ومن أجل فهم دور المؤسسات في التطورات الاقتصادية، ركزنا على الدراسات الإحصائية في القرى طوال هذا القرن، دون مراعاة الرؤى السياسية للباحثين، وسجلنا تسلسلها الزمني. وقد ثبت من ذلك أن هناك تاريخاً طويلاً من "الفصل بين حقوق الملكية، وحق الانتفاع". فمن جهة، لا يمكن، مع ازدياد الكثافة السكانية باستمرار، أن يتركز الحق في شغل الأرض في أيدي القلة. ومن جهة أخرى، كان من الضروري أن يعود الحق في استخدام الأرض إلى الكولاك والفلاحين المتوسطين، لأنهم الأعلى من حيث الإنتاجية

الزراعية. ولهذا السبب، حدث توزيع طبيعي للموارد من الأرض والقوى العاملة في الريف الصيني القديم، وهذا هو التفسير للاستقرار الاجتماعي الذي عرفته البلاد لقرون طويلة.

فكيف نفسر إذن، الفقر في الصين، وظهور الصراع الطبقي؟

أظهر المزيد من التحليل الهيكلي أن التناقض الرئيسي الذي أدى لإفقار وخراب صغار الفلاحين خلال التاريخ القريب للصين، كان الربا، والصراع بينهم وبين ملاك الأرض من أرباب الصناعة والتجارة. فقد تبين أن رأس المال الصناعي والتجاري يتضاعف عن طريق استغلال الفلاحين، أما أرباح الربا فتزيد عن أرباح الصناعة والتجارة. وهذا الصراع انعكاس لمشكلة أساسية من مشاكل التنمية في بلد يرتكز على الزراعة، أي كيفية استخلاص رأس المال وتراكمه من أجل التصنيع وتنمية الحضر، في ظل اقتصاد زراعي يتسم بالتفرق والتبعثر الشديد وانخفاض الفائض.

وهكذا نجد لدينا مقياساً لتحديد مدى كفاءة النظام في بلد ما، فالنظام يعتبر كفؤاً إذا نجح في خفض تكلفة التحول لملايين الفلاحين المتفرقين، وأكمل التراكم الأولي لرأس المال في عملية الانتقال التاريخي من مرحلة التراكم البدائي في مجتمع زراعي، إلى مرحلة التصنيع.

٢-طروحتان أساسيتان

عندما ندرس العوامل الحاسمة في التنمية الريفية، نواجه موضوعين رئيسيين متعلقين باقتصاد الريف. الأول هو "تجديد نظام ملكية الأرض"، في ظل التناقض الأساسي في البلاد، وهو التهديد المستمر من نقص الموارد وازدياد السكان. والثاني هو نظام توزيع الفائض المتولد من الزراعة، في ظل التناقض المؤسسي الأساسي وهو الازدواج بين الريف والحضر.

أ-تجديد نظام ملكية الأرض في ظل التناقض الأساسي في البلاد

"تجديد نظام ملكية الأرض ثم العودة

جــرى الإصلاح الزراعي بإعادة توزيع ملكية الأرض طبقاً لحجم عائلة الفلاح، بمن فيهم الملاك السابقين والكولاك [أغنياء الفلاحين سواء أكانوا ملاكاً أو مستأجرين]، كنتيجة مباشــرة للحــرب الثالــثة لتحرير الأرض (حرب التحرير). وكانت النتيجة العملية هي التوزيع الكامل للأرض بما فيها الأراضي العامة المملوكة تقليدياً على المشاع في القرى.

ثم أُنشئت التعاونيات التي ضمنت المحافظة على حقوق الملكية للفلاحين، فالتعاونيات التــي تأسست عام ١٩٥٠، وكانت قائمة في حدود القرى الأصلية، أعطت الفلاحين أسهماً فــي ملكية الأرض. ولكن، عندما أُقيمت "التعاونيات المطورة" عام ١٩٥٧، و "كوميونات الشــعب" عام ١٩٥٨، والتي كانت تتجاوز الحدود الطبيعية للقرى التقليدية (العشائر)، فقد الفلاحــون حقــوق الملكية. وكان معنى ذلك التأميم الكامل للأرض الخاصة. وبعد مرور خمــس ســنوات فقط، أي عام ١٩٦٢، وتحت تأثير حالة المجاعة التي عمت البلاد، أعيد الــنظر في السياسة الزراعية، وتراجع التنظيم من "كوميونات الشعب"، و "لواءات العمل"، إلى "فرق الإنتاج"، وهذه كانت قائمة مرة أخرى على أساس القرى الأصلية.[٥]

وفــي الوقت نفسه، أي عام ١٩٦٠، سمح التغيير في السياسة الزراعية بعودة الملكية الخاصة، والسوق الحر، و"نظام التعاقد"، أي أنه سمح للفلاحين بالاحتفاظ بجزء صغير من الأرض لضــمان معاشهم الخاص. وفي أواخر السبعينيات، أعادت الحكومة أغلب حقوق الملكية مرة أخرى للفلاحين.

وحالــياً، يوجد في أغلب المناطق، ما يسمى "تعاونيات أصحاب الأسهم"، وهي قائمة على أساس "حقوق الملكية المزدوجة البنية".[٦] والفكرة المركزية في هذا النظام هي حماية حقــوق ملكية الفلاحين عن طريق التعاقدات، في حين يمتلك الفلاحون أسهماً في "الأرض المملوكــة جماعياً". وفي الكثير من الحالات التي حدث فيها صراع مكشوف بين الحكومة والفلاحيــن، كــان ســبب المشكلة في الواقع، هو قيام الحكومات المحلية باحتلال بعض الأراضي بشكل غير مبرر.

---

[٥] حدثــت الملكــية العامة للأرض خلال الفترة القصيرة التي عاشتها "التعاونيات المطورة"، و "كوميونات الشعب"، وأطلق عليها مرحلة "التعاونــية"، وكــان الدافع إليها هو تسهيل بيع منتجات الصناعة في الريف. أي إنه لضمان نجاح التصنيع طبقاً لخطة "السنوات الخمس الأولى"، أنشأت الحكومة تنظيمات ريفية كبيرة حتى تزيد الطلب على منتجات الصناعة في المدن.

[٦] "حقــوق الملكية المزدوجة البنية"، تعني أن ملكية أرض القرية تعود إلى الفلاحين، الذين يملكون أسهماً بصفتهم أعضاء في القرية. وهذا النظام يختلف عن نظام الملكية الشخصية كما في الغرب.

• التناقض الرئيسي في الريف الصيني

إذا ما درسنا تاريخ الخمسة آلاف عام من الزراعة في الصين، لوجدنا على طول المسار، ذلك التناقض بين اقتصاد صغار الفلاحين، والكثافة السكانية العالية في تلازم دائم. وهذا التناقض الأساسي هو السبب في أن الأحداث الرئيسية في التاريخ، كانت نتيجة لكوارث من صنع البشر لا من صنع الطبيعة. وكثيرا ما كانت المشكلة الحقيقية هي استيلاء الأغنى والأقوى على الأرض، مما يؤكد مقولة "أن الشر الأكبر ليس قلة الموارد، وإنما التوزيع غير العادل". وتتفاقم المشكلة بانهيار البنية التحتية، أو بالحرب التي تستنزف الموارد، مما يدفع فقراء الفلاحين إلى الهجرة، ويهدد استقرار البلاد. وعندما يواكب ذلك كارثة طبيعية، أو غزو أجنبي فإن الأزمة تقتضي إجراء "إصلاح". فإذا فشل الإصلاح، فلا بد من تغيير الأسرة الحاكمة. ومن المنتظر أن تتضمن السياسة الأولى للأسرة الحاكمة الجديدة، إعادة توزيع الأرض، والإعفاء من الضرائب.

وكان عصر أسرتي هان، وتانج يعتبر من أعظم مراحل الحضارة الصينية، لأن هاتين الأسرتين رفعتا الإنتاج الزراعي عن طريق التوسع في الأراضي التابعة لهما وبالنسبة للأسر الأخرى ــ وأسرتا جين وسوي تعتبران استثناءً لكثرة الحروب في عهدهما ــ فقد كان السبب في سقوط أسرتي سونج، ومينج يعود إلى عدم التناسب بين مناطق حكمهم المحدودة، والموارد المتوفرة، وبين عدد السكان. والمثل الأكثر بروزاً هو حالة الغزو المغولي للصين، فقد نجحت إمبراطورية يوان في البقاء لمدة ٨٧ عاماً بفضل المناطق الشاسعة التي كانت تسيطر عليها، وعلى الرغم من الشكل الاستبدادي للحكم، والفظائع المرتكبة. وكانت أسرة كنج تشبه أسرة يوان في أنها تمثل إثنية من الأقلية، ولكنها استمرت تحكم البلاد لحوالي ٢٨٠ سنة. ولا يعود نجاحها إلى أنها استوعبت النظام الثقافي للصين الوسطى فحسب، وإنما لأنها أعادت توزيع السكان في جميع أنحاء البلاد، مع العدالة في توزيع الموارد، بفضل وفرتها لاتساع مناطق الحكم في عهدهم.

ثم نصل إلى نهاية حكم أسرة كِنج، وجمهورية الصين، فقد تعرضت البلاد أولاً إلى الغزو الأجنبي، ثم إلى الخراب الذي أحدثه لوردات الحرب المحليين. وبالازدياد السريع لعدد السكان انخفضت نسبة الموارد المتوفرة لهم بشكل خطير، وزاد الاستقطاب بين الأغنياء والفقراء. ولكن استطاع المجتمع الفقير البقاء بفضل استمرار حقوق الملكية التقليدية مثل "الملكية المزدوجة للأرض"، و"حق الاستخدام المقسم". وابتداءً من منتصف القرن التاسع عشر، أدت انتفاضة تايبنج، والحرب الصينية اليابانية، والحربان الأهليتان،

إلى انخفاض كبير في عدد سكان الصين، قُدر بعشرين إلى ثلاثين بالمائة. وقد أحدث هذا قــدراً مــن التغيــير في النسبة بين عدد السكان ومساحة الأرض، ولكن لم تكن هناك أية فرصـــة لإعادة توطين السكان وتوزيع الأرض عليهم على نطاق البلاد، وأدت المحاولات اللاحقــة للقــيام بإصلاح زراعي إلى ظهور تفرقة واضحة بين المناطق المختلفة. وعلى الرغم من أن عدد الفلاحين المستأجرين في الجنوب كان يزيد عن عدد الفلاحين المالكين، وذلــك على عكس الوضع في الشمال، إلا أن مستويات المعيشة في الجنوب كانت أحسن مــنها في الشمال بشكل واضح. ولعل هذا يفسر السبب في أن هبات الفلاحين في الشمال كانت العنصر الحاسم فيما بعد.

وعــندما انتصــرت حــرب ثورة الأرض، قام ماو تسي تونج بتوزيع الأرض على الفلاحيــن. وعندما أعلن دنج شياو بنج سياسة "لا تغيير في حق استخدام الأرض لمدة ١٥ عامــاً"، فقــد كــان ذلك معناه تقسيم أكثر عدالة للأرض. وسار الجيل الثالث من زعماء الصين على خطى من سبقوهم، ووعدوا بعدم إجراء أي تغيير لمدة ٣٠ عاماً. وكانت هذه السياسات الثلاث، التي جعلت المساواة في توزيع الأرض هدفها الأساسي، والتي ارتبطت فــي نظــام الــتوزيع بأوضاع السكان في قراهم المحددة المعالم، كانت بلا شك، انعكاساً للــتوتر بيــن الكــثافة العالية للسكان والموارد المحدودة. وفي الواقع، فحتى المشكلة التي نعــرفها جمــيعا، ولكنـــنا لا نحسن التعبير عنها ـــ وهي أن قرى الصين لا تستطيع تبني سياســة الاســتقطاب بيــن طبقتين منقسمتين ثنائياً ـــ هي كذلك، نتيجة لنفس القيد، وهو التناقض الأساسي الذي يشتد بالتدريج. Dr Samir, pl. check

*** "المشــكلة الريفــية ثلاثية الأبعاد" ومبدأ العدالة المرتبط بها، وتعارضه مع اقتصاد السوق**

ويؤدي هذا التناقض المحتم، إلى أن الأرض القابلة للزراعة في الصين، التي ليست مجــرد أحــد وسائل الإنتاج كما يقول أساتذة الاقتصاد، بل هي بالأحرى الوسيلة الرئيسية لمعــاش الفلاحيــن، لا يمكن توزيعها إلا على أساس ما يسمى "عضوية الفلاحين"، الذي يتضـــمن مبدأ المساواة. وقد "أجرينا التجارب" على فكرة تبادل الأرض، ولكن بعد مرور عشــر ســنوات علــى الــتجربة، لم يقبل أكثر من واحد بالمائة من الفلاحين التنازل عن أرضـــهم لآخريـــن. ويثبــت فشل هذه التجربة أن نظامنا الداخلي غير متوافق مع اقتصاد الســوق، وأن الهدف الأول لاقتصاديات الزراعة وهو الكفاءة، لا يمكن القبول به في ظل الظــروف الحالية في الصين، إلا إذا حدث تغير جوهري في النسبة بين الأرض المتاحة

وعـــند الســـكان. وبسبب النقص في الموارد، لم تواجه الصين أبداً طوال تاريخها، مشكلة اقتصـــادية "زراعية" صرفة، وإنما كانت المشكلة التي واجهناها على الدوام، هي "المشكلة الريفية ثلاثية الأبعاد".

وإذا أخذنـــا فـــي الاعتبار نظريات الاقتصاد الرسمي بشأن حقوق الملكية، لوجدنا أن الأفكـــار التقلـــيدية عن المساواة التي وَجَّهت التغيرات في حقوق الملكية، كانت من نتائج التغـــيرات فـــي الـــنظام السياســـي، إمـــا بدافع من الحرب الثورية، أو بتأثير الحركات "الإصـــلاحية". وقـــد كانـــت هـــذه التغيرات مترتبة على "المسار المؤسسي" المبني على التغيرات السياسية، لا على تأثيرات السوق.

وتاريخـــياً لـــم تكن هناك أبداً في الصين ملكية "خاصة" بالكامل للأرض. وإذا عدنا للـــتاريخ القديـــم للصين، نجد أن هذه الظاهرة هي انعكاس للفكرة القائلة "كل أرض تحت الســـماء هـــي أرض الملك"، و"كل الموارد الطبيعية، في خدمة الملك"، وهي أساس نظام الإقطاع، والسلطة الشمولية المركزية.

ب-"التـــناقض المؤســـسي الأساســـي وهو الازدواج بين الريف والحضَر" ونظام توزيع الفائض المتولد من الزراعة

- **الاستغلال المفرط للفائض صغار الفلاحين يزيد من حدة الصراع**

قـــدر أحد الاقتصاديين يوماً، أنه منذ ألف عام، كانت نسبة الإنتاج السلعي في الريف الصـــيني، حوالـــي ١٥ % من الإنتاج الإجمالي، والآن بعد تصنيع الصين، لا تزيد نسبة الحـــبوب المعـــدة للتسويق عن ٣٠ % من الإنتاج. ويمكن القول بصفة عامة، إن ٣٠ % فقـــط مـــن صـــغار الفلاحين يمكنهم بيع الفائض من إنتاجهم، وهذا يعني أن ٧٠ % من المزارع صغيرة بدرجة لا تسمح بوجود أي فائض يمكن تسويقه. وبدلاً من تحسن الوضع نتيجة للتصنيع، فقد ساء مع الوقت، بسبب الزيادة السكانية، في ظل النظام المزدوج.

وبســـبب الافتقار إلى الموارد في الصين، لم تحقق الثورات العنيفة، ولا الإصلاحات الســـلمية، إلا نظامـــاً يحقق شيئاً من العدالة، في أحسن الأحوال. وأضحت الملكية الداخلية فـــي القرى، ونظام توزيع الربح، من القوى الداعمة للاســـتقرار في المجتمع الريفي، الذي يرفض بشكل طبيعي، التقدم الاجتماعي الرأسمالي الذي يصاحب التصنيع في الغرب. Dr Samir pl. check

وقد كانت هناك أربع محاولات لتصنيع الصين منذ أواخر عهد أسرة كنج.

وجـــرت أولى المحاولتين على يد "موظفي الشئون الخارجية"، وحكومة الجمهورية، فـــي العشـــرينيات والأربعينـــيات، وكانت ردود الفعل تجاههما سلبية، تراوحت بين تفاقم الـــتوترات الاجتماعـــية، والـــتمردات العنيفة. وكانت الأسباب وراء ذلك أن رأس المال الصناعي والتجاري البيروقراطي كان يقتطع فائضاً مفرطاً من الفلاحين.

والمحاولتان الأخريان هما ما أطلق عليه: "المرحلتان التاريخيتان" اللتان تحدثنا عنهما فـــي هذا المقال. وبين الخمسينيات والسبعينيات، بدأت الحكومة المركزية خطة التصنيع، تحت الشعار "الاشتراكية"، و"ملكية كل الشعب"، ونجحت نسبياً في استكمال عملية التراكم الأولـــي لرأس المال لحساب الدولة. ومن ناحية أخرى، أدت جهود التصنيع المحلي التي قامـــت بهـــا الحكومات المحلية منذ الإصلاح الاقتصادي، إلى الإسراع بالنمو الاقتصادي، ولكنها خلقت مشاكل بيئية خطيرة. والتجديد المؤسسي في هذه الأوضـاع، يكمن في أسلوب توزيـــع تكلفة التحول بين الحكومة والفلاحين، والذي ينتج من تحكم الحكومة في الفوائض الزراعـــية، وتحويـــل هذه الموارد لرأس مال، وإن كانت الزيادة السكانية قد وضعت حداً لهذه العملية.

* تصنيع الدولة والتراكم الرأسمالي البدائي اللازم

عـــندما قامـــت جمهورية الصين الشعبية، كان الوضع الجيوسياسي العالمي قد تحدد كنتـــيجة للحرب العالمية الثانية، ولم يكن الغرب قد ترك أي حيز للتأقلم، فقد كانت الموارد العالمية قد جرى تقسيمها فيما بين بلدانه. وكان الجو السياسي في البلدان المحيطة بالصين غـــير مستقر. وكان على الصين أن تصنع نفسها حتى تستطيع الوقوف على قدميها، وكان علـــيها أن تستكمل التراكم الرأسمالي البدائي، والذي كان من المستحيل تحقيقه في ظروف اقتصاد فلاحي صغير يتميز بمعدل إنتاج سلعي منخفض.

وخلال السنوات الثلاث التالية لقيام جمهورية الصين الشعبية، تمكن الأربعمائة مليون فـــلاح مـــن توفير ما يكفي من السلع للخمسين مليوناً من سكان المدن. وبمجرد البدء في تنفيذ "خطة السنوات الخمس" الأولى، احتاج الأمر إلى انضمام عشرين مليون عامل جديد، تم جذبهم من الريف، للمساعدة في بناء الصناعة، أي أن المدن استوعبت ٤٠-٥٠ % من السكان الجدد ممن يجب إطعامهم، وبالطبع ترتب على ذلك نقص في موارد الطعام.

وعـــلاوة علـــى ذلك، ففي ظل الظروف الاقتصادية للإنتاج الزراعي الصغير، عمد الفلاحـــون لـــزيادة الثروة بتكثيف العمالة بدلاً من التوسع في الاستثمار الرأسمالي. وهكذا

تعذر تصريف الإنتاج الصناعي للمدن في أسواق الريف، وتوقف التبادل الطبيعي بين الإنتاجين الصناعي والزراعي.

ولمواجهة ذلك، فرض الصينيون على أنفسهم نظاماً غير مسبوق من الاستغلال الذاتي تحت قيادة حكومة متشددة في مركزيتها. ففي القرى أوجدوا نظام الكوميونات التكافلي، واحتكار البيع والشراء، وفي المدن أقاموا "نظاماً مخططاً" لتوزيع الموارد. وقامت الحكومة، التي استحوذت على كل القيمة المضافة من الإنتاج الصناعي والزراعي، بإعادة توجيه هذا الفائض للاستثمار في عملية الإنتاج، مع التركيز على الصناعات الثقيلة.

وفي الوقت نفسه، حولت الحكومة استراتيجية التنمية لمرحلة "الديمقراطية الجديدة" التي احتوت عناصر من الرأسمالية الخاصة، والرأسمالية الوطنية، ورأسمالية الدولة، إلى ملكية الدولة الاحتكارية، خلال المرحلة التي أطلق عليها "التحول نحو الاشتراكية". كذلك جرى التعامل مع القيود التي يفرضها الازدواج بين الريف والحضر في ظل "تكثيف رأس المال، والتقليل من العمالة" الذي يصاحب تنمية الصناعات الثقيلة، والذي يستلزم التقليل من انتقال الأيدي العاملة من الريف إلى المدن. وعلى الرغم من هلاك آلاف الفلاحين خلال المرحلة التاريخية لتراكم رأس المال من أجل تصنيع الدولة، فإن الصين نجحت في تخطي هذه العتبة في أقصر وقت ممكن، واستكملت وضع الأساس الصناعي الضروري لحماية استقلال البلاد. وسميت هذه المرحلة التاريخية الفريدة بين الخمسينيات والسبعينيات، "عصر ماو تسي دونج"، أو "المرحلة البطولية"، حيث شارك الجميع من أجل رفع شأن المجتمع، بكل بطولة ونكران للذات.

٣-القيود على التنمية، والسياسات البديلة

أ-التنمية الريفية في ظل قيد النظام المزدوج

ما الذي ورثناه من تلك المرحلة؟ إنه رأسمال الدولة الضخم باسم "ملكية كل الشعب"، والذي أعطى الفرصة الهائلة لما سُمي بالإصلاح الاقتصادي. وجرت إعادة توزيع وتمليك رأسمال الدولة هذا، بالتدريج، على أجيال حالية ومستقبلة، طبقاً لمختلف الاستحقاقات المطالب بها، ولتحقيق أهداف بعينها. ولكن الشعب قد ورث كذلك، مشكلة الهيكل المزدوج الذي يضع الريف والحَضَر على طرفي نقيض. وبالطبع يتكالب الجميع على عملية إعادة توزيع رأس المال فقط ويتركون مشكلة التعارض المزدوج للأجيال القادمة لتحلها، وهو أمر مؤسف.

وقد أعلن الخبير المرموق في دراسة السياسات، السيد/ دو رونشينج، في الثمانينيات، أنـــه لن يكون هناك مستقبل للزراعة الصينية إذا لم تتحسن أوضاع ٨٠٠ مليون شخص، يقومـــون بإطعام ٢٠٠ مليون شخص. وحسب مفاهيم الاقتصاد الغربية، فإن الطلب على المنـــتجات الزراعـــية في المدن غير مرن، لأنه عالي التركيز، ويتمتع بدعم الدولة. [pl. check] وفـــي المقابل، فإن العرض من الريف، يغطي الاكتفاء الذاتي أولاً، وهو منتشر جداً، ومرن للغاية، الأمر الذي يختلف كثيراً عن الأوضاع في الغرب.

ويـــؤدي عـــدم الـــتوافق بيـــن الظـــروف في المدن والريف، إلى عدم التجانس في المعلومـــات، ولذلك يصعب إيجاد التوازن بين العرض والطلب على المنتجات الزراعية. ولذلـــك لا يتـــبع سوق المنتجات الزراعية، أو أسعارها شكلا يمكن التنبؤ به. وبناءً عليه يحـــاول الفلاحون تنويع منتجاتهم لتناسب عدة أسواق بهدف تجنب المخاطرة، ولا يحميهم من ذلك إلا توفير الحكومة الأمن المالي لهم. وساعد على هذا السلوك من جانب الفلاحين، تشـــظيهم إلـــى الملايين من صغار المنتجين الزراعيين، غير المنظمين، الذين عانوا من التقلبات الجامحة للأسعار. وأكبر دليل على هذه الأوضاع، هو حدوث "إفراط في العرض" ثلاث مرات خلال فترة الثمانينيات والتسعينيات.

ومـــع اســـتمرار الزيادة في سكان الريف، تتحول الأرض تدريجياً من أحد عناصر الإنـــتاج، إلـــى عنصر أساسي لضمان معاش الفلاحين، وينخفض فائضها بالتالي. ويمكن تفسير هذه المفارقة جزئياً بنظرية "المصيدة السكانية"، فإذا لم يتيسر استبعاد فائض السكان الزراعييـــن فـــي منطقة معينة، فإن أية فائدة للتكنولوجيا الحديثة، أو التدخل الحكومي لن تـــتحقق، وبـــالعكس، فأي تدخل حكومي لمواجهة هذه العقبة سيبوء بالفشل. ولهذا السبب، فأغلب السياسات الزراعية الحكومية تتضمن دعماً مالياً، هو في الواقع مساهمة لرفع دخل الريفييـــن المـــنخفض. ومن الواضح أنه لا توجد حكومة في العالم تستطيع أن تتعامل مع مثل هذا العدد الهائل من سكان الريف، نصف العاطلين كالموجود في الصين.

يقـــول الـــبعض إن الصـــين لا تملك مزارع شاسعة، وأمريكا ليس بها فلاحون. وقد حاولـــت بلدان أوروبا، والولايات المتحدة، بإصرار، المحافظة على المكاسب التي حصلت علـــيها مـــن حـــروب الاستعمار، وهي تهتم بالموارد الزراعية صديقة البيئة. وهي لهذا الســـبب، لا تســـمح لأصـــحاب المزارع الشاسعة باستخدام مواردها بالكامل، وهي تتخذ سياســـات للحد من الإنتاج. وقد اتسمت المفاوضات التي جرت مؤخراً بين منظمة التجارة العالمـــية الـــتي أنشـــئت أعقاب جولة وأوروجواي ؟ بفرض الإملاءات الكاملة من جانب الغـــرب. وإذا درســـنا احتمالات المنافسة بين اقتصاد الفلاح الصغير لدينا، وبين الاقتصاد الزراعـــي الدولي العملاق، فعلينا أن نتذكر الكارثة التي حدثت لفلاحي سو –نان، المنطقة

التي كانت توصف بأنها "الفردوس الأرضي"، عندما تعرضوا لهجوم السوق الدولية في الثلاثينيات والأربعينيات.

ب-السياسات البديلة

حاولت الصين في الماضي الالتجاء إلى "الاقتصاد الكبير" بالتوسع في الإنتاج الزراعي عن طريق إقامة التعاونيات الكبيرة، ولكن الأوضاع ساءت. فقد تبين أن إضافة محراث إلى منجل ـ أي فلاح صغير إلى فلاح مثله ـ أي الإضافة البشرية البسيطة لم تعط أي تحسن في الإنتاجية. وحتى اليوم لم تتخل الحكومة والتكنوقراط التابعين لها عن فكرة "الاقتصاد الكبير" المنظم. ونظراً لأن سكان الريف قد تضاعفوا، فإن من الواجب أن يكون المبدأ الموجه هو: "العمل بدلاً من الاستثمار الرأسمالي". فمهما كانت درجة تطور منطقة ما، أو أية محاولة لما يسمى بالتحديث باستخدام الإنتاج الزراعي كثيف رأس المال، لن تحقق نسبة إيجابية للاستثمار –الإنتاج تتمشى مع الفائض القومي من القوى العاملة.

وأعتقد أنه لدى واضعي السياسة اختياران:

الأول: هو أن يكون الاختيار الأول للصين هو "التنمية كثيفة العمالة". فيمكن للحكومة أن توجه العمالة المتوفرة إلى البنية التحتية، حتى إذا أدى ذلك إلى التقليل من سرعة النمو، واستخدام تقنية أقل مستوى. وفي الوقت نفسه تستطيع الحكومة التعجيل بتنمية الحضر، بالتخلي عن النظام المزدوج، على الأقل في المدن والحاضرات الصغيرة، بهدف إعادة التكيف في الهياكل الصناعية، والبنية الوظيفية، ولتسهيل انتقال السكان الزائدين إلى مهن أخرى.

والاختيار الثاني: هو، في حالة تعذر تنفيذ الاقتراح الأول لصعوبته، يجب التركيز على التجديد المؤسسي بوضع نظام "غير سوقي" مقفل على ذاته، يسمح بالمساواة في الملكية والمزايا في القرى لضمان الاستقرار [الاجتماعي]. وفي الوقت نفسه، يجب على الحكومة أن تمنع العراقيل الاحتكارية في التمويل والتحرك، حتى تتمكن تعاونيات الفلاحين من الاستفادة من "الاقتصاد الكبير" الخارجي للمحافظة على إنتاجها الزراعي غير المربح.

وبدون هذا لا يبقى للفلاحين أي أمل، فالقرى لن تحقق التنمية المستدامة، والزراعة لن تستطيع الوقوف على قدميها كنشاط موجه إلى السوق. وبالطبع هذا لا يمنع القلة من كبار العالميين من إثراء أنفسهم على حساب سكان العشوائيات. وهنا لا مفر من السقوط في "مصيدة أمريكا اللاتينية.

الفصل الثانى: فيتنام

* العلاقات بين الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية للتنمية في الفييتنام

بوي دينه تانه

العلاقات بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للتنمية في الفيتنام (١)

بقلـــم: بـــوي دينـــه ثانه *
ترجمة محمد البارودي-الحداوي

ملخـــــص:

إن المـــيزة الأساسية للعلاقة السياسات الاقتصادية و الاجتماعية هي الوحدة الجدلية القائمة بينها. فلكل سياسة اقتصادية هدف اجتماعي تسعى إلـــى تحقــيقه. و العكس صحيح؛ إذ أن كل سياسة اجتماعية ترتكز على قـــاعدة اقتصــــادية. و هناك بلدان لا تتماشى فيها التنمية الاقتصادية مع المســـاواة الاجتماعـــية. أما الفييتنام من جهته، فإن عليه أن يتغلب على مخاطـــر التبعــية في الميدان الإقتصادي، دونما انحراف عن التوجهات الاشـــتراكية. و لا ســـبيل لإمكان مراقبة التأثيرات السلبية للإقتصاد، إلا تلك السبل التي يوفرها مجتمع ديناميكي و ثقافة ديناميكية و شعب يتحلى بوعي سياسي يقظ و كذا دولة قارة و قوية .

لقد أصبحت إشكالية النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية هي الشغل الشاغل في مجموع بلدان العالم. ولقد صدر عن قمة كوبنهاغن المنعقـــدة في شهر مارس/آذار ١٩٩٥، للنظر في المشاكل الاجتماعية التي يعيشها العالم، بيان جاء فيه أن النمو الاقتصادي لن يؤدي إلى سعادة السكان، ما لم يكن هدفه هو التنمية الاجتماعية، وما لم يعط للإنسان المكان المركزي في عملية التنمية. وفي التقرير السياسي المقدم إلى المؤتمر الثامن للحزب الشيوعي الفييتنامي وقع التأكيد على القرار الذي كان الحزب قد اتخذه في مؤتمره السادس، و أعاد التأكيد عليه في المؤتمر السابع، من أن " التنمية الاقتصادية لا تنفصل عن التقدم الاجتماعي و عن المساواة، وذلك في جميع مستويات عملية التنمية ". ولقد أعطت التنمية الاجتماعية الدليل على أنه يستحيل تحديد السياسة الاجتماعية تحديدا عشوائيا على أساس إرادة ذاتية؛ لأن السياسة الاجتماعية لا تكون ذات مردود إلا إذا

---

* أستاذ مشارك بالمركز الوطني- للعلوم الاجتماعية والإنسانية - هانوي

سارت وفقا لمبادئ ولقوانين موضوعية بمقتضياتها ومميزاتها. إنها قواعد ذات أهمية قصوى في صياغة وتطبيق السياسات الاجتماعية. وإن الوعي بالعلاقات القائمة بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية، لهو أمر حاسم في اختيار أحسن السبل وأنجع المناهج.[1]

أولاً – الروابط القائمة بين السياسات الاقتصادية و الاجتماعية

إن الميزة الأساسية للعلاقة بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية، هي الوحدة الجدلية القائمة بينها. فلكل سياسة اقتصادية هدف اجتماعي تسعى لتحقيقه. و العكس صحيح؛ إذ أن كل سياسة اجتماعية ترتكز على قاعدة اقتصادية. إن الأولوية في أهداف التنمية الاقتصادية،هي لتلك التي تستجيب لما للسكان من متطلبات، لا تزداد إلا إلحاحا، من أجل تحسين شروط حياتهم المادية والثقافية والروحية، ولا يمكن توفير الأساس الضروري لتطبيق سياسات اجتماعية إلا بالتطبيق الناجح للسياسات الاقتصادية. ولا يمكن للهيئات المكلفة بصياغة هذه السياسات أن تقوم بمهمتها، إلا إذا توفرت شروط التوافق والانسجام بين الجوانب الاقتصادية والجوانب الاجتماعية. وإن هذا ليبدو واضحا لدى تقييم المشاريع الأولية للقرارات أو للسياسات، و كذا في اختيار أكثر الحلول ملاءمة لتعيين الوجهة الصحيحة للعملية الاجتماعية-الاقتصادية، أو لتقدير الانعكاسات الاجتماعية للقرارات الاقتصادية أو الاجتماعية أو الإيديولوجية.

و باعتبار الإنسان فاعلا "خلاقا"، فإنه يلعب دورا حاسما في الحياة الروحية و المادية على السواء. و بقدر ما تكون السياسات الاجتماعية عادلة و رصينة وتقدمية، فإنها تتحول إلى قوة محركة لتطبيق السياسات الاقتصادية. و لهذا فإن المكافآت المقدمة للعمال جزاء لهم على تفانيهم في العمل، هي من جهة استجابة لمطالبهم المشروعة، و لكنها في نفس الوقت، تشجيع لهم على المزيد من النشاط و الإبداع في عملهم الإنتاجي. و لقد برهن الواقع على ما للسياسات الاجتماعية الفعالة من تأثير واضح على النتائج الاقتصادية عموما و على المردودية و جودة الأداء في العمل.

إن التوافق والانسجام بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية، يبرهن أيضا على أنه لا يمكن فصل هذه السياسات أبدا، عن وتيرة ومستوى التنمية الاقتصادية التي حققها المجتمع. ومعالجة موضوع كهذا تقتضي بعض المرونة. فقد نجد بلدا على درجة عالية

---

[1] صدر هذا الموضوع لأول مرة بالإنجليزية في دورية Vietnam Social Sciences. العدد الثاني لسنة 2000. ثم نشر مترجما إلى الفرنسية من طرف B.de Guchtenere في العدد الخاص بالإشتراكية و السوق من مجلة Alternatives sud.

من النمو الاقتصادى، بينما يعاني سكانه من شتى الصعوبات والمشاكل. وقد نجد، على العكس من ذلك، بلدا أقل نموا، ولكنه يضمن لسكانه مساواة اجتماعية بتجنيد طاقات الشعب. ويرجع ذلك، بالدرجة الأولى، إلى طبيعة النظام السياسي والاجتماعي، وإلى ما لقيادة الدولة من كفاءة تمكنها من تحقيق أقصى درجات الربط بين التنمية الاقتصادية ومتطلبات المجتمع المتزايدة، مع ضرورة توجيه التقدم الاجتماعي الوجهة التي تعتني بالتنمية المكتملة لكل فرد.

إنه لمن النادر، أن نجد في الواقع الفعلي، توافقا و انسجاما تامين بين السياسات الاقتصادية و الاجتماعية؛ ذلك أن الحياة هي على درجة عالية من الدينامية، و من سرعة التقلب من حال إلى حال، مما يجعلنا باستمرار أمام أوضاع غير متوقعة. إن الواقع الاجتماعي يتطور بسرعة تاركا وراءه المسئولين السياسيين، مما يزيد يوما وراء يوم، من اتساع الهوة بينه و بينهم. و ما لم يخضع الجهاز البيروقراطي الثقيل إلى الإصلاح، فإنه لا يمكن الحديث عن التقرب بين المسئولين السياسيين و المجتمع، بإعادة لحم حافتي الهوة القائمة بينهما.

إن روابط التوافق و الانسجام بين السياسات الاقتصادية و الاجتماعية، ظلت لأمد طويل منعدمة في الفيتنام، سواء على الصعيد النظري أو في مستوى التطبيق العملي. وعند محاولة البحث عن أسباب هذه الوضعية، استخلص الكثيرون أنها من العواقب السلبية لاقتصاد السوق. إنه استخلاص صحيح و لا شك. فاقتصاد السوق مسئول عن الوضع، و لكنه ليس هو المسئول الرئيسي. فنحن إذا قبلنا حجة القائلين بمسئولية اقتصاد السوق، فسيكون علينا أن نقبل بما يؤدي إليه منطقها من أنه بقدر ما يتقدم اقتصاد السوق إلى أمام، بقدر ما يتقهقر التعليم إلى وراء. وهذا ما تكذبه تجارب البلدان المجاورة، التي أقامت الدليل على أن السبب الرئيسي هو غياب الاهتمام والعناية، وما يتصف به المسئولون عن تنمية التربية و التعليم من عجز عن القيام بمهمتهم على أحسن وجه.

ونحن إذا رجعنا إلى التاريخ، فإننا سنجد أن الدولة الإقطاعية كانت في القرن الخامس عشر، تؤكد على أهمية التربية (وهو تقليد لا زال قائما لحد الآن حيث تعتبر التربية سياسة وطنية). من ذلك ما رواه الدكتور "تهان نهان تورونغ" من أنه للتنويه بالفائز في مباراة جرت عام ١٤٤٢، أقيم نصب تذكاري كتب عليه:" إن زينة البلاد والعناية بالتعليم من أجل تحسين معيشة السكان و مراقبة السياسة و التعود بالعادات الحسنة كلها من ثمار التربية و التسابق إلى الفعل الحسن. و ذوو النباهة و النبوغ في بلدهم هم مصدر طاقاته الكامنة. و على قدر كثرتهم أو قلتهم تقوى البلاد أو يصيبها الوهن و الضعف".

ونحن إذا كنا على قناعة بأن مستقبل أي بلد رهين باستراتيجيته المتبعة بخصوص الموارد الإنسانية، فإن دور التربية في بناء هذا المستقبل هو دور حاسم. فإذا كانت الغاية هي تنمية البلاد، فإنه لا غنى عن التوظيف في ميدان التربية لتحقيق هذه الغاية. و رغم فقر الفييتنام، فإنه قد حقق في السنوات الأخيرة هذا الهدف، مما جلب لتجربتنا تقدير كل بلدان العالم. و ذلك ما يجعلنا اليوم نعي مسئوليتنا في ما كنا قد ألحقناه بهذا التقليد النفيس من أضرار.

إن التمفصل المتوافق بين الاعتبارات الاقتصادية و الاجتماعية، يجب أن يكون حاضرا بالدرجة الأولى، في ذهن المسؤولين و هم يقومون بتصميم السياسات وصياغتها. ومن الضروري توفر القدرة على تصور و توقع المشاكل الاجتماعية التي يمكن أن تقوم، و أخذها بعين الاعتبار في وضع المشاريع و السياسات الاقتصادية؛ و إلا فإن ثمن ردود الأفعال الاجتماعية-البسيكولوجية سيكون باهظا، في الوقت الذي كان من الممكن تفاديها.

إننا عندما نؤكد على أهمية العلاقة بين السياسات الاقتصادية و الاجتماعية، فإنه علينا أن لا نغفل العلاقات القائمة في نفس الميدان، بين الوقائع الاجتماعية و الاقتصادية والثقافية. و إنه لمن الضروري الحفاظ على العلاقات العضوية بين المؤسسات السياسية والسياسات الاجتماعية و الاقتصادية. إن الجوانب السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، هي جوانب مستقلة استقلالا نسبيا. و لكنها في أغلب الأحيان تكون متداخلة و عميقة التفاعل فيما بينها. ولا بد من وضع سياسات ملائمة تكون قادرة على إيجاد توازن بين هذه الروابط المختلفة. و إنه لمن شأن مؤسسة ديموقراطية ملائمة أن تضمن تنمية اقتصادية منسجمة، و تعطي للجميع إمكانية الازدهار و الاستقرار. و إذا كانت التنمية الاقتصادية جارية على وجه سليم، فإنها تكون عاملا مشجعا على قيام الشروط الضرورية لضمان المساواة الاجتماعية و لتوطيد المؤسسة السياسية.

ثانياً- الجوانب الاجتماعية و الثقافية للخيارات السياسية و الاقتصادية

من الضروري أن لا تكون الانعكاسات الاجتماعية، السلبية منها والإيجابية، للاختيارات السياسية أو القرارات الاقتصادية، متروكة للصدفة والمفاجأة. فلا بد من توقعها حتى يحسب لها حسابها قبل حدوثها. ويجب أن تساهم التدابير الاجتماعية في إبراز أولوية المؤسسات السياسية، و في تهيئة شروط انعكاس القرارات الاقتصادية بأفضل وقع و أحسن تأثير. إن طبيعة الدولة في الفييتنام هي أنها للشعب و بالشعب و من أجل الشعب. و يتجسد طموح الدولة، كما تتجسد إرادتها، في انتهاج سياسات اجتماعية

قادرة على توليد الاستقرار، و التنمية المنسجمة مع إيديولوجيا " كل شيء من أجل سعادة الشعب"، التي تتقاسمها الأمة وتعمل بكل مكوناتها على تطبيقها. ومن ثم فإن رجال السياسة، من قادة ومسؤولين، يعملون على تضمين عناصر سياسية في كل تدبير من التدابير الاجتماعية. وفي مثل هذا السياق، فإن المشاكل الكبرى التي تواجهها البلاد في هذه الفترة من التجديد - مثل العلاقة بين تنمية قوى الإنتاج وتقوية علاقات العمل والروابط بين المناطق الحضرية والأرياف والعلاقة بين تنمية الرأسمال الداخلي واستعمال الاستثمارات الأجنبية - هي ليست مجرد مشاكل اقتصادية، بل هي مشاكل ذات محتوى سياسي له دلالته.

إن عواقب إفلاس مصنع أو مؤسسة، لا تقف عند حد الإضرار بالاقتصاد، بل تتعداه إلى الجانب السياسي و البسيكولوجي، بل قد تشمل حتى الجانب العاطفي لمجموع الناحية المتضررة. و في مثل هذه الحال، و بطلب من تلك الناحية المتضررة، تتخذ الدولة سلسلة من التدابير و الإجراءات السياسية المتلائمة مع الضرورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، مساعدة لها على تجاوز صعوباتها بالتدريج. و إنه لمن الضروري في هذه الإشكالية، أن نتمكن بالدرجة الأولى من التمييز الدقيق و الواضح للعلاقات المباشرة القائمة بين السياسات الاجتماعية والمخاطر الأربعة، التي أشارت إليها الندوة الانتقالية للحزب الشيوعي الفيتنامي (في دورتها السابعة).

إنه كلما كانت السياسات الاجتماعية مبنية على أسس سليمة، و كلما كانت التدابير والإجراءات الناتجة عنها مطبقة تطبيقا سليما، كلما أصبح كل ذلك قوة محركة ذات قدرة عالية على توحيد الأمة بمجموعها. و بالفعل، فإن دور السياسات الاجتماعية السليمة هو المساهمة في توطيد استقرار المجتمع، و بالدرجة الأولى، عبر تجنيد كل الطاقات المادية و الروحية و كل مواهب الشعب، ثم عبر توليد ما هو ضروري من طاقة قادرة على المساعدة على تخطي مخاطر التبعية في ميدان التنمية الاقتصادية، و مخاطر الانحراف عن الأهداف الاشتراكية. ثم في الأخير، عبر إذكاء الحماس الضروري لمحاربة البيروقراطية و الرشوة والتهريب والتبذير محاربة فعالة وناجعة. و إن كل نتيجة تحققها السياسات الاجتماعية، لهي جدار عتيد في وجه محاولات التآمر الآتية من القوى المناهضة الرامية إلى نسف قضية بناء الاشتراكية وتقويض أركان وسائل الدفاع عنها.

إنه لا بد من التذكير بأن كل سياسة اجتماعية ناتجة عن إيديولوجيا سياسية معينة، وعن استراتيجية طبقية معينة ، وعن نظام حكم سياسي معين. و لا بد من التذكير كذلك، أن المنظومة السياسية والاستراتيجية الطبقية، هما الدعامتان اللتان يقوم عليهما النظام

الاجتماعي السياسي. كما أنها في نفس الوقت، إعلان للأهداف الاجتماعية، وأدوات لتحقيق هذه الأهداف. ثم إن كل السياسات الاجتماعية، هي إعلان مركز للإيديولوجيا الأساسية التي يقوم عليها نظام الحكم ومنظومته. و هنا بالذات ينبغي إدراك الارتباط بين ما نحن سائرون فيه، من تنمية علاقات دولتنا وتوطيدها مع الدول الرأسمالية، و بين نظامنا الاجتماعي-السياسي، عبر السياسات الاجتماعية.

و بما أن الفييتنام تعيش الآن طورا انتقاليا نحو اقتصاد متعدد القطاعات و موجه نحو السوق، فإن البعض يقترح أن تتبنى البلاد نموذج بعض البلدان الغربية في مادة الضمان الاجتماعي لفائدة العمال. و نحن لا ننكر المزايا الاجتماعية التي يتمتع بها العمال والمستخدمون في تلك البلدان المتقدمة. غير أننا يجب أن لا ننسى أن تلك المزايا ناتجة عن اقتصاد على درجة عالية من النمو. و أنها مكاسب حققتها الطبقات العاملة في هذه البلدان، بفضل كفاحاتها المتوالية طيلة قرون. و أنها كفاحات أرغمت الدول الرأسمالية على احترام موقع مصالح العمال في الخريطة العامة لمصلحة الدولة.

إن هذا لا يعني أن المجتمعات الرأسمالية قادرة على حل مشاكلها الاجتماعية -- الاقتصادية الأساسية كمشكل البطالة مثلا. ذلك أنه كلما تراجع اقتصاد هذه المجتمعات أو تعرض لأزمة، فإن الطبقة العاملة و الشغالين يكونون هم الضحية الأولى لتدابير النقص من التعويضات الاجتماعية، و تضييق الخناق على ما يتمتع به العاملون بأجر من مزايا. ففي فرنسا، أدى البرنامج الحكومي القاضي بنقصان مبلغ ٧٧ مليار فرنك من التعويضات المرصودة للعمال و المزارعين و المتقاعدين عن العمل والطلاب، إلى شن إضراب شاركت فيه أوسع هذه الفئات، و امتد من شهر أكتوبر إلى ديسمبر عام ١٩٩٥ ، عبر مظاهرات طلابية عارمة. و في الولايات المتحدة الأمريكية، التي لم تتبن قانون التأمين الاجتماعي إلا في سنة ١٩٣٦، أي بعد الأزمة الاقتصادية الكبرى، أدى حرمان 30 مليون أمريكي من التأمين على الصحة، بسبب عجزهم عن أداء تكاليفه الباهظة، إلى اندلاع حركة احتجاجية صاخبة يوم ١٥ديسمبر عام ١٩٩٤، سيطلق عليها فيها بعد اسم "أحداث الخميس". أما في السويد،فقد أدت الضريبة المرتفعة، التي فرضتها الدولة على المداخيل بهدف ضبط أرباح أرباب المصالح الرأسماليين و رفع مداخيل العمال، إلى نقص دينامية العمل و انخفاض الإنتاجية و ضعف القدرة على المنافسة في السوق العالمي. وانعكس كل ذلك بخسارة سياسية تكبدها الحزب الاشتراكي السويدي.

وخلال السنوات الأخيرة، امتلأت الساحة حديثا عن النمو الاقتصادي الذي حققه عمالقة آسيا الأربعة (تايوان، كوريا الجنوبية، هونغ كونغ، سنغافورة)، التي أصبحت

تعد نموذجا تقتدي به البلدان السائرة في طريق النمو. إن النتائج الباهرة التي حققتها هذه البلدان لتستحق الإعجاب فعلا. و لكننا نتبنى في نفس الوقت ما جاء حولها، في دراسة أنجزها مركز القارات الثلاث سنة ١٩٩٢ من أنه " للوصول إلى هذه النتائج، تم إرهاق العمال برفع عدد ساعات العمل في اليوم الواحد بشكل لا إنساني جعلهم خاضعين للاستغلال الفاحش. كما تم التضييق على دور النقابات لمدة طويلة من الزمن. و رغم ذلك، ففي كوريا الجنوبية وحدها شن العمال في سنة ١٩٨٧ ثم في سنة ١٩٩٠إضرابات عن العمل، بلغ عددها في المجموع ٧,٠٠٠ إضراب أي ما نسبته ٥,٦ إضراب في اليوم الواحد. هذا فضلا عن المظاهرات العديدة، التي جرت تحت شعار المطالبة بالديموقراطية".

إن العلاقة بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تتزايد أهميتها يوما عن يوم. و لقد أخذ العامل الثقافي يحتل مكانة بارزة لدى العديد من الباحثين عبر مختلف أنحاء العالم. و من بينهم، على سبيل المثال، الأنثروبولوجي الفرنسي " موريس غودوليي = Maurice Godelier " الذي قال : " إذا كان القرن العشرون قرن الإنسان الاقتصادي، فإن للقرن الواحد و العشرين هو قرن إنسان الثقافة ". و خلال العقود الأخيرة من السنين، وجد الغرب نفسه في مأزق بسبب ما تفشى فيه من فردانية، و ما أصبح عليه نمط الحياة من مادية، و ما أدى إليه كل ذلك من تخريب العلاقات الاجتماعية والجماعية ومن تدهور الإنسان. و إن السبب في الاهتمام الذي أخذ يوليه الغرب للثقافة الشرقية، لهو محاولة إيجاد مخرج من المأزق الذي هو فيه.

لقد صدر مؤخرا كتاب يحمل عنوان: "The common voice of Asia = صوت آسيا الموحد ". و هو من تأليف ماهاتير محمد الوزير الأول لحكومة ماليزيا و السياسي الياباني " شينتارو إيشيهارا ". و الكتاب نداء إلى العودة إلى الذات من أجل قطع الطريق على تأثير الثقافتين الأوربية و الأمريكية. كما انه دعوة إلى العودة إلى القيم الآسيوية التقليدية من كرم و أريحية، و من احترام لمن هم أكبر سنا، و من استعداد للتضامن العائلي و الجماعي قبل اللجوء إلى الدولة. و يتساءل المؤلفان عن صفحات الكتاب: " بأي حق تتولى أمريكا إعطاء دروس في الأخلاق لبلدان آسيا، و هي التي يسير فيها المجتمع إلى الانحلال، و تسير فيها الأسر إلى فقدان روابط للرحم، و يبلغ فيها الإجرام درجة الظاهرة العامة ؟ ".

لقد انقضى عهد اعتبار الثقافة الغربية هي الثقافة الصحيحة و أن ما عداها باطل. وهذا شيء حسن. غير أنه سيكون من فادح الخطأ نكران القيم الثقافية الغربية جملة وتفصيلا. لأن المقصود في هذا المجال هو اتخاذ موقف جدلي ومنظور تاريخي صحيح.

إننا نعيش في عهد المعلوميات، و في عهد ميل المبادلات الثقافية إلى العولمة. ويبقى علينا نحن أن نعرف كيف نختار، و لأي من قيم العالم نفتح صدورنا، وما هي أنماط الحياة المتحضرة السليمة والحديثة التي تلائم ثقافتنا التقليدية.

لقد برهن الواقع على أن النمو الاقتصادى يجب أن يكون مرتبطا ارتباطا وثيقا بالتنمية الاجتماعية. و سيكون هذا النمو الاقتصادى خاليا من كل معنى، إذا ظلت الجوانب الاجتماعية والثقافية تعاني من الجمود والركود. وستكون الدولة الاشتراكية نفسها بدون معنى ما لم تعمل على تحقيق التنمية الإنسانية باعتبارها الهدف الذي يسبق كل الأهداف. وإنه لا يمكننا مراقبة الآثار السلبية لاقتصاد السوق إلا إذا توفر لنا مجتمع ديناميكي وثقافة ديناميكية، وإلا إذا كان الشعب يقظا وواعيا سياسيا، وإلا إذا كانت الدولة مستقرة وخاضعة لحكم القانون.

الفصل الثالث: كوبا

*كوبا في سياق الاقتصاد العالمي

أوزفالدو مارتينيز

كوبا في سياق الاقتصاد العالمي

بقلــــم: أوزفـــالدو مارتينيز*
ترجمة محمد البارودي الحداوي

ملخـــص:

في بداية العقد ١٩٩٠ حلت بكوبا أزمة كانت هي الأكثر حدة في تاريخها. ولم تكن سلسلة التدابير التي اتخذتها الحكومة هادفة فقط إلى إعـادة بـناء الـتوازن الاقتصادي، بل كانت تهدف أيضا إلى تحقيق شـروط انطلاقة جديدة للاقتصاد واندراجه في السياق الدولي، ولكن دونمـا تخلـي عـن المكتسبات الاجتماعية أو تراجع عن التوجهات الاشتراكية. لقد وقع تبني بعض عناصر السوق، ولكن ذلك كان بتأن وحـذر اتقـاء للعواقب السلبية التي حدثت في بلدان أخرى. وبطبيعة الحال، فقد تطلب تبني تلك العناصر القيام ببعض التغييرات البنيوية، مـنها تقليص حجم تدخل الدولة ولكن مع الحفاظ على دورها كموجه للاقتصاد والمجتمع. كما تم الحفاظ على نظام الحكم الثوري باعتباره عنصرا أولويا. وقد هدفت التدابير المتخذة أيضا إلى علاج الخصاص التي تعاني منه الدولة عن طريق التخفيض من الخصاص الذي تعاني مـنه مؤسسات الدولة بانفتاحها، بشروط، على الاستثمارات الأجنبية، وعـن طـريق تنظـيم الضرائب، والسماح بتداول عمليتين في نفس الوقـت، ثـم بفـتح الباب لاستقبال السياح الأجانب. وكل هذا تم إلى جانـب الحفـاظ على مكتسبات التعليم والصحة والضمان الاجتماعي والتضـامن الدولي مع تفادي البطالة الكثيفة. أما الحصار الأمريكي، فإنـه لم يفلح في خنق الاقتصاد الكوبي. وقد ظل التلاحم الاجتماعي والسياسـي قائما على وجه ما، مما يدل على إمكان الانخراط بشكل مغاير في آلية العولمة. إن مستقبل البلاد حافل بالتحديات، منها تجديد البنـيات التحتية، ومنها الفعالية المنتجة في المؤسسات، ثم التحكم في

---

*مدير معهد هافانا للأبحاث في الاقتصاد العالمي ورئيس اللجنة الاقتصادية بالبرلمان الكوبي.

التفاوتات الاجتماعية الجديدة، ومنها كذلك الارتباط بقنوات التمويل الدولي ...الخ. ولكننا مع ذلك يمكننا أن نعتبر أن أخطر ما في (المرحلة الخاصة) قد صار في حكم الماضي.

ليس الهدف من موضوعنا هذا هو القيام بتحليل مفصل لجميع جوانب الاقتصاد الكوبي عبر سنوات 1990 الشاقة والعصيبة، بل هدفنا هو لفت الانتباه إلى بعض الجوانب الخاصة المرتبطة بقضيتين أساسيتين هما، من جهة، العلاقة بين تطور الاقتصاد الكوبي ومشاكله و بين السيرورة العالمية. ثم هناك، من جهة أخرى، قرارات السياسة الاقتصادية الداخلية، المتخذة خلال هذه السنوات، لمواجهة الأزمة الاقتصادية.

أولا-نهاية الاندماج في الكوميكون COMECON [1]

إنه لمن المفيد أن نعيد إلى الأذهان أن كوبا حظيت في الفترة ما بين١٩٦١ و١٩٨٩ بنوع من الحماية تجاه مختلف مراحل العولمة، وذلك بفضل ما كان لها من علاقات امتياز مع الاتحاد السوفياتي ومع (الكوميكون)، وذلك ارتباطا مع تاريخ ثورتها و مع السياق الدولي أنذاك. ولقد سار منطق العولمة، خلال عقد ١٩٦٠ ثم عقد١٩٧٠ ، بشكل متواز مع ما حاولته الولايات المتحدة من خنق للثورة الكوبية وإعادة تنصيب منظومة رأسمالية في الجزيرة. ولقد اتخذت المحاولة الأمريكية مع الزمن شكل فرض نموذج ليبرالي جديد، هو ذلك النموذج الذي تم فرضه، خلال عقد ١٩٨٠، على ما يكاد يكون أمريكا اللاتينية في مجموعها، ولقد تم هذا الفرض بفعالية أدت إلى بروز إجماع، بل تجاوزته إلى بروز "وحدة في توجيه" يتساوى فيها الضحايا والمستفيدون.

١) أهمية الحماية الاقتصادية التي قدمتها أوروبا الشرقية

رغم الحصار الأمريكي الذي طبقت خطواته الأولى منذ سنة ١٩٦٠، وبفضل الحماية التي قدمتها البلدان الاشتراكية، وخصوصا بفضل تلاحم الكوبيين صفا واحدا للدفاع عن الثورة، فقد تم اتخاذ وتطوير مبادرات مثل الندوات الدولية التي انعقدت في كوبا خلال السنوات ١٩٨٠ حول موضوع العولمة، أو الديون الخارجية لبلدان جنوب العالم. ولقد انعقدت هذه الندوات في وقت كان فيه الاقتصاد العالمي قد أصبح يسير سيرا حثيثا في طريق الليبرالية الجديدة.

---

[1] مجلس التعاون الاقتصادي المتبادل)الذي تأسس في 1949 والذي كان يضم الاتحاد السوفياتي وجمهورية ألمانيا الديموقراطية وتشيكوسلوفاكيا (سابقا)ثم بلغاريا وهنغاريا وبولونيا ورومانيا،بالاضافة الى مونغوليا وكوبا والفيتنام (المترجم).

إن الحمايـــة التي قدمها الاتحاد السوفياتي ودول الـــ (كوميكون) كانت بالغة الأهمية. فقـــد كانت تضمن رواج ٨٥% من التجارة الخارجية الكوبية. أما النسبة الباقية أي ١٥% فإنهـــا كانـــت تتطلـــب تغطـــية بالعملـــة الصـــعبة، لـــم يكن بالإمكان توفيرها في إطار (الكومـــيكون). ولقـــد كـــان ضغط المنظومة الرأسمالية العالمية دائم الحضور، حتى قبل انهـــيار الاتحـــاد السوفياتي وبلدان اشتراكية أخرى في ما بين ١٩٨٩و١٩٩١. فكان من المنـــتظر إذن أن يؤدي منطق العولمة الليبرالية الجديدة الساحقة إلى محو التجربة الكوبية وطمـــس آثارهـــا. وما أكثر الذين راهنوا على انهيار التجربة الكوبية في ظرف لا يتعدى عـــدة أشهر، ولربما في بضعة أسابيع، تماما كما تنهار قطعة لعبة الدومينو بانهيار القطعة التي قبلها. وها قد مرت عشر سنوات كاملة على انهيار الاتحاد السوفياتي، دون أن تنهار كوبـــا، بفضـــل صمودها، واضعة بذلك حدا للادعاءات التي كانت تقول بأنه لولا الاتحاد الســـوفيتي لكانـــت كوبا قد انهارت من زمان . وحسب المنطق الذي كان سائدا في بداية الســـنوات ١٩٩٠، فإنه لم يكن في إمكان كوبا أن تسبح في الاتجاه المعاكس لتيار الموج. فذلـــك أمـــر لا يقبله العقل. إذ كيف يمكن لبلد صغير في حجم كوبا، موجود على مرمى حجـــر من الولايات المتحدة، أن يظل واقفا في خضم موجة العولمة، بعد أن انقرضت من الوجـــود الدولـــة التي كانت تحميه. هذا في حين أن منطق العولمة يقضي بأن تصبح كل المجـــتمعات الوطنـــية مجرد نواحي ملحقة بالمنظومة الشاملة. ومنطق كهذا لا يعطي لبلد صغير في حجم كوبا، اكثر من وضعية ملحقة صغيرة، لا خيار لها إلا أن تأخذ مكانها في صف المنشدين، لتردد معهم نفس النشيد، بصوت واحد و على نفس الإيقاع.

٢) الصمود و التأقلم مع الشروط الجديدة

إن قـــرار كوبا القاضي بالصمود، رغم انهيار المعسكر الاشتراكي، و نهاية العلاقة الاقتصادية التفضيلية، التي سمحت لها بمقاومة الاقتصاد الأمريكي، كان تعبيرا عن إرادة الاســـتمرار على نهج اشتراكية متأقلمة مع الظروف الجديدة للواقع العالمي. و كفى بذلك دلـــيلا على أن الصمود بوجه العولمة هو أمر ممكن. و لقد كان بإمكاننا أن نؤكد، و نحن فـــي ظروف سنة ١٩٩١ العسيرة، أن قرار الصمود كان مدعوما بصفة خاصة من طرف أغلبية السكان. و هو دعم ما كان لسياسة الصمود أن تقوم و لا أن تستمر بدونه. لقد كان صمودا يستهدف الدفاع عما كان قد تحقق من مكتسبات طيلة الثلاثين سنة الماضية. وكان القرار بشأنه قائما على ثلاثة اعتبارات صـــالحة لأن تكون أساسا لمنطق بديل عن سيرورة العولمة الجارية حاليا.

إن أول هذه الاعتبارات و أهمها، هو إمكان وجود قدرة وطنية على الصمود، من أجل اتباع نهج آخر غير النهج الذي تفرضه العولمة. لكن كان هذا الاعتبار متوقفاً على شروط، يأتي على رأسها وجود التحام داخلي للدفاع عن مشروع مجتمعي، و وجود قيادة تستمد سلطتها مما لها من نفوذ مكتسب و مما لها من تاريخ، و خلو الحكومة من الرشوة، وأن يكون الصمود منظما على الأصعدة الاقتصادية و السياسية و العسكرية، ثم وجود منظمات قادرة على هيكلة هذه القدرات و تعبئتها و مدها بالفعالية.

٣) الثمن الذي لا بد من دفعه

إن كل هذا يقتضي بطبيعة الحال الاستعداد لدفع ثمن على شكل فقدان الحاجيات المادية و الحرمان منها، بل قد يصل الأمر إلى الحرمان المعنوي، بعودة بعض الآفات الاجتماعية، التي كنا نعتقد أننا قد قضينا عليها في مجموع البلاد، فعادت إلى الظهور، في السنين الأخيرة، داخل بعض الفئات أو بعض القطاعات.

و لقد كان علينا أيضا، أن نكون على استعداد لدفع ثمن إقامة الجدار الواقي من كل تدخل مسلح، قد تلجأ إليه الولايات المتحدة من أجل القضاء على الثورة الكوبية.

أما الاعتبار الثاني، فإنه يتجسد في كون المنظومة المعولمة تعرف شتى التناقضات الداخلية. و من هذه التناقضات ما هو قديم يرجع إلى العلاقات الأمبريالية، و لكن مفعوله لا زال يولد بعض الفضاء، الذي يمكن الاستفادة منه، شريطة العمل بفطنة و مرونة. ورغم أن هذا الفضاء محدود و لا ينبغي التضخيم من شأنه، فإنه مع ذلك يسمح لكوبا بهامش للمناورة تستعمله للتأثير في بعض الميادين.

وفي هذا الباب، تنبغي الإشارة إلى الاستثمارات الكندية الهامة التي استقرت في كوبا، رغم الحصار الأمريكي، ورغم تبعية الاقتصاد الكندي لاقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية. و إن الزيارة التي قام بها رئيس هيئة أرباب العمل الفرنسيين، و الاتفاقات التي تم توقيعها بين كوبا و بين هذه الهيئة، لتؤكد ما هو قائم من خلاف بين هذه الأخيرة و بين الحكومة الفرنسية، حول عدة موضوعات منها موضوع حقوق الإنسان. كما أنها تؤكد كذلك وجود تنافر بخصوص الحصار الأمريكي.

وعلينا أن نولى نفس الاهتمام للموقف الإنسانى، رغم ما لموقف حكومة هذا البلد تطابق في الموقف مع الولايات المتحدة. فرجال الأعمال الأسبان لم يتوقفوا أبدا عن انتهاج سياسة الاستثمار في كوبا.

و يأتي في الأخير الاعتبار الثالث، وهو اعتبار يمكن أن يقال عنه إنه اعتبار استراتيجي موجه للمستقبل. إن المنظومة الاقتصادية الشاملة تعاني بشكل عميق من عدم الاستقرار. لأنها على الخصوص قائمة على روح الإقصاء. و هي و إن كانت قد نجحت في تحويط طور كامل لما يمكننا أن نسميه طور نشاط القوى الشعبية اليسارية، فإن هذا التحويط، رغم إحكامه، لم يؤد إلى وقف عدم الاستقرار و إحلال الاستقرار مكانه. وبالفعل فإن تمام التحويط لا يعني نهاية الطور كما هو معلوم. و إن الطبيعة الإقصائية لمنظومة العولمة لتذكرنا بأن واقع اليوم ليس واقعا نهائيا. و أن نهاية التاريخ كما صورها لنا "فوكوياما" ما هي إلا انتقال إلى شيء أخر نحن لا نعرفه بالتفصيل. و لكننا على يقين من أنه سيكون مختلفا عما هو عليه اليوم.

ثانيا – السياسة الاقتصادية الجديدة.

إننا إذا اعتبرنا الاقتصاد من حيث هو، و نظرنا إليه من منظور الاقتصاد الكوبي، لظهر لنا واضحا أن الصمود يساوي رفض العمل بالسياسة الليبرالية، سواء جاءت دفعة واحدة على شكل صدمة، أو جاءت بالتدريج عبر ما لها من أشكال متعددة لا تخلو من مرونة و كياسة. و لظهر لنا واضحا كذلك، أن المقصود بالصمود هو حماية نواة الاقتصاد الاشتراكي التي هي بيد الدولة، عن طريق فتح فضاءات من الضروري أن تحتلها السوق، و لكن دون التخلي لا عن دور التوجيه الذي تقوم به الدولة، و لا عما ينبغي أن يكون لها من قدرة على الضبط و على الحفاظ على التوجه الاجتماعي للاقتصاد. و على هذا الأساس تعمل كوبا على تحقيق مشروع الصمود، و في ظل شروط فريدة من نوعها. و فعلا، و دونما سقوط في الادعاء أو حب الذات، فقد أثبت الواقع أن الحالة الكوبية هي حالة فريدة في نوعيتها. فالبلد مطوق بالحصار، و هو جار مباشر للولايات المتحدة الأمريكية، و معزول عن محيطه الكاريبي، و لا نموذج له يقتدى به. فالصين و الفييتنام لهما بنيات إنتاجية تختلف اختلافا شديدا عما هو موجود في كوبا. ولهما ديموغرافية لا يمكن مقارنتها مع الديموغرافية الكوبية. و لكل منهما مسار تاريخي و ثقافي مغاير تماما للمسار التاريخي و الثقافي الكوبي، بما فيه جانب الثقافة السياسية.

١) فتح فضاءات السوق.

إن ما هو مركزي في ظرفيتنا النوعية، هو إرادة الحفاظ على الحكم الثوري الذي بدونه سينهار كل شيء. و إلى جانب ذلك، كان علينا أن نفتح فضاءات للسوق على شكل

جرعات لا يتجاوز مفعولها زيادة الحيوية إلى الحد المطلوب، لأن تجاوز هذا الحد سيؤدي لا محالة إلى التسمم. و لقد كان علينا أن نتخذ هذا القرار من أنفسنا لا من الكتب المتداولة أو من تلك التنظيرات المعصومة من الخطأ، و لا من أي نموذج من نماذج الاستعمال الجاهزة لتحديد المقاييس المضبوطة للفضاءات التي عزمنا على فتحها. فلقد كان مرشدنا الوحيد هو الحس السياسي و إرادة الحفاظ على الحكم الثوري. و ها كم صورة عن سلوكنا، و هي صورة مستعارة من كرة القدم: فنحن قررنا المشاركة في مباريات تجري كلها في ملعب الطرف الذي هو عدو لنا، نظرا لانعدام أي ملعب آخر. و قررنا المشاركة في مباريات تجري طبقا لقواعد تحكيم تتعارض و مصالحنا، و تحت إشراف هيئة عليا لكرة القدم مناوئة لنا. و مع ذلك. كان علينا أن نشارك في المباريات بفريق منسجم، و أن نخوض غمارها بذكاء، مستفيدين مما أنتجته أربعون سنة من الثورة، من ثقافة تعني المعرفة و التربية و الكفاءة.

٢) إعادة بناء السياسة الاقتصادية.

يمكن تقسيم تاريخ الاقتصاد الكوبي خلال التسعينيات إلى مرحلتين: مرحلة أولى تمتد من ١٩٩١ إلى ١٩٩٣، و تتميز بانهيار الاتحاد السوفياتي وأزمة نهاية ١٩٩٣. ثم مرحلة ثانية ابتدأت من العام ١٩٩٤، و هي التي يمكننا أن نسميها مرحلة تدابير تنشيط السياسة الاقتصادية. و إذا كانت المرحلة الأولى قد تميزت، زيادة على ما سبق، بمواقف دفاعية وبنوع من الجمود تجاه التفكيك المباغت لعلاقات لم يكن الشك يتطرق إلى متانتها، فإن المرحلة الثانية كانت، على العكس من ذلك، متميزة بموقف فعال، و باتخاذ مجموعة من التدابير، و بإعادة هيكلة السياسة الاقتصادية على أسس أكثر انسجاما.

و في شهر ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٣ كان الاقتصاد الكوبي يعيش أزمة عميقة. فقد انخفض إجمالي الناتج المحلي بنسبة ٣٥% من ما كان عليه في سنة ١٩٨٩. و أدى هذا الانخفاض إلى نقصان ٣٨% مما يعود للفرد الواحد من هذا الناتج. وفي هذه اللحظة، عاشت البلاد مشكلا بالغ الخطورة في المدى القريب، هو مشكل تضخم العملة المتداولة، الذي أغرق كوبا في بحر من العملة الورقية لا قدرة شرائية لها، مما جعلها عرضة لمخاطر اقتصادية و اجتماعية قد تؤدي بها إلى أوخم العواقب.

ولم يكن احتياطي كوبا في هذه الفترة يتعدى ما هو لازم لدفع ١٥ شهرا من الأجور، ودون أي إمكانية لشراء التجهيزات و الخدمات الضرورية، علما بأن العامل الكوبي المتوسط كان بإمكانه في هذه الفترة، نظريا على الأقل، أن يتوقف عن العمل لمدة تفوق

١٢ شهرا، دون أن يؤثر ذلك على قدرته الشرائية الحقيقية. و في هذه الفترة ظهرت السوق السوداء، و امتدت شبكة حقيقية للاقتصاد الخفي، و ارتفع عجز الموازنة إلى نسبة مهولة تقشعر منها جلود تقنوقراطيي صندوق النقد الدولي، حيث بلغت ٣٣,٥% من إجمالي الناتج المحلي. على هذه الحال، كانت وضعية البلاد في نهاية 1993، إضافة إلى ما لم نذكره من العواقب التي انعكست على السكان، من فقدان مواد الاستهلاك بما في ذلك التيار الكهربائي الذي كان ينقطع عدة مرات في اليوم الواحد...الخ.

إنه يستحيل علينا أن نستعرض في بضعة أسطر مجموع التدابير المتخذة، وخصوصا تلك التي تقررت ابتداء من ١٩٩٤. و نكتفي بالقول إن ما هو أساسي منها بلغ في المجموع حوالي 15 من القرارات ذات الصلة بالسياسة الاقتصادية. و أهم ما تحقق من هذه القرارات، كان هو الانفتاح الانتقائي و المراقب للاقتصاد. و قد أدى هذا الانفتاح إلى إحداث تغييرات في علاقات الملكية، في الميدان الفلاحي على الخصوص، و إلى فتح فضاءات للسوق في قطاع الفلاحة و تربية المواشي، و كذا في قطاع المنتوجات الصناعية أيضا. كما أدى أيضا إلى إحداث قطاع جديد أطلق عليه في كوبا اسم " قطاع العمال ذوي الرصيد الخاص"، يعني العمال الذين يزاولون عملا في القطاع الخاص. و من جملة التغييرات التي حصلت كذلك، إصلاح المالية الداخلية. و هي عملية انطلقت في سنة ١٩٩٤، و لا زالت متواصلة و بشكل متسارع إلى الآن. ثم من جملتها أيضا، انتهاج سيرورة تداول عمليتين اثنتين في نفس الوقت. و بموازة هذه التغييرات الحاصلة والجارية، ظلت كوبا محافظة على المكتسبات الاجتماعية الرئيسية، التي كانت دائما نقطة انطلاق كل إصلاح اقتصادي كيفما كان، و خصوصا فيما يتعلق منها بالتعليم و الصحة و الضمان الاجتماعي.

لقد تبنى الإصلاح الدستوري لعام ١٩٩٢ كل القرارات المتخذة من أجل إعطاء الشرعية للأشكال غير الحكومية للملكية، وخصوصا منها المؤسسات ذات الرأسمال الأجنبي. كما وقع التخلي بالتدريج عن التخطيط على الطراز القديم، الذي كان قائما على النتائج المادية و المخططات الخمسية، و جرى تعويض كل ذلك بعملية أخرى لا تتنكر لمبدأ التخطيط، و لكنها قائمة على تقدير مالي مختلف يزيد من طاقة المؤسسات و كذا من استقلالها الذاتي، و يساعد على تحرير التجارة الخارجية من المركزية، و ذلك بإلغاء احتكار الدولة، و بتنويع التوجهات الجغرافية للمبادلات. و بهذا تحقق تقدم هام في إعادة النظر في حجم المؤسسات، و في تقليل عدد هيئات الإدارة المركزية للدولة، و تقليص أدوار ما تبقى منها.

و قد تم بعض التقدم في إصلاح المنظومة البنكية و المالية و تحديثها. إذ ألغي قانون المتابعة القضائية الذي كان جاريا في حق كل من يحوز عملة أجنبية، و أصبحت العملة الوطنية ال " بوسو" قابلة للصرف بالعملات الأجنبية. و لهذا الغرض، أنشئت مكاتب للصرف، كما قامت شبكة تجارية خاصة بالعملة الوطنية التي تم الرفع من قيمتها. و بالإضافة إلى ذلك، تم إطلاق سيرورة إصلاح مالي داخلي أدى إلى التقليل من حجم الأوراق البنكية الرائجة، و التخفيض من عجز الموازنة. كما صدر قانون ضريبي جديد و أنشئت لتطبيقه إدارة خاصة. و في الميدان الزراعي، أدى الدور المتزايد للملكية التعاونية إلى تحول في البنيات الزراعية. و قامت سوق حرة للمنتوجات الفلاحية و الصناعية. و تم توسيع المجال القانوني ل (العمل ذي الرصيد الخاص) . و في الأخير تم إصدار قانون الاستثمارات الأجنبية.

٣-الاختلاف عن التكيفات الهيكلية الليبرالية الجديدة.

إن هذا الإصلاح الاقتصادي لا يخلو، بطبيعة الحال، من جوانب تظل مبعث جدال وأخذ و رد، فبعضها يبدو و للوهلة الأولى و كأنه من صنف التكيفات الهيكلية الليبرالية الجديدة، التي أصبحت معروفة على أوسع نطاق، سواء في بلدان أمريكا اللاتينية أو في غيرها من البلدان. و لكن إخضاع هذه الجوانب لتحليل أكثر عمقا، يعطينا إمكانية لتمييز ما بينها و بين الليبرالية الجديدة من فروق. و لنأخذ كمثال على ذلك الطريقة التي تم بها تصحيح الاختلال المالي الداخلي. فنحن إذا نظرنا إليها من زاوية التعابير و المصطلحات، فإننا سنصل إلى الخلط التام بين الطريقة الكوبية و بين أي من التكيفات الهيكلية الكلاسيكية. فرفع الأثمان موجود في هذه الطريقة كما هو موجود في الأخرى. و تخفيض عجز الموازنة، بل و حتى تخفيض نفقات الدولة، موجودان كلا هما في كلتا الطريقتين. وقس على ذلك في الباقي، كالتقليص من حجم الدولة، و تخفيض عدد الموظفين و إصدار تشريع ضريبي ....الخ . غير أن الخلاف الجذري بين الطريقتين يمكن في التطبيق، لا في التعابير والمصطلحات. ففي كوبا لم تطبق تدابير الإصلاح المالي إلا بعد إجراء سلسلة كاملة من الاستفتاءات الشعبية،شملت مجموع السكان، وسمحت لهم بالتعبير عن كيفية تقديرهم للأزمة الاقتصادية، وعن ما ينتظرونه من التدابير الاقتصادية المزمع اتخاذها، علما بأن ذلك كان يجري في ظرف من الواضح فيه أن المقصود بالاستفتاء لم يكن هو توزيع المنتوج الاجتماعي أو اقتسامه، بل الذي كان واضحا هو أن الظرف ظرف أزمة .

وإذا ما دققنا النظر في القرارات العملية، فإننا سنلاحظ أن الزيادة في الأثمان لم تشمل إلا موادا ليست أساسية،كالسجاير والمشروبات الكحولية مثلا. أما الزيادة في ثمن الكهرباء فإنها قد أخذت بعين الاعتبار مداخيل الأسر، مما جعل هذه الزيادة مقصورة فقط على ٨٤% من المجموع، أما النسبة الباقية، أي ٢٥% من الأسر فإنها لم تطالب بأي زيادة من ثمن الكهرباء بالمرة.

لقد تم إصلاح المالية الداخلية، كما تم تخفيض عجز الموازنة، دون أي نقص من النفقات الاجتماعية، سواء في ميدان التعليم أو الصحة أو الضمان الاجتماعي. إن تخفيض عجز الموازنة، و هو عجز قد بلغ في سنة 1993، كما رأينا في ما سبق، نسبة 33,5% من المنتوج الداخلي الخام، قد قلص هذا العجز من نهاية 1997 إلى 2% فقط. و قد تحققت هذه النتيجة خصوصا بفضل معالجة انعدام فعالية مؤسسات الدولة، مما وفر لهذه الأخيرة مبالغ هامة، كانت ترصدها، لتغطية خسائر مؤسساتها.

وهناك مثال آخر تقدمه لنا الاستثمارات الأجنبية، ففي سنة 2000 بلغت هذه الاستثمارات مليارين من الدولارات. إن هذا المبلغ متواضع نسبيا، و لكننا سنجده بالغ الدلالة إذا ما تذكرنا أن كوبا محرومة من الاستثمارات الأمريكية، بسبب الحصار الذي تضربه حولها الولايات المتحدة. و في هذا دليل على أن لا علاقة لسيرورتنا مطلقا بالسيرورات الكلاسيكية الجارية في التجارب الليبرالية الجديدة. و الواقع أن الرأسمال الخارجي يرفض التعامل مع أي دولة قائمة على التأميم، حتى و لو كان مجرد تأميم للمقابر. و لكنه بالمقابل يسارع إلى التفاوض مع دولة لا تقبل أن يصبح فيها رأسمال الخواص عنصرا مهيمنا، قادرا على توجيه مقدرات الاقتصاد، أو على فرض السياسة الاقتصادية التي تلائم مصلحته، و لهذا الغرض تضمن قانون الاستثمارات الأجنبية بنودا جاءت في غاية الدقة والوضوح.

٤- ما تحقق من نتائج

و في الأخير، ماذا كانت النتائج؟ إن ما تحقق بالدرجة الأولى هو عودة النشاط إلى النمو الاقتصادي، الشيء الذي كان يعتبر في سنة 1993 من باب المستحيلات. لقد وقع تجاوز ذلك الإشكال القاطع الحدين: أتنمو كوبا أو لا تنمو؟..فقد عرف الاقتصاد الكوبي في سنة 1996 نموا بلغ بنسبة 7,8%، مما يعطينا إمكانية القول إن الاقتصاد قد أخذ مساره على خط صاعد. كما تحقق تقدم في عدة جوانب من الإصلاح الداخلي. أما السياحة فإنها نمت نموا ملحوظا. و لا بد من التذكير هنا أن هذا القطاع ظل عرضة

للإهمال طيلة 30 سنة، مع العلم أن كوبا كانت لها دائما نفس الشواطئ و نفس الشمس و نفس الناس الذين يحسنون الاستقبال و الضيافة. كما كان لها دائما نفس مستوى الأمن و نفس المستوى الصحي. و الحقيقة أن السياحة ظلت لعشرات السنين مرتبطة في ذهننا بطبائع غير مرغوب فيها. و نحن عاملون جهدنا لمحاولة التخلص منها.

إنه لا يمكننا في ظرفية الأزمة الاقتصادية أن نتخلى عن السياحة. و إن الضرورة لتحتم علينا أن نقبل التحدي الذي تمثله الأعداد المتزايدة باستمرار من السياح الذين يقصدون البلاد، و الذين ارتفعت نسبتهم في السنين الأخيرة بدرجة عالية جدا. فقد بلغت هذه النسبة في نهاية عقد التسعينات 17% زيادة عما كان عليه عدد السياح في بداية نفس العقد. و كل المؤشرات تميل إلى التأكيد على أن السياحة ستظل موردا ماليا هاما، و مصدرا من مصادر الأنشطة المنتجة الموجهة إلى تزويد السلسلة السياحية بما تحتاجه من مواد وخدمات.

ولا بد لنا من أن نضيف إلى هذا أننا قد تمكنا من تفادي السقوط في توليد البطالة الكثيفة، حتى ولو كنا لازلنا بعيدين عن الحل النهائي لهذا المشكل. و بالفعل، فقد أحسنا صنعا عندما تحاشينا الإفراط في عقلنة الإنتاج، لأن الإفراط في العقلنة لم يكن ليؤدي إلا إلى فتح الباب لتسريح العمال بأعداد هائلة، مما يؤدي إلى زعزعة الاستقرار السياسي الداخلي. و إنه لمن الضروري أن يتوافق كل من المنطق الاقتصادي و المنطق السياسي، الملتقيين في هذه النقطة المشتركة، لانتهاج تدابير تدريجية، حتى ولو كان ذلك مخالفا للسيرورة المتسارعة الذي قد يفرضها تكيف هيكلي ما.

و من النتائج الهامة التي تحققت فشل الحصار الأمريكي في تحقيق استراتيجيته، التي كانت تهدف إلى خنق الاقتصاد الكوبي، رغم ما أدى إليه من حرماننا من استثمارات هامة، و رغم ما تسبب لنا فيه من بطء ومن صعوبات في بعض المفاوضات، وما قام به من اعتراض على حصولنا على قروض أو على تسهيلات بواسطة آليات التمويل الدولية.

وبسبب الحصار الأمريكي، أصبحت كوبا رازحة تحت ثقل شروط إضافية، زيادة على الشروط التي تفرضها السوق المالية الدولية. فقد أصبحنا مجبرين على العمل بالتمويل التجاري القصير الأمد، الذي قد لا يتعدى أجله السنة الواحدة، وبفوائد تزيد بنسبة 30% عن الفوائد الجاري بها العمل مع غيرنا. فليس الحصار القائم على أساس" قانون هيلمس – بورتن= la loi Helmes-Burton" إذن مجرد كلام للدعاية، بل هو حمل ثقيل يرزح تحته الاقتصاد الكوبي.

ومن المشاكل الأخرى التي نعاني منها، نخص بالذكر عدم الحصول على الاستثمارات في وقتها، مما يؤدي إلى خسائر هامة، خصوصا في بعض القطاعات العامة مثل البنيات التحتية في للبلاد، التي تتطلب الصيانة و الإصلاح، كمعامل توليد الطاقة الكهربائية والسكة الحديدية و المطارات و الطرق، والتي قد يؤدي توقفها إلى خنق اقتصاد البلاد.

5- انعكاس كل ذلك على المجتمع الكوبي.

إن انعكاس تدابير الإصلاح الاقتصادي على المداخيل يطرح قضية من نوع آخر، لأن هذه التدابير، إذا كانت قد حققت عودة الحيوية والنشاط إلى الاقتصاد وأنعشت النمو، فإنها من جانب آخر، قد ولدت ما نسميه في كوبا بالهرم الاجتماعي المعكوس، أي وضعية توزيع المداخل توزيعا تفضيليا. فالذين يعملون في القطاعات التي عرفت نموا قويا كالسياحة، والمستفيدون من الرواج المزدوج للعملة، أصبحت لهم مداخيل حقيقية أعلى بكثير من مداخيل الذين يعملون في الميادين التي تتطلب تكوينا عاليا والتي لها في الغالب مردود اجتماعي أهم، من هنا جاء التمايز. فهو وليد فضاءات السوق و وليد السياسة النقدية. وعلينا أن نتخذ في المدى القريب تدابير لتغيير هذه الوضعية.

إن الحصار يحتم علينا أن نلجأ إلى مخزوننا من الفعالية، فهي المصدر الحقيقي الوحيد للتمويل. وهذا يفرض علينا أن نتبنى نظرة واضحة وواقعية، وأن نستعد للدخول في (مرحلة خاصة)طويلة الأمد، حتى نتمكن من خوض معركة تعبئة ما لنا من طاقات ذاتية لا زالت لم تستغل.

ورغم كل هذا، فقد أثبت الواقع أننا مستمرون في العيش منذ قرابة العشر سنين، بدون اتحاد سوفياتي وبدون كوميكون وبكل ما كان يحظى به السكر الكوبي من أسعار تفضيلية، وبدون أي تموين مضمون، وبدون تمويل خارجي. ولقد أثبت الواقع أيضا، ورغم كل هذه الظروف،أننا تمكنا من إعادة الحيوية إلى اقتصادنا ووضعناه على سكة النمو. هذا، و لم يحدث في كل هذه الظروف أن تراجع الشعب عن الالتفاف والالتحام السياسي حول مكاسبه، وفي استمرار هذا الالتحام ما يكفي لإحداث القطيعة مع منطق العولمة الحالية ومواجهة تحدياتها. وإنه لمن حسن حظ كوبا أن تكون شذوذا في قاعدة العولمة، وأن يكون صوتها نشازا في الجوقة التي تأتمر بأمرها و تنتهي بنواهيها.

غير أن حديثنا عن ما في العولمة من سلبيات، يجب أن لا ينسينا ما لها من إيجابيات. فلا بد من النظر فيما يمثله وجهها الآخر. فالعولمة إن كانت تفرض علينا أن نسير في

الاتجاه المعاكس على الصعيد العالمي، فإنها في نفس الوقت، تحمل معها إمكانيات جديدة لا ينبغي التقليل من أهميتها. ومن هذه الإمكانيات الجديدة، سيرورة نشر المعرفة، وهي ضرورية لنا في حالتنا الخاصة. فنحن متوقفون على هذه المعرفة، لتطوير تدبير و إدارة مؤسساتنا، وللاتصال بآليات السوق العالمية التي فرض علينا الانفصال عنها طيلة عشرات السنين، وفي إمكانيات استعمال وسائل الاتصال مثل الانترنيت، التي أصبحت ذات أهمية كبرى في حياتنا اليوم. لقد أصبح كل هذا ضروريا لنا لكي نتمكن من ربح المعركة الثالثة، معركة وضع مؤسسات الدولة على سكة الفعالية.

ثم إن العولمة تعني السياحة أيضا. ففي القرن التاسع عشر، كانت أسماء الأجانب الوافدين على كوبا عبر ميناء هافانا، تنشر على أعمدة الصحف الصادرة وقتذاك. وكان في ذلك ما يكفي لسد الحاجة. أما اليوم، فإن هذا المستوى من الإعلام لم يعد ممكنا ولا كافيا على الإطلاق؟ فكيف نتصور أن تتمكن جرائد اليوم من نشر أسماء جميع السياح الوافدين على كوبا؟ و إذا ما كان ممكنا، فهل يفيد في سد الحاجة؟ إن هذه الصورة تقربنا مما كان عليه العالم الذي انقضى زمنه، ومن العالم الجديد الناهض، الذي فتح عينيه على إمكانيات وتحديات عولمة لن تكون في النهاية هي عولمة الرأسمال المسيطر في الحال.

قائمة مطبوعات
مركز البحوث العربية

١. فؤاد مرسى، مصير القطاع العام فى مصر ١٩٨٧.
٢. لطيفة الزيات (تحرير)، المشكلة الطائفية فى مصر ١٩٨٨.
٣. رشدى سعيد وآخرون، أزمة مياه النيل، ١٩٨٨.
٤. عواطف عبد الرحمن، المدرسة الاشتراكية فى الصحافة، ١٩٨٨.
٥. وداد مرقس، سكان مصر، ١٩٨٨.
٦. أبوسيف يوسف وآخرون، النظرية والممارسة فى فكر مهدى عامل :أعمال ندوة فكرية ، ١٩٨٩.
٧. إبراهيم برعى، دليل قرارات المجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى ١٩٥٣/ ١٩٨٩.
٨. إبراهيم العيسوى، المسار الاقتصادى فى مصر وسياسات الإصلاح، ١٩٩٠.
٩. إبراهيم بيضون وآخرون، ثقافة المقاومة ومواجهة الصهيونية أعمال ندوة لجنة الدفاع عن الثقافة القومية ١٩٩٠
١٠. أحمد عبد الله (تحرير)، انتخابات البرلمانية فى مصر - نشر مشترك مع دار سينا ١٩٩٠.
١١. حيدر إبراهيم، أزمة الاسلام السياسى، الجبهة الإسلامية القومية فى السودان ١٩٩٠ .
١٢. محمد عبيد غباش ، من لايعرف شيئا فليكتب، خربشات رجل بلاد النفط ، ١٩٩١
١٣. ألفت الروبى، الموقف من القص فى تراثنا النقدى، ١٩٩١.
١٤. محمد على دوس، حياة موارة فى العمل السياسى العربى الأفريقى، ١٩٩١.
١٥. أحمد نبيل الهلالى وآخرون ، اليسار المصرى وتحولات الدول الاشتراكية : أعمال ندوة عقدت بالمركز ١٩٩٢.
١٦. أمينة رشيد وآخرون، قضايا المجتمع المدنى فى ضوء فكر جرامشى (مع دار عيبال بدمشق)، ١٩٩٢.
١٧. سمير أمين،من نقد الدولة السوفيتية إلى الدولة الوطنية، ١٩٩٢.
١٨. المسألة الفلاحية والزراعية فى مصر :أعمال ندوة عقدت بالمركز، ١٩٩٢.
١٩. جويل بنين، زكارى أوكمان ، العمال والحركة السياسية فى مصر ج١، ترجمة أحمد صادق سعد، ١٩٩٢

٢٠. إشـــكاليات التكوين الاجتماعى والفكريات الشعبية فى مصر : أعمال ندوة بالمركز نشر مع دار كنعان ، ١٩٩٢.
٢١. أحمـــد يوسف أحمد : منطق العمل الوطنى- حركة التحرر الوطنى الفلسطينية فى دراســـة مقارنـــة مـــع حركات التحرر الأفريقية بالتعاون مع مركز القدس للدراسات الإنمائية عمان ، ١٩٩٢.
٢٢. ليلى عبد الوهاب ، سوسيولوجية الجريمة عند المرأة ، ١٩٩٢.
٢٣. أحمد محمد البدوى ، لبن الأبنوس يازول ١٩٩٢
٢٤. مركـــز دراســـات المرأة الجديدة ومركز البحوث العربية، المرأة وتعليم الكبار ، ١٩٩٢.
٢٥. إدريس سعيد، عظام من خزف ، ١٩٩٣.
٢٦. دارام جـــاى (تحريـــر)، صـــندوق النقد الدولى وبلدان الجنوب، ترجمة/ مبارك عثمان ، نشر مع اتحاد المحامين العرب ١٩٩٣.
٢٧. مايكل دركوه (تحرير)، الأنهار الأفريقية وأزمة الجفاف، نشر بالتعاون مع منظمة البحوث الاجتماعية لشرق وجنوب أفريقيا ١٩٩٤.
٢٨. عادل شعبان وآخرون، الحركة العمالية فى معركة التحول، ١٩٩٤.
٢٩. نادبـــة رمســـيس فـــرح (تحرير) السكان والتنمية فى مصر نشر مع دار الأمين، ١٩٩٤.
٣٠. آمال سعد زغلول، دور الحركة الشعبية فى حرب السويس، ١٩٩٤.
٣١. لجـــنة الدفـــاع عـــن الثقافة القومية (دراسات ووثائق ١٩٧٩-١٩٩٤)(من مقاومة التطبيع إلى مواجهة الهيمنة) ١٩٩٤.
٣٢. على عبد القادر، برامج التكيف الهيكلى والفقر فى السودان، ١٩٩٤.
٣٣. حلمـــى شـــعراوى وعيســـى شيفجى. حقوق الإنسان فى أفريقيا والوطن العربى، ١٩٩٤.
٣٤. لطيفة الزيات (ترجمة وتعليق)، حول الفن، ١٩٩٤.
٣٥. جـــودة عـــبد الخـــالق (تحرير)، تطور الرأسمالية ومستقبل الاشتراكية فى مصر والوطن العربى : ندوة مهداة إلى فؤاد مرسى، ١٩٩٤.
٣٦. عبد الغفار شكر، التحالفات السياسية فى مصر ١٩٩٤.
٣٧. صادق رشيد، أفريقيا والتنمية المستعصية، ت/ مصطفى مجدى الجمال، ١٩٩٥.
٣٨. عبد الغفار أحمد، السودان بين العروبة والأفريقية، ١٩٩٥.

٣٩. بيترنــيانجو، مــن تجارب الحركات الديمقراطية فى أفريقيا والوطن العربى، مع اتحـ: المحامين العرب ترجمة حلمى شعراوى وآخرون، ١٩٩٥ .
٤٠. ســمير أميــن (تحرير)، المجتمع المدنى والدولة فى الوطن العربى: حالة مصر، نشر مشترك مع دار مدبولى ، ١٩٩٦.
٤١. ســمير أميــن (تحرير) المجتمع المدنى والدولة فى الوطن العربى : حالة لبنان، مشترك مع مدبولى ١٩٩٦.
٤٢. مصــطفى كامل السيد (تحرير)، حقيقة التعددية السياسية فى مصر، نشر مشترك مع مدبولى ١٩٩٦.
٤٣. ســيد الــبحراوى (تحرير)، لطيفة الزيات : الأدب والوطن، نشر مشترك مع دار المرأة العربية، ١٩٩٦.
٤٤. عــبد الباســط عبد المعطى: بحوث الطفولة فى الوطن العربى، نشر مشترك مع المجلس العربى للطفولة والتنمية ، ١٩٩٦.
٤٥. جويــل بنين، زكارى لوكمان، العمال والحركة السياسية فى مصر الجزء الثانى، ترجمة إيمان حمدى، نشر مع دار الخدمات النقابية والعمالية.
٤٦. عــبد الغفــار شــكر (تحريــر)، الجمعــيات الأهلــية وأزمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر، نشر مشترك مع دار الأمين، ١٩٩٧.
٤٧. سمير أمين (تحرير)، المجتمع المدنى والدولة فى الوطن العربى : حالة المشرق العربى نشر مشترك مع دار مدبولى ، ١٩٩٧ .
٤٨. سمير أمين (تحرير)، المجتمع المدنى والدولة فى الوطن العربى : حالة المغرب العربى نشر مشترك مع دار مدبولى ، ١٩٩٧ .
٤٩. كمــال مغيــث (تحريــر)، التعليم وتحديات الهوية القومية، نشر مشترك مع دار المحروسة، ١٩٩٨.
٥٠. عــبد الغفار شكر، اليسار العربى وقضايا المستقبل ١٩٩٨. نشر مشترك مع دار مدبولى، ١٩٩٨. .
٥١. عاصــم الدســوقى (تحرير)، عمال وطلاب فى الحركة الوطنية المصرية . نشر مشترك مع دار المحروسة ، ١٩٩٨ .
٥٢. محمــد أبو مندور وآخرون، الإفقار فى بر مصر، نشر مشترك مع دار الأهالى، ١٩٩٨.
٥٣. عبد الغفار أحمد (تحرير) ، إدارة الندرة، ترجمة صلاح أبو نار وآخرون،١٩٩٨.

٥٤. لايــف مانجر وآخرون، البقاء مع العسر، ترجمة صلاح أبو نار- مجدى النعيم، ١٩٩٨.
٥٥. لايف مانجر، لفوفة النوبة، ترجمة مصطفي مجدى، ١٩٩٩.
٥٦. أميـــنة رشـــيد (تحريـــر): التبعية الثقافية : مفاهيم وأبعاد، نشر مشترك مع دار الأمين، ١٩٩٩.
٥٧. محمـــود عودة، (إشراف)، الأسر المعيشية فى الريف المصرى، نشر مشترك مع جامعة عين شمس، ١٩٩٩.
٥٨. محمـــد محـــيى الديـــن، (إشـــراف)، نساء الغزل والنسيج : الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ١٩٩٩.
٥٩. عبد الحميد حواس وآخرون، المأثور الشعبى فى الوطن العربى، نشر مشترك مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٩٩.
٦٠. عـــبد الباســـط عـــبد المعطـــى(تحرير)، العولمة والتحولات المجتمعية فى الوطن العربى، نشر مشترك مع دار مدبولى، ١٩٩٩.
٦١. عزة خليل (إعداد)، خريطة سياسات وخدمات الطفولة في مصر، نشر مشترك مع المركز القومي للثقافة والطفل-١٩٩٩.
٦٢. أميـــنة رشيد (تحرير)، الحريات الفكرية والأكاديمية، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٠.
٦٣. فاروق القاضى، فرسان الأمل : تأمل فى الحركة الطلابية المصرية، ٢٠٠٠.
٦٤. جـــردا منصـــور، مديحـــة دوس (تحريـــر)، سلسلة أوراق في علم اللغة، الورقة الأولى-يناير ٢٠٠٠ حول (مشكلات تدريس اللغات فى مصر)، الورقة الثانية- نوفمبر ٢٠٠٠ (دراســـات حـــول اللغـــة العربـــية فى مصر)، الورقة الثالثة- مايو ٢٠٠٢ (مساهمات فى اللغويات العربية)، نشر مشترك مع جماعة اللغويين فى القاهرة.
٦٥. أحمد مختار منصور،
٦٦. حلمي شعراوى، أفريقيا فى نهاية قرن، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠١.
٦٧. مصـــطفى مجدي الجمال (تحرير)، فلسطين والعالم العربى. نشر مشترك مع دار مدبولى، ٢٠٠١.
٦٨. عـــبد الغفار شكر (تحرير)، تحديات المشروع الصهيونى والمواجهة العربية. نشر مشترك مع دار مدبولى، ٢٠٠١.

٦٩. سلســـلة كتب شــهادات ورؤى : من تاريخ الحركة الشيوعية المصرية ج١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦ بالــتعــاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشـــيوعية المصـــرية حتى عام ١٩٦٥.

٧٠. فرانسوا أوتار وفرانسوا بوليه،، في مواجهة دافوس، ترجمة : سعد الطويل، نشر مشترك مع دار ميريت، ٢٠٠١.

٧١. عــبد الغفار شكر (إشراف)، الجمعيات الأهلية الإسلامية في مصر، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠١.

٧٢. كويســي براه، اللغات الأفريقية وتعليم الجماهير، ترجمة وتحرير حلمي شعراوي، بالــتعاون مــع مركز الدراسات المتقدمة للمجتمع الأفريقي بكيب تاون، الناشر، دار الأمين.

٧٣. فيتينو بيكيلي، وآخرون، دراسات مختارة/ التحولات الاجتماعية والمرأة الأفريقية، بالــتعاون مع منظمة أوسريا بأديس أبابا، تقديم د. عبد الغفار محمد أحمد، الناشر دار الأمين، ٢٠٠١.

٧٤. رمســيس لبيــب (تحريــر)، العمال في الحركة الشيوعية المصرية حتى ١٩٦٥، بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥،٢٠٠١.

٧٥. ســعد الطويــل (تحرير)، الأجانب في الحركة الشيوعية المصرية حتى ١٩٦٥، بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠٢.

٧٦. سمير أمين، مستقبل الجنوب في عالم متغير، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٢

٧٧. أكيكــي بــي موجــاجو وآخرون، دراسات اجتماعية في شرق وجنوبي أفريقيا، بالتعاون مع منظمة أوسريا بأديس أبابا، الناشر دار الأمين، ٢٠٠٢.

٧٨. سمير أمين وآخرون، العلاقات العربية الأوروبية: قراءة عربية نقدية، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٢.

٧٩. يســرى مصـــطفى (تحرير)، المجتمع المدني وسياسات الإفقار في العالم العربي، نشر مشترك مع دار ميريت، ٢٠٠٢.

٨٠. د. فخــرى لبيــب (تحريــر)، منظمة التجارة العالمية ومصالح شعوب الجنوب، بالــتعاون مــع منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الأسيوية وعدد من المنظمات غير الحكومية، الناشر مركز المحروسة، ٢٠٠٢.

٨١. د.عــبد الغفار محمد أحمد، في تاريخ الأنثروبولوجيا والتنمية في السودان، ترجمة مصطفى مجدى الجمال، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٢.

٨٢. عبد الغفار شكر (تحرير)، الجمعيات التعاونية كمنظمات شعبية تنموية- الجزء الأول، نشر مشترك مع مركز المحروسة، ٢٠٠٢.
٨٣. حنان رمضان (تحرير)، المرأة فى الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠٢.

كراسات المركز

١- أحمد هنى، حول إجراءات الإصلاح الاقتصادى فى الجزائر، ١٩٨٨.
٢- عصام فوزى، ترجمة ثلاثة قراءات سوفيتية فى البيريسترويكا، ١٩٨٨.
٣- أشرف حسين، ببليوجرافيا الطبقة العاملة، ١٩٨٨
٤- عبد العظيم أنيس، قراءة نقدية فى كتابات ناصرية، ١٩٨٩
٥- مصطفى نور الدين عطية، المجتمعات التابعة ومشكلات التنمية المستقلة، ١٩٨٩
٦- موشى ليوين وآخرون، تقديم/ فؤاد مرسى، البيريسترويكا فى عيون الآخرين، ١٩٩٠
٧- نادر فرجانى، الأزمة العربية الكبرى
٨- محمد أبو مندور وآخرون، أزمة المياه فى الوطن العربى، نشر مشترك مع دار الأمين ١٩٩٩.
٩- إسماعيل زقزوق، المهمشون بين النمو والتنمية، نشر مشترك مع دار الأمين ١٩٩٩.
١٠- عبد الغفار شكر، تجديد الحركة التقدمية المصرية، نشر مشترك مع دار الأمين ٢٠٠٠.
١١- حنان رمضان (إعداد)، العراق تحت الحصار، نشر مشترك مع دار الأمين ٢٠٠٠.
١٢- أحمد صالح، الانترنت والمعلومات، نشر مشترك مع دار الأمين ٢٠٠١.
١٣- عريان نصيف (تحرير) الأرض والفلاح، نشر مشترك مع دار الأمين ٢٠٠١.
١٤- أحمد عبد الله، عمال مصر وقضايا العصر، نشر مشترك مع دار المحروسة ٢٠٠٢.
١٥-عريان نصيف (تحرير)، التشريع التعاونى فى مصر: الواقع.... وآفاق المستقبل، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٢.

- **شهيدة الباز(إشراف)، مصطفى مجدى الجمال(مسئول التحرير)، (أفريقية - عربية** : مختارات العلوم الاجتماعية، مجلد١ (أكتوبر ١٩٩٩)، مجلد٢(مارس ٢٠٠٠) مجلد ٣ (أكتوبر ٢٠٠٠) مجلد ٤ (أكتوبر ٢٠٠١) مجلد ٥ (٢٠٠٢) نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين.

كراسات كوديسريا

١- أوكوادبا نولي، الصراع العرقي في أفريقيا١٩٩١، .
٢- ايبو هو تشغول، الجيش والعسكرية في أفريقيا، ١٩٩١.
٣- ديساليجن رحماتو، منظمات الفلاحين في أفريقيا : قيود وإمكانيات ، ١٩٩١.
٤- جيمي أديسينا، الحركات العمالية وضع السياسة في أفريقيا، ١٩٩٢.
٥- أديمولات - سالو ، تغير البيئة العالمية: جدول أعمال بحث لافريقيا ، ١٩٩٣.
٦- م. مامداني ،آخرون، الحركات الاجتماعية والعلمية الديمقراطية في أفريقيا.
٧- ثانديكا مكانداويري ، التكيف الهيكلي والأزمة الزراعية في أفريقيا .
٨- مومار ديوب، ممادونيوف، تداول السلطة السايسية وآلياتها في أفريقيا، ١٩٩٢.
٩- آرشي مافيجي، الأسر المعيشية وآفاق إحياء الزراعة في أفريقيا، ١٩٩٣.
١٠- سليمان بشير دياني،المسألة الثقافية في أفريقيا، ١٩٩٦.
١١- ميشيل بن عروس، الدولة - والمنشقون عليها، ١٩٩٦.
١٢- عبدو مالك سيمون، عملية التحضر، والتغير في أفريقيا، ١٩٩٩.
١٣- أمينة ماما، دراسات عن المرأة ودراسات النساء في أفريقيا، ١٩٩٩.
١٤- تادي آكين آنيا، العولمة السياسية الاجتماعية في أفريقيا، ١٩٩٩.
١٥- مامادو ضيوف، ليبرالية سياسية أم انتقال ديمقراطي : منظورات أفريقية، ١٩٩٩.
١٦- حكيم بن حمودة نظريات ما بعد التكيف الهيكلي، ٢٠٠٠.
١٧- كلوديو شوفتان، ماذا بعد ممارسات التنمية المشوهة في أفريقيا؟، ٢٠٠٠.
١٨- أشيلي ميمبي، عن الحكم الخاص غير المباشر، ٢٠٠٠.
١٩-تشيكيلاك. بيايا، الشباب والعنف والشارع في كنشاسا: نسمع ونفهم ونصف، ٢٠٠١.
٢٠-سليمان بشير دياني، إعادة بناء المعنى: نصوص ورهانات لقراءة مستقبل أفريقيا، ٢٠٠١.

سلسلة كراسات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

أ- التنمية بالمشاركة

١- تعزيز التواصل بين مؤسسات صنع السياسة الحكومية وبين الجامعات والمراكز البحثية من أجل دعم الإصلاح الاقتصادي والتنمية في أفريقيا .
٢- تحسين أداء المشروعات العامة في أفريقيا: دروس من تجارب قطرية.

٣- تحسين أداء المشروعات العامة فى أفريقيا.
٤- تعبئة وإدارة الموارد المالية فى الجامعات الأفريقية.
٥- تحسين إنتاجية الخدمات العامة فى أفريقيا.
٦- دعم حيوية الجامعة الأفريقية فى التسعينيات ومابعدها.
٧- تهيئة البيئة لتنمية الفعاليات التنظيمية فى أفريقيا.
٨- تعبئة القطاع غير الرسمى والمنظمات غير الحكومية من أجل الإصلاح الاقتصادى والتنمية فى أفريقيا.
٩- الأخلاقيات والمساءلة فى الخدمات العامة الأفريقية.
١٠- أعمال ندوة حول الديمقراطية والمشاركة الشعبية لقادة نقابات العمال فى أفريقيا.
١١- الإثنية والصراع السياسى فى أفريقيا.
١٢- ميثاق عمل للمنظمات غير الحكومية فى أفريقيا .

ب- سلسلة التنمية بالمشاركة

١- دراسة حالة فى ناميبيا.
٢- دراسة حالة فى أوغندا.
٣- كيف تؤثر المنظمات الأهلية فى السياسات عن طريق البحث والضغط والدعوة .
٤- المبادئ الأساسية لتعزيز الحوار والتعاون والتداخل بين الحكومات والمنظمات الشعبية.
٥- دراسة حالة فى جامبيا.
٦- دراسة حالة فى أثيوبيا.

ج- سلسلة الدليل التدريبى للتنمية بالمشاركة الشعبية

١- الاتصال فى خدمة التنمية بالمشاركة.
٢-المنظمات المحلية غير الحكومية وتحقيق الاكتفاء الذاتى من الغذاء فى المجتمعات المحلية .
٣- مناهج تطوير المنظمات الأهلية للمشروعات .
٤- تخفيف الفقر وصيانة البيئة.
٥- تعريف دور وأهمية اتصال دعم التنمية من أجل المشاركة الفعالة فى عملية التنمية.
٦- إدارة المشروعات الصغيرة
٧- تصميم فعال لخدمات تنظيم الأسرة
٨- دور مؤسسات المجتمع المدنى في منع وإدارة وحل الصراعات فى أفريقيا.

النشرات

١- نشرة البحوث العربية

من العدد التجريبي يناير ١٩٩٠ إلى العدد الثالث عشر صيف ٢٠٠١.

٢- نشرة المجلس الأفريقي لتنمية البحوث الاقتصادية والاجتماعية (كوديسريا)

من العدد الأول أبريل ١٩٩١ إلى العدد الأربعون، مارس ٢٠٠٢.

٣- نشرة العلوم السياسية الأفريقية

من العدد الأول إلى العدد السابع والثلاثون، يناير- مارس ٢٠٠٢.

٤- نشرة منتدى العالم الثالث بداكار.

العدد الأول يوليو ١٩٩٦- العدد الثاني يونيو ١٩٩٧.

٥- نشرة المنتدى العالمي للبدائل- العدد الثالث- فبراير ٢٠٠٢.

تحت الطبع

١ - عبد الغفار شكر (تحرير) : ندوة التعاونيات، الجزء الثاني.

٢ - المشاركة الشعبية في التنمية المحلية.

٣ - التعليم العالي والتنمية.

٤ - سنوات اليسار في مصر.

٥ - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٦ - الجمعيات الأهلية الإسلامية - حالة السودان - الجزائر - تونس - المغرب.

٧ - المرأة فى القطاع غير الرسمي.

٨ - الحريات الفكرية في شمال أفريقيا.

٩- ثقافة وسائل الإعلام وتشكيل الهوية.

١٠-حدود التغيير في جنوب أفريقيا

١١-العولمة : رؤية الشعوب

١٢-العولمة: رؤى أفريقية

١٣- المياه